إصدار خاص
نوفمبر 2022

مجلس الأمة

تصدر عن مجلس الأمة -الجزائر-

في رسالة تهنئة مرفوعة إلى السيد
عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية...

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة يؤكد بأن قمة الجزائر: « امتزجت فيها قيم الحاضر بمبادئ الماضي، وانتصرت الأخوة والتعاون ووحدة الهدف والمسعى، لتحظى القمة العربية الواحدة والثلاثون برفقة الذكر مع أعظم ثورة تحررية في التاريخ المعاصر»

أعضاء مجلس الأمة يُصدرون لائحة تأييد ومساندة لبيان السياسة العامة للحكومة..

وفي كلمته بالمناسبة السيد صالح قوجيل، يؤكّد بأنّ

"الجزائر الجديدة استرجعت سيادتها وكلمتها بين الأمم.. بفضل سياسات ومقاربات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون"

أعضاء مجلس الأمة يناقشون بيان السياسة العامة للحكومة عبر 104 تدخل شفوي و 3 كتابي

الحكومة - البرلمان.. تناغم و انسجام

يعد قيام السيد الوزير الأول بعرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان بغرفتيه دليل على تجسيد الحكومة لإلتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتعلقة بالشفافية في التسيير وكذا إيلاء الديمقراطية التشاركية مكانتها في الجزائر الجديدة وإعطاء الكلمة تكريسا في المعاملات والتعاملات والعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية...ضمانا لعمل متناغم للمؤسسات وإضفاء الشفافية في إدارة المال العام و ضمانها و تعزيز الديمقراطية التشاركية التي يكون فيها المواطن طرفًا فاعلاً وغاية منشودة للنشاط العمومي من خلال حوار تعاوني وتشاور مستمر بين السلطات المحلية والمواطنين وتقييم السياسات العامة.

وإذا كان تقديم بيان السياسة العامة للحكومة على غرفتي البرلمان تكريس لما تعهد به القاضي الأول في البلاد كما سبق ذكره فإنه من جهة أخرى حصيلة وافية و كاملة لما تم إنجازه وتجسيده من باقي الالتزامات الـ54 للسيد رئيس الجمهورية كل سنة منذ 2019 في جميع مناحي الحياة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالانتعاش والانطلاق الاقتصاديين بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة و ضمان الرفاهية للمواطن كمرحلة ثانية في إطار مسعى إرساء دعائم الجزائر الجديدة بعد استكمال بناء المؤسسات بداية من مراجعة القانون الأسمى للبلاد الذي يعد مصدر كل الإصلاحات الى غاية تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية مع ضمان تجديد الطبقة السياسية وانهاء سطوة المال الفاسد على المشهد السياسي و تفعيل وتوسيع دور المجتمع المدني والشباب إنهاء لمرحلة التغييب الذي لفهما لعقود.

عرض البيان أظهر اعتمادا على لغة الأرقام عما تم تحقيقه بالرغم من الركود الذي مس الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة كورونا...وهو ما يعد من قبيل الامتياز مقارنة بما تعرفه دول أخرى، اذ سعت الحكومة اعتمادا على توجيهات وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية على بسط أسس الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الانطلاقة المأمولة بعد مصادقة البرلمان على النصوص القانونية المواكبة لهذه السياسة.

إلا أنه وبالرغم ما تم تحقيقه فإن الحكومة تعترف بأن هناك أمور يجب تصحيحها وإتمامها من باب الوصول إلى الوضعية المثلى انطلاقا مما رفعه أعضاء مجلس الأمة من انشغالات وملاحظات تدخل في خانة لفت النظر وتندرج ضمن سياق التكامل بين المؤسسات الدستورية خدمة لغاية أسمى وهي الجزائر.

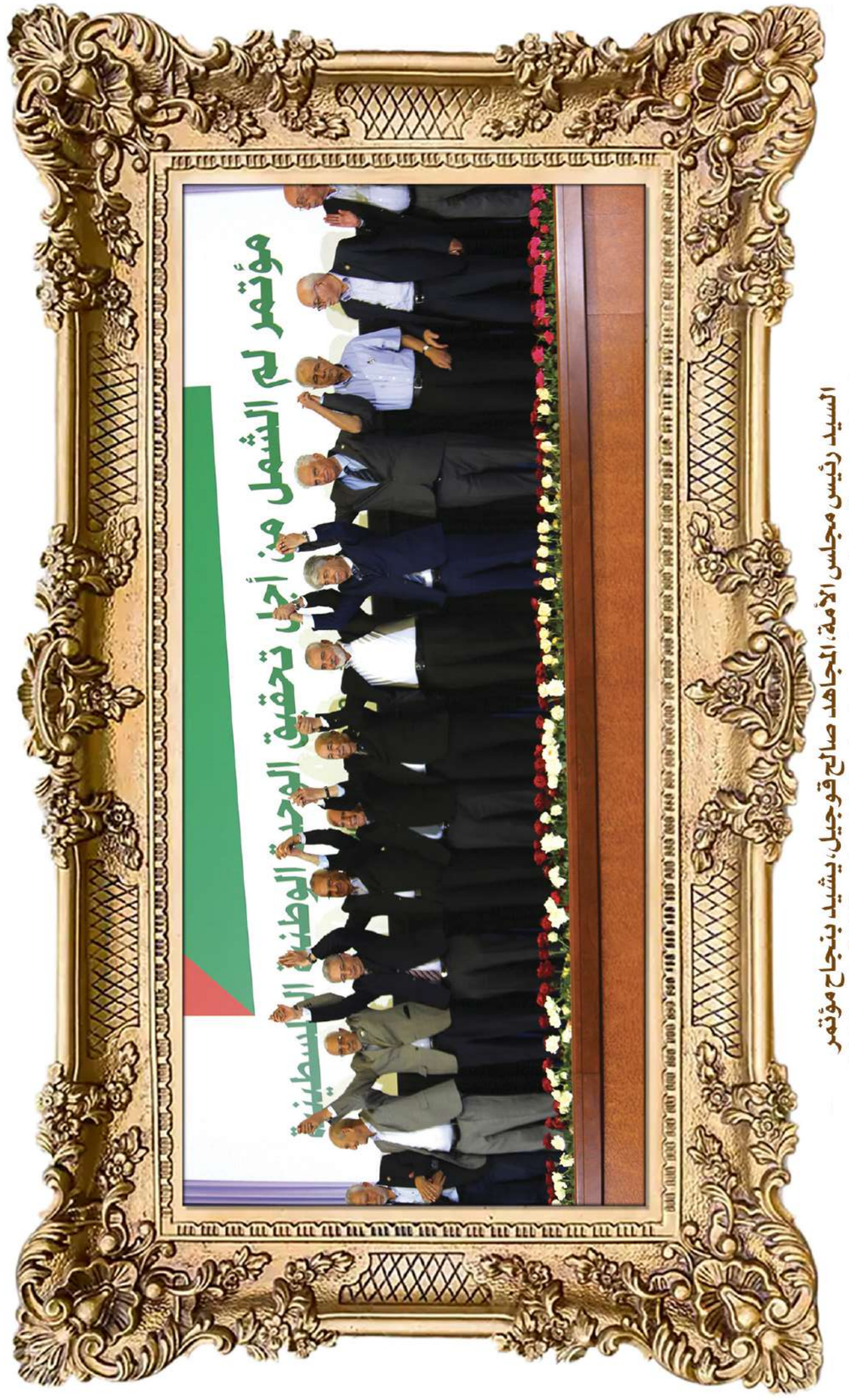

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل، يشيد بنجاح مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية/13 أكتوبر 2022

الحكومة - البرلمان.. تناغم و انسجام	03
لقاءً تشاوري للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، مع السادة أعضاء المكتب الموسع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني قبيل عرض السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، لبيان السياسة العامة للحكومة،	06
الوزيـر الأول يعرض بيان السيـاسة العامة للحكـومة	12
أعضاء مجلس الأمة يشرعون في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة	14
أعضاء مجلس الأمة يواصلون مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة	16
في جلسة عامة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وبحضور الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان.. أعضاء مجلس الأمة يواصلون مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة..	16
أعضاء مجلس الأمة يُصدرون لائحة تأييد ومساندة لبيان السياسة العامة للحكومة	17
عرض السيد الوزير الأول..	18
أعضاء مجلس الأمة يناقشون بيان السياسة العامة للحكومة	32
السيد صالح قوجيل، يؤكّد بأنّ «الجزائر الجديدة استرجعت سيادتها وكلمتها بين الأمم.. بفضل سياسات ومقاربات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون»	121
تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار): .. بيان السياسة العامة للحكومة يحمل العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها دعمها وتثمينها	122
السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي): .. عرض بيان سياسة العامة على البرلمان في الآجال القانونية هو التزام دستوري واضح يندرج ضمن التقاليد السياسية التي أرساها السيد رئيس الجمهورية	125
السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): .. مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة تجسيدا للوحدة الوطنية المتكاملة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل مجابهة التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا العظيمة	128
السيد أحمد صالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): .. نثمن عاليا ما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة والإنجازات المحققة لحد الآن والإصرار على القطيعة مع الممارسات السابقة	131
رد السيد الوزير الأول...	134
لائحة مجلس الأمة حول بيان السياسة العامة للحكومة	146
كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة في ختام جلسات تقديم ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة/ 15 أكتوبر 2022 نحن في مرحلة عندما نقول: «نوفمبر يعود» وحقيقة نوفمبر يعود.. يعود بكل مبادئه، نوفمبر 54 من أجل تحرير الجزائر، من أجل استرجاع السيادة الجزائرية، نوفمبر الحالي هو كيفية المحافظة على استقلالية الجزائر وعلى سيادة الجزائر	151
ندوة صحفية للسيد الوزير الأول بمقر مجلس الأمة بعد اختتام مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة	154

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الأمين طالب

الصور :
مصلحة السمعي البصري
المصوران :
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

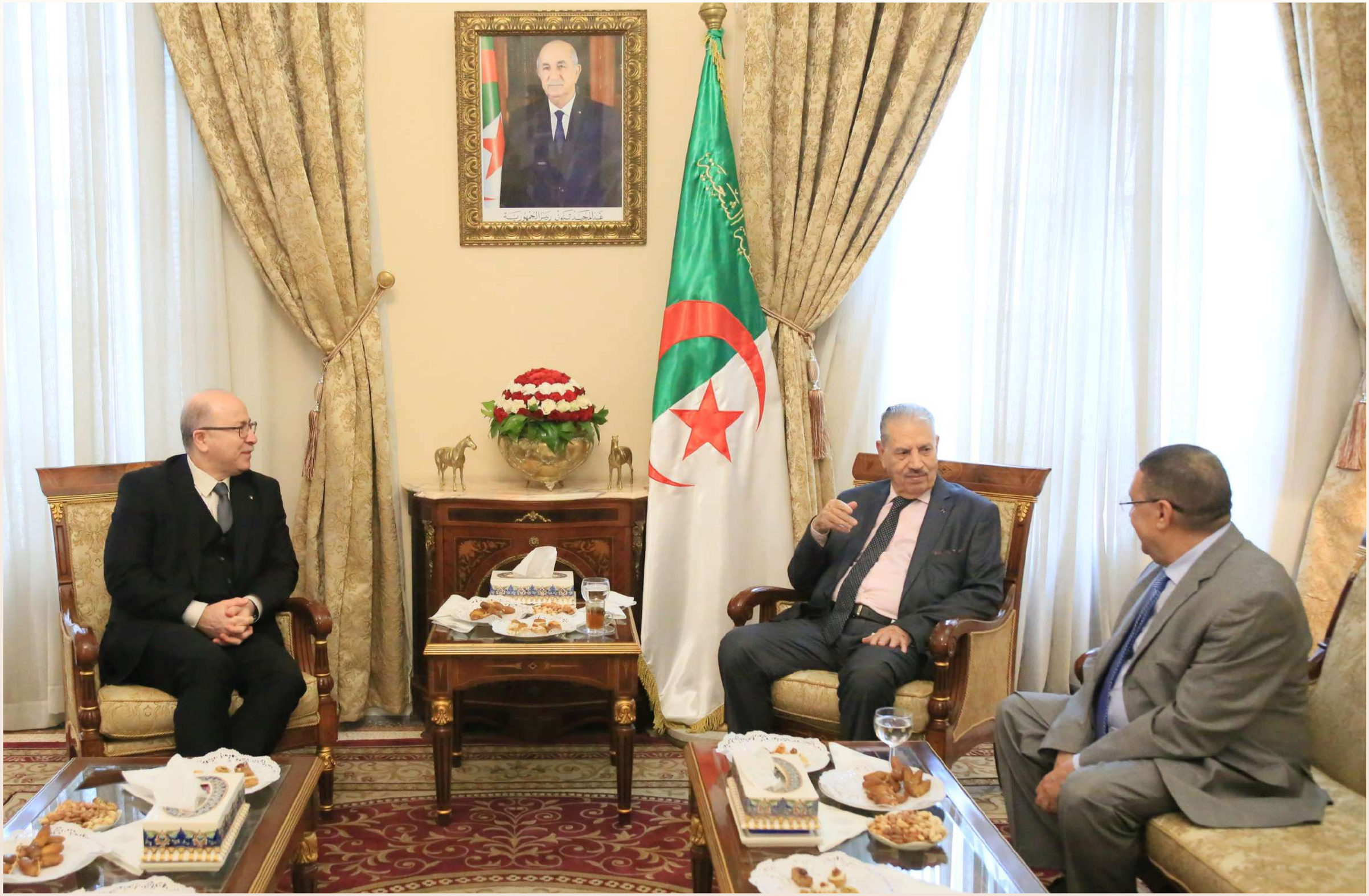

لقاءً تشاوري للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، مع السادة أعضاء المكتب الموسع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني قبيل عرض السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، لبيان السياسة العامة للحكومة،

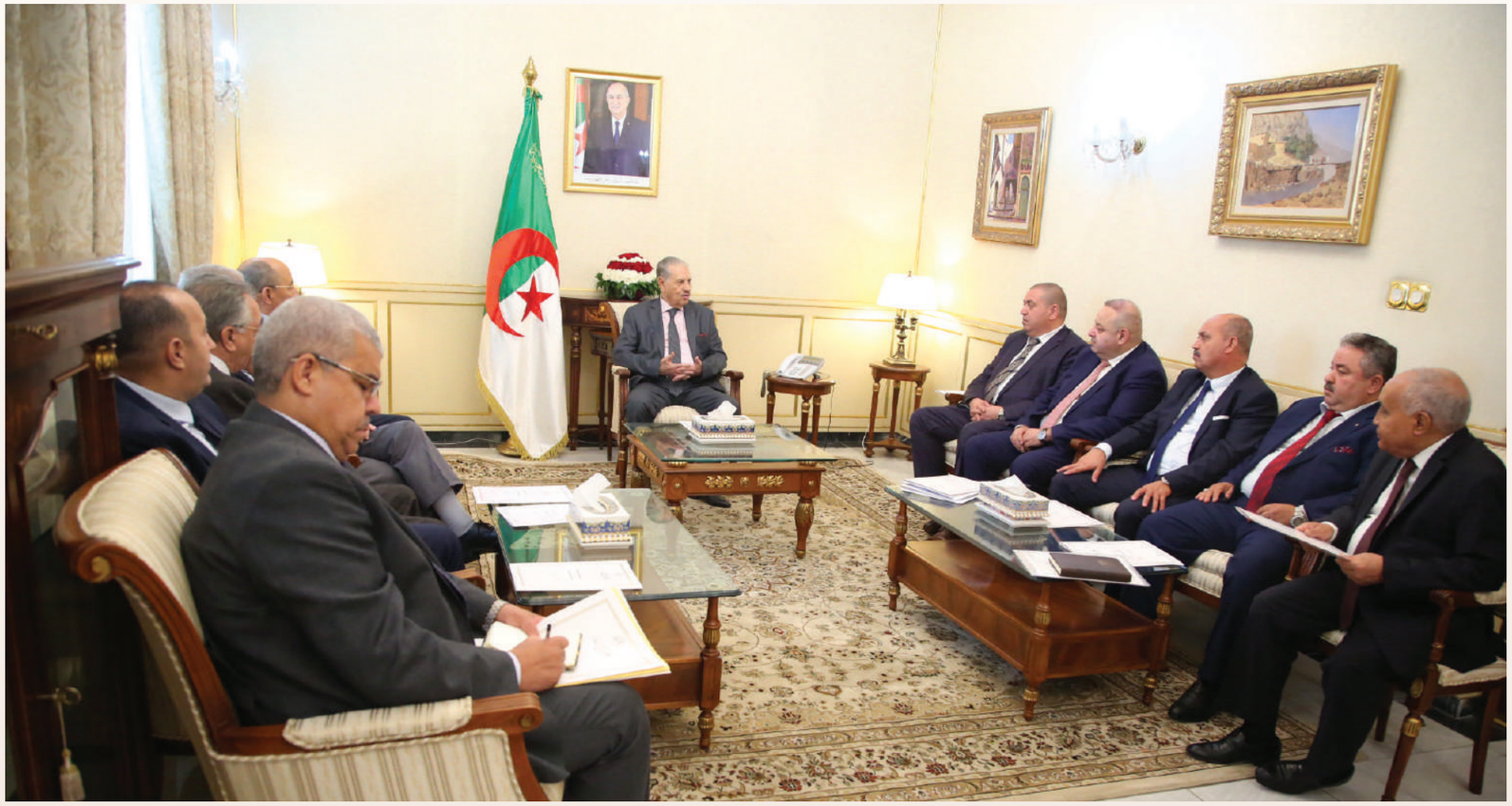

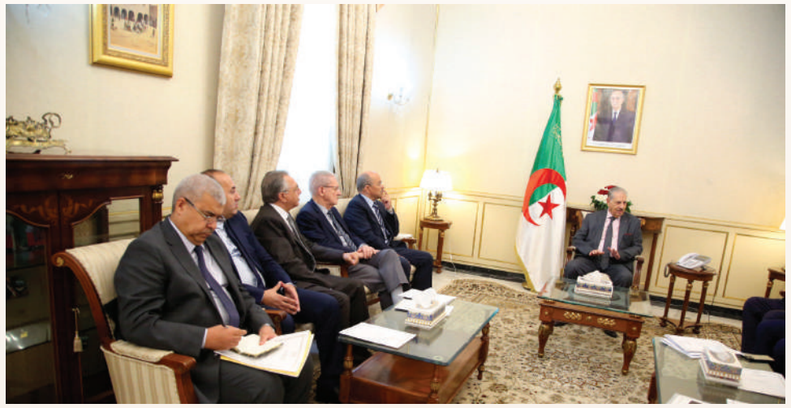

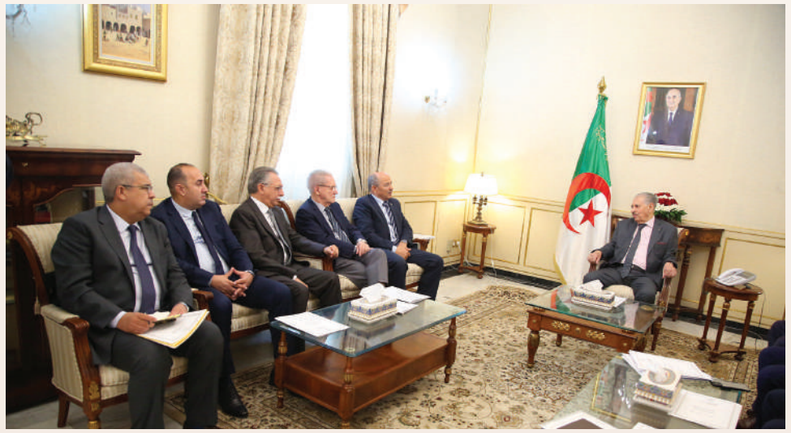

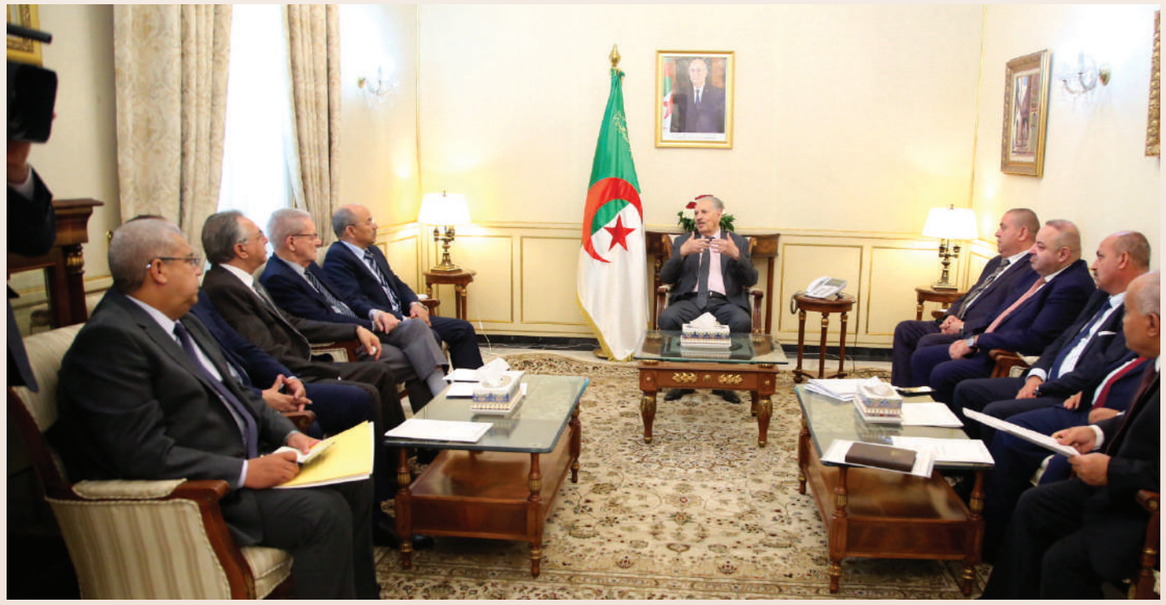

الوزيـر الأول يعرض بيان السيـاسة العامة للحكـــومة

الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، يعرض بيان السياسة العامة للحكومة، ويسلط الضوء على الحصيلة المحققة خلال السنة المنقضية .. ويؤكد بأنّ البيان هو تجسيد للالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون

عملاً بأحكام الدستور، لاسيما المادة 111 (الفقرة الأخيرة) منه.. عرض الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، بيان السياسة العامة للحكومة على أعضاء مجلس الأمة ، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022، وترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضرها أعضاء عن الحكومة ممثلين في السيدات والسادة: رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، إبراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، عبدالرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام، براهيم جمال كسالي، وزير المالية، محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم، العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق، يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، عبدالحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية، ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين، صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون، عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة، حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات، كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أحمد زغدار، وزير الصناعة، محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة، كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات، محمد بوسليماني، وزير الاتصال، كمال بلجود، وزير النقل، ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد الحق سايحي، وزير الصحة، يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، سامية موالفي، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، علي عون، وزير الصناعة الصيدلانية، ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، والأمين العام للحكومة، يحيى بوخاري..

الوزير الأول يعرض الفصول الخمسة التي تضمنها بيان السياسة العامة

وفي معرض تقديمه لبيان السياسة العامة للحكومة، أبرز السيد الوزير الأول بأن الخطوط العريضة للبيان تستمد جوهرها وفلسفتها من الالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تعهد بها في برنامجه الانتخابي.. مسلطاً الضوء على الحصيلة المحققة خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2021 وإلى غاية شهر أوت 2022.. لافتاً إلى أنّ هاته الحصيلة جاءت في ظل ظروف وطنية ودولية غير عادية فرضها وباء كوفيد 19-، فضلاً عن الأوضاع الجيوسياسية المتقلبة السائدة في الوقت الراهن.. معرجاً على الفصول الخمسة (5) التي تضمنها البيان، وأولها الفصل المتعلق بتعزيز دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، أين تمحور عمل الحكومة حول مسار استكمال مسار البناء المؤسساتي المكرسة بموجب دستور 2020، مع وضع المؤسسات والهيئات الدستورية المستحدثة... حيث حرصت الحكومة على تعزيز استقلالية العدالة وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وقد تجلّى ذلك من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وتنصيب أعضائه؛ وكذا مراجعة القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة وإنشاء ست (6) محاكم إدارية للاستئناف وكذا محاكم تجارية متخصصة ومراجعة قانون الإجراءات المدنية والإدارية.. كما حرصت على عصرنة أداء الإدارة العمومية وتحسينه، وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وتكثيف عمليات الرقمنة.. مضيفاً بأنه ومن أجل ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات فقد تم الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها حيث تم تنصيب قطب جزائي وطني لمكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ناهيك عن القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة..

وأمّا في إطار أخلقة الحياة العامة، فقد جاء في عرض السيد الوزير الأول، بأن الحكومة قد عكفت على القيام بالنشاطات التالية المتمثلة في تعزيز الوقاية من الفساد ومكافحته عبر تنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية..

وبخصوص الفصل الثاني، والذي جاء تحت عنوان من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده، فقد جدد الوزير الأول التزام الحكومة من أجل العمل على إزالة كل العراقيل التي تحول دون بناء اقتصاد قوي ومرن، من خلال تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد.. مبرزاً بأنه وفي إطار متابعة المشاريع الاستثمارية المتوقفة، تم الإفراج عن 863 مشروع، تفوق تكاليف استثماراتها 527 مليار دينار جزائري وهو ما سيسمح بخلق أكثر من 52 ألف منصب عمل مباشر..

وأما بخصوص التنمية البشرية وتحسين الحماية الاجتماعية، فقد تمثلت أهم التدابير المتخذة، في تعزيز قطاعات الصحة، والتربية الوطنية، والتعليم العالي، وتحسين إطار معيشة المواطن، وتدعيم السياسة الاجتماعية نحو المزيد من الفعالية والإنصاف. وتسخير الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتحسين نوعية الخدمات العمومية وتوسيع تغطيتها، ولاسيما من خلال تعزيز التنقل وتطوير المنشآت الأساسية في ظل احترام البيئة والتنمية المستدامة. كما تم إيلاء عناية خاصة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن، وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، ولاسيما من خلال إعادة تثمين الأجور ومعاشات التقاعد، وتأسيس منحة البطالة، وغيرها من التدابير الرامية إلى استقرار الأسعار.

وبخصوص الفصل الرابع، والمتعلق بالسياسة الخارجية، فقد أكد الوزير الأول على أنّ الجزائر قامت بعصرنة أداتها الدبلوماسية، من خلال تعزيز الموارد البشرية عبر مضاعفة عمليات التكوين وتعزيز مكانة الشباب والعنصر النسوي في الجهاز الدبلوماسي.. كما عززت الجزائر علاقاتها مع إفريقيا والعالم العربي، وطوّرت دبلوماسيتها الاقتصادية لوضعها في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي كما شكّل تنظيم الجالية الوطنية بالخارج محورا استراتيجيا آخر لنشاط الجزائر الدبلوماسي، لاسيما من خلال وضع تنظيم هيكلي جديد للحركة الجمعوية بالخارج.

وأما فيما يتعلق بعنوان تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، فقد أكد السيد الوزير الأول بأن الجيش الوطني الشعبي، قد عمل على تأمين الحدود والحفاظ على السلامة الترابية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتطوير الدفاع السيبراني، وتطوير الصناعة العسكرية، إلى جانب تعزيز علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

أعضاء مجلس الأمة يشرعون في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة

إستأنف مجلس الأمة أشغال جلساته العامّة المُخصّصة لعرض ومناقشة بيان السياسة العامّة للحكومة، صبيحة يوم، الأربعاء 12 أكتوبر 2022، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضور الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان، الذي كان مرفوقًا بعددٍ من طاقمه الحكومي.

هذا، وقد شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل عن السياسة العامة للحكومة في جلسة الثلاثاء 11 أكتوبر، حيث تدخل في الجلسة الصباحية لنهار اليوم 32 متدخلاً؛ ثمّن خلالها المتدخلون الحصيلة الإيجابية لأداء الحكومة على الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والدبلوماسية، مبرزين كبرى الإنجازات التي تحقّقت خلال سنة 2022، والتي أجمع عليها المتدخلون بأنّها كانت بحق سنة الإقلاع الإقتصادي، مثلما أعلنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وعملت الحكومة على تجسيدها.

وقد تخلل هذا النقاش الإشارة من بعض المتدخلين إلى بعض القطاعات التي تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد لبلوغ نفس النسق الذي عملت به القطاعات الأخرى للفريق الحكومي.

هذا، وستتواصل جلسات مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة إلى غاية يوم، الخميس 13 أكتوبر 2022.

أعضاء مجلس الأمة يواصلون مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة

واصل أعضاء مجلس الأمة مناقشتهم لبيان السياسة العامة للحكومة المعروض عليهم في الجلسة المنعقدة ظهيرة يوم، الأربعاء 12 أكتوبر 2022، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضور الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان، وعددٍ من أعضاء الحكومة.

أعضاءِ مجلس الأمّة المتدخلون في هذه الجلسة، الذين بلغ عددهم 30 متدخلاً، ثمّنوا مجمل المؤشرات الاقتصادية الإيجابية والمكاسب الاجتماعية المحقّقة، بفضل المقاربة الجديدة المنتهجة والسياسة المتبعة من طرف الحكومة تنفيذاً لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وعبّر عددٌ من المتدخلين عن انشغالات ذات طابع محلي، تتعلّق أساسًا ببعض القطاعات الحيوية على غرار الفلاحة والاستثمار والصّحة والنقل، والتي تستدعي معالجتها وحلحلتها في القريب المنظور، تعزيزاً لثقة المواطن في مؤسسات دولته والإيمان بصدقيتها؛ وهذا من زاوية النقد البنّاء، الهادف لتدارك النقائص التي سجّلتها القطاعات المذكورة.

هذا، وتواصلت مناقشات أعضاء مجلس الأمة لبيان السياسة العامة للحكومة يوم الخميس 13 أكتوبر 2022.

في جلسة عامة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وبحضور الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان..

أعضاء مجلس الأمة يواصلون مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة..

استأنف مجلس الأمة صبيحة يوم الخميس 13 أكتوبر 2022، جلساته العامة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خُصّصت لمواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة..

وقد جرت هاته الجلسة بحضور الوزير الأول، السيد أيمن بن عبدالرحمان، وأعضاء من حكومته ممثلين في السيدات والسادة: حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات، محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد الحق سايحي، وزير الصحة، يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، سامية موالفي، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة..

بلغ عدد أعضاء مجلس الأمّة المتدخلين في هاته الجلسة، إثنان وثلاثون (32) متدخلاً، وقد تراوحت مداخلاتهم بين تثمين منجزات السيد رئيس الجمهورية ومن خلاله الحكومة، ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي كالاعتناء بمناطق الظل، إقرار منحة البطالة والرفع في المرتبات والأجور ومعاش التقاعد، سنّ قانون استثمار جديد، مكافحة المضاربة، إدراج مادة اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي.. وكذا التنويه والإشادة بالقرارات المنبثقة عن مجلس الوزراء في الآونة الأخيرة، من ذلك مثلاً اقتناء المعدات الفلاحية من الخارج وكذا استيراد السيارات لأقل من 3 سنوات.. وهي القرارات التي أراحت شريحة عريضة من الشعب الجزائري واستبشروا بها خيراً، وزادتهم اعتزازاً وثقة بمؤسسات بلادهم، وباستقلالية قراره الوطني.. وبين من أعربوا أثناء مداخلاتهم عن امتعاضهم وعدم ارتياحهم من الوتيرة التي تسير بها مختلف المشاريع المسجلة في عديد ولايات الوطن، ذات الصلة بشبكة الطرقات، الريّ والمؤسسات الاستشفائية، وغيرها.. والتي انعكست بالسلب على الحياة اليومية للمواطنين.. ملتمسين من الحكومة استدراك التأخرات المسجّلة والتعجيل بتسليم المشاريع المعطّلة أو تلك التي تختفي – للأسف – خلف أطمار البيروقراطية الشهباء..

هذا، وسيواصل مجلس الأمة، جلساته لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، يوم السبت 15 أكتوبر 2022، في الساعة التاسعة (09:00) صباحاً، لاستنفاذ قائمة المتدخلين، يليها الإستماع لتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي، الأحرار)، تكون متبوعة بردّ السيد الوزير الأول على انشغالات وتساؤلات السيدات والسادة أعضاء المجلس، على أن تُختتم الأشغال بإصدار لائحة حول بيان السياسة العامة للحكومة..

أعضاء مجلس الأمة يُصدرون لائحة تأييد ومساندة لبيان السياسة العامة للحكومة..

وفي كلمته بالمناسبة السيد صالح قوجيل، يؤكّد بأنّ «الجزائر الجديدة استرجعت سيادتها وكلمتها بين الأمم.. بفضل سياسات ومقاربات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون»

اختتم مجلس الأمة يوم السبت 15 أكتوبر 2022 أشغال جلسات مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة ، بإصدار لائحة تأييد ومساندة للبيان تلاه عضو مجلس الأمة، السيد جلول حروشي . وقد كان المجلس قد عقد جلسة عامة يوم الثلاثاء11 أكتوبر 2022 ، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خُصّصت لتقديم بيان السياسة العامة للحكومة من طرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، في حين خصصت جلسات علنية يومي الأربعاء والخميس على التوالي 12و13 أكتوبر 2022 لتدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس لمناقشة بيان السياسة العامة بتقديم تساؤلاتهم وانشغالاتهم. واختتمت بالاستماع لتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي، الأحرار). متبوعة بردّ السيد الوزير الأول على انشغالات وتساؤلات السيدات والسادة أعضاء المجلس.

وقد تضمن بيان السياسة العامة خمسة فصول:
1 – « تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة» ،
2 – «من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده»،
3 – «من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة»،
4 – «من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية»
5 – «تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

عرض السيد الوزير الأول...

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، بل ويشرفني أن أحضر اليوم بينكم لكي أعرض على مجلسكم الموقر بيان السياسة العامة للحكومة في إطار الالتزام بتطبيق الأحكام الدستورية التي تلزم الحكومة بتقديم هذا البيان كل سنة تكريسا لمبادئ الشفافية والمساءلة.

إن ما سأعرضه على كريم مسامعكم اليوم، هو ملخص لأهم إنجازات الحكومة في إطار تنفيذ مخطط عملها الذي استمدت محاوره من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي لخصه في التزاماته (54 التزما) حيث تعهد من خلالها بالقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، الكفيلة ببناء جزائر جديدة وفق قواعد متينة.

وجدير بالإشارة، أن هذه الحصيلة تسلط الضوء على أهم الإنجازات التي حققتها مختلف القطاعات، خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى غاية أوت 2022.

وأستسمحكم في البداية، كي أعود إلى السياق العام الذي تم فيه تنفيذ مخطط عمل الحكومة، وكذا الظروف التي اتسمت بها هاته الفترة على الصعيدين الوطني والدولي.

فلقد عرفت بلادنا انتشارا رهيبا لفيروس كوفيد – 19 وفرض على الحكومة توجيه كل الجهود من أجل مجابهة هذا الفيروس وتداعياته على جميع الأصعدة. خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.

هذا الوضع الصعب للغاية، زادته تعقيدا الصراعات الجيوستراتيجية التي اندلعت جراء الأزمة التي عرفتها منطقة أوروبا الشرقية، في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي في التعافي، بعد سنتين من الركود واختلال كبير في حركة تدفقات التجارة الخارجية وتموين الأسواق العالمية، سرعان ما زاد من ضبابية الوضع وأدى بالمؤسسات الدولية إلى مراجعة توقعاتها بخصوص معدلات النمو وحركة التجارة الخارجية الخاصة بسنة 2022 ،حيث تشير إلى أن معدل النمو العالمي سيتباطأ إلى 2.9 % في 2022، بعدما سجل نسبة 5.7 % سنة 2021.

إن تطور الصدمات المتتالية التي عرفها العالم خلال السنتين الأخيرتين، كان له تأثير كبير على معدل التضخم العالمي الذي عرف ارتفاعا وصل إلى 7.8 % في أفريل 2022، ثم 10 % خلال سبتمبر 2022 في أوروبا، وهو الأعلى منذ سنة 2008 .

وقد كان لهذه المستويات الكبيرة من التضخم انعكاسا للارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية والمواد الغذائية وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، ومع ذلك فإن هذه الظروف الصعبة التي لم تثن من عزيمة الدولة، في الحفاظ على طابعها الاجتماعي، الذي أكد بخصوصه السيد رئيس الجمهورية بأنها عقيدة راسخة لن نتخلى عنها، حيث واصلت في وضع جميع التدابير الكفيلة ببعث النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء على المؤسسات المتضررة وكذا دعم القدرة الشرائية للمواطن.

وبهذا الصدد، فقد تجاوزت الميزانية السنوية المخصصة للتحويلات الاجتماعية الضمنية والمباشرة ما يعادل 15 أو 17 مليار دولار أمريكي.

وفي إطار مساعيها لرفع القدرة الشرائية، قامت الحكومة، بأمر من السيد رئيس الجمهورية، بإعفاء جميع الأشخاص الذين يتقاضون أجورا لا تتجاوز 30.000 دينار في الشهر من الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث مس هذا الإجراء أكثر من 5 ملايين شخص منهم 2.6 مليون متقاعد، بإنفاق ضريبي فاق 84 مليار دينار سنويا.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلادنا، يجدر التنويه بأن الجزائر استعادت حركية النشاط الاقتصادي في أواسط 2021، وذلك بعد التراجع الكبير الذي عرفته في سنة 2020 بفعل تداعيات جائحة كوفيد- 19، حيث شهد النشاط الاقتصادي سنة 2021 حركية استدراكية، لا سيما في القطاع الحقيقي الذي سجل نموا قدر بنسبة + 4.7 % بعد الركود الذي عرفه في سنة 2020، أين سجل نموا سلبيا قدر بنسبة – 5.1 %.

كما سجل معدل التضخم على أساس سنوي معدل 9.5 % خلال شهر أوت 2022، بعد أن سجل 7.2 % في نهاية 2021، وقد كان هذا التضخم مرتبطا أساسا بالمنتجات الغذائية ومنتجات الصناعة التحويلية، كما أن جزءا كبيرا منه عبارة عن تضخم مستورد نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الميزان التجاري قد سجل إلى غاية نهاية شهر أوت من سنة 2022 فائضا قدره 13.9 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 10.6 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2020.

وسجلت الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا محسوسا بنسبة 42 %، حيث انتقلت من 2,61 مليار دولار أمريكي خلال أوت 2021، إلى 3,71 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أوت 2022.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 9.1 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 4.4 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2021.

ورغم الوضعية الصعبة التي عرفتها بلادنا، نتيجة تداعيات البيئة الاقتصادية والجيوسياسية الدولية، فإن ذلك لم يثن من عزيمة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها من أجل تطبيق برنامج عملها.

وسأعرض على مسامعكم الكريمة في ما يلي أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة، أما التفاصيل والأرقام، فيمكنكم الاطلاع عليها في المواقع الإلكترونية للدوائر الوزارية المعنية.

وسأعتمد في تقديم هذه المحصلة، على المحاور الخمسة الكبرى التي وردت في مخطط عمل الحكومة وهي :

أولا: تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة؛

ثانيا: من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده؛

ثالثا: من أجل تنمية بشرية وسياسية واجتماعية معززة؛

رابعا: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

خامسا: وأخيرا تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

بخصوص تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، فقد تمحور عمل الحكومة أساسا حول مواصلة تجسيد الإصلاحات السياسية والمؤسساتية العميقة التي قررها السيد رئيس الجمهورية، والمكرسة بموجب التعديل الدستوري، لاسيما من خلال إعداد النصوص القانونية ذات الصلة ووضع كافة الأجهزة والهيئات الدستورية المستحدثة أو التي تم تعديل قوانينها الأساسية. في هذا الإطار، وبعنوان إصلاح قطاع العدالة، سمحت هذه الإصلاحات بتحقيق جملة من الأهداف ومنها خصوصا:

– تعزيز استقلالية القضاء، من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وتنصيب أعضائه وكذا استكمال إعداد القانون الأساسي للقضاء .

– تحسين نوعية العدالة، لاسيما، من خلال مراجعة القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة وإنشاء 6 محاكم إدارية للاستئناف، وكذا محاكم تجارية متخصصة، بالإضافة إلى مراجعة قانون الإجراءات المدنية والإدارية بهدف تبسيط إجراءات الطعن أمام المحكمة العليا، كما تم إنشاء المدرسة الوطنية الأولى لتكوين المحامين والشروع في انتقاء 1500 مترشح للحصول على شهـــادة الكفاءة المهنية المحاماة، مع إطلاق عملية توظيف 800 طالب قاضي خلال الفترة 2021 – 2024 وكذا توظيف 1100 من مستخدمي أمانات الضبط.

تسهيل الولوج إلى العدالة، من خلال تكريس نمط الجلسات المتنقلة ومراجعة القانون المتعلق بالمساعدة القضائية، من أجل توسيع أحكامه إلى المحاكم الإدارية للاستئناف، كما تم أيضا إنجاز وتجهيز واستلام 9 مقرات لجهات قضائية.

– كما تمحور عمل الحكومة، في هذا المجال حول، تحسين أداء منظومة السجون، من خلال مراجعة الاطار القانوني المتعلق بتنظيمها وكذا إعداد المرسوم التنفيذي الخاص بكيفيات استعمال وسائل الاتصال من طرف المحبوسين، بالإضافة إلى استلام 5 مؤسسات عقابية و4 أخرى ستسلم قبل نهاية هذه السنة من أجل أنسنة ظروف الحبس.

– فضلا عن ذلك، فقد تم تعزيز تعداد مستخدمي القطاع بـ 800 عون في طور التكوين و18 طبيب، كما سيتم تنظيم مسابقة لتوظيف 1400 عون خلال هذه السنة، كما ارتكز العمل الحكومي أيضا على إعادة إدماج المحبوسين في المجتمع، من خلال تعزيز التعليم والتكوين ومنح أكثر من 2800 قرض مصغر للمفرج عنهم.

– ومن أجل تعزيز ممارسة الحقوق والحريات، فلقد عملت الحكومة على تعديل القانون المتعلق بممارسة العمل النقابي، كما شرعت في عملية إصلاح شاملة بهدف تعزيز الحرية النقابية، وتعزيز آليات حل النزاعات في علاقات العمل .

– وبهدف بروز مجتمع مدني ديناميكي وملتزم، وتعزيز الحريات، انصبت جهود الحكومة على توفير الظروف اللازمة التي مكنت من تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني، كما أعدت مشروعي قانونين عضويين يتعلقان بإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، ومشروع قانون يتعلق بحرية الاجتماع والتظاهر السلميين.

– أما بخصوص حرية الصحافة وتوفير الظروف المثلى لإعلام أكثر حرية وأكثر مسؤولية، فلقد عملت الحكومة على إعداد 3 مشاريع قوانين، وهي: القانون العضوي المتعلق بالإعلام، القانون المتعلق بالسمعي البصري وكذا القانون المتعلق بالصحافة المكتوبة .

– كما تم أيضا إدماج 16 قناة مقيمة في الخارج من قبل مؤسسة البث الإذاعي والتلفزي ومطابقتها مع التشريع الجزائري. فضلا عن ذلك، تم إطلاق 5 قنوات تلفزيونية جديدة، بالإضافة إلى وضع 4 محطات بث حيز الخدمة، أدت إلى تحسين نسبة التغطية الوطنية للتلفزيون الرقمي الأرضي، حيث وصلت إلى 78 %، فضلا عن إقامة 23 جهاز إرسال إذاعي وتلفزي، وانجاز 30 برجا جديدا، وفتح 4 محطات إذاعية في الولايات الجديدة.

ومن أجل ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات، تم الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، كما تم تنصيب قطب جزائي وطني لمكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإعداد قانون متعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة واستكمال إعداد مشاريع قوانين متعلقة بأمن وسلامة حركة المرور، وكذا بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإتجار غير المشروع بهما.

– وتحت هذا البند كذلك، شرعت الحكومة في عمليات إعادة تأهيل الغطاء الغابي وإصلاح المساحات المحترقة خلال هذه الصائفة، كما عملت على تعزيز وسائل التدخل والوقاية، لاسيما، لفائدة الحماية المدنية.

– ودائما ضمن هذا الفصل، وفي المحور المتعلق بتجديد الحوكمة من أجل تحسين الأداء والمزيد من الشفافية، أولت الحكومة أهمية بالغة لتعزيز العلاقة بين الجهاز التنفيذي والبرلمان بغرفتيه من خلال حرصها على الرد على تساؤلات النواب، أين بلغ معدل الرد على الأسئلة الكتابية 100 %، مع الإشارة إلى أن العمل المعياري للحكومة قد توج بصدور 35 نصا تشريعيا و1435 نصا تنظيميا، وفي هذا الإطار، تم إصدار 19 قانونا

مرتبطا بتنفيذ التعديل الدستوري، إلى جانب تنصيب جميع المؤسسات والهيئات الدستورية ذات الصلة.

وبعنوان التسيير الفعال والشفاف للمالية العامة، واصلت الحكومة الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالتكييف المستمر للمنظومة المالية العمومية، مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد :

– ففي مجال المالية العمومية، تم الانتهاء من إعداد المخطط المحاسبي الجديد للدولة، كما وصلت نسبة إعداد الدلائل العملياتية المحددة لكيفيات تحديد مبادئ الميزانية العمومية متعددة السنوات وكذا عصرنة نماذج التقدير إلى 95 %.

– أما في مجال الإصلاحات الجبائية، وفي إطار تعبئة الموارد الجبائية، تم إطلاق عملية تصفية لبواقي التحصيل، بحيث تم تفعيل هذه العملية عن طريق تجسيد وإحصاء الخاضعين للضريبة الذين توجد في ذمتهم ديون جبائية معتبرة، وهذا من خلال وضع آليات عملياتية وعملية حيز الخدمة، تشجع على التحصيل الودي قبل مباشرة التدابير القصرية من طرف الإدارة الجبائية .

– وعلى الصعيد العملياتي، فقد تم التجسيد الفعلي لهذا الإجراء عن طريق تطهير الوضعيات الجبائية الإسمية وتحديث مختلف البيانات الخاصة بمتابعة الديون الجبائية، تمتد هذه العملية إلى غاية نهاية 2022، كما تعرف تقدما معتبرة بنسبة 85 %.

– كما تجدر الإشارة إلى تعميم نظام المعلومات « جبايتك» على مستوى 35 موقعا .

– وفي مجال الأملاك الوطنية، تم إنشاء قواعد بيانات حول حاملي سندات الملكية المنشورة على مستوى المحافظات العقارية، كما تمت رقمنة ما يزيد عن 90 % من أرشيف هذه المحافظات بما يعادل 24 مليون وثيقة .

أما في إطار أخلقة الحياة العامة، باعتبارها من بين العوامل الأساسية في غرس الثقة بين مكونات

المجتمع، لاسيما بين المواطن ومؤسسات الدولة، لقد عكفت الحكومة على القيام بالنشاطات الأساسية التالية:

– تعزيز منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته، عبر تنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد.

– وإعداد مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

– وتعديل قانون الإجراءات الجزائية بغرض رفع التجريم عن التسيير.

– وتأطير التحقيقات التي تمس المسيرين قصد تحرير المبادرات.

وبعنوان إصلاح تنظيم الإدارة العامة:

– تم تزويد الولايات المستحدثة بالموارد البشرية والمادية والمالية،

– وكذا استكمال كافة الإجراءات الخاصة بتقاسم الأصول والخصوم.

– وإعداد ميزانيات الولايات الجديدة، وستستكمل كافة الإجراءات المادية قبل نهاية السنة إن شاء الله.

– فضلا عن ذلك، تم الانتهاء من المشاريع التمهيدية للقوانين المتعلقة بالبلدية والولاية، وستعرض على لجنة خاصة ستنشأ من أجل هذا الغرض.

ولا يمكن التطرق إلى عصرنة الإدارة دون الحديث عن مسار الرقمنة، حيث تم استكمال وضع بوابة حكومية تتضمن 208 خدمة عمومية رقمية، سيتم إطلاقها في الأسابيع المقبلة بإذن الله، وتأتي هذه المنصة لتضاف إلى العديد من البوابات الإلكترونية التي دخلت حيز الخدمة، في مجال الرياضة، والسياحة، وكذا بوابة «مساهمتك» التي وضعت على مستوى أكثر من105 قباضة، كما تم وضع آخر اللمسات على

اعتماد الرقم التعريفي الموحد، من خلال تعميم الرقم التعريفي الوطني الذي سيشكل نقلة نوعية في الاستخدام البيني لأنظمة المعلومات وبالتالي تسريع مسار التحول الرقمي للإدارة العمومية.

وعلى صعيد آخر، وبعنوان تعزيز المرجعية الدينية الوطنية، من أجل تأكيد وترقية وحماية مقومات الهوية الوطنية والذاكرة، عملت الحكومة خصوصا على:

– تعزيز الشبكة الوطنية للمساجد بـ 172 مسجدا جديدا، واستكمال إنشاء هياكل جامع الجزائر؛

– طباعة وتوزيع المصحف الشريف؛

– إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة؛

– وتوسيع الشبكة الوطنية للمركز الثقافي الإسلامي؛

– وإنشاء مقرأة الجزائر الإلكترونية.

السيد الرئيس المحترم الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

بالنسبة للفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده، فقد التزمت الحكومة بالعمل على إزالة كل العراقيل التي تحول دون بناء اقتصاد قوي ومرن، لاسيما من خلال تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد.

فبعنوان تعزيز ركائز الإنعاش الاقتصادي، واصلت الحكومة الوفاء بالتزاماتها، حيث قامت بالإجراءات والإنجازات التالية:

– عصرنة النظام المصرفي والمالي من أجل تعزيز الأداء والنجاعة، وبهذا الخصوص وصل عدد الوكالات البنكية إلى 1692وكالة في شهر جوان 2022، مع فتح 170 وكالة تأمين جديدة خلال نفس الفترة، ليصل العدد إلى 3416 وكالة، إضافة إلى إدراج خدمات إلكترونية جديدة تسهل المعاملات على مختلف المتعاملين، خاصة فيما يخص سرعة دراسة ملفات القروض.

– كما عرفت الصيرفة الإسلامية نقلة نوعية معتبرة خلال السنة الأخيرة، حيث تم فتح 294 شباكا لدى البنوك العمومية، مع ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة من 26209 حساب في نهاية أوت 2021 إلى 66217 حساب في نهاية أوت 2022 (أي بمعدل زيادة قدره 152 %) ، في حين ارتفعت قيمة الودائع البنكية بـ 122 % في ثمانية أشهر، حيث انتقلت من 22 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 29 مليار دينار في نهاية أوت 2022.

– وجدير بالتنويه أن الحكومة قد استكملت مراجعة القوانين الكبرى المؤطرة للنشاط الاقتصادي، كقانون النقد والقرض والقانون الخاص بالعقار الاقتصادي الموجه للاستثمار وكذا قانون التأمينات.

وبخصوص تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، تم إصدار قانون جديد للاستثمار ونشر جميع النصوص التنظيمية المرتبطة به، كما اتخذت جميع الإجراءات المرتبطة بوضع جميع هياكل الجهاز الوطني الجديد للاستثمار حيز الخدمة قبل نهاية شهر أكتوبر الحالي، لاسيما الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية والشبابيك الوحيدة اللامركزية وكذا المنصة الرقمية للمستثمر.

– وفي إطار متابعة المشاريع الاستثمارية المتوقفة تم الإفراج عن 863 مشروعا، حيث تفوق تكاليف استثماراتها 527 مليار دينار جزائري في المجموع، وهو ما سيسمح بخلق أكثر من52000 منصب عمل مباشر.

– وفي مجال تطوير العقار الاقتصادي وضمان استغلاله الأمثل، تواصل الحكومة عملية تطهير العقار الصناعي، حيث سمحت إلى حد الآن هذه العملية من استرجاع 3519 قطعة بمساحة تقدر بـ 1553 هكتارا، كما تعمل الحكومة على إنجاز 6 مناطق صناعية،3 منها ستوضع حيز الاستغلال قبل نهاية السنة الجارية إن شاء الله.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

فيما يتعلق بتطوير القطاعات الاستراتيجية التي تعزز النمو والتنمية الاقتصاديين، تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي المتوخى بخصوص قطاع الطاقة والمناجم يتمثل في زيادة الإنتاج الأولي بنسبة 2 % سنويا، قصد بلوغ 205 مليون طن مكافئ نفطي بحلول سنة 2025، حيث سيتم رفع الإنتاج ليصل في نهاية سنة 2022 إلى 191 مليون طن، بعد أن كان 186 مليون طن في سنة 2021.

وفي هذا الإطار، تم تكثيف جهود البحث واستغلال المحروقات وإنتاجها، لاسيما من خلال استعمال تكنولوجيات جديدة، حيث تم بالخصوص:

– منح رخصتين للاستكشاف في البحر، بعد التوقيع على أربع اتفاقيات بين المؤسسة الجزائرية للنفط وشركات بترولية أجنبية؛

– إنجاز 22 بئرا عبر أحواض ناضجة بما يعادل 47 % من البرنامج السنوي، و6 آبار على مستوى أحواض ناشئة وحدودية (36 % من البرنامج السنوي)؛

– استكمال عملية تطوير الحقول الغازية بقاسي الطويل وتينهرت، وبداية استخراج النفط الخام من محيط «بير ركايز» وإنجاز الخط الرابع لغاز البترول المسال في حاسي مسعود؛

– علاوة على ذلك سيتم رفع معدل تحويل الإنتاج الأولي إلى نسبة 50 % مقابل 32 % حاليا، من

خلال تطوير صناعات البتروكيمياء والتكرير والتحويل.

وينبغي الإشارة إلى أن برنامج الاستغلال الأمثل لأداة التكرير قد سمح بتحقيق زيادة محسوسة في إنتاج الوقود، مما مكن من وقف استيراده منذ سنة 2021 .

– وفيما يتعلق بتثمين الموارد المنجمية، باشرت الحكومة، بهدف تحسين المعلومات والمعطيات الجيولوجية، بإطلاق عملية لجرد الموارد المعدنية ووضع «وحدة وطنية للجيوفيزياء»، وتم نشر دفاتر الجرد بالنسبة لـ 48 ولاية، وسوف تستكمل تلك المتعلقة بالولايات العشر الجديدة قبل نهاية سنة 2022.

– كما تم إطلاق برنامج للأبحاث المنجمية شمل ستة وعشرين مشروعا، موزعا عبر 27 ولاية ويخص ثلاث عشرة مادة ومنتوج منجمي، بلغت فيها نسبة التقدم 71 %، في حين تم منح 396 رخصة للتنقيب والاستغلال المنجميين في نهاية شهر جوان 2022.

وبخصوص تقدم المشاريع الاستراتيجية الهيكلة الكبرى، فقد بلغت مراحل متقدمة، حيث نذكر على سبيل المثال:

– بالنسبة لمشروع الفوسفات المدمج بتبسة، تم إنشاء الشركة المسماة «الشركة الجزائرية – الصينية للأسمدة» في مارس 2022، والتي ستتكفل بمهمة التخطيط وإنجاز الدراسات المتعلقة بالمشروع؛

– بالنسبة لمشروع غار جبيلات، فقد تم الانتهاء من التجارب المخبرية التي أكدت الحصول على صلب بنوعية مطابقة للمقاييس العالمية، ومن المتوقع استخراج مليوني طن من خام الحديد في مرحلة أولى، باستثمار مبلغ 1,25 مليار دولار، واستحداث3500 منصب عمل مباشر؛

– بالنسبة لمشروع الزنك والرصاص بوادي أميزور، فقد تم استرجاع 16 % من أسهم الشريك الأجنبي (تيرامين)، وبالتالي أصبح الطرف الجزائري يمتلك 51 % من الأسهم، وهو ما يضمن له مراقبة الشركة؛

– أما فيما يتعلق بالاستغلال التقليدي للذهب، تم تسليم 168 رخصة للمؤسسات المصغرة، من أصل 222 رخصة أصدرتها الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، وقد سلمت كمية قدرها 22000 طنا من خام الذهب إلى المؤسسة الوطنية للذهب «إينور» وتم على إثرها إنتاج 138 كلغ من الذهب.

أما فيما يتعلق بتعزيز إنتاج الكهرباء وتطوير شبكات توزيع الكهرباء والغاز، لاسيما ربط المستثمرات الفلاحية، فقد توصلنا إلى توفير قوة إضافية لإنتاج الكهرباء قدرها 3290 ميغاواط وتعزيز شبكات النقل والتوزيع من خلال:

– إنجاز 5924 كلم و1780 مركزا للكهرباء و556 كلم و60 مركزا للغاز؛

– ربط 498 مستثمرا بشبكة الكهرباء و205 بشبكة الغاز كذلك.

كما استمرت الحكومة في بذل جهودها الرامية إلى تطوير الشعب الصناعية الواعدة، والتي تشكل بديلا مهما للواردات، لاسيما شعب الصناعات الميكانيكية، والزراعية الغذائية، وصناعة النسيج والجلود، والصناعات الإلكترونية، والكهرومنزلية وأنشطة المناولة الناتجة عنها.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

إن تحقيق الأمن الغذائي في البلاد يشكل أحد المحاور الرئيسية لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، كما أفردت له الحكومة حيزا هاما ومفصليا ضمن مخطط عملها الذي أولى أهمية بالغة لتطوير القطاعات الأساسية المنتجة للغذاء.

وقبل التطرق إلى تطور الإنتاج الفلاحي، أود التنويه إلى المشروع الهام الذي تم تدشينه خلال شهر أوت من هذه السنة، والمتمثل في «البنك الوطني للبذور».

وجدير بالذكر أن هذا الإنجاز الاستراتيجي تعول عليه الحكومة كثيرا، من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحوث والتطبيقات الحديثة، الكفيلة برفع مردودية الإنتاج الوطني من المحاصيل الفلاحية الاستراتيجية، عبر تحسين نوعية البذور وإنشاء أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية والمقاومة للأمراض، حيث يحتوي هذا البنك على طاقة تخزين تصل إلى 6000 نوع وعلى ثلاثة مخابر متخصصة.

كما يجدر التنويه إلى أن إنشاء بنك البذور يعتبر خطوة رائدة أولى نحو الولوج إلى ميدان البحث العلمي في الجينات، قصد الحفاظ على الثروة الجينية والنباتية والحيوانية.

وفي هذا الإطار، بادرت الحكومة إلى بعث عملية إنجاز البنك الوطني للجينات، المقرر افتتاحه خلال السداسي الثاني من سنة 2023، بإذن الله، بطاقة تحضير تصل إلى 80000 نوع، ستجعله في مصاف بنوك الجينات الكبرى والرائدة.

وبالعودة إلى تطور الإنتاج الفلاحي، بلغ الإنتاج الوطني من الحبوب 41 مليون قنطار خلال سنة 2022، وتعمل الحكومة على تجاوز 55 مليون قنطار مستقبلا، إن شاء الله، وتوسيع المساحة المزروعة إلى حدود 3.75 مليون هكتار، وصولا إلى الاكتفاء الذاتي – إن شاء الله – بإنتاج ما مقدوره 9 مليون طن من الحبوب إن شاء الله.

وفي هذا الصدد، بادرت الحكومة في جانفي 2022 وبأمر من السيد رئيس الجمهورية برفع أسعار شراء الحبوب، لتحفيز الفلاحين على زيادة الإنتاج الوطني ومست هذه الزيادة القمح الصلب الذي انتقل سعر شرائه من 4500 دج إلى 6000 دج، القمح اللين من 3500 دج إلى 5000 دج، الشعير من 2000 دج إلى 3400 دج، والشوفان من 1800 دج إلى 3400 دج للقنطار.

كما تم ضمن الحافظة العقارية الموكلة إلى ديوان تطوير الزراعات الصناعية في مناطق الجنوب تخصيص مساحة قدرها 550000 هكتار، وبرسم سنة 2022–2021 خصصت حافظة عقارية أولية بعنوان منح الامتياز بمساحة قدرها 134000 هكتار لفائدة 140 مستثمرا، ومن المقرر تجسيد برنامج جاري بمساحة قدرها 97000 هكتار خلال سنة 2022 .

فيما يخص الحبوب الجافة، انتقل الإنتاج الوطني في هذه الشعبة من 0.9 مليون قنطار خلال سنة 2021 إلى قرابة 1 مليون قنطار خلال سنة 2022 بقيمة قدرها 17 مليار دينار جزائري.

ومن أجل ضبط الاستيراد الفوضوي للحبوب الجافة، وحماية الإنتاج الوطني والمستهلك الوطني، أوكلت عملية استيراد الحبوب الجافة حصريا إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.

وفيما يخص شعبة البطاطس، قدر الإنتاج في سنة 2021 بـ 31 مليون قنطار، ثم ارتفع إلى 2.44 مليون قنطار خلال 2022، كما نهدف إلى إنتاج50 مليون قنطار مستقبلا إن شاء الله.

أما فيما يخص الطماطم الصناعية، قدر إنتاج السنتين 2021 و2022 بـ 23.2 مليون قنطار، مقابل 19.3 مليون قنطار في سنة 2020، بتسجيل فائض في الإنتاج، بقيمة قدرها 104 مليار دينار.

وفيما يتعلق بشعبة تربية الحيوانات، فلقد سجلنا ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء وكذا ارتفاع اللحوم الحمراء.

فيما يتعلق بشعبة الحليب، تسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج الوطني من الحليب الطازج وتقليص استيراد مسحوق الحليب، بهدف إنتاج 4.3 مليار لتر من الحليب سنويا.

أما في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، فقد عرف القطاع حركية كبيرة ترجمت بزيادة معتبرة في العرض الوطني من المنتجات الصيدية، وقد سجل إنتاج الأسماك في سنة 2021 ما يعادل 97508 طنا، ومن المتوقع أن يبلغ هذا الإنتاج إلى غاية نهاية 2022 ما يعادل 116000 طن، ليرتفع بذلك معدل الاستهلاك الوطني من 2.93 كلغ لكل فرد في سنة 2021 إلى 3.26 كلغ لكل فرد خلال سنة 2022. من جهة أخرى، سجل إنتاج تربية المائيات زيادة قدرها 67 % بين سنتي 2021 و2022 ،بإنتاج وطني إجمالي قدر بـ 8000 طن .

وبعنوان الصناعة الصيدلانية من أجل أمن صحي أفضل، تم تسجيل تطور في حصة الإنتاج المحلي.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،،

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الواعدة التي يعول عليها كثيرا من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه، ولذا عكفت الحكومة على تشجيع بروز أقطاب امتياز سياحية وفقا للمقاييس الدولية، حيث تم بهذا الخصوص:

– إطلاق مشروع بتمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تفعيل القدرات السياحية لأربع ولايات نموذجية هي تيميمون وجنات وسطيف وتلمسان، لاسيما من خلال تعبئة الشباب حاملي المشاريع؛

– إطلاق عملية إعادة تأهيل للوحدات السياحية بمبلغ 51 مليار دينار جزائري، وتم في هذا المجال استكمال ستة مشاريع من أصل 34 مؤسسة سياحية مبرمجة في آفاق 2024؛

– دخول 89 مشروعا فندقيا جديدا حيز الاستغلال، بطاقة استيعاب تقدر بـ 9700 سرير، وتوفير 3833 منصب عمل جديد؛

– ارتفاع حجم الحافظة العقارية السياحية إلى 249 منطقة توسع سياحي، بعد تصنيف 25 منطقة جديدة للتوسع السياحي من أصل 48 منطقة مبرمجة؛

– تصنيف 39 فندقا وإعادة فتح ملحقات المعهد الوطني للفندقة والسياحة في كل من تلمسان وورقلة؛

– إطلاق عمليات تجديد 34 حماما حمويا تقليديا، وإنجاز 28 مركزا للعلاج بمياه البحر والموافقة على 22 مشروعا، في إطار الاستثمار الخاص، من أصل 59 مشروعا مقدما؛

أما فيما يخص اقتصاد الثقافة ولاسيما الصناعة السينماتوغرافية، فقد تم إنشاء مؤسستين عموميتين من أجل إعادة تفعيل الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية، وهما مؤسسة «الجزائري لإنتاج فيلم عن الأمير عبد القادر»، ومؤسسة «المركز الوطني للصناعة السينماتوغرافية»؛

فضلا عن ذلك وفي مجال الكتاب، تم إنجاز برنامج تحريري بمجموع 216 عنوانا، بينما تم إطلاق برنامج من 100 عنوان بمناسبة الذكرى الستين للاستقلال.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

إن ترقية الإنتاج الوطني ترتكز على ضرورة حيوية، تتمثل في تحقيق توازن الميزان التجاري على أسس مستدامة، من خلال تقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، وأود بهذه المناسبة، التنويه بأن سياسة التحكم في التجارة الخارجية التي اعتمدتها الدولة، الغاية منها هي ضبط السوق وتطهيره وكذا حماية المنتوج الوطني والمنتج المحلي، وكذا السوق الوطنية من التضخم المستورد وعمليات الاحتيال لتهريب العملة الصعبة عن طريق تضخيم الفواتير وإغراق السوق بمنتجات، الاقتصاد الوطني والمستهلك في غنى عنهما.

وبهذا الصدد، تم اعتماد سياسة لضبط وتقليص الواردات، تمثلت على الخصوص فيما يلي:

– وضع خرائط للإنتاج الوطني وإعادة تنظيم نشاط استيراد البضائع الموجهة للبيع على الحالة، مما أدى إلى تطهير عدد المستوردين الذي انتقل من 43000 مستورد إلى 13000 مستورد؛

– اللجوء إلى إجراءات حماية الإنتاج الوطني، من خلال تخصص المستوردين؛

– تشجيع الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين، من خلال تقديم الدعم الضروري لهم لتحسين قدراتهم التنافسية، لاسيما:

– عن طريق تسديد جزء من تكاليف النقل والمشاركة في المعارض المنظمة في الخارج؛

– تبسيط إجراء التصدير، حيث سمح بتسجيل 1537 مصدر جديد، مما ترتب عنه ارتفاع في عدد المصدرين الحقيقيين؛

– إعادة تنشيط 37 مجلسا لرجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة وكذا مشروع إنشاء 20 مجلسا جديد لرجال الأعمال قبل نهاية 2022، و40 مجلسا لرجال الأعمال قبل نهاية 2023.

أما بخصوص عمليات ضبط السوق الداخلية، فقد قامت الدولة بعدة عمليات تهدف إلى مكافحة التجارة غير الرسمية وتطهير السوق وأخلقة الفعل التجاري، من خلال القضاء على أكثر من 1000 مساحة غير رسمية ودمج 28000 متدخلا، في النسيج التجاري القانوني، من أصل 47960 متدخلا تم إحصاؤهم، وفتح 12 سوق جملة وتجزئة جديد ويجري إنجاز 7 أسواق أخرى متخصصة.

وضع نظام لتسيير ومتابعة التموين بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، عن طريق وضع منصات التوزيع ومستودعات التخزين.

استكمال العملية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني، حيث وصل العدد إلى 1.6 مليون سجل تجاري إلكتروني من إجمالي 2.2 مليون سجل تجاري، أي 71 %؛

القيام بأكثر من 61 ألف تدخل في إطار مكافحة المضاربة غير المشروعة واستكمال 45 تحقيقا اقتصاديا خاصا، يتعلق بتأطير الأنشطة التجارية الحساسة.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

وبعنوان دعم تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وقصد تشجيع ظهور نظام بيئي موات لإنشائها وتطويرها واستدامتها، سجلت الحكومة ما يلي:

استفاد 15 ألف مشروع من قرار التمويل، من أصل 22 ألف مشروع، أودعت على مستوى البنوك ودخول 11619 مؤسسة مصغرة حيز النشاط باستثمار إجمالي بمبلغ قدر بـ 42.8 مليار دينار جزائري، مما سمح باستحداث ما يفوق 30 ألف منصب شغل مباشر؛

فضلا عن ذلك، استفادت 1744 مؤسسة مصغرة من التمويل قصد توسيع نشاطاتها، كما قامت الحكومة، في إطار إنعاش المؤسسات المتعثرة، بتعويض 3089 ملفا بمبلغ قدر بـ 5.7 مليار دينار جزائري وإعادة جدولة ديون 1845 مؤسسة مصغرة؛

كما تم ضمان 220 مشروعا من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سمح باستحداث 4000 منصب شغل بمبلغ إجمالي قدره 9 مليار دينار؛

وفيما يتعلق بتطوير منشآت دعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تم بهذا الشأن:

1) الشروع في أشغال رفع النطاق الترددي الدولي لتصل إلى 3.8 تيرابايت في الثانية مع نهاية سنة 2022 مقابل 2.8 تيرابايت في الثانية في سنة 2021 ؛

2) رفع عدد مشتركي شبكة الأنترنت الثابتة إلى 4.3 مليون مشترك؛

3) زيادة الحد الأدنى لسرعة الأنترنت من 4 ميجابت في الثانية إلى 10 ميجابت في الثانية دون إحداث الأثر المالي على المواطن؛

4) ربط 403660 مشترك بالألياف البصرية إلى المنزل؛

5) تغطية المناطق المعزولة بشبكة اتصالات سلكية ولاسلكية «ثابتة» بربط 410 منطقة من أصل 508، أي بإنجاز 17 موقعا متنقلا، 10 منها دخلت حيز الخدمة، بالإضافة إلى إنجاز 38 موقعا متنقلا لتغطية مناطق حدودية، 35 موقعا منها دخلت حيز الخدمة.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

لقد عملت الحكومة، في إطار تنفيذ مخطط عملها في شقه المتعلق بتطوير البنى التحتية، على مايلي:

– إنجاز قاعدتين لوجستيتين لنقل الحاويات بالسكك الحديدية، واحدة في بازول بولاية جيجل والأخرى في الكرمة بولاية بومرداس، ويجري إنجاز قاعدتين في الخروب بمدينة قسنطينة والسانية بولاية وهران؛

– إنجاز قاعدتين لوجستيتين لنقل الحاويات برا في تمنراست والدبداب، ويجري إنجاز 5 قواعد أخرى في ولايات تندوف ووهران وبرج بوعريريج وغليزان، ويجري استكمال قاعدة على مستوى منصة «صافكس» بولاية الجزائر؛

– إنجاز محطة حاويات بميناء جن جن، حيث تبلغ نسبة الأشغال بها 96 %؛

– إنشاء منصة مستودعات التخزين تقدر بـ 3153 غرفة تبريد بسعة إجمالية تفوق 3 مليون متر مكعب، و4401 مستودع تخزين بسعة إجمالية تقارب 10 مليون متر مكعب؛

وبعنوان قطاع الموارد المائية لتحسين الأمن المائي للوطن، فقد أولت الحكومة أهمية بالغة لقطاع الموارد المائية، قصد الحد من العجز في الموارد المائية الناجم عن التطور المتنامي للتوسع الحضري، والأنشطة الفلاحية والأنشطة الصناعية، حيث قامت الحكومة بهذا الشأن بما يلي:

– الشروع في استغلال سد بوزينة بولاية باتنة، وكذلك تسعة مشاريع ربط وتحويل المياه بين السدود وتسليم 611 بئرا ذات تدفق إجمالي يصل إلى 710 ألف متر مكعب في اليوم، من أصل برنامج وطني يشمل 760 بئرا تم إطلاقها في إطار البرنامج الإستعجالي لسنة 2021 ،عبر 17 ولاية متضررة من انخفاض احتياطيات السدود؛

– رفع إنتاج مياه البحر المحلاة بمقدار 195 ألف متر مكعب في اليوم؛

– زيادة قدرات تصفية المياه بما يفوق 72 ألف متر مكعب في اليوم نتيجة استلام 7 منشآت جديدة، أي ما يعادل 26.4 مليون متر مكعب في السنة.

وفيما يخص تطوير المساحات المسقية، فقد تم منح رخص حفر المناقب والآبار، من خلال إنشاء الشباك الوحيد على مستوى جميع الولايات، بتسليم أكثر من 21 ألف رخصة خلال سنة 2021، و14 ألف رخصة خلال السداسي الأول من سنة 2022 بتدفق يومي إجمالي يفوق 5 مليون متر مكعب في اليوم، وجدير بالإشارة أن حصص أحجام المياه المخصصة لحملة الري لسنة 2021، قد مكنت من سقي مساحة قدرها 1,5 مليون هكتار، أي بمساحة فلاحية إضافية قدرها 18 ألف هكتار مقارنة بالحملة السابقة.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة و تحسين نوعية العلاج، فقد قامت الحكومة على الخصوص بما يلي:

– استكمال النص التنظيمي المتضمن إعداد الخارطة الصحية وإنشاء الوكالة الوطنية لرقمنة قطاع الصحة؛

– إعادة تهيئة وتأهيل هياكل استقبال الاستعجالات الطبية، كما تم الشروع في إنجاز خمسة مستشفيات مخصصة للاستعجالات الطبية والجراحية، إثنان منها تم استلامهما، بينما تضمن 300 منشأة جوارية استشفائية الفحوصات المتخصصة الخارجية؛

– الشروع في تكوين أزيد من 1000 طبيب عام في 8 تخصصات أساسية، بهدف الاستجابة لطلب سكان الجنوب والهضاب العليا، كما يجري حالياً تكوين أزيد من 9000 من المهنيين.

وفي مجال مكافحة جائحة كوفيد19-، فلقد برهنت المنظومة الصحية على قدرات كبيرة للتصدي للجائحة، بفضل تجند غير مسبوق، حيث قامت الحكومة بما يأتي:

تم اقتناء مولدات ومكثفات الأكسجين الضرورية، واقتناء أزيد من 34 مليون جرعة من اللقاحات المضادة للفيروس، وتعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال الصناعة المحلية لهذا اللقاح؛

فضلا عن ذلك، تواصل الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة داء السرطان، من خلال اقتناء 10 مسرعات للعلاج بالأشعة، وفتح مركز لعلاج الأورام السرطانية للأطفال بسعة 145 سريرا بالمركز الاستشفائي الجامعي بباب الوادي، وكذا إصلاح كل المسرعات الموجودة حاليا خارج الخدمة.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

لقد ارتكز عمل الحكومة في محور تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية على العديد من المحاور:

فمن حيث إصلاح النظام البيداغوجي وحوكمة المنظومة التربوية، تمت مراجعة البرامج التعليمية للطورين الابتدائي والمتوسط، كما تم تنفيذ برامج تكوينية لإعادة التأهيل البيداغوجي لفائدة أزيد من 180000 أستاذ وأزيد من 4600 مستشار للتوجيه والإرشاد المدرسين.

وبخصوص دعم التمدرس، تم بمناسبة الدخول المدرسي الحالي، استلام 413 مؤسسة تعليمية و 587 مطعم مدرسي، كما وصلت نسبة التغطية في النقل المدرسي إلى أزيد من 84 %

ولهذا الغرض تم فتح مناصب مالية كافية لتغطية 21000 مدرسة ابتدائية لتأطير أزيد من مليون تلميذا في السنة الثالثة في اللغة الإنجليزية.

كما تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى رقمنة المدرسة وتخفيف وزن المحفظة في طور التعليم الابتدائي، والعملية متواصلة لتغطية كل بلديات الوطن.

أما في المحور المتعلق بتحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي، سجلت الحكومة ما يلي:

– تخرج ما يقارب 400000 طالب خلال هذه السنة، منهم 205 آلاف في شهادة الليسانس و150 ألف في شهادة الماستر 5400 في شهادة الدكتوراه؛

– تم فتح 480 عرضا للتكوين في الليسانس و 847 عرضا في الماستر وتم فتح 5600 مقعد بيداغوجي في الدكتوراه؛

– كما تم تعزيز الشبكة الوطنية للمدارس الوطنية العليا، بفتح مدرستين وطنيتين للرياضيات والذكاء الاصطناعي؛ وإنشاء مدرستين وطنيتين للفلاحة الصحراوية، ومدرسة عليا لأساتذة الصم والبكم، والمدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيات والهندسة، والمدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيات المتقدمة؛

– كما تم إطلاق 3160 مشروع بحث في مجال التكوين الجامعي، وتجسيد 124 مشروع بحث يتعلق بالأمن الغذائي والأمن الطاقوي وصحة المواطن؛

– كما تم إنشاء 54 فريقا مختلطا للبحث العلمي و 14 محطة للتجارب و 108 مخابر جديدة للبحث، بحيث ارتفع عددها الإجمالي إلى 1661 مخبرا، منها 20 مخبرا يحمل وسم «تميز»؛

– كما تم أخيرا إنشاء 28 حاضنة، بحيث ارتفع عددها الإجمالي إلى 42 على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية .

وبعنوان تحسين الحياة الطلابية، تم استلام أزيد من 24 ألف سرير، وفاقت بذلك قدرات الإيواء الإجمالية 653 ألف سرير، 76 % منها غرف فردية أو مزدوجة.

وبالنسبة لتعزيز الأمن والحماية في الوسط الجامعي، تم اقتناء تجهيزات للمراقبة عن بعد، واقتناء 75 سيارة إسعاف مجهزة لفائدة الإقامات الجامعية.

ومن حيث تعزيز قدرات التأطير والبحث، فقد انتقلت نسبة التأطير إلى أستاذ واحد لكل 24 طالب، بعد أن كانت أستاذ واحد لـ 25 طالب، بمجموع 65471 أستاذ 70 % منهم يحوزون على درجة الدكتوراه، كما تم التوقيع على ما يزيد عن 1000 اتفاق تعاون دولي مع مؤسسات جامعية أجنبية، منها 184 اتفاقية للإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه.

أما بعنوان المحافظة على التراث الثقافي الوطني وتطويره وترقيته ، فقد تم استلام ثلاث مسارح جهوية وقاعة للسينما، وأربعة مكتبات رئيسية وثلاث مسارح في الهواء الطلق، ومخبر للحفظ، ومعهد للموسيقى، بالإضافة إلى إعادة تأهيل قصر الثقافة بولاية وهران.

فيما تعلق بالمهرجانات الثقافية، فقد تم تسجيل في سنة 2021 تنظيم العديد من هاته المهرجانات، وكما تم منح مساعدات مالية لفائدة ما يزيد عن 200 جمعية و 3600 فنان.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات والسادة، أعضاء المجلس،

لقد كللت المجهودات التي بذلتها الدولة بعنوان ترقية النشاطات الرياضية والبدنية بالنجاح الباهر في تنظيم الطبعة التاسعة عشرة لألعاب البحر الأبيض المتوسط التي جرت بوهران، والعدد القياسي للميداليات المحصل عليها، فضلا عن تعزيز تحضير رياضيي النخبة للمنافسات الإقليمية والدولية القادمة، بما في ذلك الألعاب الأولمبية لسنتي 2024 و 2028، إضافة إلى ترميم وتأهيل المنشآت الرياضية وعصرنة تسييرها، من خلال إدخال نظام بيع التذاكر الإلكترونية، وتعجيل وتيرة استكمال أشغال المنشآت المعنية ببطولة أمم إفريقيا) CHAN 2022) التي ستحتضنها بلادنا .

وفي ذات السياق، ينبغي الإشارة إلى التنصيب الفعلي للمجلس الأعلى للشباب ومباشرة نشاطاته، مما سيبعث نفسا جديدا في الحركية السياسية للشباب الجزائري كفضاء تمثيلي لمشاركة هذا الشباب في تصور وتقييم السياسات العمومية التي تخصهم.

السيد الرئيس المحترم، الفاضل،
السيدات والسادة، أعضاء المجلس،

وبعنوان تحسين إطار معيشة المواطنين، الذي توليه الدولة أهمية قصوى تركزت الجهود على ما يلي:

بخصوص تحسين حركة التنقل، شهدت هذه السنة إتمام أشغال المحطة الجوية والمطار الدولي بوهران، والشروع في أشغال تمديد خطوط مترو الجزائر، فضلا عن ذلك، تم تعزيز المنشآت الأساسية للطرق والطرق السريعة بإنجاز 103 كلم بكل من ولايات غليزان وبجاية وعين الدفلى والطارف وتأمين الحدود بإنجاز 374.5 كلم، فضلا عن عصرنة الطرق الوطنية والمحافظة عليها على مسافة 815 كلم.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

مواصلة لمجهوداتها الرامية إلى التكفل بالمناطق التي تتطلب مرافقة خاصة من طرف الدولة، واصلت الحكومة تنفيذ برنامج النهوض بمناطق الظل، باستكمال 24672 مشروعا بغلاف مالي إجمالي قدره 258.47 مليار دينار، استفاد منها 5.6 مليون ساكن على مستوى 10071 منطقة موزعة عبر 334 منطقة.

وضمن محور السياسة الاجتماعية للدولة، الذي جاء تحت عنوان من أجل سياسة اجتماعية ناجعة ومنصفة، يجدر التنويه، في البداية، إلى أن مجهود الدولة في مجال تعزيز المكاسب الاجتماعية ترجم في تحسن مكانة بلادنا ضمن التصنيفات الدولية، لاسيما في مجال التنمية البشرية ومكافحة الفقر، حيث تحتل المرتبة الأولى في شمال إفريقيا والثالثة قاريا، ضمن مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ 0,748 حسب التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وتعكس هذه المؤشرات نتائج تجسيد القرارات والتدابير الاجتماعية الحكيمة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، وحرصت الحكومة على تجسيدها ميدانيا، لاسيما من خلال زيادة أولى في الرواتب دخلت حيز التنفيذ في شهر مارس 2022، عبر مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور، وإعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، لاسيما بإعفاء الأجور التي تساوي أو تقل عن 30000 دج و استحداث منحة البطالة لفائدة طالبي الشغل وتمكينهم من تغطية اجتماعية، حيث سجل إلى غاية 31 أوت 2022، مجموع 1897228 مستفيدا ومواصلة عملية إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، حيث تم إدماج 245620 مستفيدا من أصل 326181، أي ما يفوق 75 % من هذه الفئة، ومن المزمع إتمام هذه العملية مع نهاية سنة 2023 إن شاء الله.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

لقد بادرت الحكومة بعنوان المحافظة على منظومتي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزهما إلى اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية، نذكر منها على الخصوص :

– إعفاء ما يقارب 663000 مستفيد من غرامات التأخر عن دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والأشخاص غير الأجراء جراء الأزمة الصحية؛

– توسيع وعاء المشتركين في الضمان الاجتماعي، حيث وصل عدد المنخرطين الجدد إلى غاية نهاية أوت 2022 ما يفوق 360000 منخرط؛

– تعزيز التغطية الاجتماعية للعمال غير الأجراء الذين يمارسون نشاطًا لحسابهم الخاص وذوي حقوقهم، من خلال إدراج أحكام تسمح بالاكتتاب في جدول زمني للدفع من أجل الاستفادة من الخدمات العينية؛

وفي إطار تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين، قامت الحكومة بإقرار زيادة في المعاشات والمنح برسم سنتي 2021 و2022، تراوحت بين 2 و10% ، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة التي تم تقاضيها اعتبارًا من الفاتح ماي 2022 خصت ما يفوق 3600000 مستفيدا وترتب عنها أثر مالي إجمالي قدر بـ 93.4 مليار دينار جزائري.

أما بعنوان الحصول على سكن لائق، تم خلال هذه الفترة تخصيص 500000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وقد تركز عمل الحكومة في هذا المجال خصوصا على ما يأتي:

– التعجيل بإنجاز الحصة المتبقية إلى غاية الفاتح جانفي2020 ، حيث تم الانطلاق في إنجاز أكثر من 62000 وحدة سكنية من مختلف الصيغ وتسليم ما يقارب 172000 وحدة سكنية؛

– إطلاق البرنامج الجديد لإنجاز مليون مسكن، حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب309000 وحدة سكنية والانطلاق في إنجاز ما يقارب 35000 وحدة، كما تم تسليم أكثر من 20655 مسكنا؛

– مواصلة جهود الدولة للقضاء على البيوت القصديرية وامتصاص السكن الهش، لاسيما من خلال إنجاز 4454 وحدة بصيغة السكن العمومي الإيجاري وإنشاء تجزئات اجتماعية جديدة، لاسيما على مستوى مناطق الجنوب والهضاب العليا، فضلا عن التكفل بالبنايات القديمة .

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

بعنوان الفصل الرابع، والمتعلق بالسياسة الخارجية، فقد تركزت جهود الدولة الجزائرية في هذه الفترة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية على تعزيز العلاقات مع إفريقيا والعالم العربي، من خلال دعم المساهمة في تجسيد المبادرات الإفريقية والعربية.

كما ضاعفت الجزائر جهودها لتقديم المساهمة في ضمان استقرار وأمن المنطقة التي تنتمي إليها والتي تربطها مع بلدانها علاقات تاريخية وسياسية وإنسانية قوية ومتعددة، وتعمل أيضا على تعزيز تعاونها الاقتصادي مع العديد من الدول الإفريقية والعربية، من جهة أخرى، هيأت الحكومة كافة الشروط اللازمة من أجل إنجاح القمة العربية التي ستنعقد في الفاتح من نوفمبر وتسعى من خلالها بلادنا إلى إعادة بناء العمل العربي المشترك، حيث ستكرس هذه القمة، فضلا عن ترسيخ القيم المشتركة والتضامن العربي ، الطابع المركزي للقضية الفلسطينية وتحيين مبادرة السلام العربية لسنة 2002 .

وقد لاحظتم جميعا العودة القوية لنشاط الدبلوماسية الجزائرية والدور المحوري والريادي في المنطقة الذي باتت تلعبه الجزائر وكذا التجاوب الكبير والاهتمام الذي أصبحت تبديه مختلف الدول لموقف الجزائر حول عديد القضايا الإقليمية والدولية، مما يؤكد فعالية مسعى الدولة الرامي إلى تنفيذ التزامات السيد رئيس الجمهورية، لاسيما من خلال إرادتها في تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية، من خلال ترسيخ القيم والمبادئ الثابتة التي تحملها على ضوء العوامل الهيكلية والظروف التي تحدد مسارها.

السيد الرئيس الفاضل، المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس،

أخيرا، وضمن الفصل الخامس، المتضمن تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، وفي إطار مهامه الدستورية النبيلة وعلى ضوء تعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، وفي خضم الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي، يعكف الجيش الوطني الشعبي دون هوادة على تسخير جميع

على بقايا الإرهاب عن طريق زيادة العمليات الهجومية النشطة، وقد أثبتت العملية النوعية التي جرت في ناحية سكيكدة في أبريل 2022 على اليقظة والجاهزية الدائمة لوحدات الجيش الوطني الشعبي؛

– مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لاسيما التهريب وتجارة المخدرات، وكذا الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، بما في ذلك حماية المناطق والمواقع الحساسة التي تشكل انشغالا كبيرا أيضا للجيش الوطني الشعبي الذي يستمر، بدعم لامتناهي من الحكومة وبالتعاون الوثيق مع مصالح الأمن الأخرى، في مكافحة هذه الظواهر الإجرامية دون هوادة؛ وعلى سبيل المثال، لا الحصر، تم حجز ما يزيد عن 61 طنا من الكيف المعالج و29 كلغ من الكوكايين13.7 مليون قرص مهلوس، كما تم حجز 1.9 مليون لتر من الوقود كانت موجهة للتهريب، وحجز معدات وآلات مستعملة من طرف المنقبين غير الشرعيين عن الذهب في الجنوب؛

– تعزيز قدرات الجيش في مجال الدفاع السيبراني ومكافحة جميع أشكال الجريمة الإلكترونية، لاسيما من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية؛

– تكثيف التعاون العسكري، لاسيما مع بلدان الساحل، حول مسائل مكافحة الإرهاب والتخريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود مع مختلف المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية؛

– تطوير الصناعة العسكرية عن طريق دعم النسيج الاقتصادي، من خلال الشراكة المتعددة وإنشاء مؤسسات جديدة؛

– المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، من منظور تكاملي، عبر وضع قاعدة صناعية ميكانيكية تستند على تطوير المناولة والمساهمة في رفع نسبة الإدماج؛

– كما شارك الجيش الوطني الشعبي في جميع عمليات الإنقاذ ومساعدة السكان أثناء الكوارث الوسائل البشرية والمادية وتوفير كل الشروط لتطوير وتعزيز قدرات النظام الوطني للدفاع، حيث يعمل لاسيما على :

– تأمين الحدود والحفاظ على السيادة الترابية، من خلال تمتين أنظمة المراقبة والحماية المنتشرة على امتداد الحدود البرية والفضاء البحري والجوي للسيادة؛

– مكافحة الإرهاب ومختلف أنواع الجريمة المنظمة، من خلال تكثيف الضغط الممارس

الطبيعية والاضطرابات المناخية التي عرفتها بلادنا.

فحري بنا مرة، أخرى، أن نفتخر جميعا بهذا الجيش، سليل جيش التحرير الوطني.

تلكم هي، السيد الرئيس الفاضل، المحترم، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء المجلس، أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة في الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى غاية نهاية شهر أوت من السنة الجارية، ويجدر التنويه أن برنامج الحكومة يمتد إلى غاية 2024، مما يعني بأن بعض المشاريع التي لم تكتمل يرجع لكون الآجال التي حددت لها قد تمتد إلى غاية السنة المذكورة.

ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض المشاريع التي وردت في برنامج عمل الحكومة والتي لم تتم الإشارة إليها في بيان السياسة العامة للحكومة، وهذا راجع لكون آجال انطلاقها لم تحن بعد.

وستكون لنا فرصة للرد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والتي هي أيضا انشغالاتنا لأننا، على يقين بأنهم وكل الخيرين من هذا البلد يتطلعون إلى إنجازات تعطي صورة مشرفة عن إدارة الشأن العام في إطار دولة المؤسسات، بما يحقق أهداف اقتصادية واجتماعية مدروسة وواضحة تنعكس بالإيجاب على تحسين الظروف المعيشية للمواطن وتحقيق نجاح البرنامج النهضوي الطموح الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية والذي نعمل معا كل من موقعه ومسؤوليته على إنجاحه دون كلل وغايتنا جميعا هي بناء جزائر قوية يفتخر بها أبناؤها أينما وجدوا.

عاشت الجزائر حرة، أبية، آمنة، مستقرة، متطورة، مزدهرة، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعضاء مجلس الأمة يناقشون بيـــان السياسة العامة للحكومة

شرع أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2022 في مناقشة مضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل عن السياسة العامة للحكومة، حيث عرفت جلسات المناقشة تدخل 104 عضوا تدخلا شفويا و 3 كتابيا؛ ثمّن خلالها المتدخلون الحصيلة الإيجابية لأداء الحكومة على الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والدبلوماسية، مبرزين كبرى الإنجازات التي تحقّقت خلال سنة 2022، والتي أجمع عليها المتدخلون بأنّها كانت بحق سنة الإقلاع الاقتصادي، مثلما أعلنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وعملت الحكومة على تجسيدها.

وقد تخلل هذا النقاش الإشارة من بعض المتدخلين إلى بعض القطاعات التي تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد لبلوغ نفس النسق الذي عملت به القطاعات الأخرى للفريق الحكومي.

1 السيد أحمد بوزبان

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة، أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
الحضور الكريم،
طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

على غير ما تعودنا فيما سبق، ها نحن نقرأ بيان السياسة العامة للحكومة، وقد وفى السيد رئيس الجمهورية بعهده، وقد مدنا بحصيلة قمينة بالمعطيات والتفاصيل والأرقام من خلال ما تضمنته هذه الوثيقة من محتوى، وعلى الرغم من التجاذبات الاقتصادية والسياسية، إلا أن هذا البيان حافظ على الطابع الاجتماعي للدولة مراعاة للطبقة الهشة والمتوسطة وهو ما يحسب للدولة الجزائرية دائما وأبدا، وهو مؤشر يدل على الشراكة الأخلاقية والمعنوية والقانونية بين الحكومة والبرلمان.

ومن خلال هذا المنظور فإن القراءة الأولية تمنحنا تفاؤلا يدفع بنا إلى ما يسمى بالنقد الذاتي، لنسد خللا أو نكمل نقصا أن نستفسر عن غامض في هذا البيان.

وإن قراءة عميقة أو فاحصة للبيان، سنجده يسعى إلى بناء الفرد وربطه بمؤسساته في علاقة يضبطها القانون، وتقومها المسؤولية بالنهوض بالوطن، وتعزز قدراته الذاتية والتفاعلية.

ويتلخص تدخلي هذا إجمالا فيما يبدو لي ما يجب فيه المناقشة والمطارحة.

أما فيما يخص العدالة وعصرنتها، فإن منظومتنا القانونية مكتنزة بمؤطر قانوني يضمن الفاعلية والفعالية، غير أن في مقابل ذلك يشكو المواطن من غياب بعض مظاهر العدالة، مما يثير إشكالا وقلقا بين المنظومة القانونية وتجلياتها على الواقع، ويرجع ذلك في نظري إلى غياب تواصل المواطن المباشر مع المنظومة القضائية من خلال غياب عنصر الحوار والتشاور، وهو ما أشار إليه البيان كحل لهذه الإشكالية.

وفي نفس المضمار، نثمن ما يسعى إليه البيان في بند من بنوده بخصوص شروط الالتحاق بوظائف الدولة، على أساس الكفاءة، وهو شرط ضروري وكاف لو تحقق لأمكن القضاء على الكثير من الشبهات والبيروقراطية، وفي الوقت نفسه، تعزيز مفهوم المواطنة بمعناه الشرعي والأخلاقي والقانوني.

كما لفت انتباهي أمر مهم وخطير وتمثل في التحول الرقمي للإدارة العمومية، وهو مطلب أكاد أسميه مطلب المطالب، به: تتحقق العدالة، الشفافية، الكفاءة وغيرها من القيم التي نفتقدها ونبحث عنها.

أما فيما يخص المرجعية الدينية الوطنية وهو المطلب الذي يسعى إلى تكوين الشخصية الوطنية بمحمولها الفكري والديني والمرجعي والأيديولوجي، وهو صمام الأمان في وجه كل وافد يسعى إلى زعزعة البلاد من منظور مرجعي مستورد يتنافى وعقيدتنا الأشعرية السنية المالكية.

كما استوقفني موضوع التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة والمناجم وهو حديث الساعة، فمن يمتلك الطاقة يمتلك السيادة وبسط رأيه ونفوذه.

والحمد لله توجهت الدولة إلى استغلال الطاقة والمناجم، وننبه بأنه يجب استغلال ما يسمى بالطاقة الشمسية، وهو مشروع بكر سوف نكون به الرواد والمنتج الأول عالميا بشراكة فعلية وذات مصداقية.

ومما يلاحظ ويبشر بالخير إلتفات الدولة إلى تصدير منتوجات خارج قطاع المحروقات وقد بدأت العملية فعليا وظهرت ثمراتها في أرقام مشجعة وقد يتضاعف هذا الرقم بإرادة بسيطة فقط، تحفيز المنتجين ورفع بعض المعوقات المحبطة.

أما فيما يخص قطاع الصحة، فإنني أعتقد جازما أنه ليس ثمة دولة تتكفل بمرضاها، كما تفعل الجزائر، من خلال تسخير إمكانات وأموال طائلة، غير أن المفارقة ما زال هذا القطاع بحاجة إلى مراقبة أكثر حزما.

أما فيما يخص التعليم العالي، فإن أرى أن الدولة تكفلت وما زالت تتكفل بهذا القطاع وتتبنى مجانية التعليم وهو الأمر الذي لم ولن يكون إلا في الجزائر، غير أن سياسة الكم غلبت الكيف، في وقت نسعى فيه إلى تحسين النوعية والمردود، ومن وجهة نظري الخاصة، فإني أدعو من هذا المنبر مراجعة نظام (LMD) كليا أو بعض أجزاء قوانينه.

وفيما يخص الهوية الثقافية الجزائرية، فإنه يبدو لي أن هذا المجال غاب عن اهتمام المجتمع، خاصة وأننا نرى الكثير من الحرف اندثرت على الرغم من كونها رافدا تنمويا وحضاريا، بالإضافة إلى تغييب الزي الجزائري الصرف المحض في المناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية والثقافية، مما ترك الفراغ إلى استرفاد أزياء غريبة عنا شوهت هويتنا الخالصة.

وأخيرا، أقدم هذه الحوصلة قراءة ونقدا وتمحيصا لهذا البيان، مثمنا جهود الدبلوماسية الجزائرية، التي شرفتنا في المحافل الدولية وعادت كسابق عهدها حضورا وهيبة.

ليبقى الضامن الوحيد لأمننا واستقرارنا واقتصادنا وسياستنا، بعد الله عز وجل، كل ذلك يرجع إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، وإلى الأسلاك الأمنية العين الساهرة التي لا تنام.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

2 السيد عبد الباري بوزادة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل، ومن خلالكم الطاقم الحكومي،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن تطبيق المادة 111 من الدستور من طرف الحكومة أمر نثمنه لشجاعتها في العودة إلى المجلسين.
ومع كثرة الأعمال والإنجازات المقدمة في البيان الحكومي (وهم مشكورون على المجهودات المبذولة)، ولو بتفاوت بين القطاعات الوزارية، إلا أنه من واجبنا التسديد والتقييم والتوجيه:
- فغياب الإحصائيات المرجعية المنشورة والمتوافق عليها.

- والأهداف غير القابلة للقياس.
- وعدم وضوح الآجال الزمنية والأرصدة المالية.
- وغياب المؤشرات الاقتصادية.

كلها صعبت من عملية التقييم الموضوعي للبيان الحكومي.

السيد الوزير الأول،
للأسف، الواقع وحياة المواطن تدين بشدة بيان السياسة العامة، فإن كان الهدف الأسمى للسياسة العامة أن ينعكس أثرها، ويستمر.
لكن الواقع يقول إنهيار القدرة الشرائية للمواطن ليس للطبقة الهشة فقط، بل للموظف والأجير في أساسيات حياته، فندرة المواد وغلائها وندرة بعض الأدوية أمر أصبح مستهجن ومقلق.

السيد الوزير الأول،
مع إحترامنا الشديد لكل ما يبذل في قطاع الفلاحة وخاصة القرارات الأخيرة، إلا أن قطاع الفلاحة في هذه الفترة الحساسة، الذي يستوجب الوصول إلى الأمن الغذائي في أسرع وقت، يحتاج إلى مواصلة الإصلاح داخل القطاع نفسه، وحل كل معوقات الإقلاع الفلاحي، لا تتطور الفلاحة من دون مراكز بحثية منتشرة في كل الولايات لخصوصية المناطق، وتكون المتابعة بالطرق العلمية وعن طريق الساتيليت، وكذلك إنشاء بنك للتمويل الفلاحي، وخاصة الصحراوي منه.
ألا توجد الأفكار التي أبدعت في السكن سابقا، وأنجزت مع الشريك الصيني أحياء ومدنا كثيرة؟ أليس نفسه الشريك الصيني رقم واحد عالميا في المنتوجات الفلاحية بـ 800 مليار دولار سنويا واستثماراته في أكثر من 100 دولة؟!
أليست الصحراء تمثل 70٪ من مساحة الجزائر، يوجد بها أكبر حوض مائي ألبياني في العالم؟ ورغم قساوة الطبيعة وصعوبة المناخ تظل الوادي وبسكرة ووادي ريغ بولايتيه، المتصدر وطنيا للكثير من المنتوجات، فمتى سيكون الإقلاع الحقيقي والمدروس لهذا الكنز الفلاحي الصحراوي؟!

السيد الوزير الأول،
رغم المجهودات المبذولة في قطاع التشغيل لكن هاجس البطالة لا يزال يلاحق الفئة الشابة ومنها:
- الفئة المنتهية عقودهم لوزارة التضامن والذين لم يشملهم المرسوم، فئة تحتاج إلى وقفة وإلى حل ينتشلهم من الوضعية المأساوية، والذين لم تشملهم الإجراءات الجديدة للإدماج والمنحة.
- وكذلك تفعيل آلية التعويض بالنسبة لعروض العمل التي لم تتم معالجتها وخاصة الولايات البترولية، وتحويلها إلى الولايات المجاورة، لماذا تبقى مجمدة؟
- وضع آلية قانونية لإشراك طالبي العمل الحاملين للشهادات والتخصصات البترولية في ولايات الجنوب التي تعاني حوض تشغيل ضعيف كولاية المغير مثلا، وإشراكهم في عروض العمل.

السيد الوزير الأول،
مع احتراماتي لكل المجهودات المبذولة في قطاع الصحة إلا أن الصحة ليست بخير، وما زالت تعاني وخاصة في المناطق الجنوبية، خذ مثلا:
- مستشفى سعد دحلب بجامعة ولاية المغير، ميزانية عاجزة لسنوات رغم حجم العمليات الكبير المقدر بـ 1971 عملية في 2021، لكن أغلب ميزانية المستشفى تخصص لمصلحة واحدة هي مصلحة تصفية الدم ولا تكفي إلا لـ 9 أشهر، مما انجر عنه حالة كارثية للأجهزة وأدوات المخبر، الجانب العملي للمستشفى أصبح لا يطاق لضعف الميزانية.
- كذلك تحويل المرضى خاصة (الإنعاش، الأعصاب والرئة) بالخصوص مشكل كبير، لا مجيب في مستشفيات الشمال، لابد -بشكل مستعجل- من غرفة للإنعاش في أحد مستشفيات ولاية المغير.

السيد الوزير الأول،
إن الولايات الجديدة لا تزال لم ترق بعد إلى التنمية الحقيقية بعد سنوات من التهميش ونسب البطالة المروعة وضعف البنية التحتية ومنها طريق «الموت» الطريق الوطني رقم 03، إن إتمام إنجازه وازدواجيته ليس إنقاصا للحوادث المروعة فقط، بل هو إنعاش للاقتصاد الوطني لأهمية المناطق البترولية واستثماراتها، وما يفصلنا عن إتمامه إلا بعض الكيلومترات في الولايات الثلاث وهي المغير، تقرت، وبسكرة.
ضف إلى ذلك حاجة الولايات الجديدة إلى:
- رفع التجميد على المشاريع السابقة.
- إنجاز مناطق صناعية.
- وإنجاز أقطاب جامعية.

وتسوية وضعية الحدود، وخاصة الجهة الجنوبية لولاية المغير وبالضبط عين الشوشة بلدية سيدي عمران، التي عُطِلَتْ التنمية بها وأثارت الكثير من الجدل وأسالت كثيرا من الحبر.
السيد الوزير الأول،
نثمن العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية عربيا وإفريقيا ودوليا بشكل سريع وملفت.
كما أشيد أكثر بالدور الذي تلعبه الجزائر رئيسا وحكومة وشعبا، لنصرة القضية الفلسطينية وتوحيد جهودها، ليس لكوننا نناصر قضية عادلة، بل لكونها قضية مقدسة ترفع شأن من يدعمها، ألم يقل رب العزة: (فإذا جاء وعد الآخرة، ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علو تتبيرا).
أشكركم والسلام عليكم.

3 السيد مومن الغالي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
تحية طيبة ملئها السلام والإخاء.

تدخلي هذا الذي سأعرضه أمامكم يحمل في طياته ثلاثة (03) محاور:
المحور الأول: الصعيد الدولي.
ثم المحور الثاني: الصعيد الوطني.
ثم المحور الثالث: الصعيد المحلي.
أما على الصعيد الدولي، أود أن أشيد بالالتزام الذي التزم به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه الانتخابي والقاضي باستعادة المكانة الدولية للجزائر وإعطاء بُعْد نوعي للعمل الدبلوماسي، بناء على التحولات الإقليمية والدولية التي يعْرفها العالم.
انخرطت بموجبه الجزائر في مسار جديد من السلوك الدبلوماسي، مستعيدة دورها الإقليمي والعربي والافريقي، ومعززة حضورها في المحافل الدولية، بما يتماشى مع تاريخها وحجمها الجيواستراتيجي، محافظة على نهجها الثوري المناصر لقضايا التحرر، متمسكة بمبادئها الثابتة إزاء قضايا التحرر في العالم.
هنا، أود التذكير للسيد الفاضل، وزير الخارجية، أو من خلالكم، بتفعيل دور السفارات للتسويق للجزائر في كل المجالات، خاصة الاقتصادي منها.
أنتقل مباشرة إلى الصعيد الوطني، السيد الوزير الأول الفاضل،
إن الاعتذار الذي وجهته للشعب دليل على النبل والأخلاق الراقية لما له

من بعد إنساني في شكل تقاسم هموم المواطن من منظور الحكامة في الجزائر، تحت قيادة السيد الرئيس عبد المجيد تبون، ثقافة الإعتذار شيء جميل نثمنه، خاصة أنه يأتي من السيد الوزير الأول، المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي، لا سيما أن الجزائري بطبعه في مثل هكذا مواقف كتلة من العواطف.

سيدي الوزير الأول،

للوصول إلى تنمية مستدامة وفق متطلبات الشعب من الضروري الانتقال لاقتصاد متنوع ومنتج للثروة، وهنا لدي مجموعة من الاقتراحات:

1 – إنشاء مدارس متخصصة وربط المعاهد والجامعات بسوق الشغل والاستثمار في رأس المال البشري.

2 – الجانب الفلاحي: الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة الحديثة باستعمال المكننة والإسراع في حل مشكل أرض العرش وتمكين آلاف الفلاحين من عقود الامتياز، ووضع تسعيرة خاصة للكهرباء في الهضاب مثلما هي في الجنوب.

3 – الإسراع في إنشاء المحيطات الفلاحية وتثبيت المستفيدين وخلق مكاتب دراسات تابعة للدولة تعمل بديناميكية حديثة بدل من «البندار» الذي يعالج مشاكل تعود لعشرات السنين.

سيدي الوزير الفاضل،

مثلا تبسة لها 62 ألف طلب تسوية على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، هناك قرار وزاري مشترك رقم 18 – 750، وغياب النصوص التطبيقية عطل العملية.

تسهيل الولوج إلى القطاع الصحي أمام الكوادر الشابة والخواص للاستثمار فيه بإنشاء مؤسسات استشفائية خاصة تستقطب المواطنين من أصحاب الدخل المناسب للتخفيف على المستشفيات العمومية.

سيدي الوزير الأول،

لدي اقتراح أود لو أنك تعطيه عناية خاصة:

– حل مشكلة الفوترة، لم لا دعوة كل من المستثمر، المنتج، المستورد، بائع الجملة، بائع التجزئة، الناقل، المستهلك بإشراف الوزير الأول.

– تحديد هامش الربح مع تخفيض الضريبة لاستقطاب المعاملات التجارية في الإطار الصحيح لتمكين مصالح الدولة والضرائب من التحصيل.

– ماذا نفعل بترسانة من قوانين الضرائب ونسبة التحصيل ضئيلة جدا؟

أما الجانب المحلي، باختصار:

تبسة ولاية عريقة ومجاهدة تعتبر من الحواضر التاريخية عبر العصور، لها مقومات سياحية ولها ثروات باطنية هائلة، فضلا على أنها سهبية، رعوية، غير أن وضعها التنموي بقي يراوح مكانه، لم تأخذ نصيبها من التنمية، فالولاية تعرف نقصا كبيرا في التنمية، وهذه جملة من الاقتراحات للنهوض تنمويا بهذه الولاية.

– ربط الولاية بالطرق المزدوجة على غرار الدوائر الكبرى.... (مثل طريق بئر العاتر – تبسة، الذي يشهد حوادث مرور كثيرة وخاصة نحن مقبلون على إنشاء مصنع بلاد الحدبة.

– بلدية بئر العاتر تطالب بتخصيص نسبة من مداخيل الضرائب توجه للبنى التحتية للتخفيف من معاناة الساكنة باعتبارها تحتضن منجم بلاد الحدبة.

– إعادة الاعتبار لمطار الشيخ العربي التبسي وتمكينه من الرحلات يوميا في الداخل وفي الخارج.

– مرافقة السيد الوالي الجديد بإفادة وزراء القطاعات التالية:

– السكن.

– النقل.

– الفلاحة.

– الصناعة.

لحلحلة الكثير من المشاريع التي تنطلق، فمثلا:

20 مجمع مدرسي، 08 متوسطات، 07 ثانويات ومستشفى 60 سرير نقرين، محطات تصفية المياه بئر العاتر ونقرين، مصانع الماء الأبيض.

وفي الختام، جاحد من ينكر مجهودات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، في توفير الأمن والاستقرار وتأمين الحدود.

وعلى الرغم من ثراء أجندة الرئيس وتوجيهاته للارتقاء بمستوى معيشة المواطن نأمل تحولها إلى برامج تنفيذية ميدانية في أجالها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، اللهم احفظ بلادنا الجزائر وشكرا).

4 السيد عبد القادر جديع

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم بكل خير.

نلتقي اليوم بمناسبة دستورية هامة، تتعلق بعرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام مجلس الأمة، بعد مرور سنة من عرض مخطط عملها أمام البرلمان في السنة الماضية، وهنا أشكر السيد الوزير الأول على هذا الالتزام الدستوري الذي يعكس ثقافة الدولة واحترام مؤسساتها.

وبالحديث عن عمل الحكومة، فصحيح أن هناك إنجازات يجب البناء عليها على أكثر من صعيد ولكن صحيح أيضا أن هناك نقائص يجب على الحكومة أولا تبريرها، ثم العمل على استدراكها.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بصفتي ممثلا للشعب فسأتحدث بلسانه.

لقد عرفت السنة الماضية استمرار تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بشكل سحق الطبقة المتوسطة، بعدما سحق قبلها الطبقة الضعيفة من ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى مشاكل التضخم التي يتفق عليها الجميع، فقد زادت مشاكل ارتفاع الأسعار في كل المواد دون استثناء في الصعوبة المالية التي تعانيها العائلة الجزائرية، وسؤالي:

– ماذا فعلتم في هذا المجال؟

لقد عرفت بداية 2022 أزمة ندرة في بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع والتي تحرك بسببها البرلمان بغرفتيه، للتحقيق فيها بأمر من السيد رئيس الجمهورية، لكن بعد 10 أشهر من تلك الأزمة نجد أنفسنا اليوم نعيش نفس أجوائها تقريبا، بنقص بعض المواد، على غرار مادة الزيت وندرة غير مسبوقة في قطع الغيار وتذبذب في وفرة مادة حليب الأطفال والأمثلة كثيرة.

وبالحديث عن المواد ذات الاستهلاك الواسع، ماذا فعلنا لتنظيم أسواق الجملة للمواد الغذائية؟! وسوق السمار بالعاصمة خير مثال، فالأسواق خارجة عن سيطرة وزارة التجارة؛ إن مثل هذه الوضعيات والظروف التي يعيشها المواطن الجزائري في الجزائر العميقة تمثل بيئة مناسبة للإشاعات والاحتقان وكلنا يعرف النتائج التي قد تنتهي إليها الأمور إذا لم نتداركها.

لقد رفع السيد رئيس الجمهورية رهان الأمن الغذائي وطالب وشدد عليه، بل الحكومة رفعت سقف التحدي في هذا المجال لدرجة التعهد بتوفير 80 % من الاحتياجات الغذائية محليا، خلال سنة 2023.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

– ماذا فعلنا لتقليص فاتورة الحليب التي تبلغ 1.2 مليار دولار؟

– ماذا فعلنا لتقليص فاتورة استيراد الحبوب التي تبلغ 3 ملايير دولار؟

لا تزال مشاكل توزيع الحصص اليومية على المطاحن والملبنات نفسها، ولا تزال بعض الولايات تتزود بالحليب من ولايات أخرى ولا يزال الكثير من المستثمرين يعملون بنسبة 20٪ من قدرتهم في المطاحن والملبنات بسبب محدودية ما يحصلون عليه من المادة الأولية.

في قطاع الفلاحة، دائما أعتقد أننا قبل أن نتحدث عن رفع إنتاج الحبوب، يجب أولا توفير الكهرباء والرفع من قدرات التخزين وتوفيرها على مستوى الولايات المنتجة، وعلى سبيل المثال ولاية المنيعة، ورقلة، تقرت وأدرار وغيرها...

طلب إلغاء الضريبة الجبائية والجمركية على العتاد الفلاحي.

لقد كان لقرار السيد رئيس الجمهورية باستحداث منحة البطالة للشباب أثرا طيبا في نفوسهم، فله كل التقدير على هذه المبادرة التي سبق بها كثيرا من الدول، لكن يبقى مشكل البطالة ملفا عجزت الحكومة عن تحريكه، خاصة مناصب الشغل في مناطق الجنوب، فما زالت وكالات التشغيل عاجزة عن إيجاد الحل الذي ننتظره منذ سنوات والذي كان سببا في الكثير من الاحتجاجات، ونفس الشيء بالنسبة لغياب المرافق الصحية والعجز في شبكة الطرقات الذي تعاني منه معظم الولايات الجنوبية، فما هي إنجازات الحكومة في هذا الملف خلال السنة الماضية؟

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

– أين وصل مسار الشباك الوحيد للاستثمار بعد مرور ثلاث سنوات من الانتظار؟

– أين وصل مسار إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي المعمم والانتقال إلى الدعم الموجه؟

– أين وصل مسار رقمنة قطاع الضرائب وأملاك الدولة وما يترتب عن ذلك من سد باب التهرب والاحتيال الضريبي الذي يستنزف الخزينة العمومية؟

– أين وصل مسار استيعاب السوق الموازية والأموال المتداولة التي تتجاوز 70 مليار دولار من أجل استدراجها إلى الدور الاقتصادي والمالي؟

– ملف السيارات لن نتكلم عنه سيدي الوزير الأول.

– أين وصل مسار إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن الجزائر الجديدة غير تلك الجزائر التي وقعت على ذلك الاتفاق غير المتوازن في تلك الظروف؟

– أين وصل مسار تطهير وتسوية العقار الفلاحي خاصة ما تعلق بالمصانع النموذجية....؟

5 السيد عبد الرحمان قنشـــوبة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الفاضل،

السيد الفاضل، الوزير الأول،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

بعد اطلاعنا على وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة المقدمة من طرف مصالح الوزير الأول، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

مجال إصلاح تنظيم الإدارة العمومية.

نثمن الجهود الكبيرة والمتميزة بإنشاء الولايات الجديدة، غير أن المأمول أكبر وأشمل، إذ إننا نتوق إلى مواصلة تجسيد إعادة التنظيم الاقليمي لإنشاء ولايات جديدة في المناطق الداخلية والجنوبية، وذلك من خلال مراعاة الكثافة السكانية والموقع والمساحة والقدرات والمقومات الاقتصادية، ونرى أن بوسعادة وعين وسارة ومسعد وآفلو، تتوفر فيها هذه المعايير.

مجال الصحة أو قطاع الصحة:

قطاع الصحة يئن ويتألم ولا زال يتخبط في مشاكل كثيرة ومتعددة، ومناطق الظل نعتقد أن الشمس فيها لم تشرق بعد وربما سحب الصيف كانت هي السبب.

بشأن مشروع مستشفى مكافحة السرطان 120 سريرا بالجلفة، نعيد اقتراح ترقيته إلى مستشفى 240 سريرا، نظرا للحاجة الملحة لذلك وتزايد أعداد المصابين كل سنة في المنطقة ولما سيحققه من تكفل بالمرضى لعدة ولايات محيطة بولاية الجلفة، علما – أيضا – أن كل الظروف مهيئة لتوسعته خصوصا توفر الأرضية.

بالنسبة لقطاع التشغيل:

قضية العمال المنتهية عقودهم، التابعة لوزارة التضامن (DAIS) و(PID)، إذ لم تبق إلا هذه الفئة التي لم تدمج ولم تحل إشكاليتها، وللعلم أن أكثر الانشغالات أو الرسائل التي يتلقاها السادة الأعضاء، سواء في مجلس الأمة أو في المجلس الشعبي الوطني، تدور حول هذه الإشكالية، لذا نرجو من دولة الوزير الأول، أن يتكفل بهذه الفئة.

مجال آخر، خط السكة الحديدية: الأغواط، الجلفة، بوقزول، توشك الأشغال بهذا الخط على الانتهاء، غير أنه في الوقت الحالي لن يكون للمشروع أي أثر إيجابي، لا اقتصاديا ولا اجتماعيا، ما دمنا لم نسرع في تمديد الخط إلى العاصمة.

قطاع التربية:

أظهر الدخول المدرسي لهذه السنة، مع العودة إلى النظام العادي والتخلي عن نظام التفويج، اكتظاظا كبيرا في المؤسسات التربوية وهذا نتيجة عدم إنجاز عشرات المؤسسات لأسباب مختلفة ومنها الحالات المتكررة لعدم جدوى عروض المشاريع، نظرا لتقييم الأسعار المنخفضة من طرف الإدارة.

وفي الجانب البيداغوجي، الكل يتكلم عن وزن المحفظة الثقيل وأثره السلبي على صحة التلميذ والكل تكلم عن إيجاد حل للمشكلة هذه السنة،

غير أننا لم نجد حلا للمعضلة، وقد اقترح بعض المجتهدين أن يقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، لتمكين التلميذ من حمل محفظته.

وبشأن رقمنة الكتب المدرسية فهي ليست حلا عمليا وستفقد العملية التعليمية قيمتها.

إنشغال آخر لفئة ربما هي منسية وهم أعوان محو الأمية، الذين يطالبون بتغيير نمط توظيفهم من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة، واعتماد رؤية جديدة لمحو الأمية، تضمن استمرارية عقودهم.

قطاع التعليم العالي:

الوضعية الاجتماعية لأساتذة التعليم العالي، وخصوصا ملف السكن الذي يمثل مشكلا حقيقيا للأساتذة، سواء على مستوى الأساتذة الذين لم يستفيدوا من سكنات وظيفية أو على مستوى الأساتذة الذين لم يستفيدوا كسابقيهم من التنازل عن سكناتهم التي شغلوها منذ سنوات طويلة، هذا في الوقت الذي حرموا من جميع صيغ السكنات الأخرى: الاجتماعي، التساهمي والترقوي.

نقطة أخرى، مهمة جدا، أرجو أن ينتبه الجميع لها، وهي وضعية التنظيمات الطلابية في الجامعة؛ للتنظيمات الطلابية في الأصل دور مهم داخل الحياة الطلابية، باعتبارهم شريكا اجتماعيا يدلي برأيه في تسيير الشأن الطلابي، ولكن في أغلب الجامعات في الوطن نرى عوضا عن أداء هذا الدور المهم أن بعض التنظيمات أصبحت تعطل المؤسسة الجامعية عن أداء دورها العلمي والبيداغوجي وباتت قضية....

6
السيد محمد بوبكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على رسوله الكريم.
المجاهد الفاضل، السيد صالح ڤوجيل، رئيس المجلس،
السيد الوزير الأول المحترم، وأعضاء الحكومة الحاضرون معنا،
الزميلات والزملاء أعضاء المجلس،
الإعلاميون والحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية أهنئ الحكومة على ما قامت بتحقيقه من مخطط عملها خلال السنة الماضية، وأشكر السيد الوزير الأول، على إلتزامه الدستوري مع البرلمان، بعرضه لبيان السياسة العامة للحكومة، وهي فرصة للتقييم، وفرصة لتسليط الضوء على النقائص من أجل الاستدراك، لأن الهدف المشترك الذي يجمعنا هو خدمة الوطن والمواطن بأفضل طريقة ممكنة، وهو ما يتابعه ويحرص عليه شخصيا السيد رئيس الجمهورية.

مساهمتي في هذا النقاش سترتكز على المحاور التالية وتتوزع بين قطاعات الصحة والتعليم العالي والتربية الوطنية.

وسؤالي موجه للسيد الوزير الأول:

الجزائر مفتوحة على عدة ورشات: اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا، تشريعيا ودبلوماسيا، وفي هذا الصدد كان للسيد الرئيس اهتمام وتوجيه خاص لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أكد على ضرورة أن تأخذ الجامعة الدور الريادي، كقاطرة للاقتصاد الوطني.

هذا التوجه يقود حتما إلى ضرورة إصلاح منظومة التعليم العالي بشكل عميق، بداية من القضاء على الاكتظاظ، وتحسين نوعية التكوين ومحتواه، وصولا إلى الرقمنة في جميع الجامعات وكذا وزارات الجمهورية.

ونعلم صباحا تثبيت الوزير منصة رقمية لإيداع ومتابعة رسائل الدكتوراه، وهذا ما يبين لنا بأننا نتقدم.

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، فمشكل الاكتظاظ ما زال يفرض نفسه كأحد التحديات التي يجب العمل عليها.

أيضا يجب الإشارة إلى فئة الأطفال مرضى التوحد وكذا الأطفال الذين يعانون اضطراب في اللغة، ماذا تعتزم الوزارة الوصية من إجراءات تتخذها لفائدة هذه الفئة؟

بالنسبة لقطاع الصحة:

وزير الصحة مختص وذو خبرة في المهمة، فقد أمر السيد رئيس الجمهورية بضرورة إنجاز ثلاثة مستشفيات متخصصة في معالجة الحروق على مستوى الجهات الثلاث للوطن.

بالنسبة للعاصمة، عدد الأسرة قليل، بالنسبة للشرق، الحروق الشديدة تعالج في المستشفيات العامة، لكن ولاية وهران محظوظة فلديها الوالي السيد سعيد سعيود، رجل قرار وهو حريص على تطوير القطاع؛ إذن، لدينا مستشفى به 125 سريرا وسيفتح، إن شاء الله، عن قريب وسيغطي جهة الغرب وجهة الجنوب وكذا باقي مناطق الوطن.

كما أنه لدينا بعض الاقتراحات:

– فتح وإنجاز وحدة للرعاية أو ما يسمى بالرعاية التلطيفية أو الملطفة (Les Soins Palliatifs) وقسم أمراض الشيخوخة وطب كبار السن، هي غير موجودة بالجزائر.

– فتح عيادة جراحية متنقلة نحن نحتاج إلى المزيد من المعدات ولا نحتاج أسرة للمستشفيات، نريد أن نواكب الطب الحديث.

بخصوص التعاقد، سيدي الوزير الأول، وأنتم على دراية، وكنا قد عقدنا اجتماعا في الباهية ولاية وهران مع السيد سعيد سعيود، تمت مناقشته خلال انعقاد أشغال الملتقى الوطني حول تجديد المنظومة الصحية، لكن هذا الملف عاطل ويلقى صعوبات كثيرة، مما يتطلب إعادة النظر فيه بطريقة تراعي الفعالية الإدارية والمردودية المالية، وهذا يدفعنا بالعمل من أجل رقمنة القطاع الصحي والاستشفائي وتوفير الإطارات البشرية المؤهلة لتسيير الهيكل الصحي بطرق حديثة، وضرورة ترقية اللغة الإنجليزية كلغة علمية في التكوين والبحث.

وختاما؛ أتوجه بتحية تقدير للسيد رئيس الجمهورية ومن خلاله لكافة الدبلوماسيين الجزائريين على العمل الجيد الهائل الذي قاموا به خلال الفترة الأخيرة، والتي بفضل عملهم وبتوجيهات السيد الرئيس، استعادت الجزائر مكانتها الدولية والإقليمية، كما نتمنى النجاح للقمة العربية القادمة التي ستنعقد في الجزائر لتكون قمة من أجل فلسطين وقمة لشمل العرب.

علمنا صباحا أن الجزائر تمكنت من الحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهذا مفخرة للجزائر....

7
السيد محمد روماني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول المحترم، وطاقمه الحكومي المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أهنئكم بداية بمولد سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

نحن في حزب حركة البناء، نثمن صدور بيان السياسة العامة للحكومة في آجاله القانونية، تنفيذا لأحكام المادة 111 من الدستور، فتلك خطوة جيدة بلا ريب في مسار التغيير، نحو جزائر جديدة حقا وليس مجرد شعار، وبما أن بيان السياسة العامة للحكومة يتناول حصيلة النشاطات والأعمال التي أنجزتها الحكومة في إطار تجسيد الأهداف التي تم تحديدها مسبقا في مخطط عمل الحكومة، كنا نتمنى إرجاء التعديل الحكومي لما بعد البيان، حيث يمكن محاسبة القائمين بمختلف أعمال الحكومة وبصرف النظر عن ذلك نسجل بعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة ست ملاحظات:

1 – ضعف لغة الأرقام في بيان الحكومة متمثلا في قلة البيانات والمؤشرات الاقتصادية الأساسية، النقدية والمالية، التي تعكس الأداء الاقتصادي مثل معدل النمو الاقتصادي لسنة 2022، مقارنة بغيره من السنوات، إلى جانب الأرقام المعبرة عن الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه ومعدل البطالة وحجم التدفقات الرأسمالية الواردة ونسبة مساهمة الصناعة بشكل عام والصناعة التحويلية بوجه خاص، خاصة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ذلك لأن التقييم الحقيقي يستند إلى لغة الأرقام.

2 – ما يتعلق بفوضى الأسعار والندرة والتموين غير المنتظم لبعض السلع الأساسية، ما يترتب عنه طوابير لا تتشرف مع ما يتطلع إليه الشعب في الجزائر الجديدة، كل ذلك يجب أن يعالج وفق رؤية دقيقة، تعتمد على تشخيص أدق.

3 – لا يزال توازن الميزان التجاري يعتمد على المحروقات، مما يؤشر على بطء وتيرة الإقلاع الاقتصادي وربما عدم تبلور خطة اقتصادية ناجعة للخروج من التبعية للنفط.

4 – يعكس بيان الحكومة فيما يتعلق بالمنظومة التربوية النظرة القاسية إلى قطاع التربية الحساس والاستراتيجي، والذي أثبت تجارب الدول التي كانت معنا في رابطة الدول المتخلفة فخرجت من التخلف بفضل النظام التعليمي المدروس بعناية فائقة، والذي يركز على مستوى البرامج وليس الهياكل فقط.

5 – حسب بيان الحكومة لا يزال نظامانا المصرفي والمالي غير جاهزان لمواكبة التطورات الهائلة في هذا المجال.

6 – إن لم تتغير سلوكيات بعض مسؤولي الدولة في ممارسة السلطة المخولة لهم قانونيا سيظل المواطن يشعر بأن الجزائر الجديدة مجرد شعار من تلك الشعارات التي قادت البلاد إلى قعر الهاوية.

وبعد تلك الملاحظات الست، سوف أطرح في عجالة بعض الانشغالات المحلية المتعلقة بالولاية:

1 – في قطاع التربية، نسجل نقصا كبيرا في الهياكل التربوية، لمواجهة الاكتظاظ الكبير، أخص بالذكر هنا ضرورة استحداث متوسطات وثانويات بشكل عاجل بولاية تيميمون عامة، وبالخصوص إنجاز متوسطتين ببلدية طالمين، التي وصل بها الاكتظاظ إلى حد منع التلاميذ من الالتحاق بالدراسة إلى يومنا هذا، إذ كيف لمتوسطة بنيت لتستوعب 300 تلميذ، فإذا بها تواجه أكثر من 900 تلميذ، وهنا أفتح قوس بالنسبة لبلدية طالمين، التي تضم أكثر من 20 ألف نسمة، بعد أن كانت الخرجة الإعلامية الأولى للسيد رئيس الجمهورية من هذه البلدية، والاجتماع الأول للحكومة كان الكل يتأسف، لكن القاسم المشترك هو أنها بقت على حالها وبقت... أدنى أمور التنمية فيها، إذ بلغت فيها نسبة التغطية بخطوط الصرف الصحي 2٪ في هذه البلدية، كما يجدر لفت الانتباه إلى أن المدراء في المتوسطات والثانويات يعانون أشد المعاناة في التسيير المالي، نظرا إلى الميزانيات المالية الضعيفة التي تعطى لهم، لاسيما فيما يخص التسيير المالي البيداغوجي، وبالتالي ينبغي رفع الدعم المالي بشكل عاجل.

2 – متعلقة بقطاع الفلاحة، خصوصا فيما يتعلق بتطهير العقار الفلاحي للمساحات الكبرى، حيث بلغت نسبة الاستغلال 4٪ فقط من المساحة الإجمالية بالنسبة لشعبة القمح، وكان المردود ممتازا، حسب تصريح السيد الوزير، مع ضرورة دعم الدولة من حيث الكهرباء، وكذا فتح مسالك فلاحية وإعطاء الفرص للشركات الوطنية، ككوسيدار وسوناطراك للاستثمار في هذا المجال.

3 – متعلقة بقطاع الشؤون الدينية، ويتعلق الأمر بضرورة إنشاء معهد لتكوين الأئمة، خصوصا وأن الولاية تقع في مركز تحيط بها ولايات من جميع نواحيها.

4 – بخصوص قطاع الأشغال العمومية، والحديث هنا عن ضرورة التدخل العاجل لإصلاح الطريق الرابط بين البيض –تيميمون، الذي بات محفوفا بخطر الموت ونسجل رد الوزير السابق على السؤال الكتابي لأحد الزملاء الأعضاء، بأنه تم التقرب من مخابر جامعية وطرح إشكالية زحف الرمال، لإيجاد حل، إلا تهكما بنا نحن كأعضاء خاصة وكسكان المنطقة عامة، إلى جانب الطريق الرابط بين بلديتي تيميمون وطالمين بمسافة 24 كلم، الذي تجاوز مدة الإنجاز ولم ير النور بعد والمتكفل بالمشروع للأسف شركة وطنية.

5 – قطاع الصحة، فولاية تيميمون الشاسعة مساحة والتي تضم 10 بلديات، تتراوح المسافة بين كل بلدية وأخرى من 70 إلى 90 كلم، مع ذلك بها مؤسسة استشفائية وحيدة متهالكة، حسب تصريحات الوزير الأسبق، مما يستوجب وبشكل عاجل استحداث مستشفى جديد بالولاية واستكمال مستشفى 120 سريرا بدائرة أوقروت واستحداث مستشفى جديد بكل من دائرة تينركوك وشاروين....

8
السيد المهدي براهيمي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة الحضور كل باسمه وكل بمقامه.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فلهذا يجب قول كلمة الحق، في السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في اتخاذه قرارات جريئة وشجاعة

تخدم المواطن والوطن وهذا ما أكده في اجتماعه الطارئ يوم أمس، على محاربة وقمع المضاربين والضرب بيد من حديد، لأنها أصبحت تهدد السكينة في البلاد.

ما يشد انتباهي، سيدي الوزير الأول، من خلال مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في البرلمان، هو احتجاج أعضاء على عدم استقبالهم من طرف الوزراء ونحن الآن في سنة 2022، للأسف نحن نفتقد من خلال هذه الديموقراطية التشاركية، رغم أنه هناك مسؤولين مثلا في ولاية وهران، السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي يشرك الأعضاء في القضايا التي تعني المواطن وانشغالاته وهذا ما يقوي العلاقة بين المنتخبين والسلطات من أجل راحة ومصلحة المواطن، مع العلم أنه يشاركنا ويستدعينا كل أسبوع للاجتماع في المجلس التنفيذي.

سيدي الوزير الأول،

الدولة قوية بمؤسساتها ونحن نمثل هذه المؤسسات، من خلال بيان السياسة العامة للحكومة، أود أن أتطرق إلى بعض النقاط في مختلف القطاعات.

الفلاحة نعول عليها أن تكون هي قاطرة التنمية الاقتصادية في الجزائر الجديدة، إلا أن العقار الفلاحي ينتظر التسوية (هذا فيما يخص الفلاحين –سيدي الوزير الأول– الذين لهم الأراضي من دون وثائق)، وكذا عقود الامتياز التي هي مجمدة منذ سنين.

فهل هناك أمل في حل هذا المشكل في أقرب الآجال؟

كما توفرت الإرادة السياسية في إيقاف استيراد الوقود يمكنها أن تشمل أيضا الحليب المجفف وذلك بتشجيع الاستثمار في تربية الأبقار.

سيدي الوزير الأول،

تولي الدولة اهتماما كبيرا لقطاع السياحة وهذا ما أبرزه صالون السياحة الأخير وعلى ما تكتنزه الجزائر من مقومات هائلة، إلا أن الكثير من مناطق التوسع السياحي (ZET) تعاني إلى حد الآن، من مشكل عدم الفصل ما بين الفلاحة والسياحة وهذا ما يعرقل تنمية النشاط السياحي.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، أتكلم عن (الوزارة السابقة)، ورغم كل الجهود المبذولة والتي تكثفت أثناء جائحة كورونا وبعدها، إلا أن ولاية وهران وفي بلدية واد تليلات بكثافة سكانية تجاوزت تقريبا 150 ألف ساكن لحد الآن، المستشفى توقفت به الأشغال وهذا المشروع كانت بدايته سنة 2014.

أنقل هذا الانشغال لسكان واد تليلات، الذين يأملون أن تستأنف الأشغال ليستطيع أن يستفيد منها ساكنتها ونتمنى أن يندرج في قانون المالية لسنة 2023.

فيما يخص مستشفى 1 نوفمبر فهو في حالة تسيير كارثية، لذا يجب إعادة النظر في تسييره بتنصيب مدير ذو خبرة وكفاءة.

أيضا، سكان دائرة بوتليليس يطالبون ببناء مستشفى جديد يتسع لـ 240 سريرا، حيث قدرت الكثافة السكانية تقريبا بـ 120 ألفا، وهذا بعد بناء حي عدل الجديد بـ(مسرغين)، في حين مستشفى الكرمة، قديل، الحروقات كلها منتهية الأشغال ولكنها من دون تجهيز منذ 3 سنوات.

بالنسبة لمستشفى مكافحة السرطان يجب التكفل بطريقة استعجالية، ولم لا عقد شراكة مع العيادات الخاصة للتكفل السريع بالمرضى، لأن السرطان لا يرحم.

سيدي الوزير الأول،

أناشدك، منذ شهر ومرضى السرطان يعانون، والشعب محتاج لأموال الدولة، لم لا نخصص للحالات المستعجلة لمرضى السرطان تعاقدات مع العيادات الخاصة المتخصصة؟ لماذا نبقى فقط نشاهد الناس وهي تموت؟! فمن كان يعطي 10 فهو الآن يعطي 20.

سيدي الوزير الأول،

يجب أن نولي هذا الانشغال المستعجل اهتماما كبيرا وبنسبة كبيرة.

بالنسبة لقطاع المياه، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في ولاية وهران، إلا أنه حاليا يعرف توزيع المياه انقطاعا كبيرا يصل أحيانا لأسبوع، ولون المياه عندما يكون موجود تكون بلون الصدئ، سيدي الوزير، وهذا يعكس الحالة المهترئة لقنوات توزيع المياه التي تتطلب تغيير هذه القنوات على مسافة 13 كلم، حيث يقدر مبلغ المشروع 2.7 مليار والذي طرح على وزارة الموارد المائية في سنة 2020.

كما أضيف أيضا، نقلا عن معاناة سكان طفراوي منذ زمن بسبب عدم ربط قنوات توزيع المياه مع بلدية واد تليلات التي هي في حالة مستعجلة.

كما ننتظر تجسيد قرار السيد رئيس الجمهورية في إنشاء وكالة مختصة في تسيير محطات مياه البحر.

وفي نفس السياق بلدية عين الترك، تنتظر المحطة العائمة لتصفية المياه (Station Flottante) التي أعطى بشأنها السيد رئيس الجمهورية تعليمة خلال زيارته الأخيرة لولاية وهران.

أما بالنسبة للتجارة، السيد وزير التجارة، لاحظنا في الآونة الأخيرة غياب كلي للمواد الاستهلاكية الضرورية للمواطن بالأسواق المحلية.

تكلمتم مرارا وتكرارا عن تخفيف أسعار الحليب، الزيت والدقيق ولكن لحد الآن لم نر أي شيء من خلال خطة عملك الفاشلة.

سيدي الوزير الأول،

من خلال بيان السياسة العامة تكلمتم عن الفائض التجاري وأنا بصفتي عضو مجلس الأمة لا أتباهى بهذا الفائض لأنه راجع لتوقيف – بصفة كبيرة – الاستيراد حيث أن له انعكاس سلبي كبير، كغلق المصانع وتسريح العمال من دون إيجاد بدائل حقيقية.

فيما يخص وكالة (ALGEX) هناك تعطيل للتحصل على رخصة الاستيراد عمدا وهذا يعني تعطيل للمشاريع.

آخر تعليمة التي صدرت فيما يخص استيراد السيارات أقل من 3 سنوات، نأمل أن ترافقها إجراءات تنظيمية وجمركية بما يتماشى وما ينتظره المواطن.

أما السكن الذي يعتبر من أهم انشغالات المواطن نرفع إليكم، سيدي الوزير الأول، انشغال مهم وهو غياب شبه تام لكل المرافق الحيوية.... (مهمة لساكنة من ملاعب، مساحات خضراء، عيادات صحية مقرات للأمن، مدارس، عدد طلبات السكن الاجتماعي في ولاية وهران وصل إلى 17400 طلب.

هل لسيادتكم استشراف وبدائل لحد ضغط السكن الاجتماعي؟).

9
السيد الحاج عبد القادر قرينيك

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد صالح فوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، ومن خلالكم الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود أولا أن أشكر السيد الوزير الأول، لتقديمه لهاته الوثيقة محترما بذلك المادة 111 من الدستور، في جو من المكاشفة والمصارحة لتنوير الرأي العام وتعزيزا وتكريسا لمبدإ الفصل بين السلطات والمادة 7 و8 من الدستور في ممارسة الشعب لحقه في الرقابة وتقييم عمل الحكومة من خلال ممثليه في البرلمان.

سابقة في إصلاح الممارسة السياسية في ظل بناء الجزائر الجديدة تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، لنثمن فيها دور الدبلوماسية في الجزائر، البلد القارة، الذي عاد ليكون بلدا محوريا له المكان والمكانة الإقليمية والدولية بفضل الحراك الدبلوماسي الذي قام به السيد رئيس الجمهورية، من خلال نشاط دبلوماسي مكثف، محافظا على الثوابت في الدفاع عن القضايا العادلة في العالم وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول وعدم الانحياز، وإن هذا الدور سيتوج، إن شاء الله، بانعقاد القمة العربية المزمع اجتماعها في الفاتح من نوفمبر، وما نيل مقعد في مجلس حقوق الإنسان بجنيف تحت لواء الأمم المتحدة والترشح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن دلالة على مكانة الجزائر ودورها كفاعل أساسي في إرساء السلم والاستقرار والأمن في فضائها الإقليمي والعربي، ومع الأسف على عكس هاته الحركية لم تعرف ديبلوماسياتنا المنتشرة في العالم نفس الوتيرة في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، فيما يخص بعث الديبلوماسية الاقتصادية في التسويق والترويج للجزائر كوجهة للاستثمار والسياحة ومرافقة المصدرين الجزائريين للولوج لمختلف الأسواق العالمية والإفريقية خاصة.

السيد الوزير الأول،

كنت أود أن أتكلم على نقص بعض المواد الأساسية في السوق وغلاء الأسعار الذي أنهك العائلة الجزائرية، وانخفاض القدرة الشرائية بفعل المضاربة والتهريب واستيراد التضخم العالمي ولكن بعد اعتذاركم للشعب من قبة البرلمان، الأمر الذي ترك أثرا طيبا عند الشعب الذي لمس صدقا في كلامكم وصراحة كنا نفتقدها، الأمر الذي يحرص عليه السيد رئيس الجمهورية شخصيا، وما تترجمه مخرجات الاجتماع الخاص الذي ترأسه السيد رئيس الجمهورية الأمس، في حماية القدرة الشرائية وردع المضاربة.

فيما يخص الجماعات المحلية، كما تعرف السيد الوزير الأول، أن معظم بلديات الوطن تعاني من ضيق مالي في التسيير وتعتمد أساسا على إعانات الدولة، لذا يجب الإفراج عن قانون البلدية والولاية الذي يمنح للبلدية دورا اقتصاديا لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، ومن هذا المنطلق أقترح مشروعا يجمع بين الجماعات المحلية والطاقات المتجددة ووزارة الطاقة، على سبيل المثال ولاية النعامة التي كانت قد استفادت من مشروع لتوليد الطاقة الشمسية بقدرة 20 ميغاواط، والتي تحصلت عدة مرات على المركز الأول عالميا من حيث الإنتاجية، لهذا الأمر أرى أن تكون ولاية النعامة نموذجا تجريبيا لتزويد 12 بلدية بمحطات مماثلة بإجمال إنتاج 240 ميغاواط التي تربط بالشبكة الوطنية، مما يساهم في رفع مداخيل البلديات وتوفير فائض من الطاقة لتعزيز التصدير.

نثمن كل قرارات السيد رئيس الجمهورية، الذي يولي اهتماما كبيرا لقطاع الفلاحة وما أفرزته مجالس الوزراء اتباعا، نذكر منها رفع: سعر شراء الحبوب على المنتجين، دعم اقتناء الأسمدة لزراعة الحبوب، وما أفرزه مجلس الوزراء الأخير بمنح رخص استيراد للآلات الفلاحية الأقل من 5 سنوات.

محليا كذلك إنجاز شبكة في الكهرباء الريفية لولاية النعامة التي وصلت نسبة 930 كلم، هذا بفضل حرص كل السلطات وعلى رأسهم السيد الوالي والقطاعات المعنية.

يجب الإلتفات إلى إرجاع مكانة الريف ودوره في تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وقطاع تربية الأغنام وإنتاج اللحوم الحمراء، الذي أثر عليه الجفاف بفعل التحول المناخي وغلاء الأعلاف، ما يهدد هذه الشعبة من الاندثار.

فيما يخص الحليب، السيد الوزير الأول، أتعلمون أننا ندعم حليب البودرة بما يعادل تقريبا 70 دج لكل لتر؟ حقيقة هذا مجهود تبذله الدولة لتوفير هذه المادة الحيوية، لكنه ليس بحل مستدام، لأننا بطريقة غير مباشرة ندعم الفلاحين الأوروبيين على حساب الفلاح الجزائري الذي لم يستفد من رفع منحة إنتاج الحليب منذ 12 سنة تقريبا، رغم غلاء الأعلاف وارتفاع كل الأسعار، لذا يجب توجيه الدعم للإنتاج المحلي بتحفيز المربين:

أولا، برفع منحة إنتاج الحليب.

ثانيا، إنشاء مشاتل لإنتاج الأبقار الحلوب باستعمال تقنيات التلقيح الاصطناعي، مع العلم أن الكوادر البشرية موجودة.

ثالثا، تحفيز المربين للحفاظ على إناث الأبقار وعدم بيعها أو دفعها للذبح، بتحفيزهم للحفاظ على هذا المنتوج.

تشجيع الفلاحات العلفية التي أعطت نتائج جد مرضية في الجزائر، كالبرسيم والذرة العلفي والشمندر العلفي.

رابعا، تدعيم أنظمة السقي للفلاحين منتجي الأعلاف.

خامسا، معالجة مختلف صيغ الامتياز الفلاحي وتحرير العقود للمستفيدين لتمكينهم من مباشرة استثماراتهم.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي من خلال سيادتكم أن أوصل مناشدة سكان ولاية النعامة في رفع التجميد على بعض المشاريع التي تمس حياة المواطن في مختلف القطاعات، منها:

– تحسين نوعية الماء الشروب لكل من بلدية البيض والتواجر.

– مشروع مستشفى 60 سريرا بعسلة، المركب الأولمبي ومعهد تكوين إطارات التربية والجسر الميكانيكي ببلدية عين الصفراء.

– عيادتين بكل من بلديتي موغرار وقصدير.... (وتسوية الوضعية المالية لمستشفى الإخوة شنافة بمشرية، طريق البنود، قرية شيخ بوعمامة، مراكز التكوين المهني، قاعة الرياضيات بتيوت، مشروع 2000 مقعد بيداغوجي بالمركز الجامعي النعامة وازدواجية الطريق رقم 06 ورقم 22، تدعيم الولاية بسيارات الإسعاف.

كما لا يفوتني أن أؤكد أن التواصل ما بين البرلمان والوزارة يحل الكثير من المشاكل، لهذا وجوب استقبال الوزراء للأعضاء أمرا ضروريا، ومن هذا المنبر أشكر الكثير من الوزراء الذين فتحوا أبواب مكاتبهم لنا، السيد وزير الفلاحة، التكوين والصناعة، السيد وزير الطاقة، السيدة وزيرة التضامن ومؤخرا السيد وزير السكن مشكورا، على القرارات الإيجابية التي اتخذها وإيفاد لجنة التحقيق للنظر في انشغلات الأعضاء . وشكرا).

10
السيد محفوظ بوصبع

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري الأفاضل،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

بادئ ذي بدء، الحكومة مشكورة على الجهود التي بذلتها في وضع مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، حيز التطبيق على مدار سنة كاملة، وهو المخطط الذي حظي بتزكية غرفتي البرلمان؛ ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

كما نثمن هذه الحصيلة السنوية بالنظر إلى عديد المؤشرات الإيجابية التي أبان عنها الأداء الحكومي في مختلف القطاعات، لاسيما في الجانب الدبلوماسي بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وما حققته لفائدة الاقتصاد الوطني، والاجراءات المتخذة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، على غرار الاهتمام بمناطق الظل وتلبية حاجيات ساكنتها من فتح وتعبيد مسالك الطرق والربط بشبكة الكهرباء والغاز والماء الشروب والنقل والإطعام المدرسيين، وكذا استحداث منحة البطالة، تسوية عقود ما قبل التشغيل، إعادة النظر في الأجور بصفة عامة، إضافة إلى التدابير المتخذة لتعزيز دعائم النمو، لاسيما قطاع المناجم وتثمين الإنتاج الوطني وتطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية وتعزيز اقتصاد المعرفة والتحول الطاقوي والرقمي..

وبخصوص قطاع المناجم، فإن ساكنة ولاية تبسة الحدودية استحسنت كثيرا مباشرة الحكومة استغلال منجم ما يسمى بالشركة الجزائرية الصينية للأسمدة، المتعلقة بهذا المشروع بالنظر إلى الإضافة النوعية التي يتيحها بتوفير مناصب شغل لفائدة الفئة القادرة على العمل بولايتنا، التي يرتفع عددها ويتزايد من سنة إلى أخرى، وهي تتوق للحصول على مناصب عمل طال انتظارها وأضحى حلما بعيد المنال، بسبب غياب المنشآت والمصانع وورشات الإنتاج بولايتنا.

لا يمكن الحديث عن إقلاع اقتصادي شامل مثلما حدده السيد رئيس الجمهورية، دون مرافقة بتنمية محلية قائمة على أساس صلب، وهنا تبرز أهمية إصلاح قواعد تسيير الجماعات المحلية والمالية، وهو العنوان الأبرز للقاء الحكومة مع الولاة الأخير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الشكر والتثمين لا يعفيان من تسجيل بعض النقائص والثغرات في حصيلة الأداء، فبالرغم من تحقق بعض... بفضل المتابعة الشخصية للسيد رئيس الجمهورية، في القرارات الهامة خلال اجتماعات مجلس الوزراء، والتي للأسف الكثير منها لا يجد طريقه للتطبيق والتجسيد في الميدان، مما جعل المواطن في حيرة من أمره.

لماذا هذا البون بين القول والفعل؟! بين القرارات والتطبيق؟!

فهناك حقيقة إخفاقات تستدعي الاستدراك والتصحيح والتقويم، فقطاع الفلاحة رغم ما حققه من نتائج مشجعة يبقى بعيدا عن لعب الدور المرجو منه في تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن فصله عن الاستقلال السياسي وهذا بسبب التبعية في تأمين الحبوب والحليب، التي تبلغ حوالي 3.5 مليار دولار.

ضرورة توفير غرف التبريد وصوامع التخزين.

إ عادة النظر في خارطة توزيع الحليب على المستوى الوطني.

كما لا تزال سوق المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع تسجل تذبذبا بعد الذي عرفته مطلع السنة الجارية، مثل زيت المائدة والحليب..

السيد الوزير الأول المحترم،

بخصوص ميناء الحمدانية بمدينة شرشال، نود سماع السيد الوزير، لمدنا بتفاصيل أوفى حول سير هذا المشروع الهام، باعتبار أن المعلومات حوله شحيحة، مع العلم أن إنجاز هذا الميناء سيسمح بفك العزلة عن البلدان الإفريقية التي ليس لها منافذ بحرية، ويسمح أيضا برسو البواخر والسفن الكبيرة، بدلا من رسوها في موانئ الدول الأوروبية.

وبشأن ملف السيارات، فإننا نبارك ونثمن قرار السيد رئيس الجمهورية الأخير.

أما بالنسبة إلى القمة العربية التي ستحتضنها بلادنا يومي الفاتح والثاني من شهر نوفمبر، فإن الآمال معقودة عليها في لم الشمل وتقريب وجهات النظر وترقية العمل العربي.

لا يفوتني توجيه تحية تقدير وإكبار إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، نظير استماتته في الدفاع عن الوحدة والسلامة الترابية لوطننا المفدى.

السيد الوزير الأول المحترم،

من هذا المنبر أتمنى للحكومة كامل التوفيق في مواصلة تجسيد التعهدات الأربعة والخمسين للسيد رئيس الجمهورية، وذلك بالعمل على تدارك النقائص المسجلة طيلة سنة كاملة من العمل وتعضيد الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي وذلك هو رهان الحكومة...

11
السيد الطاهر غزبل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، الوزير الأول المحترم، أهنئكم بالثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجهمورية وأنتم أهل لها.

أولا، نبدأ من ولايتي، ولاية غرداية.

السيد الوزير الأول،

ولاية غرداية، نهضت من محنة وكلكم عالمون بها، ولحد الساعة التنمية فيها ناقصة ونتمنى سيدي الوزير الأول، لو أنكم ترسلون لجنة للاطلاع، لأنه في الوقت الذي كان فيه سعر البترول منخفضا كنا نقوم بتهدئتهم، الآن ارتفع سعر البترول والدولة بخير والحمد لله، على الأقل المشاريع المجمدة والمشاريع غير الواضحة في ولاية غرداية، نتمنى أن يرفع عنها التجميد، هناك مستشفى في متليلي انتهت صلاحيته منذ 20 سنة، هناك مستشفى بالقرارة منذ 2008 وهو في طور الإنجاز، وفي بريان كل من مستشفى 160 سريرا و60 سريرا، لحد الساعة لم تنته بهما الأشغال، لست أدري لماذا؟!

ذهبت إلى القرارة بصفتي عضوا، دخلت إلى المستشفى وجدت الناس مستلقية فوق بعضها في مصلحة الاستعجالات، بلدية عدد سكانها أكثر من 80 ألف ساكن، دون الحديث عن حالة الطرق وغيرها... بيننا وبين حاسي الرمل مسافة حوالي 15 كلم، بين ضاية بن ضحوة وحاسي الرمل، لحد الساعة لا توجد طريق وعلى الساكنة قطع مسافة 100 كلم من أجل التنقل! هناك طريق لو يتم إنجازه ستستفيد منه كل من متليلي وبريان وحاسي الرمل.

لدي وصية أريد إيصالها إلى السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد، المجاهدون في دائرة متليلي يبلغونك سلامهم ويقولون لك بأن تحرص على اللائحة التي وضعت لكي تصبح متليلي ولاية، هم يضعونها في رقبتك وهم يباركون لك..

السيد الوزير الأول،

نبدأ بوزارة الفلاحة ووزير الفلاحة، سيدي، اللحوم... أنا لست أدري، منذ قدوم السيد رئيس الجمهورية وفي أول اجتماع له قال حبذا لو أن سعر اللحم يصبح 1000 دج، ووضعها في حملته الانتخابية، لكن سعر اللحم الآن في الجزائر وصل إلى 2200 دج، وأتفاجأ بأنه في غرداية شاحنة أبقار قادمة من النيجر قاموا بذبحها وقتلها ودفنها، ما هذا؟! ذهبت إلى البيطري وسألته لماذا تم فعل ذلك؟! فأجابني بأنها أوامر تم تلقيها بحثت في ماهية هذه الأوامر ووجدت أنه فرنسا ومنذ 1954 وضعت قواعد تنص على أن الماشية القادمة من النيجر لا يجب أن تصل إلى المناطق الساحلية، لأن هذه الماشية غير ملقحة، أليس باستطاعتنا اتخاذ أي إجراء منذ ذلك الوقت!! سيدي الوزير الأول، إنني أضع هذا الانشغال في «رقبتك» اتخذ لنا إجراء كأن يقوموا بتلقيح الماشية في الحدود.. سعر اللحم أكثر من 2000 دج، إنني مندهش كيف لمحدودي الدخل «القليل» من يتقاضى أجر بـ 3 أو 4 ملايين سنتيم، هذا اللحم لن يراه أبدا...! في إفريقيا يأكلون اللحم بسعر رخيص، دول فقيرة تأكل اللحم بسعر رخيص ونحن في عز الجزائر اللحم غير موجود..!!

نبقى دائما في قطاع الفلاحة، السيد رئيس الجمهورية «كثر الله خيره» أقر زيادة بـ 2000 دج للفلاحين في القمح وقد فرحنا بذلك، لكن بعد مدة نتفاجأ بأن سعر الأسمدة ارتفع ليصل إلى 3 ملايين سنتيم للقنطار الواحد، أسعار الأسمدة ارتفعت وكذلك أسعار البذور، لا أعلم لماذا؟! فهذا فيه تضارب مع قرار السيد رئيس الجمهورية!!

في المرة الماضية، سيدي الوزير الأول، قلت لك بأن الإنتاج سيزيد بفضل هذه الزيادة، لكن أقول لك الآن بأن الإنتاج لن يكون في هذه السنة، لماذا لن يكون؟! لأن 2000 دج التي فرح بها الفلاحون لم تكتمل ولم يتركوها تكتمل.

أضيف وأقول، قرار فتح استيراد السيارات لأقل من 3 سنوات الذي فرح به الناس، نتمنى، إن شاء الله، ألا يحدث لهم مثل الفلاحين، الذين فرحوا وإذا بهم يتفاجؤون بزيادات من جهة أخرى، نتمنى، إن شاء الله، أن تدوم فرحتهم.

بالنسبة لوزير الأشغال العمومية، سيدي الوزير، أنت الرجل المناسب في المكان المناسب، لقد كنت في مجمع ناجح وقدمت إلى قطاع الأشغال العمومية، سأطلب منك شيء واحدا، هو أن تفتح المجال للشركات العمومية الجزائرية كي تخرج وتستثمر في الخارج وفي دول إفريقيا، وتجلب لنا العملة الصعبة من إفريقيا، أنت واحد ممن كانوا يعانون من هذا المشكل، عندما كنت في المجمع من قبل، وأنت الآن على رأس وزارة الأشغال العمومية، لذا نطلب منك أن كل الشركات....

12
السيد محمد رضا أوسهلة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم، أيمن بن عبد الرحمان،

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمناصب.

إن تقديم السيد الوزير الأول، بيان السياسة العامة على قاعدة المادة 111 من الدستور، هو إجراء دستوري يعبر بوضوح عن الرغبة الراسخة والصريحة لدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في السهر على احترام وحماية الدستور، كما تنص عليه أحكام المادة 84 من الدستور، وبأن جسد ذلك بتوجيه السيد الوزير الأول، للوقوف بمنبر مجلسنا الموقر، الأمس واليوم وغدا.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

إنني العضو المعين من طرف السيد رئيس الجمهورية، بالثلث الرئاسي بمجلس الأمة، أجد نفسي متضامنا ومدافعا مبدئيا وبمبدإ وعن قناعة عن برنامج رئيس الجمهورية، وعن مخطط عمل الحكومة المستمد منه، إلا أن ذلك لا يعفيني من إبداء بعض الملاحظات بين أسطر مداخلتي، أراها مجدية ومفيدة لإثراء الأداء الحكومي في تجسيد مخطط عمل الحكومة مستقبلا.

سيدي الرئيس الموقر،

السيد الوزير الأول،

لا ينكر إلاجاحد النعم ومنكر الجميل مجهودات الوزير الأول وأعضاء الحكومة، بطبيعة الحال، مع التفاوت المسجل والملاحظ في أداء الوزراء بين ضئيل النشاط والناشط النشيط منهم، وعلى رأس هؤلاء النشطاء ومن باب الإحسان لمن أحسن عملا أذكر:

– السيد وزير العدل، حافظ الأختام، بكثافة تكييفه للمنظومة التشريعية لقطاعه مع دستور الفاتح نوفمبر.

– السيد وزير السكن بكثافة إنجازه وتسليمه لآلاف السكنات وبعث إنجاز آلاف أخرى.

– السيد وزير العمل لسرعة تجاوب قطاعه مع قرار السيد رئيس الجمهورية، لتمكين الشباب البطال من منحة البطالة.

– السيد وزير التربية لسرعة تجاوبه مع قرار السيد رئيس الجمهورية، التاريخي لتعليم اللغة الإنجليزية بالسنة الثالثة ابتدائي.

وشخصيا، أستبشر خيرا بتعيين وزير مفعم بالخبرة والاقتدار على رأس قطاع وزارة الداخلية، حتى يعطي دفعا للجماعات المحلية وتسييرها.

السيد الوزير الأول،

إن تجسيد مضامين مخطط عمل حكومتكم ومخرجات مجلس الوزراء في اجتماعاته الدورية، هو تجسيد لا يمكن وصفه سياسيا واقتصاديا إلا بالجيد، بالنظر إلى الإكراهات الدولية الوطنية والمحلية التي تعملون فيها ووسطها.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى بعض الاختلالات التي تعتري أداء بعض القطاعات، التي سأذكرها دون إسهاب لضيق الوقت على رأسها:

أولا: أداء (ALGEX) هذه الوكالة والتي من المفروض أن تؤدي دورها الداعم والمشجع للمصدر، أصبحت تعرقل وتلعب دورا سلبيا في بعض الأحيان بالاجراءات التي تمس بالتصدير بسبب أرضيتها الرقمية وتجاوزات بعض مستخدميها.

ثانيا: شركة الخطوط الجوية الجزائرية والمؤسسة الوطنية للنقل البحري، اللتان أصبحتا تشكلان هاجسا لجاليتنا الوطنية في الخارج التي تعاني الأمرين كل موسم صيف.

ثالثا: الأداء التواصلي للحكومة والهيئات العمومية مع المواطن عموما وأخص بالذكر التلفزيون العمومي الذي وإن أثمن عاليا إنشاء القنوات التلفزيونية الخاصة بالذاكرة، المعرفة والقناة البرلمانية.. إلا أنني أتساءل السيد الوزير الأول، هل أنتم راضون عن أداء مثلا (CANAL ALGERIE)؟ هذه القناة التي من المفروض أن تشكل أداة تأطير وتأثير، بل ولوبي إعلامي لتحسيس وتوجيه الرأي العام لجاليتنا بالبلدان التي يستقرون بها، فأين نحن من هذا؟

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير الأول،

لا مناص لي اليوم من أن أغتنم السانحة حتى أثمن بحق وعلى حق سياسة رئيس الجمهورية ونتائجها في كثير من المجالات السياسية، الاجتماعية، ولاسيما الاقتصادية والدبلوماسية.

فعلى صعيد المؤشرات المالية والاقتصادية، لقد أسهمتم، الأمس، في ذكر العديد من المؤشرات الإيجابية التي تعبر بحق عن القفزة النوعية الاقتصادية والمالية التي حققتها الجزائر في ظروف ووضع سياسي واقتصادي صعب خلال تبوء السيد رئيس الجمهورية، لسدة الحكم

زادته الجائحة الوبائية العالمية تأزما، وكان لدى القرارات الهامة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في الاجتماعين الأخيرين الأثر الإيجابي لدى الفلاحين، خصوصا ولدى المواطنين عموما، وهما قراري السماح باستيراد الجرارات الفلاحية والعتاد الفلاحي أقل من خمس سنوات والسيارات السياحية أقل من ثلاث سنوات، هما قرارين هامين ينبغي للحكومة مرافقته ومرافقة حسن تجسيده، وذلك بإعادة النظر في النظام الجمركي خلال مشروع قانون المالية لهذه المركبات المستوردة.

أما على صعيد السياسة الخارجية:

فتبادل الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء بين الجزائر والدول الجارة وأخرى الصديقة وحفاوة الاستقبال عند الضيافة والاستضافة هو خير دليل على عودة الجزائر إلى المقام الدولي اللائق بها وبتاريخها.

ثم من منا يغفل عن الصدى السياسي والدبلوماسي لنجاح الجزائر في استضافة وتنظيم الألعاب المتوسطية ونجاحها في تنظيم كأس العرب الأقل من 17 سنة، والنجاح المأمول، إن شاء الله، في تنظيم كأس إفريقيا للمحليين سنة 2023.

وسيشهد التاريخ لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، سعيه لجمع شمل الدول العربية التي ستتشرف أرض المليون ونصف المليون شهيد، باستضافة الملوك والرؤساء والقادة العرب في بلدهم الثاني في ذكرى الفاتح نوفمبر، تاريخ اندلاع ثورة التحرير المجيدة.

كل هذه الإنجازات الدبلوماسية، تأتي في خضم محيط دولي معقد دبلوماسيا وأمنيا، سواء في بؤر النزاع في العام، لاسيما في محيطنا الحدودي المباشر، أين تسهر عيون جيشنا الشعبي الوطني الباسل، سليل جيش التحرير الوطني، على تأمين حدودنا ووطننا، فتحية إكبار واحترام لجيشنا من قيادته إلى الجندي المرابط على أقصى نقطة حدودية من تراب وطننا المفدى.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى وتحيى الجزائر.

13
السيد حكيم طمراوي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

المجاهد رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

إسمحوا لي في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهاني الخالصة إلى السادة الوزراء الجدد على الثقة التي وضعت فيهم للمساهمة في تنفيذ برنامج الحكومة، وعلى تجديد الثقة التي وضعت في شخص الوزير الأول، وبقية الأعضاء، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في خدمة البلاد والعباد.

فعلا، كانت سنة اقتصادية مميزة بارتفاع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية، كذلك الزيادة في قيمة الصادرات خارج المحروقات رغم الأزمات العالمية والترحيب الذي لقيه طلب الجزائر للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية للدول الأكثر نموا.

سيدي الوزير الأول،

من هذا المقام أود أن أعرج على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعمل الحكومة.

جاء في الصفحة رقم 3 من بيان السياسة العامة، ميزان المدفوعات 8.89 مليار دولار، وكذا الصادرات خارج المحروقات نهاية جويلية 3.91 مليار دولار، ما هو مصدر المعلومة، سيدي الوزير الأول؟

جاء كذلك في الصفحة رقم 4، عملية الرقمنة، أود هنا أن أشيد بالمجهودات المبذولة في هذا المجال، إلا أننا نلح على المواصلة ورفع وتيرة العمل لتعميمها، وفي هذا الإطار نقترح عليك إنشاء قاعدة بيانات مدمجة تشمل كافة القطاعات، تكون لوحة التحكم فيها لدى الوزير الأول شخصيا، والتي تساعد على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

أما فيما يخص القانون المصرفي والمالي في الصفحة رقم 16، فإن هذا الأخير لا يؤدي دوره الحقيقي في تمويل التنمية الاقتصادية، كيف يمكن سيادة الوزير الأول ترتيب هذا النظام؟

كذلك، يقع على عاتق عمل الحكومة إصلاح شامل لقانون النقد والقرض.

الصفحة رقم 18، مجال تحسين مناخ الاستثمار، في هذا المجال، أثمن قانون الاستثمار وهذا بشهادة الدول الأجنبية وخاصة إصدار النصوص التطبيقية الثمانية بخطوة إيجابية تحتسب للحكومة.

أقترح عليكم، السيد الوزير الأول، في هذا الإطار، إعداد خريطة وطنية للاستثمار لكل ولاية.

فيما يخص التحويلات الاجتماعية، إن الدولة الجزائرية هي دولة اجتماعية، كما هو مكرس في بيان أول نوفمبر وفي الدستور، ولاحظنا أن مجهودات كبيرة قد بذلت، لكن الحكومة تعهدت في مخطط عملها بمراجعة سياسة الدعم والتي تكلف الخزينة العمومية حوالي 16 مليار دولار سنويا، لكنها لم توضح لنا في بيان السياسة العامة التقدم المحرز في هذا الملف.

نسجل كذلك بارتياح الدور الفعال الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية النشيطة والاستباقية، واستعادة دورها المحوري المغيب منذ سنوات، خاصة في ظل عصر التحالفات.

أما فيما يخص الأمن والدفاع الوطني، فنحن نهيب عاليا دور القيادة السياسية والعسكرية حول الاستراتيجية المتخذة والمجهودات المبذولة من طرف الجيش الوطني الشعبي، وذلك خلال الاستعراض العسكري في احتفال الذكرى الستين للاستقلال، والذي أبان على الجاهزية والقدرات التي يتمتع بها جيشنا، كما لا أنسى كذلك كافة الأسلاك الأمنية المشتركة في التصدي للمخططات الدنيئة والتي تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار، مستعملة وسائل مباشرة وغير مباشرة، كالحرائق، الهجرة غير الشرعية والمخططة..

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أما فيما يخص ولاية الطارف التي تعرضت، كما تعلمون، إلى أيادي الغدر كباقي الولايات والتي تعتبر الأكثر تضررا، وفي هذا الإطار أترحم على أرواح الضحايا ونحسبهم عند الله شهداء، بالمناسبة أتقدم بالشكر إلى كافة المتضامنين داخل الوطن وخارجه، دون أن أنسى كافة السلطات المحلية والوطنية منها المدنية والعسكرية وأعضاء الحكومة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

هنا أطرح سؤالا، سيدي الوزير الأول:

ما هي الدروس المستخلصة خاصة وأنها قد سبقتها حرائق تيزي وزو السنة الماضية؟ وما هي الاجراءات العملية؟

نقترح عليكم سيدي الوزير الأول، إنشاء لجنة من الخبراء على أوسع نطاق، لإنجاز دراسة علمية بغرض التصدي لمثل هذه الظاهرة.

سيدي الوزير الأول،

فيما يخص الطريق السيار شرق – غرب:

لماذا لم يفتح الطريق على مسافة 52 كلم، رغم انتهاء الأشغال به السنة الماضية، مقطع الذرعان –بوثلجة؟

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، ولاية الطارف تلتمس منكم إلتفاتة خاصة من أجل النهوض بالتنمية المحلية وقوفا عند انشغالات الساكنة بالمنطقة، تضاف إلى المجهودات الجبارة التي تقوم بها السلطات المحلية.

نشكركم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والله المستعان.

14
السيد عبد الرحمان بلهيبة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتقدم إليكم السيد الوزير الأول، بتهانينا على تجديد الثقة التي وضعت في شخصكم، وتمنياتنا لكم التوفيق في تسيير الحكومة، كما نهنئ الطاقم الحكومي والوافدين الجدد على ثقة السيد رئيس الجمهورية، ونسأل الله تعالى القدير أن يوفقكم في مهامكم جميعا.

كما نثمن القرارات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير.

السيد الوزير الأول المحترم،

نحن اليوم بصدد مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يقدم سنويا للبرلمان، وذلك تنفيذا لأحكام الدستور لمناقشة الحصيلة السنوية لعمل الحكومة، وهو فرصة لنؤكد معا أن الحكومة والبرلمان في ظل تكامل مهامهما وضمن اختلاف الرؤى، فإن أولويتنا واحدة وهي الحرص على نجاح مسار بناء الوطن.

وانطلاقا من قناعتنا الشخصية، فإن جل الفصول الخمسة التي تضمنها بيان السياسة العامة للحكومة، وما تم إنجازه من إصلاحات سياسية ومؤسسات عميقة لا ينكره إلا جاحد؛ فالإصلاح الذي أراده السيد رئيس الجمهورية، إصلاح شامل متكامل، يمكن العدالة بأن تكون قوية وفعالة في جميع القطاعات، وهذا ما تم تنفيذه من خلال عصرنة ورقمنة وتسهيل إجراءات التقاضي وكذا تعزيز استقلالية القضاء، لاسيما من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء. كما ننوه بإجراء منحة البطالة التي ساهمت في ضمان كرامة الشاب الجزائري.

السيد الوزير الأول المحترم،

عملا منا على تجسيد الديمقراطية التي تعيشها الجزائر والمبنية على التوجه الصائب، رأينا من الضروري بمكان أن نلفت انتباه سيادتكم إلى بعض النقاط التي وجب طرحها في جملة من الانشغالات والنقائص التي يعاني منها سكان الجنوب الكبير وخاصة ولاية عين صالح.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن قطاع الفلاحة بولاية عين صالح يعاني مشاكل عديدة، منها الصعوبة في اختيار المحيطات الفلاحية وهذا من خلال تصنيف مساحات شاسعة كمناطق طاقوية غير قابلة للاستغلال الفلاحي، وهذا كان سببا في حرمان الولاية من تقديم محيطات فلاحية لديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) وتأخرها للوفاء للمستثمرين الراغبين في الاستثمار، مع عدم انطلاق شركة سونلغاز بالولاية إلى حد الآن بتنفيذ قرار السيد رئيس الجمهورية القاضي بربط المحيطات الفلاحية بشبكة الكهرباء.

ولهذا نلتمس من سيادتكم تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين قطاع الطاقة والفلاحة والري للوقوف على هذا العائق للاستثمار الفلاحي، وإعادة تحيين الخريطة الهيدرولوجية ومعالجة مشكل إبداء الرأي السلبي للوكالة الوطنية للموارد المائية، وإعادة تحيين تسعيرة الكهرباء الفلاحية بالجنوب الكبير الموجهة للاستثمار الفلاحي.

أما قطاع الصحة، السيد الوزير الأول المحترم،

كما لا يخفى عليكم أن الجنوب الكبير يعاني اختلالات في التغطية الصحية أو ما يعرف بالخدمة المدنية، حيث لم يتم إلى حد الآن ضبط واستقرار في توفير الأطباء في تخصصات معينة كأمراض القلب والتخدير والإنعاش والأشعة والأمراض الصدرية، وولاية عين صالح تعرف نقصا كبيرا في هذه التخصصات الطبية والتجهيزات والمعدات الصحية والتأخر في وضع تدابير تحفيزية لفائدة الممارسين الأخصائيين لضمان تغطية صحية عادلة على مستوى المناطق الداخلية والجنوب الكبير، وتأخر كبير في إنجاز مستشفى 120 سريرا بعين صالح الذي هو الآن في طور الإنجاز لسنوات، ومعاناة ساكنة دائرة إينغر في صمت وهذا لطول انتظارهم لرفع التجميد على مستشفى 60 سريرا، الذي تمت له الدراسة ولم يعرف مصيره إلى حد الآن.

أما بالنسبة لبلدية فقارة الزوى، فإن ساكنتها ينتظرون بشغف تسجيل مشروع العيادة المتعددة الخدمات الذي تمت برمجته في الخارطة الصحية لولاية عين صالح.

أما قطاع البيئة، السيد الوزير الأول المحترم،

إنه لمن العيب والعار أن ترمى أموال الدولة بالملايير في مكان معروف بواد للرمال بولاية عين صالح، بحيث أنه تم إنجاز مركز للردم التقني وهو الأن مغطى بالكثبان الرملية وغير مستغل، بحيث أطلب من سيادتكم فتح تحقيق لهذه الاختيارات العشوائية للمنشآت العمومية في غياب تام للجهات المركزية الوصية.

كما أن ولاية عين صالح تعاني من زحف الرمال، لذلك نلتمس تسجيل هذا الطلب الملح لإدراجها في البرنامج الوطني للسد الأخضر ومكافحة التصحر.

أما قطاع الأشغال العمومية، السيد الوزير الأول المحترم،

فقد أصبحنا الآن معزولين وطنيا، وهذا لتدهور حالة الطرقات الوطنية من كل الجهات، تزامنا مع توقف مطار عين صالح عن الخدمة لانطلاق الأشغال به لمدة مقدرة بعامين حسب مشاريع مماثلة لشركة (EVSM) المعروف عنها وطنيا بالتأخر بالمشاريع.

وعليه، نشد بأيديكم، السيد الوزير الأول، للوقوف على هذا المشروع وفك عزلتنا وتسجيل مشاريع لإعادة الاعتبار للطرق الوطنية بالجنوب الكبير: كالطريق الوطني رقم 01 بشقيه (المنيعة –عين صالح وعين صالح –تمنراست) والطريق الوطني رقم 52 (أدرار –عين صالح)، وتعبيد الطريق الرابط بين بلدية فقارة الزوى وبلدية برج الحواس، الذي يربط ولاية عين صالح بولاية إليزي.

كل هذه الطرقات، السيد الوزير الأول، لابد لها من عنايتكم الخاصة.

في الأخير، نشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم.

15
السيد سعدون مولاي لخضر

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، ومن خلاله أعضاء الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، أين أصابت، أين أخفقت وأين وجب التسديد؟
بودي التركيز على النقطة الثالثة.
بداية بقطاع السكن الذي يشهد قفزة نوعية وملحوظة خاصة المنشآت الرياضية الكبرى والمجمعات السكنية، إلا أن الصيغة الجديدة لسكنات الترقوي المدعم (LPA)، بعد تسجيل تقدم كبير في إنجاز المشاريع المسجلة، لم يتم تسديد مستحقات المقاولات من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL)، خاصة بعد الارتفاع الرهيب لمواد البناء في السوق العالمية، مما أدى إلى عدم استلام هاته السكنات في الآجال المحددة.
ولاية الشهيد البطل، العربي بن مهيدي، ومسقط رأس الشاعر والأديب محمد العيد آل خليفة، نبارك تعيين الوالي الجديد، السيد سمير نفلة، الذي أعطى ديناميكية جديدة ووتيرة عمل لم تشهدها الولاية منذ سنوات.
أكبر انشغالات ساكنة هذه البلديات، التي تنتمي إلى مناطق الظل بامتياز:

السيد الوزير الأول،

لساكنة هذه الولاية هو تفعيل المرسوم الرئاسي رقم 15 140- والمتضمن إحداث مقاطعات إدارية لبعض الولايات وخاصة مناطق الهضاب العليا وألح بالتذكير مدينة عين البيضاء ذات كثافة وتعداد سكاني يفوق 300 ألف نسمة، ومدينة عين مليلة وهي منطقة صناعية بامتياز، وهو حلم طال انتظاره، لتحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الجزائر الجديدة، التي دعى إليها السيد رئيس الجمهورية.
بالنسبة للفصل الثاني: من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده وانتقال طاقوي وتطوير الطاقات المتجددة.
لنعلم أن الأمن الغذائي مرتبط ارتباطا مباشرا بالأمن الطاقوي والعكس ليس صحيح.
فكل المعطيات والأرقام تفرض علينا انتقال طاقوي مدروس وممنهج، لأن الجزائر منذ سنة 2019 فاق الاستهلاك الداخلي للطاقة قيمة الصادرات، وأكبر المستهلكين هم القطاعات غير المنتجة (المنازل والإدارات)، حيث تقدر بـ 46 % كهرباء و63 % غاز، وبما أن نسبة النمو هي 07 % إلى 08 % سنويا، فبحلول سنة 2030 يقارب الاستهلاك الإنتاج وهي الكارثة.
فالطاقات المتجددة تتركز على 80 % من الألواح الشمسية وتعتمد هذه الألواح أساسا في تصنيعها على مادة السيليسيوم كمادة أولية، ونحرص على أن تكون صناعة الخلايا الكهروضوئية من صنع جزائري 100 ٪ وذلك بالاعتماد على نتائج مخابر البحث العلمي بالنسبة إلى المعاهد والجامعات الجزائرية التي أعطت نتائج جد مرضية.

للعلم أن مادة السيليسيوم تعتمد على الرمل المتواجد في صحرائنا الشاسعة، يضاف إليه مادة الكوبالت، والموجود في دولة الكونغو الديمقراطية تقدر بـ 70 % من الإنتاج العالمي.
لأن التسارع التكنولوجي رهيب جدا في هذا المجال، حيث وصلت نتائج البحث العلمي بالمخابر الأمريكية لألواح تنتج الكهرباء بالليل وليس بالنهار، كما أن معظم المواطنين يعتقدون أن الطاقة الشمسية يرتبط تواجدها واستعمالها بالصحراء وتعتمد على الشمس، بينما هي تعتمد على الضوء، أما الحرارة فتؤثر سلبا على مردوديتها ومدة صلاحيتها.
ومنه أقترح، السيد الوزير الأول، حملة تحسيسية وطنية للاستعمال الخاص والذاتي للطاقة الشمسية في المنازل والإدارات لإقناع المواطن البسيط أن مردودية الاستثمار ناجعة ومفيدة على مدار السنة بالواط الساعي، ويمكن الاستغناء عن بطاريات التخزين التي تمثل 40٪ من قيمة المشروع، وتكون قروض بنكية استثمارية في هذا الشأن لتقليص الاستهلاك الكلاسيكي للطاقة من كهرباء وغاز، ومنه تكون للجزائر أريحية واختيار في التصدير، سواء غاز أو كهرباء، بحسب القيمة السوقية والظروف الجيوسياسية، والوصول إلى معدلات الدول المتقدمة في استعمال الطاقات المتجددة وهي 34٪، بتطبيق (ISO-50001).

أما بالنسبة للبطاريات الكهربائية الحديثة (a Base de lipo polymer)، ذات مردودية تخزين ومدة صلاحية عالية جدا، يجب تطوير نموذج جزائري، لأنها تعتبر القلب النابض لعديد المشاريع وذات استعمال واسع جدا واستراتيجي، مثل السيارات الكهربائية (التي تمثل البطاريات 35٪ من قيمتها) والطاقات المتجددة والطائرات دون طيار (les drones)، التي كانت لها مساهمة كبيرة في إنجاح الافتتاح الأسطوري لألعاب البحر الأبيض المتوسط بوهران الباهية، وستبهر العالم في افتتاح مونديال قطر الشقيقة هذا العام، وتعتبر هاته البطاريات نقطة قوة لكبرى الشركات العالمية على غرار شركة تاسلا عملاق صناعة السيارات الكهربائية.
وتعتمد في تصنيعها على الليثيوم والبوليمار، أما الليثيوم فمتواجد بكثرة في الجارة مالي وأمريكا اللاتينية، والبوليمار من مشتقات الغاز، وبما أننا نتحدث عن الغاز، وجب التذكير بأن الجزائر دولة غازية وليست بترولية وأن الغاز لا يقتصر على التدفئة في الشتاء والطهي وتوليد الكهرباء بمحطات الطاقة الحرارية، كما يسوق لنا، بل معظم الحروب خلفياتها طاقوية وما الصراع الروسي -الأوكراني لخير دليل.

إذ يعتمد العالم في لباسه على 70 % من مادة (La fibre- synthétique) وهذه الأخيرة من مشتقات الغاز كمادة أولية، وكذلك أجود أنواع الأسمدة الصلبة والسائلة تعتمد على الغاز كمادة أولية مثل الأمونياك واليوريا (Urée).
وفي هذا السياق نبارك لمجمع سوناطراك استرجاعه حصة 17 % من مشروع فرتيال أرزيو (Fertial) وهذا ما يساعد الجزائر في الاقلاع الفلاحي وخاصة الفلاحة الصحراوية، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي، وهو من الالتزامات 54 للسيد رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أجود أنواع البلاستيك المستعملة في أغلب الصناعات تعتمد على البوليمار وهو من مشتقات الغاز، وكل هذا يندرج ضمن الصناعات البتروكيماوية.

في الأخير، بالعودة إلى الفصل الأول، الالتحاق بوظائف الدولة، أن شركة كوكاكولا حققت 10 مليار دولار السنة الماضية وهي التي تأسست سنة 1892، بينما شركة حمود بوعلام تأسست 13 سنة قبلها...
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

16
السيدة نوارة سعدية جعفر

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم.

يأتي عرض بيان السياسة العامة للحكومة، في ظل واقع دولي جديد تتسع فيه رقعة التوتر على خريطة العالم والتي قد تفضي إلى قلب الموازين في العلاقات الدولية وتشكيل عالم متعدد الأقطاب وتطوى فيه بذلك هيمنة القطبية الأحادية.

في خضم هذا الوضع تزداد الدبلوماسية الجزائرية تعاظما وتسجل حضورا إقليميا ودوليا ملحوظا، يعززه الرصيد الدبلوماسي الذي أكسبها المصداقية والاحترام، نظرا لاستماتتها في الدفاع عن القضايا العادلة، هذه الاستماتة التي منحت الجزائر صورة مشرفة تدعو فعلا إلى الاعتزاز والافتخار.

إن الزخم الدبلوماسي الذي تشهده الجزائر بحاجة إلى سند يعززها ويقويها ويحمل مبادئها، أعتقد أنه ليس هناك وسيلة أهم من وسائل الإعلام، الحرب اليوم حرب إعلامية، وبإمكان الإعلام الوطني العمومي والخاص أن يلعب دورا هاما في مواكبة التحولات والتغيرات الحاصلة ومواجهة التضليل والتشويه الإعلامي الذي تتعرض إليه بلادنا، بإمكان هذا الدور أن يفعل أكثر إذا ما اعتمدت الحكومة مقاربة التواصل مع هذه الشريحة وتكوينها وتسهيل وصولها إلى مصادر الخبر، في ظل تدفق الفضائيات وانتشار منصات التواصل الاجتماعي.

هناك أيضا موضوع لا يقل أهمية، يقتضي عملا في العمق، وهو الثقافي، فالتركيز على التنشيط الثقافي أمر تلقائي تقوم به جمعيات وفرق ومؤسسات، لكن الأهم بالنسبة للقطاع هو إعادة الاعتبار للتراث المادي وغير المادي وحمايته عن طريق تثمينه والتعريف به والترويج له من خلال التنسيق مع الهيئات السياحية، ذلك أنه لا يشكل موردا اقتصاديا فحسب ولكن يمنح الجزائر قيمة ثقافية في العالم، مع السعي للعمل على تسجيل أكبر عدد من المواقع والمعالم في اليونيسكو، لأن وجود 7 مواقع فقد في تصنيف اليونيسكو قليل جدا، سيدي الوزير الأول.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

ليس هناك شك أن الحكومة حاولت طيلة هذه المدة العمل من دون هوادة لتحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها في شقها القانوني والاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك، وذكرتم لدى إجابتكم على أسئلة الأعضاء بالإنجازات وكذا الاختلالات التي سجلتموها لدى ردكم على أسئلة الأعضاء.

فيما يتعلق... أركز على المنظومة التربوية وتم في كل المداخلات أو أغلبها التركيز على هذا القطاع، وأعتقد أنه أمر موضوعي، لأنه يعد القاطرة التي تجر العربة، فالتكوين البيداغوجي المستمر للمعلمين لتنمية مهاراتهم التدريسية أمر ضروري، فإذا كانت مدارسنا تشهد سنويا بعض الضعف نتيجة العدد الكبير للمتمدرسين، فالتكوين المستمر والتأهيل يسمح بأداء أكثر فعالية.

السيد الوزير الأول،

رغم الإصلاحات المنتهجة لتحسين منظومتنا التربوية، فإن المهتمين بالقطاع وحتى الأسر يسجلون ضعفا في التحصيل العلمي، فللوقوف على مدى صحة هذا الحكم يجب إجراء دراسات أكاديمية وبحوث ميدانية لواقع المدرسة بمختلف مكوناتها ورفع نسبة ميزانية البحث العلمي، أقل من 1 % أعتقد بأنه شيء ضئيل بالنسبة للبحوث.
تطوير أساليب وتقنيات التقييم عامل أساسي لإنجاح الإصلاحات.
الموضوع الأخير، سيدي الوزير الأول، الذي أردت أن أتحدث فيه هو موضوع تمكين المرأة، هو موضوع يمس كل القطاعات وليس قطاعا واحدا، يحظى كما تعملون -السيد الوزير الأول- باهتمام دولي وإقليمي؛ وطبعا وطني، تقدم بشأنه الدول تقارير دورية على مستوى الهيئات الإقليمية والدولية؛ طبعا، هذا القطاع أو هذه المسألة وضعت لها مؤشات لقياس مدى تقدم الدول على هذا المستوى....

17
السيد عامري دحان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
الزميلات والزملاء الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد ارئيس،

سأبدأ مداخلتي من حيث انتهى السيد الوزير الأول، في رده على تساؤلات النواب وذلك تفاديا للتكرار.
الشق الأول، الذي أود إثارته، هو الرد على أولائك الذين يدعون أن هذا البيان لا يحمل أي أثر على حياة المواطن.. وهو عبارة عن مجرد أرقام لا تسمن ولا تغني من جوع، وسأقتصر في تدخلي هذا على خمسة إنجازات حققتها الحكومة ولمست المواطن وحياته مباشرة:
- إدماج حوالي 300 ألف مواطن في مناصب عمل قارة، من هم هؤلاء؟ أليسوا مواطنين جزائريين؟!
- إستفادة قرابة 2 مليون مواطن من منحة البطالة، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!
- رفع الغبن عن حوالي 5 ملايين مواطن من قاطني مناطق الظل لأول مرة منذ الاستقلال، بفضل بصيرة السيد رئيس الجمهورية، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!
- ربط أكثر من 18 ألف مستثمرة فلاحية بالكهرباء، وهناك من كان ينتظر هذه المنة منذ الاستقلال، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!
- الإفراج عن 883 مشروعا بعد الدراسة كان مجمدا في العهد السابق ما سمح باستحداث 52 ألف منصب شغل، من هم هؤلاء؟! أليسوا مواطنين جزائريين؟!

كل هذه الإنجازات وغيرها الكثير، لا يتسع المقام لذكرها لامست مباشرة

حياة المواطن، ونحن نذكرها هنا ليس دفاعا عن الحكومة وإنما إحقاقا للحق ودحرا لمغالطات المشككين والذين لا ينظرون إلا إلى نصف الكأس الفارغ، يتحججون في كل مرة بقارورة الزيت وكيس الحليب، وهم يعلمون أكثر من غيرهم أن هذا المشكل مفتعل، ناتج عن المضاربة من طرف مقاومي التغيير، كما قال السيد الوزير الأول، وأيضا نظرا للسلوك الاستهلاكي الخاطئ لبعض المواطنين.

في الشق الثاني، الذي أود أن أتطرق إليه، هو انشغالات وطنية وأخرى محلية خاصة بولاية النعامة.

بالنسبة للقدرة الشرائية، السيد الوزير الأول، لقد طلب منكم السيد رئيس الجمهورية، مراجعة أجور العمال، وفي هذه الحالة نطلب من سيادتكم أن تكون الزيادات معتبرة، على أن يرافقها رفع التجميد ولو تدريجيا عن بعض المواد التي أصبحت محل مضاربة وعرضة للتبذير، مثلا: كيس الحليب المدعم 25 دج، الذي أصبحت طوابيره تسيء إلى صورة الجزائر الجديدة.

سيادة الوزير الأول،

وجب رفع التجميد عن كل المشاريع وزيادة وتيرة التنمية، فالمواطن لما تسأله في الشارع فيجيب بقوله: «الحالة راهي حابسة»، لا توجد حركية، نطلب من سيادتكم زيادة وتيرة التنمية وأن تذهبوا بالسرعة القصوى، خاصة بفضل الأريحية المالية المتوفرة.

سيادة الوزير الأول،

بالنسبة إلى مسألة استحداث بنوك من طرف الخواص، لقد أجبتم النواب عن هذا السؤال، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) يريد الولوج إلى هذا الاختصاص، هو فعلا مختص في التأمينات ولكنه يريد أيضا أن يرافق الفلاحين لمنحهم قروضا، خاصة القروض المصغرة، حبذا لو تمنحون له هذا الاعتماد لإحداث -أيضا- نوع من التنافسية مع البنك الآخر المتكفل بالفلاحين.

السيد الوزير الأول،

بالنسبة للعقود المنتهية، يبدو أن الأمور قد اختلطت عليكم، وهذه الفئة لم يمسها مرسوم الإدماج لسنة 2019، لأن عقودهم انتهت قبل 2017، وهنا نطلب من السيدة وزيرة التضامن، تنوير السيد الوزير الأول، بالمشكلة لاتخاذ إجراءات لصالح هذه الفئة.

محليا بالنسبة لولاية النعامة.

قطاع السكن،

نشكر السيد وزير السكن على استقباله للأعضاء واتخاذه إجراءات فورية من أجل تسوية بعض المشاكل، في حين نطلب من السيد الوزير، أن يكمل خيره ويساعدنا في إيجاد حلول لتهيئة البلديات الكبرى، خاصة مقر ولاية النعامة.

ملف الصحة،

هذا مطلب استعجالي السيد الوزير الأول، أن تسمحوا باستغلال مدرسة شبه الطبي بولاية النعامة، لفائدة الجامعة لإيواء الطلبة، نظرا لتجميد مشروع الألف سرير، وهناك حل وهو استغلال هذا المركز شبه الطبي، لإيواء الطلبة، فالطلبة موجودون في الخارج، حبذا لو أنك سيدي الوزير، أن تأخذ هذا الأمر بوجه استعجالي.

ملف قطاع الشباب والرياضة،

سيادة الوزير الأول،

نتأسف، نتأسف، نتأسف... حتى لا أقول كلمة أخرى؛ عدم تكفل الوزارة الوصية بالمشاركين من ولاية النعامة في البطولة الإفريقية للكراتي، التي أقيمت في تونس الأسبوع الماضي، لم يتكفل بهم ماليا، لولا تدخل السيد الوالي وهو مشكور، الذي منحهم مبلغا من المال، سمح لهم بالتنقل إلى تونس وإحرازهم على المرتبة الثانية إفريقيا، تنقلوا بالحافلة وعادوا بالحافلة....

18
السيد محمد بلعياشي

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدة، السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن رسم السياسة العامة هو موضوع في غاية الأهمية، لأنه يمثل مجموعة من الخطط والاستراتيجيات المرسومة من طرف الحكومة، للاستجابة للاحتياجات الضرورية للشعب ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووضع سياسات فعالة تساهم في إحداث طفرة تنموية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات على المدى المنظور والمتوسط وحتى البعيد، فيما يسميه الخبراء بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى معالجة النقائص المسجلة خلال سنة من نشاط الحكومة في جميع المجالات. لذا فإن بيان هذه السياسة لابد أن يرتكز على القطاعات الاستراتيجية الأكثر أهمية والتي من شأنها أن تحدث تطورا حقيقيا وفعالا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

ومن بين هذه القطاعات، القطاع الفلاحي، الذي يعد الركيزة الأساسية الحقيقية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أضحى ضرورة استراتيجية قصوى أملتها علينا الظروف الدولية، فالأزمة الغذائية التي يشهدها العالم نتيجة الصراع الدولي الكبير في شرق أوروبا بين روسيا الاتحادية والناتو؛ قلص وبشكل كبير من إمدادات المنتوجات الزراعية خاصة الحبوب؛ والتي تعد روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المصدرين في العالم لهذه المادة الحيوية، لذا فإن تركيز الحكومة على تطوير هذا القطاع الاستراتيجي أصبح أمرا ضروريا ومهما إن أردنا الخروج حقيقة من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والذهاب نحو التصدير إلى الخارج، خاصة وأن الجزائر تمتلك من الإمكانيات الجبارة التي تؤهلها، لأن تكون سلة الغذاء في إفريقيا، لذا وجب علينا وعلى الحكومة توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير هذا القطاع وجعله أولوية في سياستها العامة، مع تفعيل دور المراقبة على أموال الدعم الموجهة لهذا القطاع و اللجوء إلى التقنيات العلمية الجديدة في القطاع الفلاحي، بهدف الرفع من مردودية الفلاح والأرض وهو ما يتأتى بإدماج خريجي الكليات والمعاهد المتخصصة في النشاط الفلاحي وبعقد اتفاقيات تعاون وتبادل الخبرات مع الدول التي تعتبر رائدة في مجال الإنتاج الفلاحي والمسارعة في استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المسقية ودعم الزراعة الصحراوية التي حققت نجاحات كبيرة وزيادة التسويق والتخزين، دعم الموالين ومربي الأبقار للقضاء على أزمة الحليب ولو بشراكة دولية وأجنبية في هذا القطاع.

فتحقيق الأمن الغذائي سيحد من فاتورة الغذاء المرتفعة.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن المكتسبات والنجاحات التي أضحت تحققها الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، بفضل القرارات الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والاستراتيجية الدفاعية لجيشنا الوطني الشعبي، حماة الديار، لابد وأن تواكبها سياسات داخلية ذات فعالية كبيرة لإحداث دور تكاملي يمكن الجزائر بأن تكون قوة إقليمية يحسب لها ألف حساب، خاصة أننا نعيش في منطقة تشهد الكثير من الصراعات بوجود

أعداء متربصين كنظام المخزن وحليفته إسرائيل أو الكيان الصهيوني من الجهة الغربية، الأزمة الأمنية المتفاقمة في ليبيا من الشرق، ووجود الحركات الإرهابية التي تشغلها أياد أجنبية في منطقة الساحل، لذا فإن وجود سياسة عامة، رشيدة وفعالة، سيجعل من بلادنا الجزائر بلدا قويا يستعصى على الأعداء زعزعة أمنه واستقراره، كما أنه سيقوي الجبهة الداخلية ويزيد من تلاحمها وصلابتها.

وبما أنني عضو عن ولاية تلمسان، هذه الولاية التاريخية التي تمتلك كل مقومات الإقلاع الاقتصادي، لتميزها بالموقع الجغرافي الاقتصادي الاستراتيجي، فلابد من تطوير هذه الولاية التي تستحوذ على إمكانيات جبارة على المستوى الفلاحي والصناعي والسياحي والمنجمي والذي بالمناسبة أدعو الحكومة من هذا المنبر إلى إعادة إحياء مناجم العابد ببلدية البويهي، لتموين مصنع الزنك بمدينة الغزوات بالمواد الأولية، وإعادة تفعيل مناجم الرخام بالناحية الشرقية للولاية.

السيد الوزير الأول الفاضل،

قطاع السياحة الذي يعد هو الآخر قطاعا استراتيجيا، خاصة وأن أنظار السياح في العالم أضحت تتوجه ناحية الجزائر، بعد النجاح الكبير الذي شهدته الألعاب المتوسطية، والذي مكن العالم من اكتشاف جمال الجزائر الذي أبهر المتتبعين، وتعد ولاية تلمسان جوهرة المغرب العربي، من أكثر المناطق في الجزائر جلبا للسياح، لذا وجب على الحكومة تطوير هذا القطاع الاستراتيجي، الذي سيزيد من مداخيل الدولة من العملة العصبة، ويرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني ويخلق فرص عمل للشباب؛ وعليه لابد من تحرير العقار السياحي ورفع جميع العراقيل عن المستثمرين في ولاية تلمسان في هذا المجال، مع الاهتمام بالسياحة، لاسيما الحمامات الحموية، وبناء المنتجعات والفنادق وتكوين الإطارات في مجال الفندقة والمرشدين السياحيين.

في مجال الاستثمار.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يكون دون منح الوالي الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من إيجاد أوعية عقارية لإقامة مختلف المشاريع، فعلى سبيل المثال معظم رؤساء بلديات ولاية تلمسان 53- بلدية- يشتكون من نقص العقار لإنجاز مختلف المشاريع والتجهيزات العمومية، وذلك لتصنيف غالبية الأراضي بأنها فلاحية، حيث أقترح إعطاء السادة الولاة صلاحية تصنيف الأراضي الفلاحية بمعية رقابة المصالح الفلاحية الجهوية لإبداء الرأي بعد معاينة المخابر لنوعية التربة.

السيد الوزير الأول،

قطاع الصحة بولاية تلمسان، على اعتبار الخدمة العمومية في هذا المجال تعتبر تحصيلا حاصلا، لما سبق التطرق إليه، أدعو من هذا المنبر السيد وزير القطاع المحترم، بزيارة عملية لولاية تلمسان للتطلع عن كثب على انشغالات القطاع المهمة، لاسيما فتح مركز مكافحة أمراض السرطان.... (ببلدية شتوان ومصلحة الاستعجالات بالولاية ودراسة جميع النقائص بالقطاع بالولاية، مع ضرورة تسجيل إنجاز هياكل أخرى وتدعيمها بالعنصر البشري المكون والوسائل اللازمة والنقائص أصبحت هاجس الساكنة بالمنطقة ككل.

السيد الوزير الأول،

في مجال التشغيل، أدعو وزير العمل، إلى إيجاد الصيغة القانونية والتنظيمية التي تمكن من تشغيل الشباب في القطاع الفلاحي، قطاع البناء والمقاولات، إذ تجد فلاحين ومقاولين يشتكون من نقص اليد العاملة في بعض البلديات، رغم وجود شباب بطال والذي يطالب بضمان حقوقه المتعلقة بالتأمين ودفع اشتراكات التقاعد؛ أيضا، مستخدمي سيارات الإسعاف والنقل بإعادة نصوص التنظيم الخاصة بهم؛ أيضا، إيجاد صيغة قانونية لأصحاب العقود المنتهية مطلب جوهري على أمل التكفل بانشغالاتهم كدفعة رابعة، ما يعرف بـ (DAIP) و(PID).

وأختم مداخلتي بالحديث عن قطاع التعليم، الذي أضحى يتطلب إصلاحا جذريا، بالعودة إلى المناهج الفعالة التي كانت تزرع القيم الوطنية في النشئ وتعزز من غرس الهوية الجزائرية لدى الأطفال والمتمدرسين، مما يحقق الأمن القومي والثقافي والايديولوجي للأمة الجزائرية، كما أن جودة التعليم ستكون لنا إطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي ومواجهة الأخطار والتحديات، كما قال العلامة الجزائري، مالك بن نبي -رحمه الله- شعب يتعلم شعب لا يجوع ولا يستعبد.

وأخيرا، أوجه شكري للسيد رئيس الجمهورية، ومؤسسة الجيش الوطني الشعبي، ولأعضاء الحكومة، على الجهد الكبير الذي يبذلونه في عملية الإصلاح الشامل والمتربصين بأمن الوطن ووحدته.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

19
السيد كمال خليفاتي

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

السيد الوزير الأول،

إن بيان السياسة العامة للحكومة المعروض أمامنا اليوم، يشير إلى الإنجازات التي حققت وتلك المبرمجة للإنجاز، وبكل صراحة هناك قطاعات سجلت أداءات متميزة ومشاريع ملموسة لا ينكرها إلا جاحد.

لكنه وللأسف، هناك قطاعات رغم أهميتها، فإنها لم تحقق النتائج المنتظرة منها، فهل من المعقول رغم كل الإمكانيات المسخرة والمجهودات المبذولة من طرف الدولة ما زال المواطن البسيط يعاني من ندرة المواد الأساسية كالحليب والزيت، وما زالت التجارة الموازية سيدة الشارع، وما زالت المضاربة والاحتكار تنخران الاقتصاد الوطني؟!

فأين الخلل؟!

إن المواطن البسيط لا تهمه الأرقام التي حققها الفائض في الميزان التجاري وتقليص فاتورة الاستيراد وغيرها من النتائج المحققة بقدر ما تهمه لقمة العيش الكريم والرخاء الاجتماعي، فيجب على الحكومة معالجة هذه المظاهر السلبية التي أصبحت ترهق الوطن والمواطن والعمل على رفع القدرة الشرائية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن البسيط.

السيد الوزير الأول،

شهدت ولاية البليدة في السنوات الأخيرة إنجاز أكثر من 100 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ، الأمر الذي جعلها تعاني من كثافة سكانية متزايدة؛ وعليه، نرجو منكم السيد الوزير الأول، العمل على رفع الغبن على المواطن ورفع التجميد على المشاريع التنموية كالصحة والتعليم والمنشآت الرياضية وخلق مناطق صناعية تمكننا من امتصاص البطالة، وإطلاق مشروع ترامواي البليدة الكبرى.

كذلك -سيدي الوزير الأول- المشاريع السكنية المخصصة لمكتتبي «عدل»

تشهد تأخرا في الإنجاز، على غرار موقع بلدية بوعرفة، بني تامو، الصفصاف وحوش الريح بمفتاح.
نريد أن ننبه الجهات المعنية أن موقع حوش الريح بمفتاح أصبح وكرا للآفات الاجتماعية، حيث احتل السكنات مجموعة من الأفارقة، فاق عددهم 4000 إفريقي وهم في تزايد مستمر وجب إيجاد حلول سريعة قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة.

السيد الوزير الأول،
لقد استبشرنا خيرا بصدور قانون الاستثمار الجديد، حيث نأمل أن يحقق النتائج المرجوة منه بإحداث وثبة تنموية في الاقتصاد الوطني، إلا أنه ورغم أهمية النص ما زالت بعض المراسيم التنظيمية وقراراته التنفيذية لم تصدر بعد.
كما أن هذا القانون، حسب خبراء، يتطلب إجراءات عاجلة ومناخ مناسب لنجاحه فلا يمكن أن يكون لدينا استثمار جيد ومتوازن من دون منظومة مالية عصرية تواكب التحديات وتحظى بثقة المستثمرين، لذلك وجب الإسراع في مراجعة القوانين ذات صلة به.
كقانون الصفقات العمومية، القانون التجاري وقانون القرض والنقد.
القيام بإصلاحات عاجلة للمنظومة المصرفية والمالية، كتفعيل الدفع الإليكتروني للتحكم في المعاملات التجارية مع تخفيف الضريبة في السنوات الأولى، ريثما تتمكن الدولة من التحكم في زمام الأمور.
– مراجعة هيمنة القطاع العمومي على البنوك بنسبة 87٪ وكذلك على البورصة وقطاع التأمينات.
– إعادة بعث مكاتب الصرف للقضاء على أسواق العملة الموازية والعمل على استرجاع أكثر من 90 مليار دولار خارج البنوك.
– تفعيل البنوك القطاعية المتخصصة.
– الاستعانة بالخبراء وإشراك الخواص ورجال الأعمال الحقيقيين والعمل باقتراحاتهم بحكم التجربة.

السيد الوزير الأول،
نثمن قرارات، السيد رئيس الجمهورية والحكومة، فيما يخص القطاع الفلاحي ومنح رخص استيراد العتاد الفلاحي والجرارات الأقل من 5 سنوات، لما لديه من أهمية بالغة في تطوير القطاع الفلاحي وزيادة الإنتاج.
كما نثمن كذلك قرار، السيد رئيس الجمهورية، السماح للمواطنين استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات.
وبالمناسبة نرجو، من السيد رئيس الجمهورية والحكومة الموقرة، دراسة إمكانية تعميم القرارات ليشمل عتاد البناء والمقاولاتية والأشغال العمومية الأقل من 5 سنوات، ومنح رخص استيراد حافلات نقل المسافرين لأقل من 3 سنوات أو تخفيض الرسوم الجمركية على الحافلات الجديدة، مع تشديد الرقابة التقنية والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه التلاعب بالقوانين والتزوير.

السيد الوزير الأول،
نثمن جهود، السيد رئيس الجمهورية، الذي تمكن من استعادة مكانة الجزائر دوليا في وقت وجيز، حيث استطاعت الجزائر أن تحقق نجاحات دبلوماسية مشهودة في سياستها الخارجية، جعلتها مقصد العديد من الرؤساء والشخصيات البارزة والوفود، مثلما كانت في الماضي قبلة للثوار ورائدة لحركتي التحرر وتقرير المصير، وها نحن اليوم بصدد استضافة القمة العربية التي ستكون، بإذن الله، في مستوى الجزائر وتطلعات الشعوب العربية.
في الأخير، السيد الوزير الأول، لقد لمسنا في خطابكم الأخير في المجلس الشعبي الوطني، الصدق في القول والصراحة مع المواطن وممثلي الشعب، وهذا الشيء نثمنه وندعمه من أجل استرجاع الثقة بين المواطن وقيادته، بعيدا عن الخطابات الاستهلاكية، فهذا الشعب إذا «صارحتوه كسبتوه» وسوف يكون هو سلاحكم الذي تحاربون به وسيصبر عليكم ويعاونكم ويساعدكم من أجل بناء الجزائر الجديدة القوية تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وحكومته الموقرة.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر، وشكرا.

20
السيد محمد أمين ساحلي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، الجزائر اليوم تفقد قامة من قاماتها، وهو الدكتور الإمام، الشيخ عبد السلام، رحمة الله عليه.
بداية، أتفق كما يتفق الجميع على أن سنة 2022 كانت سنة مميزة، بإنجازات على مختلف الأصعدة، خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والتشريعية، وهذا بفضل المتابعة والتوجيهات الشخصية للسيد رئيس الجمهورية، وآخرها القرارات التي اتخذها في مجلس الوزراء الأخير، وأشكر شخصيا السيد الوزير الأول وطاقمه، على حرصهم لتنفيذ ومتابعة قرارات السيد الرئيس، لكن هذا لا يمنعني بصفتي ابن الشعب وممثله لأعبر عن انشغالاته التي لا تزال تحتاج من الحكومة العمل الجاد من أجل تحسين الظروف المعيشية لهذا المواطن.
ولعلنا جميعا نتفق على أن المواطن البسيط يعاني من ارتفاع الأسعار وتذبذب السوق في وفرة بعض المواد الأساسية، بفعل المضاربة وتدخلات أعداء النجاح، وهذا الموضوع يدعو الحكومة لبذل كل جهد ممكن وتجنيد كل طاقاتها من أجل تأمين الجبهة الداخلية وسد الباب أمام المتربصين.

سيدي الوزير الأول،
إن موضوع حركة المرور في الجزائر العاصمة هو هاجس كل جزائري، لذا نطلب من الحكومة الموقرة إنجاز دراسة معمقة حول مشكل الاختناق المروري في العاصمة، لأجل الخروج بحلول ذات نجاعة والمباشرة بتجسيدها في أقرب الآجال لفك هذا المشكل العويص، الذي أرّق جميع الساكنة والزوار على حد سواء.

سيدي الوزير الأول المحترم،
نطلب منكم التدخل العاجل للإفراج عن المشروع الكبير، الذي سيستفيد منه سكان العاصمة والمناطق الشرقية منها، هذه المناطق التي عاشت ويلات العشرية السوداء، المقاطعة الإدارية براقي، الكاليتوس، سيدي موسى، بها أكثر من 700 ألف نسمة، هذا المشروع هو مشروع استراتيجي ثقافي رياضي بامتياز، مساحته 11 هكتارا، لم يعرف النور منذ أكثر من 10 سنوات، وهذا المشروع هو هبة من دولة الصين الشعبية.

سيدي الوزير المحترم،
نحن على أبواب فصل الشتاء، إن شاء الله، تكون أمطار خير، نطلب من سيادتكم إعادة تأهيل وترميم النسيج العمراني لولاية الجزائر العاصمة، خاصة بنايات الحقبة الاستعمارية، أما البنايات التي آلت إلى الانهيار وتمثل خطرا على حياة الساكنة وجب ترحيلهم إلى أماكن آمنة، واللهم اشهد إني قد بلغت.

سيدي الوزير الأول المحترم،
فيما يخص الجماعات المحلية، سيدي وزير الداخلية، والذي أحييه وكان ناجحا يوم أخذ ثقة رئيس الجمهورية، في مناطق الظل، واليوم قانوني البلدية والولاية، فالمنتخبون اليوم الذين لبوا نداء السيد رئيس الجمهورية، في الجزائر الجديدة لقوا واقعا آخرا، أما السيد وزير الداخلية المحترم، نطلب من سيادتكم ومن السادة الولاة أن يرفعوا أيديهم قليلا على تجميد المجالس الشعبية، إن شاء الله، بعد ثلاثة أيام عندنا انتخابات في ست بلديات في بجاية وتيزي وزو، ومن غير الممكن أن نكون في حالة من الشرعية ونخرج في حالة.. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

21
السيد حمزة آل سيد الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله.
توكلت على الحي الذي لا يموت، توكلنا على الحي الذي لا يموت.
الحضور الكريم السلام عليكم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،
السادة رؤساء المجموعات البرلمانية،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، زملائي الأعزاء،
السيدات والسادة الإعلاميون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بالترحيب الخاص بالسيد الوزير الأول وأعضاء حكومته، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم النبيلة والثقيلة.
أستغل هذا المنبر لتوجيه الشكر للسيد رئيس الجمهورية، الأب الروحي للجزائر الجديدة، الذي منحنا الشعور بالفخر كمواطنين جزائريين، نفتخر بتاريخنا وبمقاومتنا وبأمجادنا، ونفتخر كذلك بما نحققه اليوم من خلال إنجازات وقرارات وإصلاحات شجاعة وتاريخية نثمنها، خاصة الحركة الديبلوماسية القوية، بالإضافة إلى الاهتمام بملفي القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، وأهم وأبرز حدث كذلك هو انعقاد القمة العربية ببلادنا غداة عيد ثورة التحرير، الفاتح من نوفمبر المجيدة.
ونثمن سياسة السيد رئيس الجمهورية، في استرجاع كرامة المواطن داخل وخارج الجزائر، بالإضافة إلى رفع مستوى المعيشة من خلال عدة إصلاحات منها منحة البطالة.

أولا، أستهل نقاشي من مجال اختصاصي البيئي والفلاحي.

1 – مشروع واحة الوحدة الإفريقية الذي يوازي الطريق الوطني رقم (1)،

هذا المشروع البيئي السياحي الاقتصادي الفلاحي، بامتياز، والذي برمج للغرس، فيه أشجار مثمرة مثل النخيل والخروب والتين الهندي وغيرها من الأشجار التي تقاوم صعوبة المناخ، السؤال المطروح: السيد الوزير الأول، أين وصل إنجاز هذا المشروع خاصة أن جزء من ميزانيته موجود على مستوى وزارة البيئة؟ ولماذا لم ينطلق حتى الآن؟

2 – مشروع الطريق الوطني الازدواجي رقم (1) الرابط بين الجزائر العاصمة وتمنراست، خاصة وأن الجزائر تعول على الفلاحة الصحراوية التي تعاني الآن من سوء هذا الطريق، والجزائر متوجهة نحو الاستثمار والشراكة مع إفريقيا، والذي يشهد تأخرا كبيرا، ما هو الحل؟ وما هو القرار المناسب لاستكمال المشروع في أقرب الآجال؟
3 – مشروع السكة الحديدية المتوجه نحو الجنوب ونحو إفريقيا والذي توقف كذلك بالأغواط، والذي يستفيد منه المواطنون والمستثمرون في مجال الفلاحة والصناعة وكذلك الشركات البترولية، السؤال: ما هي المدة الزمنية التي تكفي لاستكماله، خاصة أن الجزائر أنشأت بنكا بإفريقيا وجب مواكبة الحدث؟

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة:

بالنسبة لقطاع الصحة، أريد الإشارة إلى نظام المناوبة الخاص بالعطلة الأسبوعية في المستشفيات، والذي يفرض نظاما أقل خدمة، يعني أن الكل في عطلة ما عدا مدير المناوبة وبعض الممرضين هم من يداومون في المستشفى، وهنا لا نستطيع أن نطلب من المواطن الجزائري أن لا يمرض خلال العطلة الأسبوعية، وهنا أفتح قوس خاص بما حدث الأسبوع الماضي بمستشفى محمد لمين دباغين (مايو سابقا)، حيث جاءتني حالة صعبة من ولاية غرداية، فاتصلت بالسيد المدير وطلبت منه الاعتناء بالمريض ومرافقته خاصة من الجانب النفسي لأنه يبقى لوحده لمدة يومين (الجمعة والسبت)، مع عدم السماح بالمرافقة العائلية، فيجيبني أنه ليس له جواب لي!! شكرا للسيد مدير مستشفى محمد لمين دباغين، على حسن المعاملة!! هذه المعاملة كانت موجهة لمسؤول في الدولة! فلكم أن تتصوروا معي كيف تكون معاملاته مع المواطن البسيط!!
بالنسبة لقطاع الفلاحة، وجب علينا القضاء على البيروقراطية من خلال شباك موحد يحتوي على كل المصالح التي يحتاجها الفلاح لتسليم قرار الاستغلال ورخصة الحفر والأسمدة وغيرها، وتكون في مبنى واحد، إضافة إلى دراسة شاملة للمساحات الفلاحية من قبل مكاتب دراسات متخصصة... (لتحديد جودتها ونوع المحصول الصالح لها مع تقسيمها إلى قطع مرقمة قبل توزيعها للمستثمرين.
من جانب آخر، وجب علينا وضع برنامج شامل لحماية أبنائنا وبناتنا من المخدرات والمهلوسات التي تأتينا من الجهة الغربية ومن وراء البحر، نقترح في هذا الصدد زيادة دعم الزوايا والمدارس القرآنية لاحتوائهم لبناء الجانب الروحي للفرد حتى ينشأ مستقر نفسيا وجسديا، وتكون لديه تربية وتكوين معتدل الفكر ليتماشى وينصهر في المرجعية الدينية للأمة الجزائرية، وهذا بإنشاء معاهد وداخليات داخل الزوايا والمراكز الروحية لحماية أبنائنا فكريا وعقائديا.
بالنسبة لبناء الاقتصاد ورسم خطة تطوير واستشراق اقتصادي، وجب ربطه بالإمكانيات المادية وكذا النمو الديموغرافي للسكان، مع ربطها بالإحصاء العام للسكان والمقومات والطاقات والثروات الوطنية والإمكانيات البشرية.
أخيرا، نثمن للسيد الوزير الأول وحكومته، الحصيلة الإيجابية التي أنجزت وحققت في هذه السنة.
نشكر الجيش الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية الأخرى، على الدور القوي الذي يلعبونه في دحر المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد وطننا، كما نثمن المساهمة الجادة والناجعة في دعم الاقتصاد الوطني في عدة مجالات ومنها صناعة السيارات والشاحنات، والتي وجب على المستثمرين والصناعيين الجزائريين للاستفادة من الخبرة التي تملكها وزارة الدفاع الوطني في هذه المجالات.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله .

22
السيدة فيروز بوحويتة قرمش

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، بودي أن أتقدم إليكم السيد الوزير الأول، باسمي وباسم كافة منتخبي ومناضلي وإطارات حزب صوت الشعب، بخالص التهاني على تجديد الثقة في شخصكم على رأس الوزارة الأولى، وكذا الطاقم الحكومي الذي حظي بثقة السيد رئيس الجمهورية، راجين من المولى عز وجل أن يوفقكم ويسدد خطاكم من أجل تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، وتفعيل جهود الدولة في مجال التنمية الشاملة خدمة لهذا الوطن ومن أجل جزائر جديدة، يحلم بها كل مواطن غيور على وطنه.

السيد الوزير الأول،

الجزائر الجديدة، تستلزم فعلا ممارسات وذهنيات جديدة، فالنوايا الصادقة لدى السلطات العليا للبلاد تبقى غير كافية، إذ لم تجد آذانا صاغية وميكانيزمات لتطبيقها، خاصة على المستوى المحلي، لأن المهندس الأول للتنمية المحلية، هم المسؤولون المحليون، إداريين كانوا أو منتخبين، ومن هذا المنطلق أدعو الحكومة وبصفتي عضو مجلس الأمة، للسير على تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، بصرامة وعناية في كل القطاعات دون استثناء والنزول إلى الميدان بصفة دائمة للاطلاع عن قرب على حقيقة الواقع التنموي بكل الولايات.

السيد الوزير الأول،

إن المتتبع لبيان السياسة العامة في فصوله الخمسة، أجد أنه أحيط بكل الجوانب التي جاء بها مخطط عمل الحكومة، فإننا نلمس وبوضوح حرص الدولة الدائم على دعم التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة عبر كافة التراب الوطني، من أجل تحقيق تطلعات المواطن وخدمة مصالحه المشروعة، بالإضافة إلى عزم الدولة ممثلة في السلطات العليا للبلاد للدفع بالاقتصاد الوطني وبعجلة التنمية أكثر، عبر كل الولايات، بعدما أكد السيد رئيس الجمهورية، أن هذه السنة، سنة 2022، ستكون سنة اقتصادية بامتياز، بالإضافة إلى حرصها على ديمومة الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، المنبثق من بيان أول نوفمبر، وهو وصية ورسالة الشهداء لكل الأجيال، وهو ما ترجمه السيد رئيس الجمهورية، وتأكيده في العديد من المناسبات أن الدولة الجزائرية لن تتخلى عن طابعها الاجتماعي في شتى المجالات إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وفق مقاربة ثلاثية الأبعاد: تحسين القدرة الشرائية والمحافظة على مناصب الشغل وديمومة الطابع الاجتماعي للدولة.

قطاع العدالة:

أولا، بيان السياسة العامة للحكومة - السيد الوزير الأول- أشار إلى إنشاء محاكم تجارية متخصصة ولم لا أيضا، استحداث محاكم عقارية متخصصة بالنظر إلى كثرة تعقيد المنازعات العقارية، ناهيك عن أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في مجال الاستثمار.

ثانيا، إذا كان القانون الأساسي للقضاء سيتكفل بالجانب الاجتماعي والمهني للقضاة، فهناك فئة تشكل جزء لا يتجزأ من العدالة وهم أمناء الضبط والأسلاك المشتركة، لا يوجد أي نص في المرحلة الحالية يتكفل بظروفهم المهنية والاجتماعية.
ثالثا، ما دام المحامي هو مساعد وشريك للعدالة، فلماذا لا تتكفل المدرسة العليا للقضاء بتكوينهم، خاصة وأن المكونين على مستواها من أحسن القضاة والأساتذة، وهذا بالتعاون، بالطبع، مع نقابة المحامين لفتح مدرسة عليا للمحاماة.

السيد الوزير الأول المحترم،

إسمحوا لي أن أغتنم هذه السانحة لأتطرق إلى بعض الانشغالات التي تخص ساكنة ولاية سكيكدة:

1 - **قطاع النقل:** أين وصل مشروع السكة الحديدية، رمضان جمال -عنابة، والذي كانت تشرف على إنجازه الشركة الإسبانية «واشيل»؟ والسؤال المطروح، لماذا لم يتم استكمال إنجاز هذا المشروع الهام ومتى سيتم إعادة بعث هذا المشروع من جديد؟

2 - **قطاع الشباب والرياضة:** فيما يخص مشروع إنجاز مركب تدريب وتكوين النخب الوطنية بأولاد حبابة، على مساحة 20 هكتارا، حيث أن الدراسة التقنية للمشروع تم إعدادها بـ 5 ملايير سنتيم، لكن لم يتم استكمال تجسيد المشروع لأسباب تبقى مجهولة، لذا نطلب منكم، السيد الوزير الأول، إعادة بعث هذا المشروع الرياضي الهام من جديد.

3 - **قطاع السكن:** سكان مدينة سكيكدة، السيد الوزير الأول، يعانون من السكنات القديمة والتي حولت حياتهم إلى مأساة حقيقية، إذ تم تسجيل عدة انهيارات جزئية، وهذا الوضع بات يهدد بكارثة حقيقية بالرغم من رصد أغلفة مالية لإعادة ترميمها، إلا أن هذه العملية كانت ترقيعية وسط غياب الرقابة، والتي نرجو أن يتم إيجاد حلول مناسبة لها في أقرب وقت.

4 - **قطاع الأشغال العمومية:** أين وصل مشروع الطريق الرابط بين محول الطريق السيار انطلاقا من الحروش باتجاه ميناء سكيكدة؟ حيث أن - معالي الوزير - هذا المشروع من أهم المشاريع الحيوية والتنموية التي تنتظرها الولاية.

5 - **قطاع الموارد المائية:** أين وصلت مشاريع 3 سدود جديدة كانت مبرمجة، لكن تم تجميدها، سد رمضان جمال الذي عوض بسد زردازة، سد بوشطاطة وسد واد الزهور؟
نحن نتمنى -السيد الوزير الأول- رفع التجميد عن هاته المشاريع التنموية التي ينتظرها سكان هاته الولاية، لاسيما الفلاحين منهم.
وفي الأخير، أشكركم على كرم الإصغاء، دمتم ودمنا في خدمة الوطن، الولاء للجزائر والوفاء لشهدائنا الأبرار ولمجاهدينا الأوفياء، شكرا.

23
السيد مراد لكحل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
أعضاء الحكومة الأكارم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة للحكومة يعد خطوة هامة لتمكين البرلمان من الاضطلاع بمهامه الدستورية والرقابية، باعتبار أن السياسة العامة للحكومة هي أداة من أدوات الحكم الراشد، وإن عرضها على أعضاء البرلمان بغرفتيه يعد إضفاء حقيقيا للشفافية والنزاهة كمبادئ رئيسية لبناء مؤسسات قوية ضمانا لمصلحة البلاد، وفي النهاية تبقى الغاية من عرض بيان السياسة العامة ليس محاسبة الجهاز التنفيذي والوزراء بقدر الوقوف على ما تحقق وما لم يتحقق من مشاريع، بغية بلوغ الشفافية في التسيير، تلك الشفافية التي غيبت لسنوات، حيث أصبح تهرب رؤساء الحكومات المتعاقبين على المنصب عن عرض بيان السياسة العامة أمام أعضاء البرلمان عادة لصيقة لدى هؤلاء تماطلا وتهربا من المساءلة.
وإن وقوفنا ومناقشتنا لبيان السياسة العامة في هذا الوقت بالذات يفرض علينا أن نقف على الظروف التي جاء فيها والتي مرت بها البلاد والعالم أجمع، حيث مرت بظرف وطني ودولي متقلب ومعقد للغاية تميز بتواتر الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وانعكاسات نشوب الصراع في أوكرانيا وتداعياته على الصعيد الدولي.

وعليه؛ بالنظر إلى الظروف وما تحقق من إنجازات، ندرك أن حسنات الحكومة، أو على الأقل بعض القطاعات الوزارية، حسناتها أكبر من سيئاتها، وأن تحقيق الأهداف ينحو منحى تصاعديا، وما أنجز يبرهن بصدق عن إرادة وعزيمة قوية في السير بالبلاد نحو النمو والتقدم، وتخطي الصعاب وتجاوز المراحل العسيرة والأزمات الملمة بالعالم، ثم إن إخراج الدولة من عنق الفساد المتجذر يحتاج إلى مخاض وتكلفة.
ومما نستحسنه ونثمنه في هذا الشأن تعزيز دولة القانون واستكمال مسار البناء المؤسساتي المقرر بموجب الدستور، مع وضع المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية على غرار المحكمة الدستورية والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الأعلى للشباب والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا... وغيرها.
وقد سلط بيان السياسة العامة الضوء على نقاط هامة كعصرنة العدالة واستقلاليتها وعصرنة أداء الإدارة العمومية وتحسينه، وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وتكثيف عمليات الرقمنة بغرض ضمان خدمة عمومية ناجعة وذات نوعية، بالإضافة إلى بعث الانتعاش الاقتصادي وتعزيز دعائم النمو وتثمين الإنتاج الوطني، وفتح باب الاستثمار الذي ترجمه صدور قانون الاستثمار الأخير، ولا ننسى تعزيز مكانة الشباب والكفاءات الوطنية العلمية، وكلها بشائر سارة تترجم حرص الحكومة على الاستجابة لتطلعات واحتياجات المواطنين.
على أن بعض التحديات تنتظر الحكومة في قطاعات حساسة على غرار قطاع السياحة، الصحة والتعليم والإعلام والأمن المائي والفلاحة التي تحتاج إلى رعاية خاصة لضمان سماع كلمتنا وصوتنا، وكذا قطاع السكن الذي يحتاج إلى البحث عن صيغ جديدة تمكن من سد الاحتياجات وتحقيق الاكتفاء، هذا بالإضافة إلى مراجعة شبكة الأجور ورفع القدرة الشرائية للمواطن، ومحاربة البيروقراطية، وتفعيل عنصري المراقبة والمحاسبة، والتوجه نحو أخلقة المجتمع لمجابهة الجريمة والانحراف.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

هذا ونثمن عاليا ما حققته الدبلوماسية الجزائرية والسياسة الخارجية في مستويات مختلفة، والذي يعكس الرجوع التدريجي للدبلوماسية بعد جفاف السنين، ودورها الريادي والمحوري على الصعيد الإقليمي والدولي، لتبقى قضية فلسطين والصحراء الغربية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ونبذ العنف الدولي والإرهاب إحدى السمات البارزة لمواقفنا الدولية.
على أن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، مع ما يملكه من إمكانيات بشرية ومؤهلات تكنولوجية، وبأدائه المحترف وعقيدته الراسخة، يبقى روح الأمة وقلبها النابض، كما يبقى غصة في حلق الأعداء الذين يغيضهم أمن البلاد واستقرارها وتقدمها، وقد عبرت الاحتفاليات بستينية الاستقلال بحق عن تقدم واحترافية جيشنا الأبي، لذا نجدد من هذا المنبر دعوتنا إلى إلتفاف الشعب حول جيشه، ذلك الالتفاف الذي يمده بالقوة الثابتة والعزيمة.
وفي الختام، ندعو إلى تلطيف وتمتين أكثر للعلاقة بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي، والتوجه نحو انفتاح أكثر وتناغم أدق، ذلك أن علاقة البرلمان بالحكومة ليس الأصل فيها المعارضة والخصومة والعدائية، بقدر ما أن علاقتهما تشاركية تعاونية تقييمية تقويمية، غايتها مصلحة البلاد وتحقيق نموها واستقرارها.
مع تمنياتنا بالنجاح للقمة العربية المقبلة، والتي ستبرهن عن عودة الريادة الجزائرية ومكانتها على الصعيد العربي، ونراها قمة جامعة تبغي وحدة الصف ولمّ الشمل وتكريس رؤية استراتيجية عربية موحدة، تستجيب لتطلعات وآمال شعوبنا العربية.
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

24
السيد مبروك دربدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح قوجيل،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأحاول أن أخرج قليلا عن لغة الإملاء لألخص ما أود قوله في العموم، ثم ما أخصصه في نقاط سجلتها.

السيد الوزير الأول،

علينا أن نتذكر في كل لحظة أن الجزائري يحب الصراحة ويكره «الحڤرة» هذه أول مبادئنا التي عشنا بها وضحينا من أجلها.
بيان السياسة العامة كان ثريا وإيجابيا ولا ينكر أحد ذلك في قطاعات، كما قال الزملاء، تفاوتت في الإنجاز، غير أنني أضع أصبعي على ما جاء

في مخطط عمل الحكومة في جملة لافتة، حينما قالت العبارة: «ستعمل الحكومة على استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الموازي وذلك عبر إصلاح عميق للمؤسسات المالية وعصرنة النظام المصرفي».

سؤالي: إلى أين وصل ذلك؟ وهل هذه الكتلة تم تقليصها وتم إدخال الأموال إلى البنوك التي تراقبها الدولة وتنفق المال في التنمية الوطنية؟

السؤال الثاني، سيدي الوزير الأول، أو الانشغال الثاني، يتعلق بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، ودعني أكون صريحا معك، لأنني جزائري، صدقني، سيدي الوزير الأول، هناك مسؤولين في إدارات محلية لا يستحقون أن يكونوا في ذلك الموقع الذي شرفتهم به الدولة الجزائرية، ذلك أنهم يفتقدون إلى أبسط أدوات النقاش والحوار وإذا ذكرت لك بين قوسين، وجدت مواطنا في بلدية أو في إدارة يبكي لأن المسؤول لم يستقبله، يبكي وهو أب لأطفال؛ إذن، عليكم أن تسدوا التعليمات الصارمة والتي تطبق على هؤلاء المسؤولين الذين لا يشرفون الانتماء إلى حكومة تقودونها.

الأمر الثاني، سيدي الوزير الأول، هو رقمنة الإدارة، وأرى، كما قال زميلي، أنه مطلب المطالب، فالرقمنة ستعمل على تحييد وتحجيم تدخل العنصر البشري السلبي، ذلك أن الرقمنة ستتيح لكم ولجهازكم، وتتيح لنا باعتبارنا مؤسسة تشريعية، المراقبة والمواكبة والمرافقة، بذلت الحكومة، كما ذكر بيان السياسة العامة، جهودا جبارة في مجالات أهمها: الفلاحة، الصحة، السكن، التعليم والتعليم العالي ونحن دائما نطمح إلى المزيد.

ففي مجال الفلاحة، سيدي الوزير الأول، إن القطاع يعاني في بعض جوانبه من المضاربين والدخلاء، عليكم أن تتصدوا لذلك.

في الصحة، نثمن ما أنجز، لكن نلفت عناية حكومتكم الموقرة، إلى أن عديد الولايات ما تزال من دون كليات للطب، ما يفقدها بناء مستشفيات جامعية.

أذكركم في ولايتي سطيف، أننا بانتظار وعد بناء أو إنجاز مستشفى جامعي جديد ونتساءل عن مصير مستشفى العلمة الذي يراوح مكانه منذ زمن؟ كما نلفت عنايتكم إلى عين أرنات وحمام السخنة وحاجتهما إلى مستشفى يليق بساكنتهما وبالكثافة السكانية.

في التعليم والتعليم العالي، سيدي الوزير الأول، صحيح أن هناك جهود وهناك منجزات، لكن يبقى التسيير وإسناد المسؤولية للكفاءات أمر غاية في الأهمية.

بعض رؤساء الجامعات وبعض العمداء، بقوا لأكثر من 10 سنوات في مناصبهم! لماذا؟! ماذا قدموا؟! إن كان يبرر بقاؤهم فليبقوا وإن كان لا يبرر فليغيروا.

سيدي الوزير الأول،

أشدد على نقطة وأركز عليها، هي التعيين بالكفاءة في رتب المسؤوليات وهذه النقطة إذا ما فعلت ستنجح التنمية وسننجح بأشواط كبيرة فيما أنتم بصدده، لأن التعيين بالكفاءة في الحقيقة هو القاطرة أو هو العصب، لأنه إذا كانت الأموال موجودة والمقدرات موجودة والكفاءات غير موجودة، فإن التنمية سيكون مصيرها العجز أو الخلل.

سيدي الوزير الأول،

أضيف صوتي إلى صوت الزملاء في تثمين ما تحقق في الدبلوماسية والعمل الجبار الذي أعاد الجزائر إلى رفعتها وسيادتها، كما نحيي الجيش الوطني الشعبي والأسلاك الأمنية على ما يبذلونه في سبيل هذا الوطن، كما نذكر كم مرة أخرى وأخيرة أصلحوا الإدارة، أصلحوا الإدارة، أصلحوا الإدارة..

بارك الله فيكم.

25
السيد
حمزة سويسي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
أحييكم تحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أما عن مداخلتي، فستكون مباشرة عن ولاية ورقلة.
سوف أقول لكم كلمة - السيد الوزير الأول والسادة الوزراء - رئيس الجمهورية وضع فيكم ثقته لذا «حمروا له وجهه».

بسم الله الرحمن الرحيم.
1 - مشكلة التشغيل، التي لا تزال قائمة في ولاية ورقلة، تعاني من المحسوبية والبيروقراطية والحقرة وتحسين طالبي العمل، ووضع معايير تعجيزية (شاب بطال طالب لعمل بسيط يطلب منه شهادة الثالثة ثانوي والخبرة المهنية)، الرجاء من السيد الوزير الأول، التدخل في أقرب الآجال لإنصاف شباب ورقلة، شاب بطال هو، لم يدرس المسكين، فيطلب منه شهادة الثالثة ثانوي وكذا الخبرة المهنية!!
هو أصلا لم يعمل، معالي الوزير!! كيف له أن يأتي بخبرة مهنية؟! هناك من وصل إلى عمر 45 سنة لم يعمل إلى يومنا هذا، سابقا، كانت النسبة في ورقلة تقدر بـ 30٪ من البطالين والآن أصبحت 80٪، حيث تجد من أربعة إلى خمسة أفراد في عائلة واحدة هم بطالون.
ولاية ورقلة، أكثر من 3000 شركة ما بين أجنبية ووطنية ومناولة، لو أنهم يأخذون في الستة أشهر 20 عاملا، فإن نسبة البطالة في ولاية ورقلة وولايات الجنوب... نعم... فإن نسبة البطالة ستنخفض.

معالي الوزير الأول،

نذهب إلى مشكلة السكن، يجب إعادة النظر في أجرة 24000 دج، العامل البسيط الذي يحصل على أجرة 27000 دج، لا يمكن أن يحصل على سكن معالي الوزير؟! هو عامل على مستوى الدائرة ولا يصح له الحصول على سكن، معالي الوزير، إعادة النظر من فضلكم في ملف السكن.
السكن في ولاية ورقلة، نخجل من أننا نقسم 350 سكنا كل 5 سنوات.
المستشفى الجامعي، سيدي الوزير الأول، هل تعلم أن المستشفى الجامعي أصبح حلما بالنسبة لسكان ولايات الجنوب، خاصة ولاية ورقلة؟
نتمنى -السيد الوزير الأول- أن تحسبه لك وللسيد رئيس الجمهورية، قبل انتهاء العهدة، أن يسجل على الأقل، وأن يكون حجر الأساس قد وضع في 27 فبراير، إن شاء الله.

معالي الوزير الأول،

هناك مستشفيات في دوائر وأحياء، نتمنى أن تقدم فيها الخدمات 24 سا / 24 سا، عندما اتصلنا بمدير الصحة أجابنا بأن هذا الانشغال يكون الفصل فيه على مستوى السلطات العليا.
مشكلة المشاريع الفلاحية، خاصة الكهرباء والمسلك الفلاحي والمماطلة في منح رخصة حفر الآبار للفلاحين، رغم توفر المياه، الذي لو استغلت لجعلت المنطقة قطاعا فلاحيا بامتياز، لذا نطلب من السيد الوزير الأول، التدخل عاجلا لينظر في المشاريع التي لم تسجل ومعالجتها في أقرب وقت؛ هناك مشكلة سيدي الوزير، هناك بعض المدراء وبعض الكفاءات في ولاية ورقلة لا يستحقون ذلك المنصب، فالوالي لا يستطيع العمل مع مدراء أو رؤساء دوائر ضعفاء، عندنا رئيس دائرة ورقلة إلى يومنا هذا لم يستقبل ولا مواطن واحد، في مدة عامين لم يستقبل ولا مواطن واحد، 350 مسكنا من أجل أن يقسمها، يقوم بذلك بالخوف!! هناك أيضا مفتش عام يهدد موظفي البلدية بالعدالة، التنمية متوقفة بسبب هذا المفتش العام الموجود في ورقلة، كل الموظفين شبكوا أيديهم خوفا من العدالة والسجن، لا عليه من يخطئ خطأ فليصحح على مستوى الإدارة، أتمرر ملفه إلى العدالة؟! هو موظف بأجرة 4 ملايين سنتيم شهريا..
ننتقل، سيدي الوزير، إلى إطارات الجنوب خاصة إطارات ولاية ورقلة، نملك كفاءات أحسن من الإطارات التي يرسلونها إلينا، لا يستفيدون من الترقيات ولا المناصب العليا، لماذا هذا؟! أليست ولاية من ولايات الجزائر؟! إذن، فلتستغنوا عنا وانتهى الأمر!!

نذهب إلى الرياضة، عندنا فرق لم تستفد من دعم الشركات البترولية، ونحن فقط نشم البترول شما.. ويذهب، ولا نعلم إلى أين يذهب، معالي الوزير، من فضلك أدعوك إلى إعادة النظر في مشاكل هذه الولاية.
عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

26
السيد
محمد رباح

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة الوزراء،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير الأول،

لقد باشر السيد رئيس الجمهورية تنفيذ الإصلاحات وفق وعوده الانتخابية الأربعة والخمسون بصياغة الدستور وعرضه للاستفتاء واستكمال بناء الصرح المؤسساتي عبر انتخابات مختلفة، أقل ما يقال عنها إنها صعبة وشاقة ومتعبة ومعقدة وفي ظرف حساس، لكنها كانت فاصلة وحاسمة وشفافة ونزيهة أفرزت خارطة سياسية نال من خلالها حزبنا، جبهة التحرير الوطني، الأغلبية الساحقة.
ومثلما هو الحال في كل مرة تستنطق فيها صناديق الاقتراع فتنطق باسم جبهة التحرير الوطني، لأن الشعب يعرف الجبهة والجبهة تعرف الشعب...
ملقنة درسا لا ينسى لمن راهن على انكسارنا وانهزامنا وزوالنا، الناس الذين قالوا: (FLN dégage)، نحن موجودون هنا وهم: (dégage) ..
ومن دعاة المراحل الانتقالية ودعاة الحكم بالمجتمع الأهلي والقبلي والمدني ونظام الكوطات.
هذا الفوز الذي أهل حزبنا ليكون شريكا أساسيا في التحول الذي يقوده السيد رئيس الجمهورية نحو جزائر جديدة.

السيد الوزير الأول،

بخصوص بيان السياسة العامة.

كرم تبين من كلامك ماثلا ويبين عتق الخيل في أصواتها

نسجل الكثير من الإيجابيات في هذا البيان وهي مجهودات لكم تذكر فتشكر.
غير أنه يجب مضاعفة الجهد ومسابقة الزمن لتحقيق إنجازات أكبر، مستغلين الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تعرفه بلادنا، في محيط دولي ملتهب مفخخ، تؤدي فيه دبلوماسيتنا أدوارا بطولية في تخطي الألغام المزروعة بإحكام للعبث باستقرار الدول وتفكيك الشعوب.

السيد الوزير الأول،

أنا أقول لك ما قالته المطربة فيروز: «الآن الآن وليس غدا».
ونحن نتقدم نحو انتخابات رئاسية لم تعد تفصلنا عنها إلا سنتين، فإن الطاقم الحكومي مدعو للحفاظ على هذا الاستقرار واستغلاله في إنجاز ما تبقى من الوعود الأربعة والخمسين، التي نعتبر إنجازها استقلالا ثانيا للجزائر، يعزز أمنها ويضمن قوتها ويكرس سيادتها، والذي نتشرف بدعمه، لذا ندعوك -كما دعاك الإخوة كلهم- إلى رفع التجميد عن كل المشاريع كونها جاهزة للتنفيذ، الحمد لله، فاليوم ذهب الوباء والخزينة قد تعافت؛ إذن، ارفع عنا التجميد، سيدي الوزير الأول.

السيد الوزير الأول،

الآن الآن وليس غدا، أدعوك إلى إنقاذ الموسم الفلاحي لضمان قوت الجزائريين:
1 - بإسداء التعليمات للسادة وزير الداخلية والأشغال العمومية والري، لتعزيز شبكة الري وعصرنتها بما يرفع من قدرتها.
2 - حث وزير الطاقة على استكمال مخطط الكهرباء الفلاحية وتوسيعه ورفع العراقيل وفتح وكالات لشركة «أسميدال» في كل الولايات، لتسهيل ضمان وصول الأسمدة المدعمة دون مضاربة.
3 - دعوة وزير الصناعة إلى الرفع من قدرات إنتاج المضخات وأنابيب السقي، وتوفير المكننة الفلاحية.
4 - أمر وزير التجارة بالتسهيل في تقديم رخص استيراد البذور في ظل ضعف بنك البذور وحدتاته، بالأمس تكلمت - السيد الوزير الأول - عن بنك البذور، أنا أقول لك سيدي الوزير، بأن هناك فلاحون جلبوا بذورا من تونس بطريقة أو بأخرى أعطتهم 85 في الهكتار عكس قمحنا الذي يعطي بين 30 إلى 40، يجب إيجاد الحل، لأننا نعاني أزمة غذاء، لذا وجب إيجاد الحل.
5 - أمر وزير السكن - وهو متواجد معنا - بمنح شيك على بياض للولاة، فيما يتعلق بالسكن الريفي، فهو يكلف 70 مليون سنتيم فقط، امنحوه فقط، فهذا الشخص يملك قطعة الأرض، امنحه الـ 70 مليون وتكون بذلك قد تخلصت منه ويصبح منتجا أيضا.

السيد الوزير الأول،

بخصوص ولاية المدية: الحمد لله فالسيد وزير الداخلية يعرفها جيدا.
1 - إعادة النظر في تصنيف مناطق الهضاب العليا.
2 - منح صلاحيات واسعة للولاة تسمح لهم بإنشاء التجزئات الاجتماعية.
3 - أطلب من سيادتكم برمجة إنشاء قنوات لتحويل ماء سد غريب إلى بلديات ولاية المدية التي تعاني من أزمة الماء الشروب.
4 - الإسراع في إنجاز الطريق الاجتنابي بين برج بوعريريج وخميس مليانة.
5 - إستغلال الطريق السيار شمال -جنوب، بإنجاز مناطق صناعية وأخرى للنشاطات.
6 - مراجعة ومضاعفة حصة ولاية المدية من السكن.

السيد الوزير الأول،

7 - بعد مرور سنة ونصف على فيضانات واد بني مدينة بني سليمان، لحد الساعة لم تستفد المدينة من غلاف مالي لتوسعة الوادي وتعويض المتضررين رغم الوعود.
8 - إنشاء أنفاق أرضية بمدينة المدية للقضاء على الاكتظاظ المروري.
السيد الوزير الأول، بخصوص القطاعات:
1 - الداخلية: عدم استفادة المنتخبين المنتدبين من المنح والعلاوات والزيادات التي أقرها رئيس الجمهورية، بما في ذلك النقطة الاستدلالية والدرجات.

2 - **التعليم العالي:** كل الدول التي انتهجت الرقمنة سبيلا إلى العصرنة والتقدم انتهجت المرونة والمرحلية وليس الصدمة ف 00 (صفر صفر) ورق يجب دراستها بتمعن.
3 - **وزارة الثقافة:** إلغاء شرط أقل من أربعة سنوات من الإصدار في مناقصة اقتناء الكتب فدور النشر تشكو من تضاعف تكلفة طبع الكتب بزيادة سعر الورق وتكدس مطبوعاتهم في الرفوف.
4 - **التربية:** الظرف مناسب لإعادة فتح نقاش جاد ومسؤول بين أهل الاختصاص لإعادة النظر في المناهج التربوية والبرامج والحجم الساعي وضرورة مراجعة التدريس بالمقاربة بالكفاءات إعطاء صلاحيات واسعة لرؤساء البلديات لإيجار المدارس والمراكز الثقافية والمكتبات البلدية في الفترة المسائية وأيام العطل لتأجيرها للأساتذة الذين يقدمون دروس الدعم للقضاء على التمدرس في المستودعات.
5 - **الطاقة:** أدعو وزير الطاقة إلى الاستغلال الأمثل والأنجع 1 م3 مقابل حاويتي مواد غذائية.
في الأخير، أدعو الحكومة إلى توسيع وتعزيز التواصل مع الأعضاء، كما ندعوهم إلى إنجاح القمة العربية خاصة وأن الجزائر حاليا هي القاطرة التي تقود العمل العربي المشترك والقادرة على صناعة موقف عربي موحد ومشرف.
كنت أود الحديث عن مدينة بوغزول ولكن «يكثر خير الرئيس»، كنت أود التكلم عن السيارات ولكن «يكثر خير الرئيس»، كنت أود الحديث عن القدرة الشرائية ولكن «يكثر خير الرئيس»، فلقد اتخذ قرارات عاجلة وجريئة.
عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

27
السيد
محمد خويلدي

بسم الله الرحمن الرحيم.
(قال ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي).
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
هيئة الإعلام المحترمة،
الحضور الطيب والكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،
من أصعب المواقف على المرء أن يكون مقوما، وخاصة إذا أراد تحري الموضوعية عند التقويم، ويكون التقويم أصعب إذا عازته الأدوات الدقيقة والمناسبة.
وتسمح لنا هذه الفرصة للوقوف على حصيلة الحكومة لسنة كاملة.
وفي هذا المقام ونحن لا نزال نتعبد عطر الاحتفال بالذكرى (60) لاسترجاع الحرية، اسمحوا لي أن أقف وثقة إجلال مهيبا بفعاليات هذه الاحتفالات، منحنيا تواضعا أمام هذه التحديات، مشيدا بالمجهودات المبذولة من كل الفاعلين، عبر كامل مؤسسات الدولة، سيما مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، لما أبان عنه في الاستعراضات الأخيرة، التي تنم عن تكنولوجيا عالية وعصرنة فائقة، كل ذلك من أجل عامل أساس هو الحفاظ على أمن هذا الوطن، ترابا وشعبا.

سيدي الرئيس،
غلبت لغة الأرقام على محتوى ومضامين هذا البيان، كما بقيت بعض العمليات خاضعة لرؤية مستقبلية.
علاوة على ذلك يغدو هذا البيان مخططا لعمل الحكومة دون تحديد لعتبة الإنجاز والنسب المتبقية والأسباب المعرقلة لذلك، إلا أننا نبارك ونعضد الكثير من المجهودات وعلى رأسها السياسة الخارجية، لما أبانته من دبلوماسية فائقة، أعادت الوجه الحقيقي للجزائر الثائرة، والتي ما فتئت تناضل من أجل قضايا الشعوب والتحرر، والانعتاق من براثين الاستعمار الغاشم، فهي بلا منازع قلعة الأحرار.
كما نبارك حقيقة النصوص القانونية التي جاءت في صدر هذا البيان، بعنوان تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، تعزيزا لدولة القانون وتجديد الحوكمة في إطار استكمال البناء المؤسساتي.
فضلا عما تم وضعه حيز التنفيذ من المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية، حبذا لو تم التأسيس وإعادة تفعيل المجلس الأعلى للتربية، الذي تم تجميده منذ سنوات خلت، ولا يخفى على أحد الأهمية البالغة لهذه المؤسسة على مستوى السياسة التربوية والتي يؤمها الملايين من المتمدرسين، وهي في نفس الوقت رصيد يرنو إلى التحسين والعناية الاجتماعية كاستثمار للعنصر البشري الذي ما فتئت الضرورة لوضعه من أولى الأولويات مقارنة بالأرصدة المالية التي يستهلكها هذا القطاع من الخزينة العمومية.
نثمن في هذا الصدد تلك الحركية التي عرفها قطاع الطاقة والمناجم، والتي سجلت فائضا على مستوى الميزان التجاري، والذي حافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي نسبيا، رغم صعوبة الظرف والواقع المعيش للمواطن.
إن ما جاء في بند الصحة وفي مجال الحوكمة وتنظيم عرض العلاج، والذي عرف عملية واحدة متعلقة بالجانب التنظيمي وعملية ثانية للمنجز (Opé-ration faite)، أما باقي العمليات فهي عبارة عن أهداف تمثلت في فعل التحسين (Verbe d'action)، الأمر الذي يستدعي اعتماد مقياس حقيقي وموضوعي لقياس درجة هذا التحسين، وما هي عتبة القبول في هذا المجال؟ بعيدا عن الأحكام الذاتية، وتبقى بعض المشاريع، فلا زالت لغة التسويف تطغى على هذا القطاع، ومنها (سيتم) والأجدر بنا مستقبلا أن نسمع (لقد تم)؛ وعليه، نقترح وبكل جدية القيام بعملية تشخيص تمس كل المجالات من هياكل وتأطير وأجهزة ترصد من خلالها كل الحاجيات حتى نضمن علاجا صحيحا ودقيقا.

سيدي الرئيس،
أما الحديث عن تحسين أداء المنظومة التربوية والبحث العلمي في نوعية التعليم، لم تشر مراجعة البرامج التعليمية للطورين الابتدائي والمتوسط إلى نتائج هذه المراجعة، وما هي التدابير المتخذة في هذا الشأن؟
يبقى هذا القطاع الحساس بحاجة كبيرة إلى تدابير إصلاحية علمية وموضوعية ونخص منها:
- إعادة فتح المعاهد التكنولوجية من أجل التكوين الأولي، وهذا من خلال رؤية استشرافية لسوق الشغل، من المؤسف أن القطاع لا يزال يلجأ في الكثير من المرات إلى عملية الاستخلاف (التعاقد) لسد العجز على مستوى التأطير.
بعد الرجوع إلى النظام العادي بعد جائحة كورونا، شهد الدخول المدرسي اكتظاظا فادحا في جل مناطق الوطن وذلك لمحدودية الهياكل.
إن عملية الإدماج التي مست شريحة كبيرة من طالبي الشغل على مستوى القطاع والتي تمت في سلك المشرفين التربويين الذين تم تعيينهم في المدارس الابتدائية، أضافوا إشكالية أخرى إلى إشكالية ثقل المحفظة.
إلا أنه كان بالإمكان استغلال أولائك المدمجين الحاملين لشهادة اللغة الإنجليزية أو الترجمة من وإلى اللغة الإنجليزية عند التوظيف بدلا من تعيينهم كمشرفين تربويين، حيث نجد أحيانا في مؤسسة ما، 12 أستاذا و20 مشرفا تربويا.
إن الأرقام المقدمة لعدد حاملي الشهادات بأنواعها تنبئ بخطورة الوضع بالنظر إلى عالم الشغل، فما هي السبل السليمة للاستثمار في هذا العنصر البشري؟ ومن هنا بات من الضروري مراجعة عملية التكوين وما يضمن الاستفادة الحقة من هؤلاء حاملي الشهادات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال رؤية استشرافية.... (استثمارية بعقلانية التوجيه الذي يوازي عالم الشغل.
المركز الجامعي بآفلو: منذ نشأته كملحقة لجامعة الأغواط 2012، ثم ارتقائه لمركز جامعي لم يعرف أي عملية لتوسعته إن على المستوى الهيكلي، أو على طاقة الاستيعاب للمقاعد البيداغوجية، الأمر نفسه يقال عن الإقامة الجامعية، ومن باب تحسين الحياة الطلابية أرجو أخذ هذا الملف بعين الاعتبار والتدخل للإسراع في حل هذه المعضلة.
البيئة والتنمية المستدامة: الإعلان عن وضع حيز التنفيذ لمحطات تحويل النفايات في جغرافيا واحدة (مستغانم - سيدي بلعباس - معسكر) حبذا تعميم هذه المشاريع عبر كامل الوطن.
ونتساءل في هذا الصدد عن مصير محطة تصفية مياه الصرف الصحي بآفلو، هذا المشروع الذي طال به الأمد، ولم ير النور ليوم الناس هذا؟

التجارة الخارجية: رغم ارتفاع العائدات خارج قطاع المحروقات والمقدرة قيمتها بـ (04) مليار دولار نهاية أوت 2022، وقد تصل إلى (07) مليار دولار مع نهاية السنة، فإن عملية عدم ضبط الاستيراد والتصدير انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وذلك بارتفاع الأسعار وندرة بعض السلع في السوق.
الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي:
ندعو إلى تفعيل الاتفاقية بين وزارتي التربية الوطنية والشباب والرياضة التي سخرت إطارات الشباب المختصين في مادة التربية البدنية للتأطير في المدرسة الابتدائية وإعفاء معلم المدرسة الابتدائية من تدريس هذه الأنشطة.
كما نهيب بالمجهودات المبذولة التي ساعدت على إنجاح تظاهرة ألعاب البحر الأبيض المتوسط، ونأمل النجاح لتظاهرة كأس إفريقيا لكرة القدم للمحليين، والتي نتمناها أن تكون بوابة لتنظيم كأس إفريقيا 2025.
وفي الأخير، نلح على تفعيل المرسوم الخاص بالمقاطعات الإدارية الجديدة، المتعلق بالترقية إلى مصاف الولايات.

سيدي الرئيس،
وبين هذا وذاك، ومهما يكن مما قدمته هذه القراءة النقدية، فإنه لا يختلف اثنان على المجهودات الجبارة التي بذلها الطاقم الحكومي، رغم الظرف الوبائي والظرف الأمني اللذين عرفهما العالم قاطبة.
وفي الختام، أشكركم على جميل صبركم وحسن إصغائكم.
وقل الجزائر؛ واصغ إن ذكر اسمها... تجد الجبابرة ساجدين وركعا.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

28
السيد
صالح رقيق

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد ما تعاقب الجديدان وسطع النيران، وبعد:.
الفاضل رئيس مجلس الأمة الموقر،
الفاضل السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء كل باسمه وجميل اسمه،
زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.
إن السياسة العامة للحكومة لا تقرأ على جنبات الورق ولا صفحات التقارير بقدر ما تقرأ في يوميات المواطن البسيط من خلال ما يحظى به من حقوق وخدمات في مختلف مجالات الحياة.

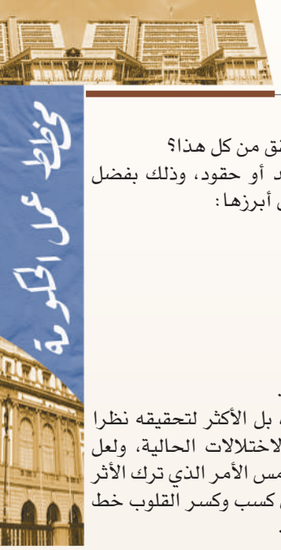

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ما الذي تحقق من كل هذا؟
أكيد أنه تحقق الكثير الذي لا ينكره إلا جاحد أو حقود، وذلك بفضل الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية، ولعل أبرزها:
- الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة.
- الإصلاحات القانونية والمؤسساتية.
- منحة البطالة.
- فتح منجم غار جبيلات.
- قانون الاستثمار الجديد.
- البرنامج الخاص بمناطق الظل.
وعديد الإنجازات التي لا يسعنا الوقت لذكرها.
لكن علينا أيضا أن نعترف بأنه لا يزال الكثير، بل الأكثر لتحقيقه نظرا لجملة من التراكمات السابقة ووجود بعض الاختلالات الحالية، ولعل أهمها ما اعتذرت عنه، السيد الوزير الأول، بالأمس الأمر الذي ترك الأثر الطيب في نفوس كل الجزائريين، وكما يقال بين كسب وكسر القلوب خط رفيع، اسمه الأسلوب، ونحن نشكرك على ذلك.
معالي الوزراء، إننا في سباق مع هذه الدقائق المتاحة لنا لنقل بعض الانشغالات المحلية بدل مناقشة السياسة العامة لحكومتكم الموقرة، والتي كنا نأمل أن ندرسها من خلال ورشات عمل مشتركة تجسد العلاقة الحقيقية التكاملية بين البرلمان والحكومة، لكننا مرغمون على نقل بعض الانشغالات المحلية لصعوبة تواصلنا مع بعض الوزراء، لذا أقترح على السيدة وزيرة العلاقة مع البرلمان، فتح مكتب على مستوى الوزارة يعنى بالإشراف وتنظيم لقاءات السادة الأعضاء مع السادة الوزراء، ولك سيدي الرئيس واسع النظر في هذا الاقتراح.

معالي الوزير الأول،
إن سكان ولاية تندوف يرفعون لكم جملة من الانشغالات الاستعجالية راجين التفاتتكم الطيبة وتنفيذكم السريع لها:

1 - **نقص المورد المائي:** إن ولايتنا تدق ناقوس الخطر بالنسبة لموردها المائي الذي يندرج ضمن الأمن الغذائي للمواطن، حيث إن الدراسات وآبار الاستكشاف التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، لحد الآن، تؤكد عدم وجود أي مورد مائي باطني يمكن الاعتماد عليه في مجال التزويد بالماء الشروب، الأمر الذي يستدعي وعلى وجه السرعة إنجاز مشروع تحويل المياه جنوب -جنوب، ثم إن دمج قطاعين كبيرين بحجم الموارد المائية والأشغال العمومية في وزارة واحدة، قد يؤدي إلى نتائج سلبية على القطاعين معا وحملا ثقيلا على الوزارة الواحدة.

2 - **النقص الفادح في الأطباء الأخصائيين:** السيد وزير الصحة، إن هذا الأمر قد أرقنا كثيرا لما يسببه من عناء التنقل والمصاريف التي ترهق كاهل المريض وعائلته، لذا أقترح أن تكون زيادات في رواتب وعلاوات الأطباء الأخصائيين في الجنوب الكبير.
كما أطلب الإفراج عن مستشفى 120 سريرا ومستشفى الأمومة والطفولة الذي لا يزال يراوح مكانه، وإن كان السبب هو رفع التحفظات رغم بساطتها، وللعلم أن الولاية بها مستشفى وحيد هو المستشفى المختلط، ومن هذا المنبر أرفع أسمى آيات التقدير والامتنان للمؤسسة العسكرية التي تبذل قصارى جهدها لتغطية الجانب الصحي بالمستشفى.

3 - **السيد وزير السكن:** إن صيغة السكن الاجتماعي ذو الغرفتين (F2) والتي لا تلبي حاجة الأسرة الأكثر من ثلاثة أفراد، بل أصبحت مصدر للاستياء بعد تزايد أفرادها، لذا نلتمس منكم السماح لأصحابها الاستفادة من صيغ أخرى تضمن الحياة الكريمة لهم.
كما أن صيغة السكن الريفي قد لبت بعض رغبات المواطنين بولاية تندوف، وهي من الصيغ الناجحة التي استحسنها الساكنة، غير أن الإعلانات الموجهة لولايتنا قد استنفدت، لذا نطلب، سيدي الوزير، إضافة حصص أخرى للولاية، مع العلم أن طلبات المواطنين لهذه الصيغة فاقت 25000 طلب، كما أننا نطلب رفع القيمة المالية للإعانة الموجهة للسكن الريفي، نظرا للارتفاع المستمر لمواد البناء، خصوصا مادة الحديد المستعمل في البناء.

السيد وزير الفلاحة،

4 – نطلب زيادة حصة الإبل من الشعير المدعم إلى 4 كلغ لكل رأس بدل 2 كلغ للرأس، فهل يعقل أن تمنح لشعبة الخيول 4 كلغ للرأس بينما الإبل 2 كلغ؟! ثم أن التسعيرة المخصصة لقنطار الشعير 2200 دج، للأغنام ومختلف الشعب الأخرى، بينما تسعيرة القنطار الواحد للشعير للإبل هي 2700 دج، بالرغم من أن مادة الشعير هي نفسها، أين تطوير شعبة الإبل التي نتحدث عنها مرارا؟

5 – طلب إزدواجية الطريق الرابط بين ولاية تندوف وبشار، نظرا لما تحصده هذه الطريق من أرواح، وبالمناسبة نترحم على أرواح كل من فقدناهم في إرهاب الطرقات عبر ربوع الوطن، وكون هذا الطريق سيشهد نشاط عند نقل خامات الحديد من ولاية تندوف إلى ولاية بشار بواسطة الشاحنات، حيث أن هذا الطريق غير مصمم لذلك....

6 – إيجاد حل نهائي لأصحاب العقود المنتهية، فلا هم استفادوا من الإدماج ولا هم استفادوا من منحة البطالة.

7 – المنحة الجزافية للتضامن 3000 دج، لا تكفي لهذه الفئة الهشة في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار، لذا نلتمس زيادة هذه المنحة لتصل لـ 10.000 دج، على الأقل.

8 – المعبر الحدودي تندوف –موريتانيا، مغلق بالنسبة لتنقل الأشخاص، منذ جائحة كورونا إلى يومنا هذا، لذا نطلب فتح المعبر لتنقل الأشخاص.

وأخيرا، إن ولايتنا تزخر بإطارات كفأة قادرة على تسيير المؤسسات والدوائر وكذا الولايات، بل حتى الوزارات، لذا نطلب بترقيتهم لما ذكرته آنفا.

وفي الأخير، أتمنى لحكومتكم التوفيق وللقمة العربية النجاح.

تحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

29
السيد
مصطفى جبان

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

السيد الوزير الأول،

لقد شهدت الجزائر تطورا ملحوظا نلمسه جميعا، وذلك منذ انتخاب، السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، فقد ناقشنا هنا مخطط عمل الحكومة في شهر سبتمبر من السنة الفارطة، وإذ قمنا بتقييم لما تحقق في الميدان نلاحظ تطورا متزايدا وفي منحى تصاعدي، ونسجل مؤشرات واعدة للنمو، حتى إتمام بناء الجزائر الجديدة، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

في البداية، سيدي الوزير الأول، أثمن عاليا ما ورد في بيان السياسة العامة، الذي يؤكد بلغة الأرقام أننا قد سجلنا انتعاشا اقتصاديا هاما، لاسيما ببلوغ الصادرات خارج قطاع المحروقات ما يقدر بـ 5 ملايير دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 7 ملايير دولار، مطلع سنة 2023.

إنها نسبة قياسية مقارنة بسنوات فارطة، اعتمدت فيها الجزائر كليا على صادراتها النفطية، لتتحول بنجاح إلى تصدير مواد كانت بالأمس القريب نستوردها بالعملة الصعبة.

السيد الوزير الأول،

أود أن أتطرق إلى بعض المحاور التنموية التي تخص ولاية تيسمسيلت، هذه الولاية التاريخية الرابعة التي قادها الشهيد البطل، الجيلالي بونعامة، تعاني للأسف الشديد من نقص فادح، إن لم أقل انعدام لبرامج وخطط ومظاهر التنمية، وقد وقف السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بنفسه على وضعها المزري الذي حولها إلى منطقة ظل بامتياز، وأوصى السيد رئيس الجمهورية، بإنزال حكومي والوقوف على احتياجات الولاية ومواطنيها.

السيد الوزير الأول،

إن هذه الولاية تعرف عزلة خانقة، رغم تواجدها جغرافيا في موقع استراتيجي هام، وهذا بسبب الطريق.

السيد الوزير الأول،

أوضح، كنت رئيس المجلس الشعبي الولائي، أجرينا دراسة على طريق مزدوج، تيارت – تيسمسيلت – عين الدفلى، بـ 120 كلم، وأكلمت الدراسة من طرف مكتب دراسات أجنبي وانتهت، هذا الطريق، سيدي الوزير، ستستفيد منه كل ولاية عين الدفلى بقراها ودوائرها وولاية تيسمسيلت وستستفيد منه ولاية تيارت، كذلك البيض، النعامة، سعيدة، أدرار، هذا الطريق مختصر، سيدي الوزير، حتى نخفف من الضغط على الطريق السيار شرق –غرب، إلا أن المشروع جمد، سيدي الوزير، والدراسة مكتملة، أما بالنسبة للطريق تنس – الشلف، الشلف – تيسمسيلت – تيارت، انتهى منه الشطر الأول، سيدي الوزير، أما الشطر الثاني الشلف –تيسمسيلت –تيارت، فهو مجمد، نطلب منكم، سيدي الوزير التدخل.

سيدي الوزير الأول،

قمنا بدراسة على عاتق الولاية لطريق مزدوج تيسمسيلت – قصر البخاري بمسافة 70 كلم، ليست أرضا وعرة التضاريس، سيدي الوزير، نطلب منكم التدخل من أجل إيجاد حل لهذا الطريق المزدوج.

سيدي الوزير الأول،

عندنا حمام يبعد عن ولاية تيسمسيلت بـ 30 كلم، حمام معدني.. حموي.. كان معدل التدفق فيه 10 لترات في الثانية، سيدي الوزير، حفرنا بئرا بعمق 400 متر من عند شركة أجنبية، فأخرجنا تدفقا بقوة 125 لترا في الثانية، درجة حرارته 43°، لو تضع فيه بيضة فإنها ستسلق، جاءنا مستثمرون أجانب وخواص من أجل إقامة مركبات سياحية، كل المصالح منحتنا الموافقة، إلا مديرية الغابات أصبحت نقمة على الونشريس، هذه الغابة، سيدي الوزير، حرمت تيسمسيلت من حمام معدني سعة تدفقه 125 لترا في الثانية، لكانت الولاية قد استفادت منه وكذا الولايات المجاورة.

سيدي الوزير الأول،

ولاية تيسمسيلت تفتقد إلى مناطق صناعية، سيدي الوزير الأول، نطلب منكم....

(أود في الأخير، أن أنوه وأثمن عاليا التوجيهات والتعليمات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية، والتي تم بموجبها فتح المجال للمواطنين باستيراد السيارات السياحية الأقل من ثلاث سنوات، استجابة لانشغالاتهم، وكذا السماح باستيراد المعدات الفلاحية بكل أنواعها وقطع غيارها سواء بالنسبة للخواص (بشكل فردي) أو من طرف الشركات، أو استيراد الشاحنات والجرارات الفلاحية الأقل من خمس سنوات.. مما يسهم بشكل كبير في إنعاش قطاع الفلاحة التي تعد تحديا عالميا جديدا لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي.

إنها قرارات حكيمة تستحق الإشادة، وتؤكد على صحة مسار التغيير والتنمية والإصلاح والتجديد، والذي تسلكه الجزائر الجديدة بثقة وأمان بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية).

30
السيد
عمار بن معمر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.
السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، ومن خلاله أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
أحييكم تحية الإسلام وتحية الإسلام هي دوما السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء في مداخلة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة لقاء الحكومة مع السادة الولاة يومي 24 و25 سبتمبر، وإشادته بالمجالس المنتخبة، فلكم منا سيادة الرئيس خالص التحية والتقدير، ونؤكد لكم من هذا المنبر أننا ننحن معكم في سبيل بناء الجزائر الجديدة، وخدمة شعبنا العظيم.

كما أتقدم إليكم، سيادة الوزير الأول، بالتهنئة الحارة، بمناسبة تجديد السيد رئيس الجمهورية، للثقة في شخصكم الكريم، ومن خلالكم السيدة والسادة الوزراء الحاضرون، على نيلهم هذه الثقة، هذه الأخيرة تعد فرصة ثمينة لإثبات جدارة هذا الاستحقاق، وذلك من خلال تقديم أفضل ما يمكن للمواطن الكريم، الذي يعاني في صمت وصبر من الظروف المعيشية القاسية، خلال هذه السنين العجاف.

السيد الوزير الأول،

بعد تقديمكم وعرضكم المفصل لبيان السياسة العامة للحكومة، الذي تضمن حصيلة نشاطات حكومتكم طبقا لأحكام المادة 111 من الدستور، فنحن نثمن الإنجازات والمكاسب المحققة، والتي لا ينكرها إلا جاحد، إلا أن الواقع المعيشي للمواطن يتناقض تماما مع ما جاء في عرضكم المتفائل والمطمئن جدا وفي معظم المجالات إن لم نقل كلها.

فبلسان الشعب إن القدرة الشرائية للمواطن في تدهور وانهيار مستمرين، نظرا للارتفاع المستمر في جميع المواد الأساسية والضرورية للحياة، فهل تعلم حكومتنا الموقرة، بأن المواطن البسيط أصبح عاجزا عن اقتناء حتى مادة البيض الضرورية، على سبيل المثال، لا الحصر؟ والتي بلغ سعر البيضة الواحدة 20 دج لأول مرة منذ الاستقلال.

كما أغتنم الفرصة لرفع انشغال فئة العقود المنتهية، الذين حملوني مسؤولية التبليغ عن مطالبهم، عبر الكثير من الرسائل التي وصلتني والمتمثلة في طلب إدماجهم في المناصب التي كانوا يشغلونها سابقا، وحرموا من الإدماج فيها بسبب انتهاء عقودهم، لذا ألتمس منكم، سيادة الوزير الأول، ومن الحكومة الموقرة، دراسة هذا الانشغال الملح وأخذه بعين الاعتبار.

كما أتوجه للسادة الوزراء ببعض الأسئلة وإثارة بعض المواضيع، كل في نطاق اختصاصه فيما يخص سكان ولاية ميلة، التي تشهد تأخرا واضحا ونقصا في الهياكل والبنى التحتية، رغم كل ما تبذله الدولة من مجهودات للنهوض بهذه الولاية وبلدياتها.

مشاريع معطلة بسبب إجراءات إدارية أو عدم إعطائها الاهتمام اللازم والتسهيلات الممكنة للوصول إلى المراد.

ففي قطاع الصحة: أثبتت الأزمة الوبائية والصحية الماضية الضرورة والحتمية لإعادة النظر للخارطة الصحية للولاية، حيث أبانت الدولة هذه النية الطيبة والصادقة في رفع التجميد عن عديد المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات، على غرار مستشفيات 60 سريرا لكل من تلاغمة وتاجنانت في جنوب الولاية والقرارم في شمالها.. لكن للأسف عدم وجود تسهيلات ـ خصوصا ـ فيما تعلق باختيار الأرضيات وانطلاق هذه المشاريع يبقى علامة استفهام كبيرة ونقطة غير مفهومة تثقل آمال المواطنين وطموحات الدولة ومخططاتها، لذا نرجو من سيادتكم وكلنا على تمام وكامل الثقة في سيادتكم في مباشرة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتسهيلات الممكنة للمرور بهذه المشاريع على جسر التنفيذ والواقع.

في قطاع الموارد المائية:

رغم قلتها تشهد عديد المشاريع لولاية ميلة بهذا القطاع تأخيرات بالإنجاز وانطلاق الأشغال أصلا، تسويفات وتأجيلات وإشكالات، كلنا ثقة في سيادتكم لحلها والتدخل لفك التعطيل عنها، على سبيل المثال، بقطاع سيادتكم: مشروع شبكة الصرف الصحي لبلدية التلاغمة والذي يلقى أعلى حالات الاستعجال وضرورة قصوى في ظل تعطل الشبكة القديمة جدا والتي لم تعد تتماشى والتوسع السكاني لهذه البلدية القديمة وتوقف واستحالة التحسين الحضري وكل مشاريع التنمية بها بسبب ارتباطها وتبعيتها لهذا المشروع.

بعد انطلاقه قبل ثلاث سنوات، ثم توقفه وفسخ العقد مع المؤسسة المنجزة في ظروف ضبابية.... (تمت إعادة إجراءات المنح لمؤسستين عموميتين، هما الآن تعرفان عجزا ماليا وإحداهما على أعتاب الإفلاس، فوجئنا بدخوله حيز التجميد وعدم الإفراج عنه لحد الساعة.

لذلك نرجو من سيادتكم المحترمة، ونظرا للضرورة القصوى والحاجة الحتمية بالعمل مع وزارة المالية، على رفع التجميد والإفراج عن المشروع في أسرع الآجال وتوفير كافة الخطط والتسهيلات والإجراءات لانطلاق المشروع أو على الأقل أجزاء منه التي تعرف انسدادات وكنقاط سوداء بوسط البلدية.

في الأخير، نذكر أننا كلنا ثقة فيكم كرجال دولة يقدرون احتياجات العامة ويتحملون كل المسؤولية لبحث الحلول وتجسيدها على الواقع.

كل الشكر لسيادتكم والسلام عليكم ورحمة الله، شكرا على كرم الإصغاء).

31
السيد
ميلود ضربان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي بيان السياسة العامة للحكومة في ظروف أقل ما يقال عنها أنها استثنائية على جميع الأصعدة، وتقييمه بصورة استعجالية قد يخل بنتائجه الموضوعية التي تتوخاها الحكومة، من خلال نشاطها الدائم والدؤوب للوصول بهذه البرامج إلى مراميها النهائية.

ويعتبر هذا البيان محطة هامة في ورقة طريق السيد رئيس الجمهورية، نحو الهدف المنشود لشعار الجزائر الجديدة، إذ حافظ على الطابع

الاجتماعي للدولة الجزائرية وهو الخيار الأول الذي تبناه، تنضوي تحته جملة من الاجراءات العملية التي جعلت هذا الحلم واقعا معيشا، ولعل أهم نقطة تستوقفنا إعادة النظر في شبكة الأجور، لبعض الفئات وإلغاء الضريبة على الدخل لبعض الفئات الهشة، ضف إليها إجراءات الإدماج لكثير من فئات الشعب مع استحداث -وهذا لأول مرة في جزائر الاستقلال- منحة البطالة.

ومن خلال قراءتنا لفحوى هذا البيان نستطيع أن نقف على أهم محاوره التي نثمنها ومنها:

- إستكمال مسار البناء المؤسساتي باستحداث المحكمة الدستورية والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفاسد ومكافحته.

- الإنعاش الاقتصادي وتجديده، حيث تمثل في الكثير من التدابير المتخذة، في تعزيزه خدمة للنمو وتطويرا للقطاعات الاستراتيجية الواعدة.

- ومن بين أهم المحطات الفارقة والبارزة في هذا النمو، هو تعزيز صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، حيث فاقت كل التوقعات المنشودة.

وبما أنني أنتمي وأمثل ولاية تيارت، فكان لابد ولزاما علي من منطق الإنتماء أن أنقل الانشغالات الكبرى، لساكنة هذه الولاية والتي ألخصها فيما يلي:

1 - تعطل خط السكة الحديدية الرابط بين سعيدة وتيارت، لأسباب لا تخفى على الدولة وهو خط يحل الكثير والكثير من المشاكل.

2 - تعطل توظيف مطار عبد الحفيظ بوصوف، الذي فيه جميع المواصفات، من بنية وتقنية ومع ذلك تحول إلى مجرد مرآب كبير، ويمكن أن يساهم في تحريك التنمية والاقتصاد.

3 - المستشفى الجامعي، وهو الحلم الأكبر الذي تنتظره الساكنة منذ عقود، وإني أراه قاب قوسين من التحقق لو شاءت إرادة المخلصين.

4 - المحول، والمتمثل في ربط ولاية تيارت بالطريق السيار من الناحيتين، الشرقية والغربية، على الرغم من الوعود المتكررة علما بأن الدراسة جاهزة.

5 - المصفاة، وهي حلم الولاية الذي يحرك الاقتصاد الداخلي، وينتج حركة اقتصادية فاعلة إن لم أقل عارمة، من خلال ما يحدثه هذا التفاعل في القطاعات المختلفة.

وعلى الرغم من هذه الأهمية القصوى، والوعود التي وُعِدْنَا بها، إلا أنه تأجل مرة ثانية إلى أجل غير مسمى.

وفي الأخير، هذا ما بدا لنا من ملاحظات نراها من خلال موقعنا كمواطن أولا وبرلماني ثانيا، يتحتم عليه، إبداء الرأي والنقد.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة، وتحيا الجزائر.

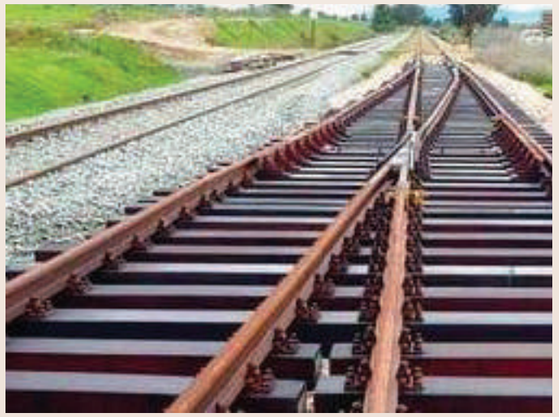

32
السيد ميهوب دغة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لنا، سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، مناقشة بيان السياسة العامة لهذه السنة ومنسوب العمل والأمل في أعلى مستوياته، حيث يحمل هذا البيان مؤشرات إيجابية تعكس جدية الحكومة وجهودها، ونعتبر ما أنجز محطة تؤسس لإنجازات لاحقة تستكمل بناء مؤسسات الدولة وتعزيزها، وتشيد اقتصادا حقيقيا ينعكس في حياة اجتماعية ومجتمعية مستقرة وهانئة للمواطنات والمواطنين.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

من خلال اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة، نثمن ما تضمنه البيان من حصيلة مهمة ورؤية قوية تضمنت تحقيق دعائم النمو الاقتصادي وتثمين الإنتاج الوطني والنهوض بعديد من القطاعات الاستراتيجية، كما نثمن كذلك سياسة الدولة باتجاه تخفيض فاتورة الاستيراد وكذا فتح باب الاستثمار في جميع القطاعات والمجالات وتشجيعه وحمايته بقوانين تبعد البيروقراطية، وتدعم المستثمر المحلي والأجنبي وتضمن لهم مسار المردودية.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

إن هذا الواقع الإيجابي لعلمكم وجهدكم يفتح لنا إرادة ورغبة في التنبيه إلى بعض الأمور بمنظور استدراك النقائص؛ ولعلنا نختصرها فيما يلي:
سيدي الوزير الأول،
نشاهد اليوم، وبكل أسف، مستوى غير مسبوق في ارتفاع الأسعار، وخاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، وصعوبة الحصول على بعضها وأصبحت القدرة الشرائية شبه مستحيلة لبعض محدودي الدخل، مما يتطلب من وزارة التجارة تعزيز طريقة التسيير ومراقبة الأسعار ومعالجة هذا الخلل؛ وهنا نسأل عن التوجه في سياسة الدعم؟ الذي يجب أن ينتقل من دعم المواد إلى دعم المواطنين بأشخاصهم عبر إحصاء دقيق وممنهج.

سيدي الوزير الأول،

لقد تلقينا في الآونة الأخيرة مناشدات من طرف فئة أصحاب العقود المنتهية، التابعين لوزارة العمل ووزارة التضامن الوطني والأسرة، الذين أنهكهم شبح البطالة من أجل التدخل لإعادة إدماجهم وتسوية وضعيتهم. كما نطلب منكم، سيدي الوزير الأول، النظر في قضية التقاعد دون شرط السن (أي 32 سنة عمل)، ويجد هذا الطلب تبريره في كون التشريع الحالي المعمول به يحدد النسبة القصوى للتقاعد بـ 80 بالمائة من الأجر المتوسط الأقصى المتخذ كأساس حساب التقاعد، ما يعني أن ما زاد على ذلك لا يستفيد منها العامل شيئا، بل على العكس قد تؤثر في مردوديته وإتقانه لعمله، علاوة على ذلك ترك المجال لفئة الشباب وامتصاص البطالة وخلق ديناميكية إيجابية في سوق العمل.

سيدي وزير العمل،

توجد شريحة كبيرة من عمال وموظفي البلديات وفئة الأسلاك المشتركة، ينتظرون تعديل القانون الأساسي لمستخدمي الجماعات المحلية، ليتسنى لهم الاستفادة من ترقيات ورتب جديدة على غرار باقي القطاعات.

سيدي الوزير الأول،

ذكر بيان السياسة العامة للحكومة وأحصى مقدرات كبيرة أنفقت وجهودا بذلت لأجل بناء قطاع صحي عصري وقوي، وبالفعل، فإن نتائج ذلك واقعة بدرجات ملحوظة في حياة المواطنين، غير أننا لا نلمس تناسبا بين ما تقدمه الحكومة من رؤية وما يتم تجسيده، حيث ما تزال التغطية الصحية دون المستوى في مناطق عدة، ومثال ذلك سيدي الوزير الأول، ولايتنا المسيلة التي يعاني ساكنتها من حالة صعبة نظير افتقارهم للمرافق المؤطرة والمجهزة، ونلح على سيادتكم النظر في ملحقة استشفائية جامعية ستكون انفراجة حقيقية لولاية بحجم ولاية المسيلة.

سيدي الوزير الأول،

في الأخير، يشرفني إخطاركم بواقع التنمية في ولاية المسيلة؛ والذي نقدر أنه دون المستوى، لا يلبي حاجيات وتطلعات ساكنة الولاية، ففي مجال البنية التحتية والهياكل، فإننا نتطلع إلى تعزيز وتطوير شبكة الطرقات ومنشآتها الفنية والتهيئة الحضرية للمدن، سيما وأن ولايتنا، ولاية رابطة ومحورية بين الشمال والجنوب بمختلف جهاته؛ وفيما يخص المرافق الرياضية، فإن الولاية بحاجة ماسة إلى هياكل تستجيب للحاجة والقطاع مهم.... (للشباب، خاصة وأن النتائج المحققة رياضيا تستوجب ذلك وعاجلا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، وشكرا).

33
السيد مبارك فلوتي مولود

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أما بعد،

يندرج عرض بيان السياسة العامة للحكومة على البرلمان في إطار تطبيق المادة 111 من الدستور، وبعد سنة من المصادقة على مخطط عملها المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية. ونشيد هنا بالتزام السيد الوزير الأول بهذا الإجراء وتقديمه في الآجال الدستورية، تكريسا للرقابة البرلمانية على الجهاز التنفيذي وترسيخا للديمقراطية داخل مؤسساتنا وضمانا للتكامل بين مختلف السلطات.

سيدي الرئيس،

لقد اتسمت المرحلة السابقة بإكراهات وصعوبات كبيرة وكانت تحديا حقيقيا أمام وفاء الحكومة بتعهداتها والتزاماتها، وتمثلت أساسا في استمرار تأثر الاقتصاد العالمي والوطني بتداعيات جائحة كورونا واندلاع الحرب الأوكرانية التي ألقت بظلالها الخطيرة على العلاقات الدولية والتبادلات الاقتصادية والتجارية العالمية، ورغم هذا فإننا نسجل بارتياح قدرة الحكومة على تجسيد جزء كبير من برنامجها وبمستويات مختلفة، ولعل ما تحقق على مستوى العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية لخير دليل على الجهد الذي بذل والعمل الجبار الذي قدم في مرحلة حساسة وظروف دولية ضاغطة، ولا يختلف اثنان على المكانة والسمعة الطيبة التي أصبحت تحظى بهما الجزائر بين الأمم حيث استعادت حضورها المؤثر في مختلف المحافل والهيئات الدولية، ودورها البارز في معالجة الأزمات والملفات لاسيما الإقليمية منها. كما تمكنت على صعيد تحضير إجتماع قمة جامعة الدول العربية المقررة في الفاتح والثاني من نوفمبر الداخل من توفير كل أسباب نجاحها والتي ستكون قمة استثنائية، جامعة وشاملة، ستكرس لترميم البيت العربي ولم الشمل والالتفاف حول قضية العرب المركزية وأعني بها «القضية الفلسطينية» وسيسبق هذا الموعد لقاء يجمع الفصائل الفلسطينية برعاية جزائرية لتوحيد المواقف والرؤى.

سيدي الرئيس،

لا يمكن إغفال النجاح الذي حققه الجيش الوطني الشعبي خلال المرحلة السابقة في مجالات التكوين والتدريب والتجهيز، ومساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني بفضل ولوجه عالم الصناعات الميكانيكية وغيرها إضافة إلى حضوره القوي خلال الأزمة الصحية والكوارث الطبيعية وآخرها حرائق الغابات لشهر أوت 2022، دون نسيان مهامه الدستورية وجاهزيته التامة لحماية الوطن، وتدخلاته الحاسمة في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود والتهريب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها.

سيدي الرئيس،

لقد حظي قطاع العدالة بعناية خاصة خلال السنة الفارطة، بفضل حزمة القوانين التي صادق عليها البرلمان وبفضل التدابير التي اتخذت لتحسين الخدمة وإعادة تنظيمه وعصرنته، وهي خطوات مهمة على طريق تكريس استقلالية القضاء وضمان الحريات ودولة القانون.

وعلى المستوى الاقتصادي نثمن صدور قانون الاستثمار الذي يعتبر خطوة عملاقة من ناحية التشريع بفضل ما يوفره من ضمانات وتحفيزات كبيرة للمستثمر الوطني والأجنبي، لكن تأخر معالجة وإصلاح المنظومة المالية والبنكية والجبائية قد يجعل من هذا القانون نصا بلا روح.

وإذ نسجل النتائج الجيدة التي حققتها مجموعة من القطاعات كاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والطاقة والمناجم وقطاع الفلاحة بفضل دعم الدولة والإجراءات الشجاعة التي تم اتخاذها، فإن هناك قطاعات أخرى لم تقدم ما كان منتظرا منها وأخص بالذكر قطاع الرقمنة والسياحة وقطاع الأشغال العمومية والنقل، حيث ما زال عدد كبير من المشاريع المهيكلة لم ينطلق بعد أو في وضعية توقف للأشغال، وأذكر هنا مشاريع ربط الموانئ بالطريق السيار شرق - غرب على سبيل المثال، وربط مشروع ميناء سكيكدة بالطريق السيار شرق - غرب على مسافة 31 كلم، الأشغال في توقف منذ سنوات أي منذ رحيل الشركة البرتغالية، وكذلك الشأن بالنسبة لازدواجية وكهربة خط السكة الحديدية عنابة - سكيكدة المتوقف منذ سنة 2006، بعد أن صرفت في الأشغال المنجزة مئات الملايير وتركت للإهمال.

كذلك أريد أن أذكر هنا المحطة البرية متعددة الأنماط لولاية سكيكدة المتوقفة منذ مدة، وأتحفظ على نسبة الإنجاز التي ذكرت في الوثيقة 75 % إذ أن الأشغال ما زالت لم تصل ربما إلى 50%.

سيدي الرئيس،

في مجال حماية وتحسين القدرة الشرائية للمواطن نشيد بما اتخذ من إجراءات بدءا من مراجعة الأجر الوطني الأدنى، وتكييف جدول الضرائب على الأجور وإقرار منحة البطالة، لكن تذبذب تموين السوق بالمواد الغذائية الأساسية والمدعمة والممارسات الإجرامية التي تقوم بها عصابات المضاربة لم تمكن هذه الإجراءات من بلوغ هدفها، وهو ما يتطلب..(من الحكومة العمل على التحكم أكثر في شبكة توزيع هذه المواد

ومراقبة مساراتها ومآلاتها.
من جهة أخرى، يبدو أن الحكومة قد صرفت النظر عن ملف إصلاح سياسة الدعم رغم إدراج نية هذا الإصلاح ضمن قانون المالية لسنة 2022، ونسجل نفس الملاحظة فيما يخص احتواء السوق الموازية التي تستحوذ على حوالي 50% من النشاط التجاري.
وأخيرا وليس آخرا، في مجال السكن، ألا تعتقد الحكومة أن معايير وشروط الاستفادة من السكن الاجتماعي لاسيما الحد الأقصى للمداخيل والمقدر بـ 24.000 دج قد تجاوزها الزمن؟!
سيدي الرئيس،
كانت هذه مساهمتي في إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

34
السيد
إلياس عاشور

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الرئيس،

إن بيان السياسة العامة للحكومة جاء بعد مرحلة تجديد مؤسسات الدولة، وهذا يعتبر تحقيقا لكل التزامات، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لهذا نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نرى أن النتائج المحققة مرضية في ظل أزمة وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي تعتبر تحصيل حاصل.
ولهذا لدينا بعض الملاحظات:
- هناك نتائج ملموسة يلاحظها العام والخاص فيما يخص عودة الدولة القوية بكل صلاحياتها الدستورية.
- إن تعزيز الهوية الوطنية والذاكرة والمرجعية الدينية، تعتبر من الثوابت الوطنية.
- إن هناك بعض التيارات تحاول تقسيم الجزائريين عن طريق فتاوى على خلال ما حصل في المولد النبوي الشريف الذي دعا بعضهم إلى أنه بدعة، أليست هي نفس الفئة التي في السنوات التسعينيات بدأت تفتي «بيجوز ولا يجوز»، لذا نرجو من مؤسسات الدولة أن تقف في صف واحد لهذه التصرفات غير السليمة وبعزيمة لإيقاف هذه الممارسات في بدايتها، لا يجب أن تكون مزايدات في مولد محمد رسول الله خاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام.
- في المجال الاقتصادي: نظرا لشح المواد الأولية علينا أن نلاحظ أن عدة دول توقفت على بيع المواد الخام وتوظيفها في الصناعات التحويلية محليا، لذا نطلب من سيادتكم وخاصة في قطاع الطاقة والمناجم إلى التوجه إلى الصناعات التحويلية وتكرير كل المواد الأولية وتصديرها إلى الخارج بصيغة استهلاكية.
- فيما يخص التوجه إلى الانتقال الطاقوي، هل هناك دراسة اقتصادية دقيقة فعلية في مردود وسعر هذه الطاقة ومنافستها في بلدنا للكهرباء التقليدية، ونحن نعلم أن ثمن البطاريات والصيانة لا يعتبر في تناول كل الجماعات المحلية ؟
- هنا نعرج على قطاع السكن وإنشاء أقطاب سكنية، إن هذه الأقطاب التي لا تستوفي كل ضروريات الحياة من مرافق، حدائق، قاعات رياضية، أسواق جوارية، منطقة نشاطات، تؤدي مباشرة إلى آفات اجتماعية من بعض عوامل البطالة إلى الانحراف إلى الإدمان وحتى الإجرام في بعض الحالات، لذا يجب مراعاة البنية السوسيولوجية للمجتمع وتوفير كل المرافق التي تعتبر ضرورية للحياة الكريمة.
- هناك بعض النقاط التي تؤرق حياة المواطنين اليومية في ولايتي البليدة التي تعاني مشكل الازدحام، وهذا ناتج عن ربط المدينة الجديدة بوينان ببلدية أولاد عيش، لذا نطلب من السيد الوزير الأول تمويل الطريق الاجتنابي للصومعة، ولعلمكم أن كل الدراسات قد انتهت.
- لاحظنا أخيرا في عملية تدشين جامعات وإقامات جامعية نوعية ورداءة في الأشغال، خاصة التشطيبات، وهذه الإنجازات كانت من شركة أجنبية التي قامت بمناولة عدة أشغال، هل كانت المراقبة غائبة أم تحيز للشركة الأجنبية على المقاول الجزائري؟ هل هناك متابعة قضائية لهذه الشركات؟ هل يوجد ضمان لهذه المشاريع؟
- كمثال جامعة لونيسي في العفرون، جامعة بوزريعة وبعض الأقطاب السكنية.
- هناك إقصاء للمهندس المعماري في إبداء الرأي في مجال التعمير وإعطاء للهندسة المعمارية طابع جزائري ونحن نعرف أن الهندسة المعمارية تعتبر من أول الفنون، من الفنون السبعة، ونعلم أن رئيس الجمهورية يشجع المهندس المعماري الجزائري، أليس من التغيير وصاية الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين إلى قطاع الثقافة أو تحت وصاية الوزير الأول؟ وهذا للرجوع للمرسوم التشريعي رقم 94 - 07، الذي يصنف الهندسة المعمارية منفعة عامة.
- إن عودة الجزائر إلى الساحة الدبلوماسية الدولية بانتخاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تبعته مواقف مشرفة للجزائر وأصبحت الجزائر تلعب دورا محوريا عربيا إفريقيا ودوليا، تجانست مع الدبلوماسية البرلمانية في مؤسساتنا وهذا بتعليمات رئيسنا المجاهد صالح ڤوجيل، أين أصبح صوت الجزائر هو موقف ارتكاز، عليه عدة قرارات في البرلمانات الدولية، لذا نطلب منكم، السيد الوزير الأول، التنسيق بين البرلمان بغرفتيه والوزارة الوصية.
- إن ألعاب البحر الأبيض المتوسط الأخيرة، التي كانت ناجحة بامتياز أعادت الجزائر إلى المحافل الدولية والتكريم المادي والمعنوي الذي حظي به الرياضيون من طرف رئيس الجمهورية، يعتبر محفزا لكل الرياضيين، خاصة الشباب الذين سوف يتوجهون للرياضة في المستقبل القريب.
- إن قطاع الفلاحة وخاصة الأراضي الفلاحية في البليدة والولايات المجاورة مثل تيبازة، أصبح يعبث بها وتجزأ بدون رخص من طرف عصابة العقار.
- في مجال الشؤون الدينية هناك أكثر من 70 مسجدا بولاية البليدة بدون رخصة بناء وهذا لظروف بيروقراطية.
- إن قطاع الغابات يشهد حرائق في السنوات الأخيرة، أليس، حان الوقت لتغيير نوع الأشجار في بلدنا من أشجار سريعة الاحتراق إلى أشجار مقاومة، مثل بعض البلدان المتوسطية.
- هناك بعض المشاكل يعاني منها أصحاب غرف التبريد في ولايتنا ونحن نعلم أن بعض الفواكه يجب أن تخضع لبعض الشروط مثل درجة الحرارة لتكون جاهزة للتسويق، لكن هناك خوف أصحاب غرف التبريد من تطبيق قانون المضاربة عليهم، لذا يجب توضيح الفرق..
..(في مجال السياحة، إن بلدية الشريعة التي تعتبر قطبا سياحيا بامتياز تصنف كمنطقة ظل وهذا لغياب غاز المدينة، وأغلب المشاريع السياحية متوقفة لأسباب إدارية، ولهذا نطلب من سيادتكم إعادة صيانة سلالم التدحرج وإنشاء مسلك تزلج اصطناعي، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم).

35
السيد
محمد أخاموك

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي المحترمين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نهنئ الشعب الجزائري بالمولد النبوي الشريف ونتمى أن يعم الخير لبلدنا وللأمة الإسلامية جمعاء.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
لا أحد ينكر المجهودات التي تبذلها الدولة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وبحرص ومتابعة شخصية للسيد رئيس الجمهورية، والمخلصين من أبناء هذا الوطن.
رغم الصعوبات والمشاكل التي عرفها العالم كوباء كورونا وتداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية وما تبعها من تأثيرات من الناحية التجارية والغذائية والأمنية حيث ارتفعت الأسعار، وزاد التضخم وتعطلت التجارة والاقتصاد.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
رغم هذه العواقب والصعوبات، حافظت الجزائر على استقرارها، واستطاعت من تحقيق بعض الإنجازات المشهودة في العديد من القطاعات ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطنين رغم النقائص والعراقيل وسوء التنظيم، والتي أدت إلى الندرة والمضاربة في بعض المواد الأساسية كالزيت والحليب وغيرها، يجب على الحكومة تسويتها في أسرع وقت ممكن.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إن ولاية تمنراست ورغم ما سخرته الدولة لها من إمكانيات إلا أنه وللأسف فإن مظاهر وعناصر التنمية لم تظهر فيها بالصورة المطلوبة والنتائج المأمولة، فهناك العديد من النقائص يجب تداركها ومعالجتها وتدعيم الولاية بها من ذلك:
1 - رفع التجميد عن مشروع ألفي (2000) مقعد بيداغوجي جديد لتغطية العجز الحاصل، مع زيادة التخصصات ذات الصلة بخصوصية الولاية، مع ضرورة إعادة فتح تخصص العلوم السياسية، واللغة الفرنسية، وكذا اللغة الإنجليزية والعربية،
2 - رفع التجميد عن المشاريع السكنية بكل أنواعها لتغطية العجز المسجل وتلبية الطلبات المتزايدة،
3 - خلق وبناء قطب صحي جهوي يغطي احتياجات سكان الجنوب الكبير على أن يُشرف عليه ويُؤطره أساتذة جامعيون من العاصمة ولو عن بعد،
4 - وضع إطار قانوني وتنظيمي لعملية التنقيب والبحث عن المعادن خاصة الذهب والإسراع في فتح المدرسة الوطنية للمعادن، مع العلم أن المقر موجود والمرسوم موجود ينقص فقط قرار حكومي لتفعيلها وتأطير هاته المدرسة حتى تشرع في عملها،
5 - التفكير في جعل تمنراست منطقة عبور جوي دولي والدول الإفريقية خاصة المجاورة لها مثل النيجر ومالي،
وفي الأخير، أتمنى صادقا التوفيق للحكومة لتنفيذ برامجها.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

36
السيد
لزهاري
النعيمي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير الأول،
حسب ما تضمنه بيان السياسة العامة للحكومة فإن المؤشرات الاقتصادية في تحسن ملحوظ توافق في ذلك سياسة الدولة مع الأهداف الإنمائية، لكن أثر ذلك على المجتمع والفرد الجزائري ولاسيما الطبقة المعوزة والهشة لا يزال بعيد المنال بالنظر إلى الارتفاع الرهيب في أسعار السلع والمواد الاستهلاكية، التي يتعين على الحكومة والجهات المسؤولة معالجتها تفاديا للمزيد من الانتهاكات على صعيد الجبهة الاجتماعية التي أرهقتها الندرة والغلاء، ولن يتسنى ذلك إلا بمراجعة موضوعية لسياسة الأجور حيث واقع الحال أصبح متجاوزا ولا يمكنه الاستمرار، مع العلم أن شبكة الأجور مجمدة منذ سنة 2012 رغم ما حدث ويحدث من ارتفاع مستمر في الأسعار وتأثير التضخم.
إن مداخلتي السابقة خلال عرض مخطط عمل الحكومة، اشتملت على سبعة محاور لقطاعات تحظى بالأهمية لشريحة كبيرة لساكنة ولاية البيض، وتجنبا للتكرار أكتفي بالتالي:

السيد الوزير الأول،
السيد وزير الصحة،
1 - إن مستشفى محمد بوضياف الوحيد بولاية البيض على الرغم من التهامه لأموال طائلة في عمليات الترميم وإعادة الترميم تكفي لإنجاز مستشفى بمقاييس عصرية، يبقى هيكلا بلا روح يرقد به مرضى أغلبهم دون استشفاء مما يحتم على ذويهم نقلهم إلى ولايات مجاورة كتلمسان ووهران وبلعباس أقربها 300 كلم، تفسيرا لما يحدث بهذا المستشفى يكمن في عاملين هما: التأطير والإمكانيات، تعاقب سريع لكوكبة من المدراء أثر على استقرار الحد الأدنى من الطاقم الطبي والتزويد بالإمكانيات الطبية اللازمة.
2 - المطالبة بإنجاز مؤسسة عمومية للأمراض النفسية والعقلية ومعالجة الإدمان وذلك لمحاربة ظاهرة الانتحار.
3 - رغم المجهودات المبذولة في سبيل استكمال إنجاز مستشفى بوعلام من طرف السلطات المحلية إلا أنه يبقى دخوله حيز الخدمة طلب استعجالي لساكنة دائرة بوعلام.

4 ـ يرى العديد من المرضى أن تسعيرة الكشف الطبي والتحاليل والأشعة لدى الخواص مرتفعة جدا وقد استنزفت جيوبهم.
السيد الوزير الأول،
تسقيف أسعار غرف الفنادق شيء جميل لكن، الأجمل من تسقيف أسعار الكشف الطبي والتحاليل والأشعة لدى الخواص بنص قانوني.
السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية،
نثمن عاليا الشروع في إنجاز الطريق الوطني المزدوج رقم 6 الرابط بين ولايتي سعيدة والبيض، لكنه يبقى منقوصا من الشطر الرابط بين بوقطب والبيض والذي لا يتجاوز 100 كلم وبه العديد من النقاط السوداء التي حصدت ولا زالت تحصد عشرات الأرواح، آخرها المجزرة المرورية التي راح ضحيتها ثلاثة من خيرة شباب المنطقة، أترحم عليهم من هذا المنبر.
وبنفس الأهمية والاستعجالية لإعادة تهيئة الطرقات المهترئة بكل من البيض وتيارت عن طريق سيدي عبد الرحمان والبيض وأفلو بالنظر لما تكتسيه من أهمية في فك العزلة عن المنطقة.
إن الانقطاعات المتكررة ـ السيد الوزير ـ للمياه الصالحة للشرب بمدينة البيض والتي امتدت لأيام عدة تستدعي وقفة حازمة لإرضاء للطلب المتزايد على المياه، التي لها صلة بالتوسع العمراني وتطوير النشاطات الاقتصادية والخدمات الاستهلاكية للمياه، ولتحسين هذه الوضعية نقترح ما يلي:
1 ـ إنجاز أنظمة حجز وتحويل المياه الباطنية حسب المعايير المتبعة،
2 ـ إعادة تأهيل شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

السيد الوزير الأول،
السيد وزير النقل،
مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين ولاية البيض ومدينة مشرية بولاية النعامة، والبيض بولاية الجلفة مرورا ببلدية أفلو الذي انطلق سنة 2012، آجال الإنجاز أربع سنوات وهو اليوم في عشر سنوات ومع ذلك مازال ينقصه الكثير.
إن ساكنة المنطقة تعلق آمالا عريضة على هذا المشروع الذي يندرج ضمن برنامج مخطط تنمية مناطق الهضاب العليا والذي تعول عليه السلطات المحلية كثيرا، حيث من شأنه أن يفتح آفاقا واعدة في الحركة التنموية في الولاية ضمن مساعي فك العزلة عن المنطقة وأيضا انفتاحها على عدد من البوابات الاقتصادية.

السيد وزير التربية الوطنية،
استشرافيا على الدولة تسجيل عمليات بناء هياكل جديدة، ابتدائيات ومتوسطات وثانويات بولاية البيض لتفادي الاكتظاظ في الدخول المدرسي المقبل مثلما سجل ببلدية بوقطب والكاف لحمر، أما فيما يخص التوظيف بقطاع التربية، فتح مسابقات التوظيف للالتحاق بمختلف أسلاك الأساتذة، من غير المعقول أن المؤسسات التربوية تعتمد على مستخلفين لتغطية العجز لعدة سنوات!
السيد الوزير الأول،
السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، إن ثمن الأعلاف أصبح يثقل كاهل الموالين مما يتوجب إعادة النظر..

37
السيد يحيى شارف

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛
تحية طيبة وبعد.
السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعرض بيان السياسة العامة حصيلة وعمل الحكومة وقد تضمن ذكر نتائج مهمة تعكس الإرادة والجهد المبذول، كما تعبّر عن مشروع السيد رئيس الجمهورية ورؤيته في إحراز طموحات وتطلعات المواطنات والمواطنين.
وعبر عرضكم لبيان السياسة العامة ـ سيدي الوزير الأول ـ يسعدني التدخل في قراءتي وتعقيبي على نقطة مهمة وأساسية ومرتبطة بالتنمية ومتطلباتها، وأقصد بذلك قضية مشروع استحداث الولايات المنتدبة الجديدة بصفة عامة، والتي تدخل ضمنها ولايتنا سيدي بلعباس، حيث هناك مشروع ولايات منتدبة أربع (تلاغ، رأس الماء، سفيزف، ابن باديس) التي ننتظر تجسيدها، ونشير إلى سيادتكم بأن ذلك سيمنح الحكومة منهجية أقوى سيما في ملف التنمية وبرامجها، حيث يمنح لامركزية أكبر ويسهل العلاقات الوظيفية مع المواطنين.
فمتى نرى تحقيق ذلك؟

سيدي الوزير الأول،
لقد جاء في بيان السياسة العامة ذكر للحصيلة المقدمة في قطاع الصحة، وإذ نثمن ذلك إلا أننا نذكركم بواقع القطاع في ولاية سيدي بلعباس التي يشهد المستشفى الجامعي بها ضغطا كبيرا بتغطية تمتد إلى ست ولايات وأصبح وجهة صحية وقطبا جهويا ونظرا لتوفر المستشفى على جميع الاختصاصات ونحو ما يتطلب عاجلا إنجاز هيكل جديد له بطاقة استيعاب كافية وتجهيز عصري ومعايير عالمية، لعلمكم ـ سيدي الوزير الأول ـ أن هذا المستشفى قد أنشئ عام 1936م.
ومما جاء في بيان السياسة العامة حصيلة الأشغال العمومية والتي تضمنت نتائج طيبة وإنجازات مشهودة، وهو ما يفتح لنا الرغبة في تنبيه سيادتكم إلى واجب استكمال مشاريع غاية في الأهمية، لعل مما يستوجب الذكر الطريق الوطني رقم 13 في شطره الرابط بين سيدي بلعباس وتلاغ الذي يجب تنفيذ ازدواجيته نظرا لأهميته القصوى.

سيدي الوزير الأول،
وضح بيان السياسة العامة الجهود الكبيرة التي بذلت في قطاع الفلاحة، وهو ما عكسته النتائج، فامتلاكنا لبنك البذور يعد مكسبا مهما، كما نثمن الحركة المهمة في شعبة الحبوب ونتائجها، وبهذا نؤكد على واجب استمرار الحكومة في إصلاح هذا القطاع السيادي وتطويره، خاصة في عصرنة نظامه الإداري، والعناية المهنية بقطاع الري الذي هو عصبه الأساسي، وذلك من أجل الوصول إلى الفلاحة على أسس علمية وتقنية تحقق اكتفاءنا.
في ميدان الإصلاح الإداري، نعبر عن درجة الرضا بما تبذله الحكومة، آملين بتطلع إلى قانون البلدية والولاية الذي أكد السيد الرئيس على مراجعته بشكل عميق، وهو في تقديرنا حجر الزاوية في انطلاق تنمية محلية حقيقية وفعالة.

سيدي الوزير الأول،
ولاية سيدي بلعباس كانت قطبا إلى وقت قريب قطبا صناعيا يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، لذا نطلب من الحكومة إعادة الاعتبار لهذه الصناعات عن طريق استرجاع العقار الصناعي وفتح باب الاستثمار ولنا أمثلة كثيرة في سيدي بلعباس حيث كانت رائجة في الصناعات الإلكترونية مثل مؤسسة الصناعات الإلكترونية (ENIE) بسيدي بلعباس، تلاغ ورأس الماء، لذا نرجو من السيد الرئيس إعادة الاعتبار لهذه المؤسسات عن طريق فتح باب الاستثمار للمستثمرين الخواص سواء كانت شركات محلية أو أجنبية.
وهذا مما يرفع الغبن عن سكان المنطقة عن طريق توفير اليد العاملة والقضاء على البطالة.
شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم، رحم الله شهداءنا الأبرار وتحيا الجزائر.

38
السيد عصام نشمة

بسم الله الرحمن الرحيم.
المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، قدوتنا في الجد والتفاني في خدمة الوطن،
السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، الذي يستحق منا كل التقدير لشجاعته في فتح الملفات ومعالجتها، والشكر موصول إلى السادة الوزراء المرافقين له،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأكرمون،
أسرة الإعلام المبجلون،
سلام الله على الجميع.

بداية، نقدر للوزير الأول وطاقمه الحكومي عرضه لبيان السياسة العام للحكومة طبقا لأحكام المادة 111 من الدستور، وهو التزام يحسب للحكومة جميعا ومن هذا المقام أستسمحكم في إدراج الملاحظات التالية:
ـ نرى أن يعمم مبدأ عرض تقرير سنوي مفصل لكل وزارة ليصبح مرجعا لبيان السياسة العامة ووضع خارطة طريق (Road-Map).
ـ أما بالنسبة للأرقام، نرى أنه يجب أن تكون نسبية (Relatif) بدلا من أن تكون أرقام مطلقة (Absolu).
ـ كذلك نرى أنه يجب أن تكون هناك مقاييس عن عائدات الاستثمار (Returns investment).
ـ كما أننا نرى أن الحكومة تريد استراتيجية رقمية وهو شيء جميل، وفي هذا المجال أقترح تأسيس منصة رقمية لطلب المعلومات، كما هو معمول به في كثير من الدول ويسمى بنظام حرية طلب المعلومات (Freedom information request) أي طلب المعلومة مباشرة من هياكل وشركات القطاع العام، تبدأ تدريجيا بالبرلمانيين ممثلي الشعب.

ثانيا: معظم حاضنات الشركات الناشئة (Incubateurs) تتمركز في الولايات الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران نسبيا، وهذا ما ينتج عنه هجرة الأدمغة داخليا نحو المدن الكبرى، كما أن الميزانية الموجهة للشركات الناشئة هي واحد مليار دينار لكل ولاية، وهنا نلتمس تقسيما نسبيا حسب خصوصيات وعدد سكان كل ولاية من باب العدل والمساواة.
ثالثا: ملاحظاتي كثيرة والوقت محدد وعليه، أخص الولاية التي جئتكم منها بشيء من الاهتمام كنموذج للكثير من الولايات التي تملك كنوزا كثيرة ومتنوعة، عنابة لؤلؤة الشرق هذه الولاية التي ذكرها السيد رئيس الجمهورية في برنامجه الخاص والتي كانت بعد الاستقلال محط أنظار قادة البلاد، فهي القطب الصناعي بمركباتها والقطب السياحي بخلجانها والقطب الفلاحي بأراضيها، هكذا كانت مدينة التاريخ والثقافة والسياحة والحديد والصلب والفولاذ قدوة للولايات المجاورة، لتصبح اليوم بعد نسيانها قرية كبيرة تسير نحو تدهور مستمر رغم موقعها الاستراتيجي ومؤهلاتها الجبو اقتصادي الهائلة، أليس من العجب ـ السيد الوزير الأول ـ ألا نجد لها رابطا مع الطريق السيار وهو يقطعها على مسافة معتبرة ويمتد إلى ولاية مجاورة.
أيضا لا مشاريع في مجال النقل نفذت منذ عشرات السنوات، مثال ذلك مشروع الترامواي مجمد رغم الازدحام المروري وخاصة في مداخلها الرئيسية، وهنا نلتمس من السيد الوزير الأول ومن خلاله الوزير المعني بالقطاع برفع التجميد والإسراع في تنفيذ هذا المتنفس المروري والاقتصادي والسياحي.
إن ولايتنا تملك مؤهلات وبنية تحتية هامة إذا ما تم استغلالها ستعطي مردودا في القريب العاجل (Un retour sur investissement garantie) للقضاء على البطالة ويدفع إلى التمويل الذاتي ونذكر هنا على سبيل المثال:
ـ مطار دولي، ينتظر منكم الرفع من عدد الرحلات والوجهات،
ـ ميناء يستجيب للمقاييس، وقد طالبنا بتسجيل عملية التوسعة،
ـ محطة كبيرة للسكة الحديدية تنتظر منكم تنفيذ عملية الخط المزدوج،
ـ محطة النقل البحري المنجزة والتي لم تعرف انطلاق العمل لأسباب مبهمة،
ـ ست مناطق صناعية منجزة ونخص بالذكر منطقة «عين صيد» التي تنتظر غلافا ماليا للتهيئة بالغاز والكهرباء،
ـ أكثر من خمسة شواطئ غاية في الجمال، للأسف، لا يمكن الاستثمار فيها بسبب تواجدها في مناطق شبه غابية طالها التصنيف والمنع، لكن في الحقيقة يمكن مراجعة الدراسة للمصلحة العامة،
ـ مناطق سياحية مصنفة مثل كورنيش عنابة وخليجي سرايدي وشطايبي من الأجمل في العالم كما كانت تعرف (BIO-EST) بمؤهلاتها السياحية ومرتفعاتها الجبلية، وكذلك «سيدي سالم وجوانو» كلها غير مهيأة لافتقادها لقنوات الصرف الصحي والماء والكهرباء والغاز، وكذلك غياب البنية اللوجستية لربطها مع الميناء والمطار والطريق السيار.
وفي هذا السياق، نلتمس من سيادتكم تخصيص غلاف مالي مستعجل لهذه العملية العامة التي تنعش السياحة والاقتصاد في ظل التهافت الكبير للسياح، خاصة أن إخواننا الليبيين الذين زاروا هذه السنة عنابة بأكبر عدد ويمكن الاطلاع على ذلك من المصالح المعنية.
السيد الوزير الأول،
أليس هذا من باب التقصير لمن سبق؟ ومتى سيفرج الله بكم هذا الكرب؟

السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي،
إن الحديث عن ولاية عنابة يطول بقدر ما طالها من الإهمال في السنوات الماضية، وهي التي كانت من أغنى المدن وإلى وقت قريب كانت تمتص البطالة من الولايات المجاورة، نجدها اليوم وللأسف تعاني وتستنجد بكم.
من هذا المقام وباسم ساكنيها، ألتمس من سيادتكم وطاقمكم الحكومي برمجة زيارة رسمية لها في القريب العاجل لمرافقة السلطات المحلية والوقوف على واقع التنمية، بعيدا عن التقارير والطمأنينات غير المجدية لأنها تطلب منكم بكل صدق برنامجا استثنائيا عاجلا لاسترجاع مكانتها كشريان نابض ومساهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة وأنها تتوافق مع برنامج السيد رئيس الجمهورية ومنظوره الجديد....

39
السيد
عز الدين هبري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

تكشف قراءتنا لبيان السياسة العامة المقدم من طرف الحكومة عن عمل جاد وجهد حقيقي في بناء دولة الحق والرفاه، وهو ما تؤكده تفاصيل البيان فيما تم ذكره من منجزات ونتائج، وإذ نثمن ذلك فإننا نتطلع إلى مزيد، ولعل من أهم ما تم تحقيقه فيما يتصل بحياة المواطنات والمواطنين، تلك الحركية والديناميكية في قطاع الاقتصاد الذي يشهد تنظيما حقق نقلة باتجاه تنمية واستثمار خارج المفاهيم التقليدية، ويشهد على ذلك رقم الصادرات خارج المحروقات (3.9 ملايير دولار) وهو سابقة تعكس العمل والنشاط والإرادة للجهاز الحكومي، وإن هذا يعد حافزا للارتقاء أكثر والعمل بقوة أكبر من أجل تحقيق الأفضل.
مما لفت انتباهنا - السيد الرئيس، السيد الوزير الأول - في بيان السياسة العامة تلك الجهود المذكورة في مجال السياحة واستثماراتها، غير أننا نلاحظ أن قطاعا منتجا كالسياحة وفاعلا في توفير فرص العمل، لم يحظ بما يتناسب وإمكانيات البلاد السياحية، وهو ما يستوجب ضرورة العناية والتركيز أكثر وفق مخطط منهجي ومحكم، سيما في مجال السياحة الساحلية وبنيتها التحتية، كما وجب الاهتمام بالهياكل والكادر البشري، فعلى سبيل المثال تعد تيبازة قطبا سياحيا بامتياز من حيث ما تزخر به من إمكانات طبيعية وظروف مهيأة، غير أن الواقع لا يعكس ذلك بكل أسف، مما يحتاج إلى بناء سياسة استثمارية وتنموية منتجة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
ذكر بيان السياسة العامة ما أنجز في قطاع الأشغال العمومية، والذي هو قطاع استراتيجي وقاعدي تبنى عليه عديد القطاعات، ويدخل في البنية التحتية للاقتصاد والحياة العامة، ورغم ما يعرفه من تقدم إلا أننا نشير إلى نقائص ملحوظة فيه، فعلى سبيل المثال:
- ما يزال الشطر الثاني للطريق السريع لولاية تيبازة (حجرة النص - الداموس) غير منجز، رغم تسجيله منذ سنوات.
- إنجاز طرق في المناطق المعزولة والجبلية غرب تيبازة، منها تهيئة الطريق الذي يربط بلدية مسلمون وولاية عين الدفلى.
- إضافة منفذ من الطريق السريع إلى مدينة فوكة التي بها أكثر من 70 ألف نسمة، وفك الخناق والعزلة عنها.
- إنجاز واجهة بحرية (كورنيش) لمدينة فوكة.
- إنجاز محطة حضرية لنقل المسافرين بفوكة باتجاه الولايات المجاورة.
- إنجاز ميناء للصيد في بلدية الداموس.
- إنجاز خط بحري يربط ولاية تيبازة بالجزائر العاصمة لفك الخناق عن الحركة المرورية.
- إنجاز خط السكة الحديدية يربط بين مدينة زرالدة ومدينة شرشال.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إن الجزائر واعية بأهمية الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وبأهمية تطوير الفلاحة وتوفير كل الشروط اللازمة لضمان نجاحها خاصة في ظل الظروف الجيوستراتيجية الراهنة وكذا التغيرات المناخية.
نثمن إنشاء البنك الوطني للبذور، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من الموروث الجيني، والحفاظ على حيوية البذور، خاصة وأن العالم مقبل على أزمة مجاعة حسب تقارير منظمات الزراعة، بات من الضروري تثمين الكفاءات الجزائرية وجهود الدولة في مجال التأهيل الفلاحي.
ولكن علينا استدراك بعض النقائص:
- ضرورة الانتقال إلى مستويات أعلى في الفلاحة العصرية تكنولوجيا وكذلك في مجال الزراعات المسقية وتوسيع ذلك.
- ربط قطاع الفلاحة بالصناعة التحويلية.
- الرجاء، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، تنفيذ مشروع سد توريرت بوادي مسلمون الذي تمت به الدراسة، فمتى يتم موعد الإنجاز؟
- تعزيز الفلاحة الجبلية، المتمثلة في زراعة الأشجار المثمرة (كأشجار الزيتون، التين، الخروب والكرز... إلخ).
- وقف زحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية والغابية.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،
ألتمس منكم في قطاع السكن والرياضة:
- رفع سقف الاستفادة من السكن الاجتماعي إلى 40 ألف دينار شهريا عوض مبلغ 24 ألف دينار.
- رفع الحصة السكنية المخصصة للسكن الاجتماعي والسكن الريفي (خاصة بالمناطق المكتظة كمدينة فوكة، التي عرفت توافد الآلاف من العائلات خلال العشرية السوداء).
- إنجاز سكنات للإيجار، للحد من أزمة السكن وظاهرة البزنسة بالعقارات.
- إنجاز مرافق شبانية ورياضية من أجل فسح المجال للفرق الناشطة بالتحضير الجيد للمنافسات الولائية والوطنية، منها:
- إنجاز مسبح شبه أولمبي بفوكة.
- قاعات متعددة الرياضات.
- تخصيص مشروع مكتبة ومركز ثقافي لمدينة فوكة رغم أنه يوجد بها العديد من الجمعيات الثقافية الناشطة، والنجوم السينمائية والمسرحية (قطاع الثقافة غائب بمدينة فوكة).
وفي الأخير، ندعو الله أن يديم على الجزائر أجواء الأمن والاستقرار، والتقدم، والازدهار في المجالات كافة، لتظل واحة أمن واستقرار، ومنارة شامخة في المجالات العلمية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، في ظل قيادتها الحكيمة.
شكرا والسلام عليكم.

40
السيد
إبراهيم أكادي

السلام عليكم ورحمة الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..... (كلام باللهجة التارقية، ولاية برج باجي مختار).....
إن تطلعنا لبيان السياسة العامة المقدم من طرف الحكومة يؤكد على الممارسة المسؤولة والموضوعية ويضعنا أمام فعل المشاركة الإيجابية في مرافقة جهود الجهاز التنفيذي والاستجابة لتطلعات المواطنين، فجميعنا ننتمي إلى مشروع الدولة القوية والجديدة والمبنية بجهود أبنائها.
إن الحكومة في بيان سياستها العامة تحصي نتائج عملها ونذكر بشكل واضح حصيلة جهودها، وهو ما يزيد المواطنات والمواطنين في ترسيخ ثقتهم في حكومتهم ويستجيب عبر ذلك إلى متطلباتهم.

سيدي الوزير،

من موقعنا وواجبنا دستوريا أن نعلق ونعقب بما يبين المنجزات ويشير إلى ما هو ممكن في الأفق المنظور، وفي هذا تضمنت وثيقة البيان خمسة فصول شملت مختلف مناحي الشأن العام في شقه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحوكمة ومحاربة البيروقراطية وكذا محاربة الفساد، ولا يخفى على أي متابع بأن هذه الفترة اتسمت بظرف وطني ودولي خاص ومعقد (جائحة كورونا والحرب الروسية).
ونحن كحزب التجمع الوطني الديمقراطي، نثمن جدا ما حققته الدبلوماسية الجزائرية الخارجية من نتائج أرجعت وبقوة صوت الجزائر خارجيا، وكما نتمنى من كل قلوبنا أن تتكلل القمة العربية المزمع انعقادها في نوفمبر المقبل بنتائج إيجابية ولم لا لم الشمل العرب والقضية الفلسطينية.
كما نثمن قرارات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الأخيرة والتي تلقاها المواطن وأخص بالذكر مواطني ولاية برج باجي مختار، خاصة قرار فتح مناطق التبادل الحر في بلدية تيمياوين الذي تلقاها المواطن بفرح وأمل.
وبما أننا ولاية حدودية لا ننسى ما يقدمه قطاعنا العسكري المرابط في الحدود الجزائرية على كل التضحيات المقدمة من طرفهم من أجل حفظ كرامة وأمن المواطن الجزائري، ونحن وكل سكان ولاية برج باجي مختار نمد يد العون لجيشنا في مهمته النبيلة.
ذكر بيان السياسة العامة العناية التي توليها الحكومة لقطاع الصحة، ولا ينكر أحد ما تحقق في ذلك غير أننا نستوضح في هذا الجانب عن الخارطة الصحية وتحيينها سيما ما تعلق بالولايات المستحدثة حديثا، أذكر هذا مستشهدا بولايتي برج باجي مختار التي ما تزال تفتقر للهياكل القاعدية، فليس هناك - السيد الوزير الأول - مستشفى الأم والطفل ولا وجود للقابلات (صفر قابلات) مما جعل مواطنينا في حالة تذمر ومعاناة صعبة جدا، كما تكاد تنعدم التجهيزات الضرورية وخاصة سيارات الإسعاف المجهزة.

سيدي الوزير،
نحن نعاني من مشكل الطريق رقم 6 الذي راح ضحيته العديد من المواطنين في الفترات السابقة.
عدم وجود سيارات إسعاف في مستشفى الولاية، أمر غير مقبول، أظن أن هذا الأمر غير مقبول.
جاء في بيان السياسة تفاصيل عن قطاع الأشغال العمومية، في هذا عليكم أن تولوا أهمية بالغة وجادة لمشاريع البنية التحتية في ولاية برج باجي مختار، وبخاصة شبكة الطرقات التي نذكر منها، طريق برج باجي مختار - رڤان وكذلك طريق برج باجي مختار - تيمياوين والذي فرحنا بإدراج مشروعه وتقسيمه على خمسة مؤسسات، لكن بطء الإجراءات الإدارية يجعل المواطن في حالة يأس شديد.
سيدي الوزير،
أنا بصفتي برلماني عضوا عن ولاية برج باجي مختار، عند انتهاء الجلسة هنا أشعر بنوع من الإحباط ونوع من الغيرة، زملائي الأعضاء عند الانتهاء من الجلسة بعد ساعتين أو ثلاثة يكون في بيته، معاناتي كعضو للالتحاق بولاية برج باجي مختار فما أدراك ما معاناة تلك الأم المريضة أو ذلك الشيخ المريض الذي ينتقل من برج باجي مختار إلى الجزائر بحكم الاستشفاء.. أو كذا يعني أمر لابد أن يضعه وزير الأشغال العمومية في محمل الجد.
أما فيما يخص قطاع التجارة والذي يشهد تطورا ملحوظا وحركية مست كل جهات الوطن وفق رؤية موضوعية ومسؤولة تستجيب للشروط، وبالنظر..

41
السيد
نور الدين حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على سيد الخلق محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

نناقش اليوم الحصيلة السنوية للحكومة للوقوف على ما أنجز وما هو في طريق الإنجاز ضمن ما ورد في مخطط عملها، والملاحظة هو أن بعض القطاعات سجلت إنجازات تُثمن وتستحق الإشادة، وهي إنجازات لها صداها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ونأمل من الحكومة أن تعزز أداءها لتحقيق المشاريع المقررة وتلك المسجلة.
إن رسم استراتيجية فاعلة لمعالجة الاحتياجات الداخلية للشعب وتحقيق التنمية الشاملة بالتركيز على المشاريع ذات الأهمية خاصة وأن السيد الرئيس عبد المجيد تبون، أعلن عن استراتيجية واضحة المعالم لا لبس فيها، تهدف إلى تخليص الاقتصادي الوطني من التبعية لقطاع النفط وأموال الريع النفطي والتوجه نحو تنويع الصادرات الجزائرية، ونحن

نتكلم عن رقم سبعة ملايير دولار خارج المحروقات كرقم أولي لا بأس به وقفزة نوعية تحقق لأول مرة، وهذا الأمر نثمنه كثيرا وكمنتخبين وطنيين عن التجمع الوطني الديمقراطي ندعم الحكومة في المضي قدما في هذا الاختيار الاستراتيجي، والذي بدوره سيخلص الجزائر من التبعية للخارج في غذائها ودوائها خاصة وأن العالم يشهد تحولات جيو استراتيجية لا مكان فيها للدول الضعيفة والتابعة.

لقد أضحى تحقيق الأمن الغذائي مطلبا عالميا لكل الدول نتيجة للأزمة الأوكرانية والخوف من نقص وتذبذب في الإمداد بالحبوب في كل من روسيا وأوكرانيا مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء، لذا فإننا اليوم مطالبون شعبا وحكومة باتباع استراتيجية زراعية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي الذي حدده رئيس الجمهورية كهدف واجب التحقيق وحماية أمننا القومي.

إن الجزائر تمتلك ثروات كثيرة ومتعددة تؤهلها لتكون دولة رائدة على مستوى محيطها العربي والإفريقي خاصة وأن الإرادة السياسية متوفرة والظروف المالية والأمنية ملائمة فما علينا إلا وضع الخطط الخلاقة والبرامج البناءة ووضع الإطارات المناسبة، لأن الملاحظة هو أن البيروقراطية والمحسوبية والمعاملات التفضيلية والممارسات التعسفية ما زالت، وللأسف، ضاربة بجذورها وما زالت الذهنيات المتحجرة والمعرقلة متحكمة في دواليب الإدارة والهيئات العمومية.

سيدي الرئيس،

إذا جئنا نتحدث عن ولاية الشلف والتي بحكم موقعها الاستراتيجي يمكنها أن تكون قطبا صناعيا وميناءيا وفلاحيا وسياحيا بامتياز لما تتوفر عليه من أراضي خصبة ومنشآت قاعدية من طرق وموانئ وكوادر بشرية، إلا أنها لم تحظ بحقها من البرامج التنموية والمشاريع الاستراتيجية الكبرى، لذا نلتمس من سيادتكم إعادة النظر بجدية وعمق لهذه الولاية ولأهلها الطيبين وبالأخص في بلدياتها وقراها ومداشرها، فروح المسؤولية تتطلب منا جميعا أن تُنصف بتقديمها دعما إضافيا من شأنه أن يرفع الغبن والمشقة التي يعانيها يوميا وخاصة في مناطق الظل التي هي من الأولويات في برنامج السيد الرئيس، ومن بين البلديات التي تعيش التهميش ونقص المرافق الحيوية ذات الأهمية، نذكر بلدية بنايرية، الظهرة، بريرة، حرشون، الهرانفة وواد قوسين. الحجاج... وغيرها من بلديات الولاية.

وإنه لمن واجبنا كحاملي أمانة الشعب أن نقف على ملف حساس لا يمكن أن نكون في أمن دون أن نرعاه رعاية تليق به، فقطاع الصحة رغم كل ما أنجز فيه إلا أننا، السيد الوزير الأول، نلفت عنايتكم الفاضلة إلى مستشفى ببلدية الزبوجة ذات التعداد السكاني الكبير لتغطية المتطلبات الصحية لساكنتها الذين يعانون في صمت.

كما نرفع إلى سيادتكم انشغالا مهما يتمثل في واجب استكمال إنجاز الطريق الوطني رقم 19 الرابط بين تنس وعاصمة الولاية وذلك لأهميته القصوى في التنمية ورفع العزلة، بالإضافة إلى كونه يعتبر همزة وصل بين ميناء الولاية والولايات المجاورة.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت وزارة التعليم العالي قرارات هامة بإحالة الأساتذة الجامعيين الذي بلغوا سن السبعين على التقاعد وقد لقي هذا القرار ارتياحا كبيرا لدى حاملي شهادات الدكتوراه الذين هم في رحلة البحث عن مناصب عمل، إلا أنه ورغم مرور سنة على هذا الإجراء لم تُتخذ أي إجراءات في هذا الصدد ومازال الوضع على حاله، ومازال الدكاترة الشباب ينتظرون فتح آمال التوظيف الذي هو من حق كل حامل لشهادة الدكتوراه، وعليه، نأمل من الحكومة أن تتخذ إجراءات عاجلة في هذا الموضوع.

وأخيرا، أختم مداخلتي بدعوة السيد رئيس الحكومة لإسداء أوامره للسادة الوزراء بأن يبقوا أبوابهم مفتوحة أمام السادة الأعضاء، والتواصل معهم واطلاعهم إلى انشغالاتهم، لأنهم مخولون قانونا لمراقبة الأداء الحكومي ومفوضون شعبيا للدفاع عن مصالح المواطنين، فنحن هنا لخدمة مصالح الشعب الجزائري خاصة أهلنا في القرى والمناطق النائية، وكما يقول المثل العربي: من ليس له خير في أهله ليس له خير في عشيرته ومن ليس له خير في عشيرته ليس له خير في وطنه.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

42
السيد سي علي شفيق

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يندرج عرض بين السياسة العامة على البرلمان في إطار سياسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لاطلاع المواطنين على المنجزات في كل الأصعدة، ومن أجل تقديم حصيلة خلال سنة كاملة لكي يمارس ممثلو الشعب رقابتهم.

هذا ونعتبر أن عرض الحكومة لبيان سياستها العامة على مجلسنا الموقر في الآجال القانونية، يأتي امتثالا لنص دستور الجمهورية لاسيما المادة 111 منه هذا من جهة، وتنفيذا لالتزامات رئيس الجمهورية لتكريس الشفافية والنزاهة كمبادئ رئيسية لبناء مؤسسات قوية ضمانا لمصلحة البلاد من جهة أخرى.

يأتي كل ذلك ضمن ظرف وطني ودولي معقد للغاية، تميز بتواتر الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد19- وانعكاسات نشوب النزاع في أوكرانيا وتداعياته على الصعيد الدولي.

سيدي الوزير الأول،

لابد من الإقرار بالنشاط الدبلوماسي المكثف الذي تقوم به الدولة الجزائرية عربيا، إفريقيا ودوليا، يأتي في طليعتها محاولة لم الشمل العربي والتحضير للقمة العربية المقرر عقدها أول نوفمبر، والتي ستكون بإذن الله قمة جامعة تكرس وحدة الصف العربي وفق رؤية استراتيجية عربية موحدة، وبصوت واحد لمواجهة تطلعات وآمال شعوبنا العربية، وبهكذا حركية ونشاط نفتخر.

كما نفتخر بجهود الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن المشتركة في تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب وتطوير الصناعة العسكرية تحقيقا لأمن البلاد والعباد.

وبالموازاة نطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهد لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن والتي عرفت تدنيا في السنوات الأخيرة، مع ضرورة تبني سياسة اليقظة الاستراتيجية لتعزيز المخزون الاستراتيجي للمواد ذات الاستهلاك الواسع.

سيدي الوزر الأول،

لابد من إعادة النظر في السياسة المائية المنتهجة عبر تبني استراتيجية وطنية جديدة، تتيح لنا من حط الفقر المائي من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد استغلال المياه واستدامتها لاسيما في ظل حرب المياه المعلنة من طرف نظام المخزن، عبر قيامه بتشييد 16 سدا على حدوده الشرقية وحفر الأنقاب، مما يشكل تهديدا صارخا لأمننا المائي وتعديا على مياهنا الجوفية والمجاري المائية المشتركة.

وفي هذا الإطار، نثمن ما جاء به مجلس الوزراء خاصة الموافقة المبدئية على مشروع استخراج المياه لتزويد ساكنة ولاية بشار، وأملنا أن تعمم العملية لتشمل باقي الولايات الحدودية وحتى ولاية عين تيموشنت التي تعاني أزمة عطش، كما نطالب بإعادة تأهيل وتوسيع وعصرنة أنظمة

43
السيد حمزة بوحفص

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

بداية، نثمن ما جاء من إنجازات ومكاسب في حصيلة العمل الحكومي من أجل تجسيد برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، طيلة سنة كاملة من النشاط والأداء، غير أن هذه الحصيلة لا تخلو من بعض النقائص والثغرات في التكفل بانشغالات الساكنة خاصة في مجالات التنمية المستدامة للبلد، وتطبيق القرارات وتجسيد المشاريع، لذلك أستغل هذه الفرصة لأعرج على بعض الانشغالات الخاصة بالولاية التي أمثلها وهي ولاية عين صالح وذلك على النحو الآتي:

بالنسبة للطاقة - سيدي الوزير الأول - لا يختلف اثنان أن أهل الجنوب لم يخيروا بين السكن في الشمال أو الجنوب، فاختاروا الجنوب إنما مقادير الآباء والأجداد والظروف، وإن ظرف الحرارة الشديدة صيفا خاصة لا يد لهم فيه، ومن ثمة فلا يعقل أن يعاقبوا بما ينتج عنه من تبعات، وأظن لا يختلف عاقلان بأن موسم الحرارة بالجنوب عامة وإن صالح خاصة يشمل فترة من نهاية أفريل إلى نهاية أكتوبر من كل سنة أي نصف عام كامل، أين يصبح الملاذ الوحيد هو أجهزة المكيفات التي تشكل عماد المساكن الصحراوية مهما كان مستواها المادي لأن الأمر يتعلق بمحاولة إنقاذ الروح البشرية، ومن ثمة طبيعي أن ينتج عن ذلك الاستهلاك الكبير للطاقة، يجب أن تتدخل الدولة بخصوصه من خلال الإعفاء الكلي لمستحقات الكهرباء أو على الأقل، التخفيض الهام في التسعيرة خلال الفترة المقصودة.

بالنسبة للصحة، نتساءل عن الطريقة التي تحرر بها الخارطة الصحية للأطباء الأخصائيين، لأنه حسب احتكاكنا بكثير من المرافق الصحية نجد أن التخصصات المسجلة من طرفهم كنقص لا تتلقى استجابة من طرفكم دائما، بل في الغالب ترسل تخصصات لا علاقة لها باحتياجات المنطقة، كما أن هناك تخصصات غائبة كليا عن مرافقنا الصحية.

نتساءل عن سبب عدم تسليم مشروع مستشفى 120 سريرا رغم انتهاء الآجال المتفق عليها؟

رفع التجميد عن مشروع مستشفى 60 سريرا بدائرة إنغر التاريخية، أين هي التغطية الصحية بفقارة الزوى وإنغر كما يطمح لها الساكنة من خلال توفير المعدات والأطباء؟

السياحة،

لا يعقل الحديث حول السياحة قبل إنهاء إشكالات الأشغال العمومية والنقل، فالكل متصل ببعض، عندما تنشئ في ولايتنا طرقا محترمة وفقا للمعايير وليست طرقا تستعمل لمرة واحدة، وحينها يكون لدينا مطار وفقا للمعايير أيضا وتحط فيه طائرات بمختلف أنواعها وفي مختلف الأوقات

قنوات الصرف الصحي حماية للبيئة والموارد المائية من التلوث، ولنا في بلدية ولهاصة ولاية عين تيموشنت خير مثال على تلوث منابعها المائية.

كما نطلب إعادة لاعتبار للسدود عبر تهيئتها للرفع من قدرات استيعابها ورفع التجميد عن إنجاز البعض منها لاسيما سد واد برقش بولاية عين تيموشنت.

سيدي الوزير الأول،

من أجل دعم السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية نحو المزيد من الفعالية والإنصاف، لابد من إعادة النظر في معايير الاستفادة من السكن الاجتماعي عبر تعديل المرسوم، الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري، والذي يعتمد معيار الأجر المحدد بـ 24 ألف دينار جزائري الذي جاء في المادة 04 منه، والذي يعتبر مطلب الطبقة الهشة في المجتمع الجزائري للأمانة، السيد الوزير الأول، (هذه الفئة تبكي الدم بدل من الدموع).

سيدي الوزير الأول،

أحيطكم علما بأن هناك حصص سكنية ذات طابع اجتماعي جاهزة منذ سنة 2017 لم يتم تسليمها لحد الآن، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة ما مصير مواطني الطبقة الهشة الذين كان دخلهم أقل من 24000 دج وكان أملهم الوحيد سكن يحفظ كرامتهم، فوجدوا أنفسهم فوق عتبة 24000 بدنانير معدودات نتيجة إعادة النظر في النقاط الاستدلالية وحرموا بالتالي من قرارات الاستفادة؟ - لذا سيدي الوزير - أقترح أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أجر المواطن وقت إيداعه الملف وليس وقت دراسة الملف من طرف الإدارة لأنه لا يتحمل بأي شكل من الأشكال تأخر الأعوان الإداريين في دراسة الملفات، والعينة من ولاية عين تيموشنت.

فيما يخص الصيد البحري، فإذ نشكر السيد الوزير الذي استجاب لطلبنا فيما يخص ميناء بني صاف، فإننا نجدد طلبنا لتوسعته، وكذا تهيئة مواقع الرسو حيث يتسنى لمهني القطاع من مزاوله نشاطهم من شاطئ مداغ بالعامرية إلى شاطئ مالوس بولهاصة الغرابة، طبقا لما جاء في اجتماع مجلس الوزراء حول وضع نظام خاص للحماية الاجتماعية لفائدة مهني القطاع في أقرب الآجال، يشمل تهيئة مساحات خاصة بهم في الموانئ.. (والتكفل بهم في شكل تعاونيات.

كما نطلب منكم السيد الوزير الأول، إسداء توصيات بإشراك فعاليات المجتمع المدني ضمن الاجتماعات الدورية للمجلس التنفيذي للولاية تنفيذا لديمقراطية تشاركية حوارية.

وفي الأخير، وإذ نتقدم إليكم السيد الوزير بتهانينا الخالصة على تجديد الثقة فيكم من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، فمن جهتنا كمجلس موقر لن نقول للسيد الرئيس: إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون، بل نحن على العهد باقون تجمعنا ثقافة الدولة والمصلحة العليا للوطن.

المجد والخلود للشهداء الأبرار، تحيا الجزائر وشكرا).

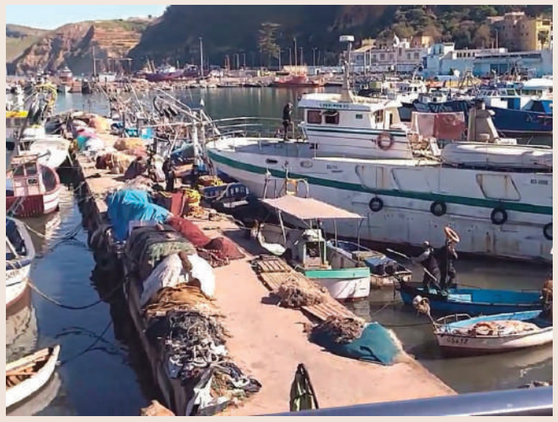

ولمختلف الوجهات حينها نتحدث عن السياحة.
هنا أطرح سؤالا بسيطا، ماذا تعني لوزارة الأشغال العمومية اهتراء طرقات صرفت عليها الملايير في مدة زمنية وجيزة وفي منطقة لا تعرف أصلا ظروفا طبيعية غير عادية كالفيضانات والزلازل؟ لذلك في الوقت الذي يفكر فيه العالم بإنشاء طرق في الجو لا يعقل أن يكون حلمنا مجرد طريق معبد وفقا للمقاييس.

الفلاحة:
تعاني منطقة عين صالح من مشاكل عدة منها:
- تسريع إجراءات إنشاء محيطات فلاحية جديدة لكثرة الطلب عليها.
- تفعيل مشروع رئيس الجمهورية الخاص بالكهرباء الفلاحية.
- تسوية ملفات الاستصلاحات الفلاحية القديمة، ومنها قرارات الملكية.
- تسوية ملفات الأراضي الفلاحية الموجهة إلى الشباب وتهيئتها.
- غياب العقار الفلاحي رغم لهفة الشباب للقيام بمشاريع فلاحية بدعم من الدولة.
- التسريع في وتيرة إنجاز بئر رعوي تينرمان لضروريته الهامة لمربي فقارة الزوى.
- إنجاز بئر رعوي في منطقة المسقم التي تحتوي على 200 رأس من الإبل في ظل الصيف الحار.

التشغيل:
نطالب باعتماد آلية حقيقية في توظيف شبابنا البطال في الشركات البترولية المتواجدة على تراب الولاية وتعطى الأولوية لأبناء المنطقة في التشغيل.
- كما نطالب بفتح مكاتب لها على مستوى الولاية لتسهيل التواصل معها.
- كما نطالب بفتح نقاط للتنقيب عن الذهب لفائدة الشباب على غرار الولايات الجنوبية الأخرى.

التكوين:
تحويل ملحقة فقارة الزوى إلى مركز للتكوين المهني وهذا نظرا لبعدها 40 كلم عن مقر الولاية، كما نرجو انطلاق الأشغال في المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني عين صالح.

الشؤون الدينية:
نقص تأطير أساتذة التعليم القرآني والقيمين والقائمين بالإمامة.

بالنسبة للتربية:
- استقرار مناصب بعض المواد واستقرار الإطار يؤدي إلى تحسين المستوى كالفرنسية في الإبتدائي وبعض المواد العلمية في الأطوار الأخرى،
- اعتماد ملحقة للتكوين تفاديا للتنقل إلى ورقلة وغيرها،
- تسجيل ابتدائية بمنطقة الساهلة الغربية تفاديا للاكتظاظ في المستقبل، مع متوسطة.

بالنسبة للبيئة، عدم فتح مفرغة عمومية..

44
السيد يوسف لعراب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعز علي أن أتقدم إليكم بمداخلتي لأشيد بالعديد من النقاط الإيجابية التي جاءت في بيان السياسة العامة والتي عرضها السيد الوزير الأول، لاسيما ما تعلق بالمؤشرات الاقتصادية ودعم الجبهة الاجتماعية وأخص بالذكر ما تعلق بالصناعة الميكانيكية التي تتطلب حلولا دقيقة وسريعة لحل هذه المعضلة، بالنظر إلى طول هذه المدة مدة انتظار المواطن وحلمه في الحصول على سيارة جديدة، حيث تسببت الندرة في هذا المجال إلى ارتفاع جنوني في أسعار المركبات، مع تحفظ على المجمعات العمومية التي عرفت في السابق فشلا كبيرا مما أدى إلى إفلاسها وغلقها وتسريح العمال، وهو ما يستدعي فتح المجال أمام القطاع الخاص وتقديم تحفيزات لهم لتشجيعهم على الاستثمار في هذه الصناعة الهامة.
كما نثمن رقمنة الكتب المدرسية وتزويد 1629 مدرسة بلوحات رقمية لتخفيف وزن المحفظة المدرسية في انتظار تعميم العملية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
شهدت الجزائر خلال السنتين الفارطتين استشهاد العشرات من أبناء شعبنا جراء الحرائق نتيجة ضعف التدخل الجوي وانعدام الطائرات المتخصصة في الإطفاء، حيث شهدت ولاية الطارف خسائر كبرى في الأرواح واستشهاد 38 شخصا رحمهم الله من ست ولايات، وفي هذا الإطار، أتقدم بالشكر إلى جميع أجهزة الدولة على سرعة تدخلها والتكفل بالمتضررين ومسح آثار تلك الكارثة على المستويين المركزي من خلال تدخل رئيس الجمهورية وزيارة الوزير الأول في الساعات الأولى من وقوع الكارثة، وجهود مضنية للسلطات المحلية على رأسها السيد الوالي والمنتخبين المحليين وهبة تضامنية غير مسبوقة.
عرف الموسم السياحي نجاحا كبيرا نتيجة انتعاش السياحة الداخلية وتحول الوجهة السياحية الجزائرية إلى وجهة مطلوبة خارجيا، خاصة لدى دول الجوار على غرار الأشقاء الليبيين وهذا ما يستدعي دعم الوجهة السياحية الجزائرية والترويج لها.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
أيتها السيدات، أيها السادة،
إننا ندرك جميعا الإمكانيات السياحية الهائلة لمنطقة القالة لما تتوفر عليه من قدرات سياحية طائلة وهائلة من إيكولوجية، شاطئية، غابية، علمية، بحرية واستكشافية، إلا أنها لا تزال غير مستغلة وما زاد من عدم تطور السياحة بها المشاريع الكبرى المعطلة على غرار تجميد مشروع ترميم المدينة القديمة وخط المصعد الهوائي الهام لدوره في مجال السياحة والنقل الحضري، بالإضافة إلى خط السكة الحديدية عنابة –الطارف – تونس الذي لم ير النور.
جميل أن نحافظ على جمال منطقة القالة والحظيرة الوطنية للقالة، لكن بقاءها عذراء في ظل أهمية التنويع الاقتصادي ودور الصناعة السياحية ذلك يتطلب، على الأقل، إعادة النظر في منع إنشاء منتجعات ومرافق فندقية وسياحية في المناطقة المتاخمة للشواطئ الجميلة في القالة، على غرار طريق الشاطئ – الجبل، العوينات – المسيدة، إذا تم فتح الاستثمار فيه سيحول شرق القالة إلى قطب سياحي عالمي إذا أحسن استغلاله بدل جعلها مجرد معبر أو مكان للراحة القصيرة اتجاه الدولة الجارة.
كما نلتمس إنشاء وحدة للحماية المدنية ببلدية الشط ولاية الطارف المتاخمة لمطار عنابة، حيث يعرف الطريق الرابط بينها وبين المطار عدة حوادث نتيجة تأخر إزدواجية هذا المقطع، كما يعرف القطب الجامعي بالطارف تأخرا تجاوز عقدا من الزمن وهو ما أدى إلى عجز كبير في المقاعد البيداغوجية لعدد من الأسر بجامعة الطارف.
في مجال الري، وبالنظر إلى الطابع الفيضي للولاية وارتفاع منسوب تساقط الأمطار بولاية الطارف ولأهمية الموارد المائية، فإننا نلتمس تسجيل دراسة إنشاء سدود جديدة خاصة بإقليم دائرة بوحجار ودائرة الذرعان نظرا لطبيعة المساعدة على ذلك وكثرة تساقط الأمطار بالمنطقة.
وبالرغم من جهود الدولة والتحسن الذي عرفه قطاع الري بولاية الطارف، إلا أن بعض البلديات لا تزال تعرف نوعا من النقائص في هذا القطاع الحيوي، وفي هذا الإطار تعاني مشاتي بلدية الشافية، بوقوس الحدودية واللتين تتوفران على ثلاثة سدود من العطش وهذا ما يتطلب نحو 50 مليار سنتيم لكل بلدية لتزويد المشاتي والتجمعات الريفية المتشعبة بالماء الشروب من السدود المتواجدة بإقليم البلديتين وهذا ما نلتمس من الحكومة التكفل به، كما يصل تزويد بعض البلديات إلى مرة واحدة كل خمسة عشر يوما ببلديات الزيتونة والعيون والسوارق الحدودية مثلا.
في مجال الصحة، نقترح على السيد وزير الصحة:
إعادة فتح المركز الخاص بفقر الدم المنجلي بسبب ارتفاع عدد الإصابات بهذا المرض والذي فاق 3200 مريض، والذي صنفت ولاية الطارف الأولى وطنيا.
التعجيل في فتح مدرسة شبه الطبي التي اكتمل بناؤها بالطارف، وفي هذا الإطار، أتوجه بنداء مستعجل إلى السيد وزير الصحة فيما يخص وضعية المتخرجين البالغ عددهم 260 ممرضا من المدارس الخاصة والمعتمدة من طرف الدولة بولاية الطارف قاموا بالعمل كمتطوعين خلال فترة انتشار جائحة كوفيد- 19 والذين يعانون في صمت من البطالة.
في مجال الأشغال العمومية، نطلب من السيد الوزير الأول التدخل المستعجل في فتح شطر الطريق السيار في جزئه الرابط بين الذرعان وبوثلجة على مسافة 52 كلم لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والذي تحول إلى مطلب رئيسي لسكان ولاية الطارف.
كما نلتمس من وزير الأشغال العمومية، المساهمة في حل معوقات واستكمال إنجاز محول..»

45
السيد محمد بوكرو

بسم الله الرحمن
الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعيش الجزائر كباقي دول العالم مخلفات أزمة كوفيد19-، بالرغم من ذلك سعت الحكومة وبتوجيهات من رئيس الجمهورية الراشدة، للتخلص من آثار الجائحة من جهة واستكمال مسار الإصلاحات التي باشرتها في إطار التزامات 54 لرئيس الجمهورية، الذي وعد بها عشية انتخابه رئيسا للبلاد من جهة أخرى.
إن المحيط الجيو – سياسي الذي منع دول العالم من إكمال مسار الانتعاش الاقتصادي، لم يمنع الجزائر من القيام بإجراءات تعزز دولة القانون ودولة العدالة والمواطنة، وقامت بمبادرات ميدانية تعزيزا للديمقراطية التشاركية، وتحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة التي تحقق العيش الكريم للمواطن.
إن عملية استكمال مسار البناء المؤسساتي مع وضع المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية، على غرار المحكمة الدستورية، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والمرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الأعلى للشباب، والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات التي نص عليها الدستور، هو إثبات نية حسنة من الحكومة للتغيير المنشود لترسيخ دولة القانون وتجسيد الحوكمة.
كما أن سعي الحكومة لمراجعة بعض القوانين العضوية من خلال إصدار القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وإنشاء أول مدرسة وطنية لتكوين المحامين هو تكريس لدولة العدالة وتعزيز الحريات.
إن سعي الحكومة لتوسيع العمل بالرقمنة الذي هو في إطار إصلاح الوظيف العمومي والذي يمكن من خلاله تقريب الإدارة من المواطن وتسريع العمليات الإدارية بعيدا عن الممارسات البيروقراطية البالية، هو جهد نثمنه.
كما لا ننسى جهود الحكومة لترسيخ وحماية الهوية والذاكرة الوطنية، لتعزيز بعد الانتماء الوطني.
إننا نبارك الجهود المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وإنعاشه من خلال القيام بتجديد الترسانة القانونية المسيرة للاقتصاد الوطني والتي تسمح بتطوير القطاع الاقتصادي وتعزز نموه، هي جهود ندعو لتثمينها وتعزيزها حتى ننهض بهذا القطاع الحيوي.
كما أن الحكومة في مجال تعزيز الرأسمال البشري اهتمت بمجال الصحة للحفاظ على صحة المواطن ولتعزيز نشاطها.
وهنا، ندعو الحكومة إلى تحسين الجانب الاجتماعي:
الراتب،السكن، محيط العمل وتوفير الإمكانيات اللازمة للعمل داخل المستشفيات حتى يتم إيقاف نزيف هجرة الأدمغة نحو الخارج.
كما ندعو الحكومة إلى:

46
السيد عبد الرحمن بلعيد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة لا يسعني إلا أن أثمن ما تضمنه من آليات لتحقيق الأهداف المسطرة وفق استراتيجية نراها سليمة إلى حد ما.
ولا يسعني أيضا إلا أن أثمن المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ممثلة بالسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، ومن ورائه الطاقم الحكومي لإرساء قواعد الجزائر الجديدة التي يتطلع إليها الشعب الجزائري، وخير دليل على ذلك، حزمة مشاريع القوانين التي مرت على مجلسنا الموقر، خلال الدورة البرلمانية 2022-2021، بالإضافة إلى حزمة أخرى من القوانين المبرمجة خلال هذه الدورة البرلمانية 2023-2022، وبإذن الله، سيكون لمجلسنا الموقر، دور إيجابي في إرساء هذه القوانين وبناء الجزائر الجديدة.
وبالرجوع إلى بيان السياسة العامة للحكومة بفصوله الخمسة استوقفتني نقطة في الفصل الثاني، حيث قلتم إن الصادرات خارج المحروقات شهدت ارتفاعا بنسبة 87٪ ومن بين هذه الصادرات الحديد والصلب، الصناعة الكهرومنزلية، صناعة مواد البناء (الخزف والإسمنت).
وذكرتم أيضا أن واردات المنتوجات البترولية سجلت صفر دولار وأنكم تطمحون إلى بلوغ 7 ملايير دولار صادرات خارج المحروقات مع نهاية هذه السنة.
ما تفضلتم به يعد نتيجة بديهية في معادلة قوامها:
1 – تدهور القدرة الشرائية للمواطن.
2 – تجميد المشاريع الكبرى في إطار سياسة ترشيد النفقات وهو ما نتج عنه شبه ركود اقتصادي.
وإذا ما أضفنا إلى هذه النتائج الشلل الشبه التام للحظيرة الوطنية للنقل والأشغال العمومية، خاصة بعد جائحة كورونا يفهم سبب انعدام فاتورة استيراد المنتوجات البترولية.
ناهيك عن غلاء مادة الحديد الذي تجاوز عتبة 15 ألف دينار في بعض الأوقات والذي كان لا يتجاوز 6 آلاف دينار.
وهذا ما أثر بصفة مباشرة في مستويات الإنفاق الخاصة بإنجاز المشاريع المتعلقة بالمنشآت السكنية والتجهيز للدولة والخواص على حد سواء.

سيدي الوزير الأول،
حسب رأينا يمكننا الحديث عن ترقية الصادرات وفائض في الميزان التجاري عندما نحتكم إلى اقتصاد فعلي حقيقي لا إلى اقتصاد ريعي، ويكون مؤشر ذلك تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بما يضمن كرامة المواطن واستقلالية القرار السياسي.

سيادة الوزير الأول،
دولة كالجزائر، دولة بحجم قارة تتربع على مساحة 2.4 مليون كلم2 وشريط ساحلي 1200 كلم، وتشهد جميع فصول السنة في يوم واحد ولا نستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الفلاحية، ماذا ينقصنا؟ الفلاح موجود، الأراضي الخصبة موجودة، مخزون هائل من المياه الجوفية، ينقص فقط الاهتمام بالفلاح ومرافقته من طرف الدولة.
وبالحديث عن الفلاحة وبما أن ولايتي المغير التي أمثلها، هي ولاية فلاحية بامتياز تستحوذ على أكثر من مليوني نخلة ولا أظنه قد يخفى عنكم ما تحققه التمور الجزائرية من رواج في الأسواق العالمية وما تدره من عملة صعبة، ومن هذا المنطق، أناشدكم سيادة الوزير الأول، بإيفاد لجنة وزارية مشتركة متكونة من وزارات: الفلاحة، الري، البيئة والصحة وهذا لوجود خطر يهدد وجودها كولاية أولا، حيث أن مشكلة تصاعد المياه التي تعاني منها المنطقة تتفاقم مع مرور الوقت.
وما زاد الأمر خطورة هو مياه الصرف الصحي التي تصب كلها في خنادق صرف المياه الزائدة للنخيل، كل هذه المياه الملوثة تصب في واد سفالة الذي يمتد على مسافة 140 كلم، ويصب في ملاحات مروان التي تمثل 40٪ من الإنتاج الوطني للملح، وهذا ما ينجر عنه:
1 – تهديد ثروة النخيل.
2 – تهديد ثروة اقتصادية وهي مادة الملح.
3 – تهديد المناطق الرطبة المصنفة وطنيا بحيرة عياطة التي غزتها مياه الصرف الصحي.
4 – تهديد الساكنة بحد ذاتها.

السيد الوزير الأول،
هناك دراسة أنجزت من طرف الدولة أواخر العقد الأول من الألفينيات لكن لم يتم الشروع في الإنجاز بحجة الضائقة المالية.

السيد الوزير الأول،
بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 المار بولاية المغير على مسافة 120 كلم منذ سنة 2019 لم ينجز منه إلا 20 كلم، والشطر الثاني 20 كلم،

47
السيد عبد الحق براهيمي

الأشغال به شبه متوقفة إن لم نقل متوقفة تماما، أما 80 كلم لم تنطلق بها الأشغال، وهذا بالرغم من سهولة المسالك وعدم وجود منشآت فنية التي تتطلب أغلفة مالية كبرى.
الأرواح تزهق يوميا بهذا الطريق لدرجة أنه لقب بطريق الموت، هذا الطريق يعتبر من أولويات المطالب لساكنة الولاية ولهذا نطالبكم بالتدخل العاجل سيادة الوزير.

السيد الوزير الأول،
رئيس الجمهورية أعطى أولويات خاصة للولايات العشر الجديدة وهذا لا يتأتى إلا بإنزال وزاري لهذه الولايات للوقوف على النقائص، ولكن للأسف، لم نر تجاوبا من طرف الوزراء.
بالنسبة لولاية المغير لم تشهد إلا زيارة واحدة ووحيدة للسيد وزير السكن وهو مشكور على القرارات التي اتخذها ميدانيا.
وفي الأخير، السيد الوزير الأول، العقود المنتهية من 2008 إلى 2019 تنتظر منكم إجابة واضحة بخصوص وضعيتهم.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، دامت الجزائر حرة أبية والسلام عليكم..

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، نفتخر بقيادتك لهذا المجلس الموقر،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد إطلاله: على بيان السياسة العامة للحكومة والذي يحمل في طياته ملامح نهضة اقتصادية لم تشهدها بلادنا منذ عقود من الزمن خلت، هاته الثورة الاقتصادية التي أولاها السيد رئيس الجمهورية، الأهمية البالغة والعناية القصوى من خلال برنامج دقيق ومحكم يهدف في مجمله إلى الانتقال بالجزائر الجديدة إلى مصاف الدول المتطورة والقوية، من خلال الوصول إلى توازن في الميزان التجاري وتطوير في مداخيل الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الاستيراد وتشجيع للمنتوج المحلي والاستثمار في الثروات والإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها بلادنا وفتح الباب أمام الاستثمار الحقيقي الذي من شأنه وضع البلاد في طريق الإنتاج الذي يساهم لا محالة بالنهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية؛ كل هاته المؤشرات وغيرها والتي لمسناها في أرض الواقع وبلغة الأرقام كانت ناتج عمل لطاقم حكومي متناسق يستحق منا كممثلين للشعب في هذا المجلس الموقر، أن نحييه على هذا الجهد وهذا الإخلاص في العمل.
وبالرجوع إلى فحوى مداخلتنا، فإذا كان العمل على أعلى المستويات في هرم السلطة، فلا بد أن يكون كذلك ومثله في التدرج على مستويات كل الهيئات ومؤسسات الدولة ومديرياتها الجهوية منها والولائية وصولا إلى القاعدة، وهذا، للأسف، ما لم نلاحظه ونلمسه، حيث إن العمل والإصرار على تحقيق النتائج وتجسيد البرامج الاقتصادية والتنموية بقي من أولويات واهتمام الحكومة والوزارات المعنية دون الوصول بنفس النسق إلى باقي هياكل الدولة ومفاصلها.
في مجال الفلاحة، فبالنسبة لولاية أولاد جلال الفتية والتي من المفترض أن تكون قطبا فلاحيا ورعويا بامتياز على اعتبار أنها منطقة فلاحية وبالنظر إلى ما توليه الحكومة من أهمية لهذا القطاع الاستراتيجي وما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية في برنامجه وبإرادة واضحة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من غذاء المواطن وخلق بديل هام للصادرات على غرار المحروقات، إلا أنها لا تزال تسير هذا القطاع بوتيرة بطيئة وتقليدية لا تعكس الإمكانيات والأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية والحكومة لهذا القطاع، ناهيك عما تشهده هاته الولاية من نهب واستنزاف للعقار الفلاحي دون حسيب أو رقيب وبطء في تسوية ملفات الامتياز الفلاحي والمحيطات الفلاحية وتجهيزها لتصبح أراضي منتجة تستقطب اليد العاملة الشابة والطموحة، ولكن كل هذا وذلك بقي حبيس أدراج المكاتب، حيث نطالب سكان ولاية أولاد جلال ومن خلالها بتفعيل قانون الاستصلاح وشق الطرق الفلاحية وإنجاز شبكات الكهرباء الفلاحية، وإنجاز طريق مزدوج ينطلق من بلدية الشعيبة مرورا بالدوسن وصولا إلى مقر ولاية أولاد جلال.

سيدي الوزير الأول،
إذا حققت الأربع نقاط السالفة الذكر، فنحن نعدك أن نصل بالإنتاج في مادة التمور لبلدية واحدة سوف تنتج ما تنتجه دولة جارة وتتغنى به كل سنة، بلدية واحدة من ست بلديات.
وبالنظر إلى المشاريع المتعلقة بإعادة الاعتبار لمناطق الظل والتي أولاها رئيس الجمهورية عناية خاصة من أجل الحفاظ على كرامة قاطنيها وتوفير سبل العيش الكريم والحياة الملائمة لهم، رصدت لها الحكومة مبالغ طائلة من أجل إنعاش المشاريع بها، فإنها لم ترق إلى المستوى المطلوب في أغلب هاته المناطق ولم تتعد برامج المشاريع القديمة وبعض المشاريع الجديدة المحتشمة التي تسير بوتيرة إنجاز بطيئة ولا ترقى لما توليه الدولة الجزائرية وما تم رصده من أموال من أجل إعادة الاعتبار لهاته المناطق وساكنيها.
في مجال التربية، أما بالنسبة لقطاع التربية والتعليم بولاية أولاد جلال، فما شهده الدخول الاجتماعي والمدرسي لهاته السنة العديد من النقائص بهذا القطاع يتطلب منا الوقوف مليا والإسراع في إيجاد حلول من أجل إنقاذ السنة الدراسية وتوفير الجو الملائم وإيجاد بدائل حقيقية من أجل تمدرس جيد للتلاميذ وجو بيداغوجي ملائم للطاقم التربوي والإداري بمختلف المؤسسات التربوية بالمنطقة، ونذكر من بين هاته النقائص الاكتظاظ الموجود في مختلف الأقسام بأغلب المؤسسات، وسوء الوجبات الغذائية وأغلبها وجبات باردة لا تطابق المقاييس المعتمدة من طرف الوزارة الوصية ومنهاج التسيير العشوائي لهذا القطاع الحساس بهاته الولاية والذي يستوجب إيجاد حلول مستعجلة، ونقترح من بينها نقل ميزانية تسيير هاته المؤسسات التربوية من البلديات إلى وزارة التربية ومديرياتها الوصية وهذا لانعدام التنسيق والانسجام في تسيير هاته المرافق بين البلديات والمديرية الوصية، إضافة إلى إيجاد حلول ميدانية لمختلف النقائص وتكثيف الرقابة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه التلاعب بمصير التلميذ وغذائه وظروف تمدرسه.
سيدي الوزير الأول، أذكر مثلا على سبيل الحصر، مدير التربية في الولاية اجتهد وألغى مادة الإعلام الآلي في متوسطة بن عودة العمري ببلدية الدوسن، الإلغاء ممكن.. الإنسان يسير أزمة ولا توجد حلول مستقبلية، وللأسف هذا مشكل كبير جدا.
في مجال الصناعة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة بولاية أولاد جلال، فحاله لا يختلف كثيرا عن ..(سابقه، فالمناطق الصناعية التي تم توزيعها منذ عقود من الزمن بقيت على حالها فلا استثمار ولا صناعة ولا حتى استغلال حقيقي، إلا القليل من النشاطات المحتشمة والتي اعتمد أصحابها على مالهم الخاص وامكانياتهم الفردية وهذا مما لا يرقى أبدا بسمعة هذا القطاع الذي يحتاج إلى التفاتة حقيقية.

في مجال التجارة، وبالعودة إلى قطاع التجارة، فإذا نظرنا إلى مختلف الفضاءات التجارية والتي كلفت خزينة الدولة الملايير وبقيت شاغرة في أغلبها وعرضة للتخريب في أكثرها، إضافة إلى التسيير العشوائي لهذا القطاع بهاته الولاية، بالخصوص، أسواق الجملة وأسواق المواشي والأسواق الأسبوعية، ليبقى العرف السائد بين تجار المنطقة ومواليها، الوحيد لهاته الفضاءات التجارية، إضافة إلى ندرة المواد الأساسية في غذاء المواطن وتحكم بعض الأطراف فيها دون غيرهم، ونخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، مادة الحليب والتي هي من بين أهم المواد الضرورية الواسعة الاستهلاك والتي أصبح الظفر بها من طرف رب الأسرة عبارة عن حلم بعيد المنال للكثير.

أمام كل ما تم ذكره سابقا، لا يفوتنا كأعضاء بهذا المجلس أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، فبالرجوع للحكومة وبرامجها وبالإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للنهوض بالبلاد والتقدم بها ودفع عجلة التنمية بمختلف الولايات، فهذا أمر يستحق الثناء ولكن وجب علينا لفت انتباه طاقم الحكومة الموقرة ولفت عناية رئيسها أن أغلب القرارات لا تنفذ على مستوى الولاية وإن نفذت فبطريقة محتشمة وعشوائية، لا تراعي الهدف ولا الآجال ولا طريقة وجودة النتيجة النهائية المرجوة منها وهذا على مستوى العديد من القطاعات والمديريات والتي لم يمكننا الوقت إلا التطرق إلى بعضها بصفة مختصرة.

والشكر موصول للجميع كل بصفته ومركزه واسمه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

48
السيد رابح منعوم

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم، أزول فلاون.

من خلال تصفحنا لوثيقة بيان السياسة العامة للحكومة والمعروض علينا للمناقشة اليوم، يمكننا القول أنه لا يختلف كثيرا عن مخططات عمل الحكومة التي عرضت علينا سابقا.

ففي الجانب السياسي، ومن بين النقاط التي أثارت جدلا كبيرا هذه السنة هي لماذا يرفض الولاة والكثير من مدراء المؤسسات العمومية الإمضاء وأخذ المبادرات حول الاستثمار؟ وهذا ما يجرنا إلى النقاش حول وجوب رفع التجريم عن فعل التسيير وذلك خوفا من السجن والمتابعات القضائية، ونتمنى أن يشمل المنتخبين المحليين وليس إطارات الإدارة فقط.

فعلا، هناك هذا العائق الذي يتوجب رفعه ولكن في نظرنا المشكل أعمق من هذا، إذ يتعدى النصوص القانونية، وهو ما يخيف ويرعب كل مسير وكل إطار في الدولة.. ويمكن أن نلخصه في جملة واحدة، قالها الرئيس الراحل للأفافاس، المجاهد حسين آيت أحمد، رحمة الله عليه، في إحدى لقاءاته سنة 1999 مخاطبا رجال السلطة وأصحاب القرار آنذاك «دولة الحق والقانون تحميكم أنتم أولا قبل المواطن البسيط».

وأريد أن أستهل حول مكانة اللغة الأمازيغية في مؤسسات الدولة، أظن أن الجميع يتفق معنا في جبهة القوى الاشتراكية عندما نعتبر أن اللغة والهوية الأمازيغية هي إسمنت الوحدة الوطنية، توحد الجزائريين ولا تفرقهم، فبهذه المناسبة أود أن نسأل السيد الوزير الأول حول ما تنوي الحكومة قيامه باتخاذ إجراءات لتفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية بعدما تم ترسيمها بموجب المادة الرابعة من الدستور، باعتبار الأمازيغية لغة وطنية ورسمية وثابت من الثوابت الوطنية التي لا يمكن لأي تعديل دستوري المساس بها، فماذا تنتظر الحكومة لتفعيل ترسيم الأمازيغية بإدراجها في الوثائق الرسمية للدولة والأختام الرسمية والعملة الوطنية؟ ومتى يتم تقديم القانون العضوي الذي يتعلق بتفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية والنصوص التنظيمية المتعلقة بذلك.

السيد رئيس،
السيد الوزير الأول،
أقولها بصريح العبارة عدم ترسيم اللغة الأمازيغية يعتبر تعديا على الدستور وأي اعتراض أيا كان صاحبه يعتبر في نظرنا مساسا بالثوابت وبالوحدة الوطنية.

أظن أنه لم يفت الأوان لاستدراك ذلك بما أن المشروع لم يعرض بعد أمام اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني ويمكنكم تقديم تعديل حتى يوم التصويت تطبيقا للمادة 35 لهذا القانون كما فعلتم في عدة مرات خلال جلسات التصويت.

السيد الوزير الأول،
أما فيما يخص انشغالات ولاية تيزي وزو، كوني نائبا عن سكانها، أريد طرح بعض الانشغالات التي في نظري جد هامة.

فيما يخص الجانب الصناعي، لقد سبق لي وأن أرسلت سؤالا شفويا إلى السيد وزير الصناعة، ولم أتلق إلى حد اليوم جوابا منه حول ما يخص الإجراءات المتخذة لإعادة بعث قطاع الصناعة بهذه الولاية، وحل المشاكل المتعلقة بمناطق النشاطات الصناعية وخاصة منطقة النشاطات تيزي غنيف وذراع الميزان؟ نريد جوابا منكم السيد الوزير الأول، حول هذا الانشغال.

نريد جوابا كذلك حول العراقيل التي تخص استكمال الطريق السيار الرابط بين ولايتنا وولاية البويرة منها نقص الأغلفة المالية وترحيل عدة عائلات معارضة لاستكمال الأشغال في هذا الطريق.

وفي قطاع الموارد المائية، فإنه تعاني معظم مناطق الولاية من نقص فادح في مادة المياه الشروب، فمن بين المشاريع التي تتطلب تدخلا عاجلا منكم هو مشروع محطة تحلية مياه البحر بإفليسن دائرة تيقزيرت، التي ستقضي على هذا المشكل في الجهة الشمالية للولاية، أما فيما يخص البلديات الواقعة بجنوب الولاية يمكنكم ربطها بقنوات الجهات الشرقية لولاية بومرداس (كاب جنات –تيمزريت) على الأقل، حل المشكل مؤقتا لبلدية دائرة تيزي غنيف وذراع الميزان.

كذلك فيما يخص المشاريع التي استكملت الدراسة، نخص بالذكر مشروع المركز الاستشفائي الجامعي الجديد الذي ندعو إلى تسجيله وتخصيص الغلاف المالي اللازم لتجسيده.

..(وأيضا وانطلاقا من وقوفي على مدى تدهور الطرق الولائية بتيزي وزو، التي لم تستفد من أغلفة مالية منذ ما يقارب 10 سنوات، فإننا نطالب بإعادة الاعتبار لها وفي أقرب الآجال.

في الأخير، نطالب من سيادتكم إعادة الاعتبار لولاية تيزي وزو. أشكر لكم رحابة صدركم وحسن إصغائكم. تحيا الجزائر حرة ديمقراطية وسيدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار..).

49
السيد شمس الدين شيتور

السلام عليكم.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
سيداتي، سادتي الوزراء،
أخواتي، إخواني أعضاء المجلس،
عائلة الصحافة.

بودي التدخل.. لشكر الطاقم الحكومي على ما قدمه، لكن وبصفتي كعضو المجلس لدي نقطتان أردت التوضيح بشأنهما، فيما يخص الحالة المقبلة.. لا أحدثكم عن ما يجري الآن، لكن أردت الحديث حول آفاق 2030.

فيما يخص آفاق 2030، يجب التحضير من الآن لما سيحدث في آفاق 2030، قبل الحديث عن هذا الموضوع يجب الحديث عن ما يجري على مستوى العالم، كلكم تعرفون أن التقلبات المناخية ضد الجزائر لتكونوا في الصورة، الجزائر نقطة ساخنة فيما يخص المناخ، نحن معنيون بالأمر، لابد من التحضير له ولا نترك المجال للصدفة، وفي هذا الميدان، أطلب إعادة النظر في السياسة الطاقوية.

نقصد بالسياسة الطاقوية هي الانتقال الطاقوي والذي لا مفر منه ويجب الذهاب.. نحن الآن نتكل على الطاقات الكامنة وهي في طريقها إلى الانقراض على أكثر تقدير بعد 10 سنوات، صحيح أن سوناطراك تحقق إنجازات في مجال التنقيب في بعض الآبار، لكن الأغلبية الساحقة للاستهلاك الجزائري خارج عن إمكانيات سوناطراك، بمعنى أن تكونوا في الصورة نستهلك في الأسبوع مليار متر مكعب من الغاز، تصوروا لو تكن لدينا سياسة حكيمة نقتصد بـ 10٪ من الطاقة أي 100 مليون متر مكعب، ما معنى 100 مليون متر مكعب» بالسعر الحالي 100 مليون دولار، في السنة يوجد 50 أسبوعا أي 4 ملايير دولار، هذا اقتصاد فقط، شخص يطفئ الكهرباء وآخر يضع زجاجا مزدوجا، وآخر يستعمل مصابيح.. هذه هي السياسة.. ليس التقشف، بل استعمال عقلاني للطاقة.

سبق وأن تحدثت مع السيد وزير الأوقاف حول المساجد، ليس فقط المساجد، كلنا معنيون بالأمر، كل وزارة معنية بالأمر، هي ثورة جديدة، قمنا بالثورة في 24 فيفري 1971، آن الأوان لثورة أخرى للانتقال الطاقوي، سيشهد التاريخ لو أن السيد رئيس الجمهورية لو يبرهن أننا نستطيع.. والجيل الصاعد لابد من ترك شيء له، لو نكمل في هذا.. ما دام نحن مسؤولون، في آفاق 2030 لا نستطيع التصدير إلى الخارج لأن الاستهلاك كبير ولا نستطيع أن نسير بنفس الوتيرة.

نستهلك 51 مليار متر مكعب في السنة، لو نواصل على هذا المنوال سنصل إلى 100 مليار، ونحن الآن نصدر 50 مليار، يعني الإمكانيات محدودة، آن الأوان للسرعة في تكوين مخطط مارشال للطاقات المتجددة، على سبيل المثال، قمنا بمشروع ألف ميغاواط، لابد وفي أقرب وقت أن نعلن عن مناقصة لكي يكون هناك مستثمرون للاستثمار في الجزائر من أجل الطاقات المتجددة، لابد أن يكون تكوين وخاصة في التعليم العالي، كذلك فيما يخص التربية واللذان يسيران معا، يجب تكوين آلاف من المهندسين من بكالوريا رياضي وإذا أمكن تقديم منحة لهم.. بهذا الشيء يتبقى لنا الرصيد للجيل الصاعد وهذا هو مفهوم الجزائر الجديدة، وأشكرك سيدي الرئيس..

50
السيد عمر دادي عدون

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن وقوف الحكومة أمام مجلسنا اليوم في محطة هامة كهذه، يترك في نفوسنا أطيب الأثر، فهو يشهد على مبدإ التمسك بالحوار البناء الدائم، ويعتبر تقديرا من الحكومة للدور الرقابي الذي يعود إلى البرلمان بغرفتيه واهتمامها برصد آرائهم وملاحظاتهم.

إن هذا الإجراء الدستوري النابع من المادة 111 من الدستور لا يشكل استحقاقا ضاغطا على الحكومة، بل يعتبر في تصورنا وسيلة وفرصة ثمينة لأعضاء مجلس الأمة، لمناقشة حصيلة برنامج كانوا قد ساندوه.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
الجميع يعرف أن الجزائر في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، عادت من بعيد، لكن كلنا نتمنى أن تذهب بعيدا أيضا في عملية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وخصوصا في عملية بناء دولة الحق والقانون.

إن البيان الذي عرض علينا – سيادة الوزير – لا يمكن إلا أن ننظر إليه بعين إيجابية مسجلين ارتياحا كبيرا لما شهدته البلاد من تطور في عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية، صحية وبنى تحتية وغيرها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، بودي أن أشكر السيد الوزير الأول ومن خلاله جميع أعضاء الحكومة، على هذه الحصيلة، نتائج وإنجازات لا ينكرها إلا جاحد، وهي أكبر من أن تكون موضوع مناقشة لمدة ست دقائق فالكثير تحقق وإن كنا لا زلنا ننتظر الأكثر.

إن الجهود التي بذلتموها – السادة أعضاء الحكومة الموقرة – لإنجاح إصلاحات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وتجسيد الالتزامات الأربعة والخميس في جميع الميادين، تستوجب التنويه والتثمين سواء من باب التشجيع أو من باب الاعتراف بالفضل لأهل الفضل، ولكن لابد من الحث على مواصلة الجهود وتدارك النقائص وهو رهان يجب أن يتحقق وتحد يجب رفعه وإمكانياتنا المادية الحالية تساعد على ذلك، ولا يبقى لنا إلا السعي الحثيث الجاد للترشيد في كل شيء والوعي بكل شيء وفهم كل شيء.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
بعد هذا اسمحوا لي أن أمارس دوري كبرلماني ومن باب النقد الإيجابي والبناء من أجل المضي أكثر نحو المزيد من الانتصارات وإيصال صوت الشعب إليكم، سوف نقدم هذه المجموعة من الملاحظات:

أولا: نثمن عاليا القرارات والتوجيهات التي ما فتئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يسديها لأعضاء الحكومة في مختلف مجالس

الوزراء والتي تتعلق بحفظ كرامة المواطن، تصدرها قرار فتح المستشفيات المنجزة (اجتماع 11 سبتمبر 2022 وهو أول اجتماع بعد التعديل الحكومي)، كما نثمن أيضا السيد معالي الوزير الأول، لالتزامكم عند ردكم على مداخلات السادة نواب المجلس الشعبي الوطني باستلام ووضع حيز الخدمة 43 مرفقا صحيا في عيد الثورة.

وهنا أقول – السيد الوزير – أتمنى أن يكون مستشفى 60 سريرا بدائرة بريان و120 سريرا بدائرة القرارة ولاية غرداية من بين تلك المرافق الصحية، وتكون بذلك قد حققتم أمنية الساكنة الذين انتظروا، بل طال انتظارهم لهذين المرفقين منذ سنة 2008 أي 14 سنة، علما أن مدة الإنجاز حددت آنذاك بثلاث سنوات، بل هناك مفارقة أخرى، وللأسف الشديد، أن أجزاء من هذين المرفقين تحتاج إلى ترميم، رغم أنهما لم يوضعا حيز الخدمة بعد.

وهنا أغتنم هذه الفرصة كذلك، السيد الوزير، وأطلب منكم تسجيل إنجاز سكنات للأطباء المختصين كإجراء استباقي حتى نضمن قدوم الأطباء إلى الولاية واستقرارهم فيها.

ثانيا: هناك نقطة أخرى، سيادة الوزير الأول، تتعلق بقطاع السكن وتعتبر مهمة جدا، إذ أنه منذ سنة 2014 وفي إطار برنامج ثلاثين ألف قطعة أرض زائد إعانة مالية التي وزعت آنذاك على ساكنة ولاية غرداية أثناء الأزمة التي عرفتها الولاية، إلا أن أصحاب الاستفادة استفادوا بموجب شهادة الاستفادة فقط ولم يتسلموا عقود الملكية إلى حد الآن..

51
السيد علي عبد القادر

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي، أن أثمن ما جاء في محتوى بيان السياسة العامة للحكومة هذه السنة والذي نراه أسهب وفصل في عدة محاور وعدة منجزات.
حيث أننا سجلنا وبارتياح عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الواجهة بفضل الديناميكية التي باتت تشهدها وهذا بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.
كما أثمن القرارات الأخيرة التي اتخذها السيد الرئيس عبد المجيد تبون، في الجانب الفلاحي.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

تعتبر ولاية أدرار خزان للأئمة، هناك عشرات الزوايا، لا يوجد بها معهد إسلامي لتخريج الأئمة.
كذلك بالنسبة لقطاع الفلاحة، أشكر السيد وزير الصناعة على قانون الاستثمار الجديد الذي أفرح الفلاحين، لكن لاحظنا – سيدي الوزير – في النصوص التنظيمية تحت العدد 50 الفصل الرابع المادة 26 نصت على أن «القطاعات الاستثمارية التي تستفيد من المزايا التحفيزية ومنها الفلاحة»،

بينما لاحظنا في المرسوم التنفيذي الأخير الذي تحت رقم 22 – 300 الصادر في 18 سبتمبر 2022، استثنى النشاط الفلاحي من الاستفادة من هذه الامتيازات، لأنه أوجب على المستفيد أن يكون حاملا للسجل التجاري وخاضعا للنظام الحقيقي.

سيدي الوزير،

الفلاح عندما يتوجه إلى الوكالة الوطنية للاستثمار للاستفادة من التحفيزات الضريبية يطلب منه أن يكون له سجل تجاري، يتوجه إلى مركز السجل التجاري يقال له أنت فلاح ولديك بطاقة فلاح، الآن الفلاح واقف يذهب إلى مركز السجل التجاري لا يمنح له يأتي إلى الوكالة الوطنية تشترط السجل التجاري لمنحه التحفيزات، ماذا يعمل هذا الفلاح من أجل الاستفادة؟ هنا مشكلة، سيدي الوزير.

كذلك نلاحظ أن الفلاحين يتم تمويلهم عن طريق البنوك، حقيقة الفلاحين في ولاية أدرار يعانون من بنك (BADR) المدير الجهوي يضع عراقيل يوميا للفلاحين، كذلك يقوم بإمضائهم على تعهدات بأخذ أموال الدعم، في القانون، أموال الدعم موجهة إلى موردي العتاد.

السيد الوزير الأول،

في إطار تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية لرفع الإنتاج الذي يطمح إليه كل جزائري، الفلاح يلتمس إعفاء العتاد الفلاحي والأسمدة والبذور من الضرائب والرسوم الجمركية، نتمنى أن يتضمن هذا في قانون المالية التكميلي أو في قانون المالية 2023.
– كذلك يطلب الفلاح تمديد قرض التحدي إلى 15 سنة بدل 7 سنوات مثل بعض النشاطات الأخرى.
– كثيرا من الناس في ولاية أدرار لا يحبون التوجه إلى البنوك، قبل 2017 كانت هناك شركة (CCLS) تمنح للفلاحين العتاد والبذور والأسمدة وتقوم بعملية الخصم بعد استلام المنتوج، أتمنى أن تعود.
– كذلك لتطوير وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية كثيرا من الفلاحين قدموا ملفات لمديرية الفلاحة ولم يتم تموينهم بالدعم بسبب قلة المبلغ.
– كذلك ولاية أدرار – السيد الوزير الأول – لديها مصنع للحليب وجاهز لم يدخل الخدمة.
– كذلك ولاية أدرار لها إنتاج كبير، قرابة مليون قنطار بها مطحنة جديدة جاهزة لم يمنح لها الترخيص، اليوم من أجل الحفاظ على المال العام القمح يوجه إلى الولايات الشمالية من أجل طحنه ويعود إلى ولاية أدرار، أي يصعد ويعود بالأموال، ونحن نتحدث عن ترشيد النفقات، نتمنى أن تدخل المطحنة حيز التنفيذ.
كذلك الفلاح اليوم في ولاية أدرار، من حيث الطاقة:
– يطالب بإلغاء توقيت الذروة الذي هو من الساعة الخامسة مساء إلى الساعة التاسعة مساء.
– كذلك الإسراع في التزويد بعدادات الغاز لمناطق الظل في أدرار.
– إنجاز محطات جديدة للكهرباء خاصة محطات للطاقة الشمسية.
– إدماج الموظفين في الشركات المتعاقدة مع «سوناطراك».
– إلغاء التحويلات.. اليوم يقومون بفكرة جديدة أصبحت شركة «سوناطراك» تقوم بالتحويلات الداخلية، يأتوا بالعمال من الولايات الشمالية توظيفهم في أدرار، ثم يقال لنا لا يمكن توظيف أناس جدد.
كذلك، السيد وزير التجارة، مشكور على الميزان التجاري والذي، والحمد لله، هو في ارتفاع، لكن لدينا متعاملون اقتصاديون لديهم ديون منذ سنة 2013 – 2014 إلى غاية 2015، نتمنى الإسراع في تسديد هذه الديون.
ثانيا، السيد وزير التربية، لدينا نقص في الهياكل التربوية:
.. (– متوسطة أنزقلوف، بلدية رقان.
– متوسطة بقصر زاوية بلال، بلدية أنزجمير.
– ثانوية باقبلي أولف.
في مجال الأشغال العمومية، الطريق من تسابيب إلى رقان وأولف، حسبي الله ونعم الوكيل، الوالي ومدير الأشغال العمومية عملا كل ما عليهم. وشكرا على كرم الإصغاء..).

52
السيد أحمد شيتو

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة، زميلاتي وزملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(كلام باللهجة التارقية ولاية إن ڤزام).....
بعد تفحصنا لبيان السياسة العامة للحكومة، إن الدولة أعطت أهمية بالغة لجميع القطاعات وذلك تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتلكم هي متطلبات الجزائر الجديدة والإسهام في الإقلاع الاقتصادي ودفع التنمية إلى الأمام، إننا نعي ونشعر بأن الأمر لا يتعلق بمجرد تحديات عادية وهيّنة وإنما يتطلب تجنيد جميع الفاعلين والوطنيين لكسب هذه الرهانات.
ومن هذا المنبر، نثمن سياسة الدولة الرشيدة للنهوض الاستراتيجي بقطاع الطاقة والمناجم وما له من أهمية في النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.
وفيما يتعلق بالاستغلال التقليدي للذهب، وبعد تسليم 168 رخصة للمؤسسات المصغرة على مستوى ولايات تمنغست وإن قزام وجانت والتي أثبتت نجاحها؛ وعليه، نطالب بزيادة توزيع رخص جديدة وذلك من أجل زيادة الإنتاج الوطني وخلق مناصب شغل لشباب هذه الولايات، وتوفير المادة الأولية للمؤسسة الوطنية (ENOR)، ولاستكمال هذا النجاح، وبعد تفحصنا لجزئيات مشاكل مؤسسة إينور، نطالب بإنعاشها إن لم نقل إنقاذها، وذلك بفتح حساباتها المغلوقة من طرف (CNAS)، الضرائب ونفطال، وهذا بسبب الديون المتراكمة والمتوارثة من عهد الشراكة الأسترالية والتي تسببت لها مشاكل عويصة في التسيير.
وعليه، نطالب بدعم هذه المؤسسة الاقتصادية الوحيدة المتواجدة في هذه المنطقة والتي توفر مناصب شغل وتدعم الاقتصاد الوطني.
للتوضيح فقط، لو قمنا بعملية حسابية بسيطة 168 مؤسسة، كل واحدة توظف 10 عمال، نجد تقريبا 1700 عامل، نضيف لهم 450 عامل في مؤسسة (ENOR) يصبح العدد أكثر من 2300 عامل.
الولايات التي بها مؤسسات بترولية أو مصانع أو مساحات فلاحية مستغلة ترى أن هذا الرقم ضئيل، وإنما الولايات التي ليس لها أي دخل أو منبع لامتصاص البطالة ترى هذا الرقم كبير، ولهذا أطالب بزيادة الرقمنة وإعادة الشركة إلى العمل.

قطاع الموارد المائية:

1 – رغم التساؤلات العديدة لجلب الماء الشروب لبلدية تين زواتين، والتي تفتقر للمياه الجوفية، نكرر طلب جلب الماء الشروب من منطقة تنزروفت مرورا بتون دارت.
تعتبر بلدية تين زواتين تابعة إلى ولاية تمنراست، المياه الجوفية شبه منعدمة، والبلدية هي مقر الدائرة، والمدينة في حالة توسع وانعدام الماء الشروب، يوجد الماء في منطقة تنزروفت والتي تبعد بحوالي 90 كلم والمياه صالحة للشرب نريد أن يتم تزويدنا منها لكي لا نقول هذه الظاهرة كبيرة وتحسب على مناطق الظل.
2 – تعاني الفلاحة وتربية الماشية في دائرة تين زواتين من ندرة حادة للمياه الجوفية، لذا نطالب بدراسة (Hydrologique et Agropastorale ما بين إن قزام وتين زواتين، حيث تعتبر المنطقة بينهما بجوار دولة مالي هناك يتواجد الماء، بعد إن قزام توجد إينتاي يوجد الماء هناك احتمال تواجد الماء في هذه المنطقة بين إن قزام وتين زواتين، نطالب بالدراسة لمعرفة وجود الماء من عدمه.
3 – نرى ضرورة ربط بلديتي إدلس وتاظروك بشبكة المياه الآتية من عين صالح إلى تمنراست وذلك نظرا للانخفاض الكبير لمنسوب.. (المياه الجوفية ومما أثر سلبا على حياة المواطن.
4 – إيجاد حل لمياه الأودية التي تضيع في موسم الأمطار وخاصة في المناطق الحدودية والأهقار.

قطاع الثقافة:

إن الحظيرة الثقافية للأهقار يسيرها ديوان مقره ولاية تمنغست ويساعده ثلاثة أقسام عملياتية بكل من بلدية تمنغست، بلدية إدلس وبلدية إن صالح، إلا أن الشريط الحدودي والذي لا يقل أهمية إن لم نقل الأكبر مساحة لازال بدون تمثيل إداري وتقني، وذلك يستوجب التفكير في إنشاء قسمين تقنيين لكل من بلدية إن قزام وتين زواتين، يحتوي كل منهما على مراكز الحراسة والمراقبة وذلك للحفاظ على التراث المادي واللامادي المتنوع الذي تزخر به المنطقة وخلق مناصب شغل تساهم في امتصاص البطالة بالولاية.

مجال السكن:

لقد قامت الدولة بمجهودات جبارة من أجل تلبية الاحتياجات من السكن بكل صيغه، إلا أن المبلغ المخصص لبناء السكن الريفي (100 مليون) لم يعد كاف لبناء سكن في الأماكن الريفية النائية البعيدة؛ وعليه، نطالب بمراجعة المبلغ المخصص له.

البنوك:

في إطار عصرنة النظام المصرفي والمالي نثمن كل المجهودات التي قامت بها الحكومة على تسريع وتيرة تجسيد أداء قطاع بنكي مالي ناجح وعصري، إلا أن في بلدية إن قزام لم تفتح أي وكالة بنكية إلى يومنا هذا رغم منحها مقرات من طرف الولاية، مما جعل المواطن ينتقل إلى الولاية الأم؛ وعليه، نطالب بفتح الوكالات البنكية في أقرب الآجال، بما يساهم في تطوير الاقتصادي الوطني بشكل فعال وتقريب الإدارة من المواطن.

قطاع الأشغال العمومية:

1 – ضرورة الإسراع في إنجاز مطار تين زواتين مع معالجة المشاكل التي تعيق إنجازه ومن أهمها الارتفاع الكبير لسعر المادة الأساسية (BETUM) وعليه، نطالب بإعادة التقييم.
2 – الإسراع في إنجاز الطريق الوطني تمنراست –إن قزام، الذي أصبح غير صالح للاستعمال.
3 – نطالب بتعبيد الطريق إن قزام – تينزا واتين –تيمياوين، عوض الطريق المنجز بطلاء سطحي (Revêtement Superficiel).
شكرا على كرم الإصغاء)..

53
السيد
عمر خمایاس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
(كلام باللهجة التارقية ولاية جانت)

ها نحن نلتقي في هذه المناسبة لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، مجسدين بذلك أحد صور الممارسة الديمقراطية من نقاش وتلاقح للأفكار في أبهى صورها، بإذن الله تعالى.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

لعل المتمعن لبيان السياسة العامة لهذه السنة، سيقف حتما عند بعض النقاط.. ولو أننا نثمن ما جاء في محتواه، إلا أن بعض المؤاخذات تكمن في المضمون، والتي وجب علينا تسليط بعض الضوء عليها تتمثل فيما يلي:

1 – فحينما نتحدث – على سبيل المثال – عن تحقيق رقم لصادرات البلاد مقدرة بخمسة (5) ملايير دولار خارج المحروقات، وددت أن يرفق ذلك الرقم ببعض التفاصيل الشارحة للقطاعات التي حققت هذا الرقم، لكي يسهل علينا تقييم الأداء الاقتصادي للبلاد، وإعطاء ملاحظاتنا إن أمكن.

2 – فيما يخص المديونية الخارجية، نعم تم تسديدها، ولكن بالمقابل، هناك أمر مهم كان بودنا أيضا التطرق إليه، وبالتفصيل وهو مسألة الديون الداخلية.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

يواجه الشباب عامة وشباب الجنوب على الخصوص عديد المشاكل التي باتت تؤرق يومياته، ولعل من أبرزها وأهمها على الإطلاق «مشكلة البطالة» ونخص هنا بالذكر الشباب البطال من ذوي الكفاءات من خريجي الجامعات. حقيقة نثمن ونشيد بقرار السيد رئيس الجمهورية الأخير بتخصيص منحة مالية للشباب البطال، ولكن رغم ذلك، ومن منبرنا هذا نقول بأن هؤلاء الشباب يحتاجون أكثر من ذلك، يحتاجون إلى مناصب عمل قارة يحققون بها طموحاتهم، ويقدمون الإضافات المرجوة منهم خصوصا الشباب الجامعي الكفء والمؤهل إطار الغد..

السيد الوزير الأول، هنا أفتح قوس، نحن اليوم لدينا شباب ولاية إليزي يتساءل عن مصير مسابقة سوناطراك (80 منصبا) المسابقة أجريت في مارس 2022 وإلى اليوم لم تظهر النتيجة، هل ألغيت المسابقة أو أجلت أو ماذا؟ إن أمكن إجابتهم.

نفس الشيء –السيد الوزير الأول– لدينا ولايات جديدة مستحدثة تعاني من التوظيف، إن أمكن فتح التوظيف المباشر، صحيح تم منح أغلفة مالية (ميزانيات)، لابد من وجود عنصر بشري لتسيير الميزانيات، فلذلك نطلب من سيادتكم إعادة النظر في سياسة التوظيف في الجنوب، هناك مديريات سارعوا في هذا الطرح تم تحويل المناصب إلى خارج الولاية.. عندما تستقدم شخصا خارج الولاية لابد له من سكن ولا يمكن تلبيته.. لدينا شباب جامعي في أي ولاية يمكن توظيفه مع إمكانية فتح التوظيف بوضع رخص استثنائية للتوظيف على مستوى الولايات العشر الجديدة.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

إن من بين أهم التحديات الاستراتيجية الواجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار، وللمضي قدما نحو جزائر جديدة.. هي تحدي الجنوب.

نعم، هو تحدي استرايتجي مهم، كيف لا والجنوب هو الثروات الباطنية والاستراتيجية التي بإمكان أي دولة في العالم السعي وراءها، تحقيقا لمجدها وعزها، ونحن حبانا بها الله..

الجنوب، هو المساحات الكبرى والخصبة للأراضي الفلاحية، فأين نحن من استغلال تلك المساحات الهائلة؟ أين نحن من الفلاحة الاستراتيجية (الفلاحة التجارية)؟

مما لا شك فيه، بأن سياسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تصب في هذا السياق وهي من بين أولوياته، وهو في التزاماته الـ 54، كما أننا لمسنا بعض الديناميكية، لكن يبقى طموحنا أكبر من النتائج المحققة، وهذا من أجل صون قراراتنا السيادية واستقلاليتها في ظل التغيرات التي يشهدها العالم.

كما يشير دائما، السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، إلى أن استقلال القرار السياسي يتماشى حتما مع الاستقلال الاقتصادي، نريد أن تسيروا في هذا الإطار.

في الجنوب لدينا موالون يشتكون من غلاء سعر الشعير، نريد منكم تقديم بعض التسهيلات.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

فيما يخص الرعاية الصحية بالجنوب، أيقبل أن لا نجد مستشفيات جامعية كبرى ومؤهلة تستطيع توفير العلاج اللائق في جنوبنا الكبير؟

سيدي الوزير الأول، أقولها وبصريح العبارة من منبرنا هذا.. الجنوب لازال يفتقر إلى منشآت صحية لائقة، نريد مستشفيات ومراكز صحية كبرى، توفر العلاج وتغني مواطني الجنوب من مشقة السفر إلى الشمال.

نحن اليوم – السيد الوزير الأول، وزير الصحة – لدينا نداء من مرضى السرطان في ولايتي إليزي وجانت، هؤلاء المرضى لم يستطيعوا إكمال حصصهم العلاجية في ورقلة والوادي لمشقة السفر، اليوم نطالب بفتح وحدة لمكافحة السرطان على مستوى ولاية إليزي حتى يتم الاستفادة منها من طرف المدن المجاورة.

أما فيما يخص ولايتي ولاية جانت، المواطنون يتساءلون عن مستشفى 120 سريرا، نريد منكم إعطاء التعليمات لإنجازه في أقرب وقت ممكن، كذلك لدينا بلدية عين أمناس، ولاية إليزي، بها مستشفى 60 سريرا، هو في نهاية الأشغال، نريد أن يتم استغلاله مشتركا بين الصحة العسكرية والصحة المدنية حتى يصبح واجهة صحية لمختلف المدن الأخرى.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

فيما يخص التنقيب الحرفي عن الذهب في ولايتي جانت وتمنراست، أيعقل السيد الوزير الأول، أن تستغل ثرواتنا وخيراتنا بغير وجه حق من طرف عصابات ومرتزقة همها الوحيد تحقيق أرباح غير مشروعة عن طريق «التعدين غير المرخص به» للذهب وتهريبه نحو وجهات مجهولة؟ وللأسف، من دون رقيب ولا حسب.

لقد سبق لنا مراسلتكم ومراسلة السيد وزير الداخلية السابق، بخصوص الموضوع، بغرض التدخل الاستعجالي فيه، لكن على ما يبدو أننا لم نستطع إيصال صوتنا كما ينبغي.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول،

فيما يخص التنمية المحلية، نعم هناك أموال طائلة وأغلفة مالية مرصدة لمختلف ولايات الوطن خاصة في الجنوب لكن نسجل وجود عدد كبير من الكفاءات لم يتم استغلالها في مناصب مؤثرة كمديرين تنفيذيين، ورؤساء دوائر، قناصلة، ولاة، مستشارين في عالم الهيئات الرسمية التي ترسم

سياسة البلاد؛ وعليه، نلح على معاليكم الالتفاتة لهذه الفئة والاعتماد عليها في تنفيذ البرامج لإشراكها في التنمية الوطنية والمحلية من أجل ترقيتها.

فيما يخص قطاع التربية:

– نطلب تسجيل متوسطة بقرية إنبربر ولاية جانت.

– تسجيل متوسطة بقرية تيفتي بلدية برج عمار إدريس ولاية إليزي وهذا من أجل تعليم أبنائنا في أريحية.

وفي الأخير، نطالب وبإلحاح من سيادتكم رفع التجميد عن كل المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن من طرق، مدارس ومستشفيات خدمة للصالح العام. وشكرا..).

54
السيد
عبد الكريم
بوغالم

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام المحترمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، إن بيان السياسة العامة هو تقليد نأمل أن يستمر العمل به، وعند تقييمنا لعمل الحكومة من خلال ما نراه على أرض الواقع على مستوى ولاية سوق أهراس وبالأخص الحرص الكبير لرئيس الجمهورية على القطاع الفلاحي.

1 – في مجال الفلاحة، على اعتبار أن ولاية سوق أهراس ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، فهي تعاني من نقص العتاد الفلاحي وكذا محيط السقي وغلاء الأسمدة والبذور، مما يتطلب منا التدخل العاجل من أجل توفير الدعم الفلاحي للفلاح حتى يحقق ما يطلبه من السيد الرئيس.

في وقت ما احتلت سوق أهراس المراتب الأولى في إنتاج القمح وكذا الحليب، ولكن في الوقت الحالي تأخرت عن الصدارة وهذا نظرا للعديد من النقائص التي يعاني منها قطاع الفلاحة، مما يجعلنا نطالب بالاهتمام أكثر بهذه الولاية.

2 – في مجال الصحة، تعاني ولاية سوق أهراس من نقص المرافق الصحية على مستوى البلديات النائية أو ما تسمى مناطق الظل، أما عن أجهزة السكانير والتي استفادت منها الولاية مؤخرا، كما تطمح الولاية للمزيد، كما تعاني جل المؤسسات الاستشفائية من نقص فادح في سيارات الإسعاف.

3 – في مجال التربية، نقص الثانويات على مستوى البلديات، خصوصا وأن طبيعة المناطق والمناخ في ولاية سوق أهراس صعبة وباردة جدا في فصل الشتاء، مما زاد من معاناة التلاميذ، كما أن نقص وسائل النقل المدرسي يصعب على التلاميذ الالتحاق بمقاعد مدارسهم مثل بلدية خميسة وبلدية ويلان، بالرغم من المجهودات التي يقوم بها السيد والي الولاية الاهتمام والسهر على توفير النقائص وهو مشكور.

4 – في مجال الصناعة، تفتقر ولاية سوق أهراس إلى المصانع، مما جعل نسبة البطالة متفشية بالرغم من تخرج دفعات كبيرة من الجامعة، وهنا نتساءل أين وصل مصنع الفوسفات بوادي الكبريت الذي ينتظره كل شباب الولاية، فهو أملهم الوحيد في التوظيف.

بالنسبة لموقع ولاية سوق أهراس الحدودية، فإننا نقترح خلق منطقة تبادل حر على مستوى بلدية الحدادة، وهذا لخلق جو في التنمية والتبادل التجاري الذي سيحرك المنطقة بأكملها.

5 – في مجال السياحة، تزخر ولاية سوق أهراس، بمناطق أثرية هامة، مثل مادور التاريخية، خميسة، الإضافة إلى الطابع الغابي، وهنا نتساءل عن حلول؟ تهميش هذه الولاية في هذا القطاع، لا سيما وأن شقيقتنا الجوارية تونس يستفيدون من هذه المناطق أكثر منا.

6 – في مجال الأشغال العمومية والطرقات، تعاني الولاية من اهتراء شبكة الطرقات، خاصة تلك الرابطة ما بين سوق أهراس وعنابة وهذا نظرا لتأثرها بشاحنات نقل الحديد في منجم الونزة باتجاه مصنع الحجار ومنه نطالب بإنشاء طريق اجتنابي يربط منجم الونزة بمصنع الحجار بعيدا عن الولاية، كما لا ننسى تقديم شكرنا للحكومة على اهتمامها بهذا القطاع بالزيارات التفقدية من حين لآخر لهذه الولاية.

7 – في مجال السكن، يعاني سكان ولاية سوق أهراس، من أزمة سكن حادة كون معظم قاطنيها من الطبقة المتوسطة أو الضعيفة، مما يحتم عليهم انتظار دورهم في توزيع السكن الاجتماعي، لذا نطلب من وزارة السكن زيادة في حصص السكنات.

وفي الأخير، نشكر رئيس الجمهورية، على اهتمامه ببرنامج الجزائر الجديدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة، الجزائر في قلوبنا، نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

55
السيدة
سامية العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني ويسعدني من هذا المنبر، وفي رحاب مجلس الأمة، من أجل مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، حيث يعتبر الحدث الأبرز لنا كبرلمانيين من خلال لقائنا بأغلب الطاقم الحكومي وجها لوجه، ولو أن الحق يقال بأننا لم نجد أي إشكال في التواصل مع السادة الوزراء، فكلما طلبنا منهم إجراء لقاء كان لنا ذلك وهم مشكورون.

السيد الوزير الأول المحترم،

إطلعنا على فحوى بيان السياسة العامة للحكومة، والتي قدمت بالتفصيل أبرز المحاور التي تسعى الحكومة لتجسيدها والوصول إلى أهدافها الرئيسية، والتي هي بطبيعة الحال تجسيد لإرادة رئيس الجمهورية،

السيد عبد المجيد تبون، والتزاماته الـ 54 والتي ما فتئ في تحقيق معظمها، رغم الصعوبات التي واجهت بداية عهدته، جراء جائحة كورونا، والوضع الاقتصادي العالمي المتردي، ولكن ولله الحمد، استطاع المضي قدما والخروج منها؛ وبالتالي، الخروج بالجزائر إلى بر الأمان.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد باتت معظم المؤشرات الاقتصادية بالضوء الأخضر، ولله الحمد، وهو ما يعني بأننا نشهد استقرارا وازدهارا واضحا وجليا، ولكن يجب تدعيمه بإنجازات أخرى متتالية واستراتيجية، ولا نكتفي بما حققناه من أجل الوصول إلى أهداف الجزائر الجديدة التي نحلم بها جميعا.

كما استبشرنا خيرا وسعدنا بتحقيق اقتصادنا لقيمة مرتفعة خارج المحروقات، بالرغم من تسجيل كل هذه المؤشرات الإيجابية.

السيد الوزير الأول المحترم،

لا بأس من طرح بعض الانشغالات التي تمس الشأن المحلي لولايتي، ولاية باتنة التي منحني أبناؤها شرف تمثيلهم تحت قبة مجلس الأمة الموقر.

إن أشد معاناة في ولاية باتنة الثورية هو افتقارها لمستشفى جامعي محترم، يصون كرامة المرضى ويزيل بعض الغبن عن ساكنة الولاية، لقد كان سكان المنطقة يأملون في مشروع إنجاز مستشفى جامعي بالولاية واستبشروا به خيرا، لكن ومع مرور السنوات لا يوجد أي تجسيد له على أرض الواقع.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الولاية، ولايتي، ولاية الأوراس الأشم، ولاية باتنة تعاني على مستوى القطاع الصحي، فأرجو أن تولوا لها عناية وخصوصا تجسيد هذا المشروع المهم والحساس.

من غير المعقول، أن لا تحظى ولاية باتنة وما أدراك ما باتنة بمستشفى جامعي؟

– الطريق الوطني رقم 78 أو ما يعرف بطريق الموت مرورا بـ 31 بلدية بولاية باتنة، أسأل أين وصلت الأشغال به؟

– إتمام الأشغال بالطريق السيار باتنة – ميناء جنجن بجيجل والذي يربط ولاية باتنة بالطريق السيار شرق – غرب.

– رفع التجميد عن الملعب الأولمبي.

– نرجر مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 142– الذي يحدد كيفية الاستفادة من السكن الاجتماعي، بما يسمح برفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى 4 ملايين للاستفادة من السكن بدلا من 2.4 مليون.

– رفع التجميد عن مشروع الترامواي لفك الاختناق المروري بمدينة باتنة خاصة في ظل التوسع العمراني الكبير الذي تشهده المدينة وظهور أقطاب سكانية جديدة حملة 1، حملة2، حملة 3.

السيد الوزير الأول المحترم،

وددت من خلال مداخلتي هاته، التطرق إلى موضوع الاستثمار الخاصة بالولاية، حيث أنه هناك بعض المشاكل في تسوية منح الاستثمارات، خصوصا منح رخص الاستثمار بالولاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ببلدية بيطام هناك بعض المستثمرين الذين لا يزالون يرغبون في إنجاز استثماراتهم، حبذا لو يتم الإسراع في منحهم لرخصهم، وكذا تسريع وتيرة إنجاز المناطق الجديدة للنشاطات وتجهيزها بالمرافق الحيوية لإنعاش الاستثمار الصناعي والاقتصادي للتخفيف من أزمة البطالة وتثمين الجباية المحلية وهو ما يطالب به رئيس الجمهورية دائما، حيث يشجع كل المستثمرين من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية، ويشدد على تقديم جميع التسهيلات المطلوبة لهم..

(أرجو، من سيادتكم المحترمة، أخذ انشغالاتنا بعين الاعتبار والإسراع في حل هاته الانشغالات ولكم وافر التقدير والاحترام.

شكرا لكم ولله المستعان).

56
السيد
عيسى نايلي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة الزملاء الأعضاء،

أسرة الإعلام.

لا يسعني في هذه السانحة، إلا الثناء على مبادرتكم بعرض السياسة العامة من حيث الشكل والمضمون، باعتبار التحاور المباشر بين المؤسسات الدستورية للدولة مؤشر إيجابي وثمين يزيد في فهم المعضلات ويقرب الرؤى، فضلا عن الشعور بالإسهام في إقرار السياسة العامة للبلاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن التحولات الراهنة والمستقبلية وفقا لمحتوى المحاور المعروضة، ومن المعاينة الإيجابية المسجلة والرؤى الاستشرافية، توسعت وشملت كل القطاعات الوزارية والهيئات وهذا مؤشر تكاملي يفي بالأهداف المتوخاة. بهذا الصدد، لقد أشرتم إلى مقتضيات عصرنة العدالة مع تمكينها من العنصر البشري وتكييف المنشآت والتجهيزات، وهذا أمل الجميع أن يحظى القضاء بكل المقومات التي تمكنه من الأداء المميز، لاسيما في هذه الظروف التي تمر بها البلاد.

في نفس السياق، جاء في الوثيقة ما من شأنه تعزيز الأمن والدفاع وضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات، فضلا عن محاربة كل أشكال الجريمة التقليدية منها والمستحدثة، كالمخدرات والجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وعصابات الأحياء والمساس بالأملاك العمومية والنظام والأمن العموميين، بل مجابهة السلوكيات والانحرافات المتفشية لأوجه الحياة العامة للناس، المساس بالبيئة والمحيط، الاستغلال العشوائي للمساحات الخضراء، البيع في الطريق العام، الأوساخ على كل نطاق، وكذلك التعامل مع إشكالية الهجرة، المتواجدون بطرق غير شرعية على المستوى الوطني أو الذين يحاولون ركوب بواخر الموت والإرهاب.

هذه المطالب الأمنية وأخرى هي انشغالات حقيقية تستوجب آليات قانونية وتدابير قد اتخذت من خلال المنظومة القانونية المستحدثة والمعدلة والتي أضحت ناجحة بفعل وبفضل تعاون وتنسيق مختلف سلطات البلاد.

غير أنه من البديهي العمل على مواكبة المصالح الأمنية المخول لها هذه المهام من خلال تمكينها بالتعداد البشري الكافي والمؤهل، كذلك الوسائل والتجهيزات الحديثة التي تبقى ضرورية لعصرنة المصالح.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن تحسين الإطار المعيشي للمواطن من خلال البرامج المتنوعة المذكورة والتي مست كل مجالات الحياة، لابد أن تصطحبه خريطة أمنية تأخذ بعين الاعتبار التوسع العمراني الهائل والمعتبر عبر ربوع الوطن، ولا أدل على ذلك من الطلبات المتزايدة على فتح منشآت أمنية في الأحياء الجديدة أو دعم تلك الموجودة وذلك في إطار شرطة جوارية مجتمعية، بل تعنى باهتمامات المواطنين اليومية وكذلك تلك المنشآت القديمة التي هي بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل.

تدركون، السادة الحضور، أن الولايات الجديدة فرضت منشآت أمنية موازية لها بتعداد بشري معتبر وهي العملية التي تمت دون منتوج التكوين الإضافي، لكن تم ذلك من خلال اختطاف وفي إطار مخطط تحويلي اضطراري قامت به المصالح الأمنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

مما سبق ذكره، فإن مصالح الأمن رديفة الجيش الوطني الشعبي، أثبتت قدراتها على الأداء المميز في كل الاستحقاقات الوطنية وعلى مر السنين، وهي عازمة وملتزمة بمواصلة رفع التحديات، وهي بكل تأكيد استحقت من لدن الجميع الدعم لإبقائها على الجاهزية المطلوبة لإنجاز المهام المنتظرة منها وهي متعددة ومتنوعة، لاسيما في ظل الحاجة لاستتباب الأمن والاستقرار لبلدنا.

لقد مكن السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، المؤسسة الأمنية بالاعتبار المستحق لدورها في الحفاظ على النظام العام بمفهومه الواسع، ويقع على مسؤوليتكم وطاقمكم الوزاري العمل على وضع حيز العمل المخطط الذي يمكن أن ينبثق عن لجنة مختصة تنظر في المستحقات التي تعزز أجهزتنا الأمنية حتى تكون في مستوى تطلعات الأمة، وبمثابة الرديف الحقيقي للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، والذي ما فتئ يقوم بالتدعيم العملياتي واللوجستي لمصالح الأمن.

دعوني أقول لكم، إن أطعمتموهم فواجب عليكم أن تحموهم..

كما وأن الهنا أغلى من الغنى.. شكرا لكم.

57
السيد
أحمد دزيري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نبارك بيان السياسة العامة للسيد الوزير الأول، التي ينتهجها في مساره الحكومي والتي من خلالها تسارعت عجلة التنمية في جميع القطاعات، كتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة وكذا استمرارية الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية الناجعة، والمصادق عليها في 17 سبتمبر 2021، مما أدى إلى تسجيل قفزة نوعية في الميزان التجاري مقارنة بسنة 2020 ومن خلال هذه الإجراءات التي انتهجتها الدولة جعلت مؤشر القدرة الشرائية للمواطن تأخذ منحنًا إيجابيا.

كل ذلك كان في مرحلة صعبة عاشتها البلاد من جراء وباء كوفيد 19، والحمد لله، استطعنا تجاوز هذا بفضل السياسة الحكيمة للدولة، ناهيك لما يشهده العالم من توترات وخاصة الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، والتي أثرّت على الاقتصاد العالمي وذلك في انخفاض عملات الصرف وكذا التهاب الأسعار في جل المواد الغذائية الأساسية ومن ضمنها مادة القمح، والتي بفضل السياسة الراشدة للسيد رئيس الجمهورية، أمر بتوفير مخازن لهذه المادة الرئيسية، وكذلك تشجيع الفلاحة الصحراوية، وبالأخص شعبة الحبوب وتثمين قراره المتخذ حول استيراد الجرارات الأقل من 5 سنوات، وهذه تعد قفزة استثنائية لتشجيع المستثمرين في الجانب الفلاحي وهي خطوة تحسب للسيد رئيس الجمهورية، ناهيك عن الزيادات المعلنة في الأجور والتي مست فئة عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية وهذا ما جعل الدخول المدرسي يكون ناجحا.

سيدي الوزير الأول،

أود أن أمنح جزءا من تدخلي هذا لولاية تيارت لتقديم الشكر والعرفان للسيد الوالي، على الجهودات الجبارة التي يقوم بها على مستوى الولاية ومحيطها، والمتمثلة في الخرجات الميدانية كالزيارة التي قام بها إلى بلدية زمالة الأمير عبد القادر وهي تعد أبعد بلدية من عاصمة الولاية، مباشرة بعد تنصيبه بأيام والتي إن دلت على شيء، إنما تدل على تفانيه في تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية.

كلنا يعلم بالسياسة الجديدة المنتهجة من قبل السيد رئيس الجمهورية، حول الجانب الفلاحي، المحفزة والمشجعة لاستقطاب الكثير من المستثمرين في هذا القطاع، إلا أننا مازلنا نلاحظ بعض العراقيل الإدارية التي تحول بين المستثمر والقطاع، ومثالا على ذلك بلدية الرشايقة الفلاحية التابعة إقليميا لولاية تيارت، يوجد بها 14 مستفيدا – السيد الوزير الأول – من عقود الامتياز منذ سنة 2016 ولحد الساعة لم يستفيدوا من محاضر التنصيب، لا يريدون ترك المستثمرين يعملون في هاته الأراضي..

نحن نأمل بما أن السنة، سنة أمطار وخير.. نأمل في تنصيبهم وتركهم يعملون، سيدي الوزير.

هناك طريق بلدي، مسافته 40 كلم يربط بين بلدية زمالة الأمير عبد القادر وبلدية الناظورة، هو مسجل على مستوى الوزارة، سيدي الوزير، هذا الطريق مسجل، كلما نتحدث عنه يقال لنا هو مسجل.. نحن لدينا أبناؤنا الصغار يتمدرسون هناك، 40 كلم غير معبدة تخيل عندما تكون الأمطار لا يذهب أولادنا للدراسة.. المعلم لا يستطيع مشي 40 كلم غير معبدة..

هناك من يتكلم عن الطريق شرق – غرب، ويتكلم عن الطريق السيار، نحن نتكلم عن مسافة 35 كلم لتزفيت الطريق.. والله لا تصدق ما تراه عيناك لو رأيت هذا الطريق.. عند نزول الأمطار لا يذهب الأطفال وكذلك المعلم إنها مسافة 40 كلم.. بها حفر ووديان.. أرجو أن يؤخذ هذا الطلب بعين الاعتبار سيدي الوزير.

تم فتح فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببلدية زمالة الأمير عبد القادر، سنة 2021 وذلك مما يعانيه المواطنون من بعد المسافة عن المقر الموجود بالولاية، وهذا الفرع تم تجهيزه بالكامل، حيث بدأ في الخدمة في نفس السنة، إلا أننا تفاجأنا من تصرفات المدير الولائي.. تم منح سبعة مناصب عمل في هذا الفرع، بعدها قام المدير الولائي بنقل موظفين أحدهما طبيب.. البلدية تبعد عن الولاية بمسافة 160 كلم.. قام بنقل طبيب وإداري.. وتحدثنا مع المدير لكنه لا يستمع ولا يبالي بأي أحد..

..(وهناك أمر صادر في 25 / 08 / 2021 يقضي بإلغاء الغرامات التأخيرية لكل أرباب العمل، إلا أن مدير الصندوق للولاية طبق هذا الأمر إلا على أصحاب النفوذ والمحاباة دون تطبيقه على الجميع، ولهذا نطالب السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي، بإرسال لجنة تحقيق لكشف هذه التجاوزات، وأغتنم هذه السانحة لأتقدم بوافر الشكر للسيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تفانيه في العمل وروح المسؤولية التي يتحلى بها.

وفي الأخير، لا يفوتني تقديم جزيل الشكر لكل من يساهم في بناء الجمهورية الجديدة بتفاني وإخلاص من أعلى هرم السلطة إلى المواطن البسيط، والشكر موصول إلى السلطة الرابعة لما تنقله وتقدمه من شفافية وصدق للرأي العام.

شكرا والسلام عليكم.).

58
السيد محمد الهاشمي دبابش

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

بداية، أهنئ الوزير الأول، على تجديد الثقة في شخصكم من طرف السيد رئيس الجمهورية، كما أهنئ كافة الوزراء الذين جددت فيهم الثقة وأهنئ الوزراء الجدد متمنيين لهم كل التوفيق.

نحن اليوم بصدد مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة والذي جاء محترما للآجال الدستورية وهو ما يسجل كنقطة إيجابية للوزير الأول وكل طاقمه الحكومي.

وفي هذا الصدد، إذ نسجل بذل مجهودات كبيرة وجبارة يبذلها الوزراء كل في قطاعه، وإذ كان لابد من التقييم، فإننا نسجل تفاوتا بين مختلف القطاعات والوزارات، ففي حين نجح البعض في تحقيق نسبة نجاح وإنجاز عالية، نسجل أيضا نقائص واضحة وكبيرة عند البعض الآخر، ولذا نطلب منهم تدارك هذه النقائص وإيجاد حلول سريعة وناجعة.

كما يجدر بنا أن نقيم إيجابيات الخطوات الثابتة التي تسير بها الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي جاء في ظروف صعبة وبحكمته والخيارات الصائبة، تمكنت الجزائر من التغلب على الكثير من الصعاب الاجتماعية والاقتصادية، والحمد لله، الجزائر تعيش وضع اقتصادي مريح بعيدا عن الاستدانة الخارجية، وهو ما جعلها تلعب دورا محوريا مهما في حل الأزمات الدولية.

ومنذ الاستقلال، وبفضل القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية، نرى الجزائر تشق طريقها على أسس سليمة ومدروسة بعيدا عن سياسة «البريكولاج والماكياج» والتي كانت سائدة في فترات سابقة، وهذا ما هو إلا وفاء بما تعهد به السيد عبد المجيد تبون، في تعهداته (54)، خاصة الاستثمار في العنصر البشري وبالأخص الطاقات والكفاءات الشابة من القاعدة إلى القمة، وهو ما جاء به دستور نوفمبر 2020، حيث أعطى فرصة للشباب للدخول إلى عالم السياسة بقوة.

وها هو دورنا نحن كشباب لتحمل المسؤولية والأمانة للمساهمة في بناء جزائر جديدة وقوية، كما أرادها الشهداء والشعب.

ووفقا لنظرية النسق المفتوح (OPEN SYSTEM) نقترح ما يلي:

– التفعيل الحقيقي لمخابر البحث على مستوى الجامعات ونقل نتائج البحوث إلى سوق الانتاج والعمل، وذلك من خلال إيجاد الجسور بين البحث والشريك الاقتصادي والاجتماعي للوقوف على متطلبات الاقتصاد الوطني وتوجيه البحث نحو الجانب التطبيقي.

– كما نوجه الاهتمام نحو عنصرين مهمين واستراتيجيين في التحديات العالمية المستقبلية وهما الماء والطاقة، وإذ نحمد الله على أن الجزائر تملك من المقومات ما يجعلها قوة إقليمية، فإنه يجب استغلال وتأمين ما تملكه من ثروات.

ففي مجال المياه تمتلك الجزائر أكبر إحتياطي عالمي للمياه الجوفية، وكذا شريط ساحلي يمتد على طول 1500 كلم، وكما نعلم أن الماء يحتاج إلى طاقة لاستخراجه، والطاقة تحتاج إلى ماء لتوليدها وهو ما يجب استغلاله وتطوير البحث للتقليل من التكلفة، وعلى مهندسينا وعلمائنا التفكير في إنتاج واحد (1) متر مكعب من الماء بأقل تكلفة لتكون الجزائر نموذجا رائدا في هذا المجال ولنا كل الثقة في تحقيق ذلك.

وفي مجال الطاقة، نثمن توجه الجزائر نحو الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، ولكن يجب التفكير في استغلال مختلف الطاقات المتجددة التي تتمتع بها الجزائر كالطاقة البحرية، الطاقة الإحيائية وطاقة الرياح.

– أما معضلة ومشكل السكن الاجتماعي في الجزائر، ولما نرى القطاع في يد وزير شاب كفء يشهد له العام والخاص يزيدنا عزما وإرادة لاقتراح إحداث صندوق وطني لتمويل تأجير السكن الاجتماعي والتخلي نهائيا على الصيغة القديمة في توزيع السكنات لما ترتب عنها من تجاوزات، ويصبح للدولة حظيرة وخزان للسكنات في كل ولاية من (F1) إلى (F5).

– أما فيما يخص السكن الريفي، خاصة ولايتي العزيزة بسكرة، التي جل بلدياتها فلاحية، تحتاج إلى هذا النمط الذي يستحسنه المواطن وكذا يرجع بالفائدة للخزينة العمومية، مثلا لما نأخذ تكلفة السكن الاجتماعي، نجدها تتراوح بين 250 إلى 300 مليون سنتيم، أما عقد الاستفادة بالنسبة للسكن الريفي فيقدر بـ 100 مليون سنتيم أي مليون دينار، أي 1 سكن اجتماعي يساوي 3 عقد استفادة للريفي، والأهم من ذلك هو التوفير و الحفاظ على الوعاء العقاري.

– كما نلفت انتباهكم، السيد الوزير، فيما يخص السكن الاجتماعي في بسكرة يعاني من نقص التأخر في الإنجاز، بالرغم من جوابكم المقنع لما تقول: «الولاية لي تكمل البرنامج نتاعها نزيدوها برنامج»، إلا أننا نطلب منكم، السيد الوزير، تزويدنا بحصص إضافية.

أما قطاع النقل:

– تعزيز النقل الجوي بمطار بسكرة بخطوط محلية ودولية، بسكرة / وهران/عنابة /باريس /تركيا /ليل.

– التسريع أيضا في نقل السكة من وسط المدينة إلى الخط الإجتنابي، مع استغلال الخط القديم في إنجاز ترامواي من المطار إلى الجامعة مرورا بالعالية، الذي سيساهم في تخفيف الإختناق المروري في عاصمة الولاية.

– طلب إعادة إحياء مشروع محطة تكرير البترول في الوطاية.

– تكملة ازدواجية الطريق الوطني رقم (83) وكذا (03) اللذين يعتبران طريقي الموت.

– طلب سوق وطني للتمور خاصة ولاية بسكرة المعروفة بالتمور كما ونوعا.

..(أما قطاع التعليم العالي:

– طلب كلية الطب.

– طلب تحويل المركز الإسلامي سيدي عقبة إلى كلية للعلوم الإسلامية تتبع الجامعة.

– طلب مدرسة وطنية من المدارس المستحدثة.

أما قطاع الصحة:

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة، إلا أنه ما زال يعاني خاصة في ولاية بسكرة، بداية، غياب مستشفى بحجم ولاية مليونية، لذا نطلب منكم السيد الوزير:

– مستشفى جامعي.

– مركز للسرطان مع توفير (La Radio Thérapie) في مختلف المراكز الحالية.

– مستشفى 60 سريرا بسيدي عقبة.

– رفع التجميد عن مستشفى الأمومة والطفولة ببرج بن عزوز وزريبة الواد.

– رفع التجميد عن مستشفى أمراض القلب.

– ترقية مصلحة الكلى إلى مستشفى مستقل بميزانيته.

– وفي الأخير، نلتمس الخير في الوالي الجديد للولاية، نحن كمنتخبين ومملثي الشعب وكذا المواطن البسكري، خاصة خرجاته الميدانية المثمرة، كمثال مستشفى القنطرة وإعطاء تعليمات صارمة، فيما يخص مستشفى 240 سريرا، وكل قراراته التي كانت صائبة، وله منا كل الدعم ونتمنى له التوفيق والنجاح.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، عاشت الجزائر حرة مستقلة عزيزة شامخة..)..

59
السيد رابح بغالي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، أما بعد؛
سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم صالح ڤوجيل،
سيدي الوزير الأول الفاضل،
أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد قراءتي المتأنية لبيان السياسة العامة للحكومة وما نلتمسه على أرض الواقع، لا يسعني إلا تثمين النتائج التي حققتها الحكومة.

سيدي رئيس المجلس،
سيدي الوزير الأول،

ما أنجز في أقل من ثلاث سنوات تحت عنوان الجزائر الجديدة، رغم أكثر من سنة من جائحة كوفيد19- التي قلبت الأجندة العالمية رأسا على عقب، يجب الشعور بالفخر والاعتزاز بهذه الحصيلة المرحلية، إنها نصف عهدة رئاسية من اتباع نهج كلي تضمن جهدا كثيرا واتخاذ إجراءات متزامنة على الصعيدين الوطني والدولي أوصلت الجزائر لتكون بلدا محوريا كبيرا، فمن الواضح هناك إخفاقات وأوجه قصور، لاسيما لبلد رجع من بعيد. لكن ما أنجزه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بمعية كل المخلصين لهذا الوطن الغالي، يعتبر إنجازا عظيما في وقت قصير.

رئيس الجمهورية في طريقه إلى تغيير البلاد بشكل عميق، قوي بشرعيته الانتخابية، نراه على كل الجبهات من أجل جزائر جديدة، قوية، عادلة، ديمقراطية ومزدهرة لطالما حلم بها كل الجزائريين.

سيدي الوزير الأول الفاضل،

لقد لاحظت بعميق الأسى تأثركم مؤخرا وأنتم بصدد تقديم إيضاحات أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، بخصوص ما تشهده السوق من ندرة في بعض المواد الغذائية الأساسية، جراء المضاربة التي باتت تمارسها بعض الأطراف، والتلاعب بقوت الجزائريين، سعيا منها إلى خلق حالة من الهوس في أوساط الشعب بغية زعزعة السلم الاجتماعي.

الملاحظ –سيدي الوزير الأول– من خلال مداخلتكم هاته أن الحكومة تفتقر لسياسة تواصلية نموذجية، أعيد تفتقر لسياسة تواصلية نموذجية، حيث لم تستطع طمأنة الشعب تاركة المجال أمام قوى الشر وكل من يريد الاصطياد في المياه العكرة لإدخال الشك في نفوس المواطنين وزرع البلبلة في أوساطهم، وهذا يضر كثيرا في ثقة الشعب في مؤسساته ويمس بشعبية رئيس الجمهورية، التي من دون أدنى شك في تصاعد مستمر.

وفي الأخير، أستسمحكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، أن أذكّر من هذا المنبر الشعب الجزائري وخاصة الشباب بما تفضل به الرئيس عبد المجيد تبون، عندما خاطب ولاة الجمهورية، ألم يقل لهم كونوا في خدمة هذا الشعب الشهم واحترموه وإذا ضاقت بهم السبل إحتموا به.

ألم يحن الوقت والجزائر تعيش مرحلة مفصلية في تاريخها أن نقف كرجل واحد بجانب رئيس الجمهورية، لإنجاح ما تبقى من برنامجه الطموح؟

أعانكم الله، سيدي الوزير الأول، وسدد خطاكم لما فيه خير للبلاد والعباد.

تحيا الجزائر بشعبها وجيشها الوطني ورئيسها السيد عبد المجيد تبون، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

60
السيد فيصل بوسدراية

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أحمد الله وأشكر السلطة الحالية على أننا حاليا نجني ثمار الدستور الجديد للجزائر الجديدة، الذي يلزم الحكومة نصا وفعلا بتقديم بيان السياسة العامة أو البرنامج السياسي، حسب الحالة، أمام نواب البرلمان بغرفتيه.

كما أحيي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاتخاذه القرارات الأخيرة لصالح المواطن، خاصة قرار تمكين المواطن من استيراد الآلات الفلاحية لأقل من خمس سنوات والسيارات لأقل من ثلاث سنوات.

كما أشيد بالدبلوماسية الجزائرية في الفترة الأخيرة وخاصة تمكنها من إقناع، أو بالأحرى، افتكاك 173 صوتا لانتخابها من أجل الحصول على مقعد في منظمة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأشيد بدور الجيش الوطني الشعبي، لأنه لا توجد تنمية مستدامة بدون استقرار.

بناء على مخرجات مجلس الوزراء الأخير، الذي نص على إيلاء الأهمية القصوى لتحسين الوضع الاجتماعي للمواطن بالدرجة الأولى.

أردت التدخل اليوم من أجل رفع انشغالات فئة من المجتمع لم تنل حظها في البيان السياسي، ألا وهي فئة العمال المنتهية عقودهم (PID) و (DAIS) التابعين لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الذين عملوا بعقود محددة المدة ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي لشباب حاملي الشهادات (PID) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 127– المؤرخ في 30 أفريل 2008 وضم جهاز النشاط الاجتماعي (DAIS) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12 78– المؤرخ في 12 فيفري 2012.

إسمحو لي، معالي الوزير الأول، أن أوضح أمرا، نعم، قد ذكرتم، معالي الوزير الأول، لنواب البرلمان في ردكم على هذه القضية أن المرسوم التنفيذي الذي صدر في 2019 قد تكفل بإدماج الفئات التي كانت في حالة نشاط إلى غاية 31 أكتوبر 2019، أضع خط تحت كلمة في حالة نشاط، والإشكال، معالي الوزير الأول، أن هذه الفئة التي أتكلم عليها لم تكن في حالة نشاط لأن عقودهم قد أنهيت قبل التاريخ المذكور ولم يشملهم أي مرسوم إدماج وهم غير معنيين.

أولا، في المرسوم رقم 19 – 336 الذي يقضي بإدماج الشباب العامل في إطار جهاز الإدماج المهني والاجتماعي.

ثانيا، وهم غير معنيين في التعليمة الوزارية رقم 25 المؤرخة في 16 ديسمبر 2019 المحددة لكيفية تطبيقه، أين حددت أحكام بإحالة النشاط في المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية 31 أكتوبر 2019.

ثالثا، هم غير معنيين في المرسوم التنفيذي رقم 22 – 85 والذي تم تحويل عقود جهاز النشاط الاجتماعي (DAIS) إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي.

رابعا، وهم غير معنيين كذلك بالتعليمة الوزارية رقم 01 المؤرخة في 10 مارس 2022 المحدد لكيفية تطبيقه، أين حددت أحكام بحالة النشاط في المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

وهم يقولون أنهم ذوو كفاءة وخبرة اكتسبوها من قبل ويمكنهم استغلالها في السير الحسن لوظائفهم لخدمة وطنهم، وفي المقابل، يشعرون وكأن الدولة هضمت حقهم وخالفت مبدأ الدستور وما يتعارض مع حق المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وكذلك مبدأ تكافؤ الفرص حسب المواد: 35، 66، 67، 68 و72 من الدستور الجزائري.

ولذا ألتمس من معاليكم أخذ هذه الفئة بعين الاعتبار وإنصافهم أي:

1 – إعادة المنتهية عقودهم (PID) و (DAIS) وتسوية وضعيتهم، كما حدث مع العقود السارية، وهنا يكمن الفرق، العقود السارية تم تجديد عقودهم لكن الذي انتهت عقودهم لم يتم أخذهم بعين الاعتبار.

2 – إدماجهم كدفعة رابعة.

3 – إلغاء شرط السن 35 سنة، لأن الذين عملوا من قبل تجاوز سنهم 40 سنة.

4 – احتساب سنوات العمل في التقاعد.

ودمتم، سيدي، في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

61
السيد عبد الحميد بوشرمة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن حصيلة الحكومة المعروضة أمامنا اليوم، تتضمن العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها ودعمها، ليس من منطلق الانتماء للموالاة أو المعارضة ولكن من منطلق القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

السيد الوزير الأول المحترم،

إذا كان من واجبنا الأخلاقي أن نتطرق إلى النقاط الإيجابية، التي تمثل الجزء المملوء من الكأس، وهو الجزء الأكبر في العديد من النقاط التي تضمنها بيان السياسة العامة، فمن واجبنا كمنتخبين ألا ننسى الجزء الفارغ من الكأس في بعض النقاط أو القطاعات، ليس لتسويد الأمور أو إثارة الشكوك حول عمل الحكومة ومجهوداتها المبذولة أو نيتها في الدفع بالأمور نحو الأفضل، ولكن صونا للأمانة التي وافقنا على حملها، رغم ثقلها، وقناعاتنا الراسخة بأنكم، السيد الوزير الأول، ستحملون هذه الانشغالات محمل الجد، كما عهدناكم، هذه الانشغالات والنقاط تخص ولاية جيجل، أهمها:

موسم الاصطياف بولاية جيجل: أو اسمح لي السيد الوزير الأول المحترم، أن نسمي الأمور بمسمياتها وهي أزمة الاصطياف بولاية جيجل (أزمة المواصلات والاختناق المروري الكبير، أزمة التزود بالوقود والمواد الغذائية وأزمة الإيواء)، والسبب هو الضعف الكبير في البنية التحتية الاستعابية للولاية، مقارنة بحجم التوافد القياسي للجزائريين، ولهذا، سيادة الوزير الأول، ولاية جيجل المميزة من عند خالقها، والتي تحتل مكانة خاصة ومميزة في قلوب الجزائريين، تحتاج اليوم أن تكون لها مكانة خاصة ومميزة في برنامج الحكومة من خلال برنامج تنموي خاص واستثنائي وعاجل، أقول وأؤكد، عاجل، ليس لتمييز جيجل المميزة أصلا، ولكن لتدارك الضعف الكبير في البنية التحتية الاستيعابية ومن ثم تحسين ظروف إقامة وراحة المصطافين باعتبارها الوجهة الأولى المفضلة للجزائريين، فضلا عن تأهيلها لتصبح قطبا سياحيا في إطار سياسة تنويع الاقتصاد.

الطريق السيار جيجل – العلمة: هذا المشروع كان من المنتظر أن يتم تسليمه في نهاية سنة 2017 حسب الآجال التعاقدية، لكن، السيد الوزير الأول، بعد مرور أكثر من 8 سنوات على انطلاق المشروع لم يتم تدشين ولو مقطع واحد، وهناك مقاطع لم يتم حتى انطلاق الأشغال بها، بل أكثر من هذا الأشغال متوقفة منذ شهر سبتمبر من سنة 2019 في أغلب ورشات الإنجاز، لهذا تساؤلنا اليوم ينصب حول الوضعية المزرية وغير المتوقعة التي آل إليها هذا المشروع، وجهود الحكومة لإعادة بعثه من جديد، المعبر عنها في مخرجات اجتماعها بتاريخ 5 جانفي سنة 2022؟

وأملنا كبير أن نجد اليوم الإجابة الكافية والشافية والقول الفصل من سيادتكم المحترمة، فيما يتعلق بإعادة بعثه من جديد، وأن نلمس ذلك في أقرب الآجال على أرض الواقع وهذا عليكم ليس بصعب تحقيقه، لاسيما وأنه من المشاريع الهيكلة العالقة ذات أبعاد ليست محلية فقط، ولكن وطنية واستراتيجية في المستقبل المنظور.

قطاع الصحة:

إن ولاية جيجل، ما زالت دون المعدل الوطني فيما يتعلق بالتغطية الصحية، فهل يعقل – سيدي الوزير الأول – ولاية بعدد سكان يتجاوز الـ 900 ألف نسمة يوجد فيها 3 مستشفيات أو مؤسسات استشفائية فقط، مع التحفظ على تسميتها بالمستشفيات، ليست مزايدة أو شعبوية بل حقيقة مرة، وبالتالي فتسجيل مستشفيات جديدة على الأقل بحجم 60 سريرا أصبح أكثر من ضرورة لتدارك وتحسين التغطية الصحية من جهة، وتخفيف الضغط على المستشفيات الموجودة من جهة أخرى، على أن تحدد الخريطة الصحية مكان تسجيلهم.

السيد الوزير الأول،

مشاكل الصحة لا تقتصر على ضعف التغطية الصحية فقط، بل بتردي نوعية الخدمات الصحية المقدمة إن وجدت أصلا في بعض أنواعها، فمثلا غياب الأطباء الأخصائيين هو السمة المميزة، لاسيما اختصاصي العظام والتوليد الذي يعتبر وجودهم أكثر من ضرورة وكحد أدنى في المعايير الصحية، بل أكثر من هذا حتى وسائل التطبيب البسيطة غير متوفرة (محاليل التعقيم، الحقن، الضمادات.. إلخ)، فضلا عن أن أدوية مرضى السرطان المقطوعة منذ مدة.

في هذا الإطار لا يسعني إلا أن أحيي عناصر الجيش الأبيض الذين يعملون في ظروف جد صعبة بولاية جيجل، شبيهة بالجنود الذين يرسلون إلى ساحة المعركة من دون سلاح، في ظل هذه الظروف.

اسمح لي، السيد الوزير الأول، أن أستثني قطاع الصحة في ولاية جيجل، من قاعدة وقناعة النظر إلى الجزء المملوء من الكأس دون الفارغ منه، لأن الكأس غير موجود أصلا، والسبب يعود وبالدرجة الأولى إلى المسؤول على قطاع الصحة بولاية جيجل، ليس لأنه فاشل فقط، بل لأنه يصنع الفشل يوميا، فقطاع الصحة في ولاية جيجل مريض وزاده هذا المسؤول مرضا وهو يحتاج إلى العلاج وعلى أكثر من مستوى.

في هذا الإطار، إسمحوا لي أن أقتبس من كلام رئيس الجمهورية في لقاءه الأخير مع الولاة «اللي ماشي باغي يخدم، ما عليهش يطلب السماح ويروح الله يسهل عليه»، انتهى نص الاقتباس.

وضعية المنشأة الجوية فرحات عباس، رغم أن المنشأة تتوفر على هياكل وتجهيزات مادية وبشرية كافية لاستيعاب ومعالجة رحلات يومية داخلية ودولية يعني نظريا هو مطار دولي، لكن في الواقع هو لا يمتلك الصفتين.. (بمعنى لا هو مطار ولا هو دولي، نظرا لاقتصار الرحلات المبرمجة على خط واحد ووحيد هو جيجل الجزائر، هذا الخط ورغم أنه وحيد وذو مردودية اقتصادية، إلا أنه تعرض لتقليص عدد الرحلات المبرمجة فيه وفي عز موسم الاصطياف (جوان 2022) إلى أكبر من النصف أي 6 رحلات أسبوعيا (6 / 7) وبمعدل رحلة واحدة وبطائرة صغيرة من نوع (ATR)، ذات الحمولة المنخفضة (لا تتجاوز 66 مقعدا)، مما يوحي بأننا في مرحلة مطار تجريبي وليس مطارا.

ضف إلى ذلك عدم وجود أي خط دولي مبرمج، في هذا الإطار، نحن نتساءل عن سر إقصاء لهذا المسمى زورا مطارا من قرار رئيس الجمهورية القاضي بتدعيم برنامج الرحلات نحو مختلف الوجهات الدولية والذي نفذته الحكومة على مراحل (3 مارس، 28 مارس، 19 ماي، 3 جويلية، 10 أوت).

السيد الوزير الأول،

صحيح أن الواقع معاكس لحقيقة ما يجب أن يكون عليه هذا الصرح، لكننا لم نفقد الأمل في أن تعود المياه إلى مجاريها، لهذا مطلبنا وكل ساكنة هاته الولاية هو إعادة برمجة الرحلات على مستوى خط الجزائر – جيجل، كما كانت في سابق عهدها أي 14 رحلة أسبوعية (14 /7) وبمعدل رحلتين يوميا، فضلا عن برمجة فتح خطوط جديدة داخلية اتجاه ولايات الجنوب الكبير، لاسيما حاسي مسعود وتمنراست، ودولية لاسيما خط جيجل /مرسيليا أو جيجل /باريس، وهذه المطالب شرعية ومبررة خاصة من حيث مردوديتها الاقتصادية التي غالبا ما يتحجج بها مسؤولو الخطوط الجوية الجزائرية.

نهائي الحاويات بميناء جن جن، الذي رغم أن نسبة تقدم الأشغال به بلغت أكثر من 95%، فإن الأشغال المتبقية التي لم تنجز لحد الآن من طرف شركة الإنجاز دايو والتي لا تتعدى 5 بالمائة تعرقل التسليم النهائي للمشروع منذ 2019، بسبب النزاع القائم بين الطرفين المتعاقدين (المؤسسة المينائية جن جن وشركة دايو)، وهذا بالرغم من صياغة اتفاقية تسوية قدمت لوزارة النقل سنة 2019 للموافقة والتوقيع عليها.

السيد الوزير الأول،

نطلب من سيادتكم المحترمة التدخل لتسوية هذا النزاع وتسريع عملية التسليم النهائي للمشروع، تمهيدا للانطلاق في عملية التجهيز ودخول نهائي الحاويات الجديد قيد الاستغلال، مما سيساهم في الرفع من القدرات الاستيعابية للميناء.

محطة التصفية للمياه المستعملة بالقنار، التي انتهت الدراسة بها سنة 2008، ولم تر النور إلى يومنا هذا بحجة عدم وجود المبالغ الكافية، اليوم هي مطلب أكثر من ضروري، نظرا لأن المياه المستعملة تصب في الوديان وعلى طول الشريط الساحلي الممتد من مدينة الأمير عبد القادر، مرورا ببلدية الطاهير، الشقفة، القنار وصولا إلى بلدية سيدي عبد العزيز، مما أدى إلى آثار بيئية كبيرة، كوارث إيكولوجية وأضرار على الصحة العامة، فضلا عن الخطر الكبير الذي يهدد مصادر المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتزويد ساكنة هذه المناطق بالمياه الصالحة للشرب.

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة يتضمن الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل الوضع المذكور آنفا، نلتمس منكم تسجيل محطة التصفية بالقنار ضمن قانون المالية الجاري حفاظا على البيئة وضمانا لتنمية مستدامة على مستوى هذه المنطقة التي يتجاوز عدد سكانها الـ 250 ألف نسمة.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..) ..

62
السيد كمال بوشامة

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول والوزراء المحترمون،
السيدات والسادة زملائي بمجلس الأمة.

أتناول بينكم الكلمة مغتنما فرصة تقديم «بيان السياسة العامة للحكومة» لأعرض عنكم جملا مختصرة خوفا من المقص نظرا للتوقيت الذي حدد لنا بالمداخلات.

هذه وبداية كلمتي، أقول، أنني أثمن نشاطات الحكومة وكل من ساهم في هذه النهضة التي استقرت بالجزائر بعد حكم استمر 20 سنة يعتبر بدون مبالغة كفترة دمار شامل تلته سنتان من جائحة كوكبية خطيرة، فالجزائر اليوم تصعد المنحدر رويدا رويدا وبثبات وبالسرعة التي تسمح لها بالتأكد من عودتها إلى السطح.

أما نحن، انطباعاتي عن هذه الوثيقة والنتائج التي جاءت بها فهي مهمة جدا، وقد تحملنا على الاتصال بالنقاش الديمقراطي الحقيقي والأسباب هي عديدة حتى لا نتيه في حاضر يهرب منا.. فكل هذه النتائج التي هي بيننا والتي لا يراها من به كمه، قد أتت على نهج ديناميكية حقيقية للتغيير (Les résultats sont les signes d'une véritable dynamique de changement, il faut dire et le répéter)

ولكن هذه النتائج أيضا يجب ألا تنسينا في كوارث البيروقراطية والفساد، عفوا عن الغنغرينة التي ابتلي بها وجودنا لفترة طويلة.. أما عن الفساد فحدث ولا حرج لأننا حطمنا الرقم القياسي العالمي في عدد المسؤولين المتورطين فيه.. وعن البيروقراطية فهي أيضا تشبثت مثل العلقة بجسم دواليب الدولة، وقد تكلمت في هذا الموضوع كثيرا من سنة 90 في كتاب سميته «القطعة المخفية من الجليد» (La partie émergée de l'iceberg ou comment le politique fonctionne)

وفي هذا الشأن، قد أعلن السيد الرئيس عبد المجيد تبون، وبوضوح الحرب على جماعات الضغط، يعني عن اللوبيات والبارونات والشريرين أقطاب الفساد وعلى أولئك الصغار بالإرادة الذين وضعوا أنفسهم بمرتبة العباقرة.. أولئك الذين لا شخصية لهم ولا جرأة ولكنهم يلعبون الأدوار الأولى في كوميديا تافهة للأشخاص الجادين..

(Ceux qui jouent les premiers rôles dans une comédi triviale aux gens sérieux).

إن هذه الظواهر المكونة من تلك الأمراض الخطيرة والتي نضيف إليها المضاربة غير المشروعة هي التي تدمر منظومة الاقتصاد الوطني.

فحان الوقت لنقول بصراحة المناضلين الأوفياء أننا مكلفون بمسؤولية كبيرة مصيرية.. وقد ذكرتم السيد رئيس مجلس الأمة بالحرف الواحد بمناسبة تنصيب هياكل المجلس، فقد قلت «يجب أن ندرس كيفية تشجيع الاستثمار بكل الميادين الحية للبلاد» وأضفتم وليس بدون سبب.

هذه التعليمة التي من خلالها كلفتمونا بالمتابعة، وهي في الحقيقة من مهامنا الأساسية بالمجلس، قلتم: «كل عضو بمجلس الأمة له المسؤولية الكاملة بالمشاركة بشكل ملموس في شؤون الدولة، أي في شؤون الجزائر».

وهكذا، وإن نرجع إلى المناقشة حول بيان السياسة العامة للحكومة، أقول بصوت عال أن من رأى وأدرك ولاحظ ثم ناقش بكيفيته وأسلوبه ليظهر نقاط الضعف والتناقض في بيان السياسة العامة، هذا من حقه كالذي

يرى في هذا البيان كثيرا من الجوانب الإيجابية وفرصة للتقدم..
إنها حرية التعبير ..(واحترام الرأي والرأي الآخر، ولكن هناك من كانت له ادعاءات بالقدرة على القيام بعمل أفضل وأحسن وأجود إن كان مسؤولا وأن غيره من هو بكرسي المسؤولية قد أخفق بمهمته، ألم يعرف أن هؤلاء المسؤولين عاشوا سنوات صعبة في هذه الآونة الأخيرة وشربوا الكأس إلى الثمالة؟
هذا ما يذكرني بحكمة طريفة أو بمناظرة بين الشاعر أبو العلاء المعري، وأحد تلاميذ القرية وسنه 12 عام، حيث يقول الشاعر وهو معجب بنفسه:

إني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

فأجابه الطفل بهذا السؤال:
«يا أبا المعري.. أنت القائل كذا وكذا عن يقين وفخامة، فهل تستطيع أن تزيد حرفا عن الحروف الهجائية؟؟». هذا وخلاصة القول، هذه المناظرة للتأمل فقط.
وأشكركم على حسن الإصغاء.)

63
السيد يوسف رضا بن هدية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني ويسعدني أن أقف اليوم أمامكم في رحاب مجلس الأمة والمشاركة مع زميلاتي وزملائي، لمناقشة وإثراء أهم المحاور الرئيسية، التي رأيناها في بيان السياسة العامة للحكومة.

سيدي الوزير الأول،

إننا نبارك ونثمن عاليا محتوى بيان السياسة العامة للحكومة، حيث جاء متوازنا وملما بكل المحاور الأساسية للدولة، وأود أن أقف عند الجانب الاقتصادي، حيث نلمس بوضوح رغبة الدولة في التوجه نحو بناء اقتصاد منتج وليس ريعيا، وهو ما تعكسه لغة الأرقام، حيث باتت بلادنا ولله الحمد، تحقق نموا معتبرا حسب ما صرح به الخبراء في العالم أيضا، وهو ما جعلنا نتنفس الصعداء.
كما أغتنم الفرصة لتقديم جزيل الشكر والعرفان للسلطات المحلية والمنتخبة لولاية تقرت، على المجهودات المبذولة.
سيدي الوزير الأول المحترم،
بما أن التوظيف للولاية الجديدة المستحدثة خصصت لها مناصب مالية معتبرة، فحبذا السيد الوزير الأول، أن تمنح الأولوية في هذه المناصب لفئة الشباب المنتهية أو ما يعرف بعقود ما قبل التشغيل 2019، كمخطط توظيفي استعجالي وطني، إن جازت العبارة، فمن غير المعقول أن يبقى هؤلاء الشباب في هاته الوضعية التي يعيشونها فمن بينهم إطارات كفأة.

سيدي الوزير الأول،

نطالب بمراجعة سياسة التوظيف على مستوى الشركات البترولية، بما يسمح بمزيد من الوضوح والشفافية، ونطالب سيادتكم بإلحاح بضرورة رفع التجميد الكلي عن مدينة حاسي مسعود، مدينة الخيرات، لا يعقل سيدي الوزير الأول، أن يكون هذا هو الواقع الفعلي المفروض على هاته المدينة لأكثر من 18 سنة، بما انعكس سلبا على حياة المواطنين.
النقطة الثالثة سيدي الوزير المحترم، وتتعلق ببنك الإسكان الذي يعول عليه المواطنون من الطبقات الهشة ومناطق الظل، خاصة المدن الداخلية والأرياف، والمستفيدون من التسجيلات الاجتماعية.
رابعا وأخيرا سيدي الوزير الأول، بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي تعثرت جراء جائحة الكورونا، نأمل أن تحظى بمخطط استعجالي لإنقاذها من الغلق كما فعلت معظم الدول.
شكرا على الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

64
السيد عبد الكريم قريشي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛
سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول المحترم،
الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بالشكر للسيد الوزير الأول، على تقديمه لبيان الساسة العامة للحكومة؛ وهي بلا شك فرصة للاطلاع على حصيلة نشاط حكومتنا، لتدعيم المكتسبات وتوجيه الملاحظات وطرح التساؤلات حول انشغالات المواطنين؛ إذ يعد ذلك جزء هاما من مهام البرلماني، لغرض المساهمة في تجاوز عثرات بعض القطاعات الوزارية، والمساعدة في اقتراح الحلول؛ وهذا من صميم التكامل بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية.
وبالرغم مما تحقق في هذا المجال، إلا أن هناك العديد من النقائص وجب تجاوزها.
وفي هذا الصدد، لايسعنا إلا أن نثمن مضمون هذا البيان ذلك لتعزيز دولة القانون، وتجسيد الحوكمة، والإنعاش والتجديد الاقتصاديين، وتعزيز الرصيد البشري، وتحسين الحماية الاجتماعية، والارتقاء بأداء السياسة الخارجية، وتعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، كما أنه من المفيد أن نشيد بما شهده قطاع العدالة من عصرنة وتجسيد ما حملته التعديلات الدستورية الأخيرة في مجال المؤسسات الدستورية، دون إغفال التقدم الحاصل في مجال عصرنة الإدارة العمومية وتحسين الخدمات، الذي يبقى بحاجة إلى جهد أكبر مستوى الطموحات المرجوة، أما في مجال الإنعاش الاقتصادي نثمن توجه الدولة في تطوير القطاعات الاستراتيجية، آملين أن يكون قانون الاستثمار الجديد دعامة فعلية لإحداث حركية اقتصادية، تفضي إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق الأمن الغذائي، وترقية الصادرات، وتوفير مناصب الشغل، واستيعاب التكنولوجيا، من خلال استثمارات وطنية وأجنبية جادة، متوازنة ومنصفة، في كافة مناطق الوطن، ضمن رؤية تنموية شاملة ومستدامة.
أما ضمن المحور المتعلق بتعزيز الرصيد البشري، وما ينطوي عليه من جودة الحياة، فإننا بحاجة لوقفة تقييم وتقويم لتحسين البرامج التعليمية على جميع المستويات من التحضيري إلى الجامعي من أجل بلوغ تكوين

65
السيد عبد الجليل بن جراد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
سيداتي، سادتي الوزراء أعضاء الحكومة، المحترمين،
السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
أسرة الإعلام،
إطارات المجلس،
السلام عليكم.

أولا، سيدي الوزير الأول، نثمن الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم، لما قدمتموه وما تقدمونه، رفقة طاقمكم الموقر، والدليل إبقاؤكم على رأس الحكومة لإتمام برنامجكم.
في البداية أشكر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على التقسيم الإداري الجديد، الذي ترتب عنه إنشاء 10 ولايات جديدة، كلها في المناطق الداخلية البعيدة التي كانت تعاني الإقصاء والتهميش، ولولا هذا التقسيم المبارك لما كان لنا الشرف، نحن وزملائنا أن نكون برفقة سيادتكم في هذا الصرح الموقر، إلا أننا نلتمس من حضرتكم إعطاء أهمية خاصة لهاته الولايات الفتية والتي مازالت تعاني الكثير، حيث تفتقر للبنى التحتية، فمثلا ولايتنا بني عباس تفتقر لبنايات عمومية ما تعذر على السلطات المحلية تخصيص مقرات للإدارت العمومية التابعة للدولة ومنها مقر يليق ببنك الجزائر مثلا وغيرها من الإدارات، ورغم ذلك فالسيد الوالي مشكور على المجهودات المبذولة من طرفه رغم الإمكانيات الشحيحة التي بين يديه.

سيدي الوزير الأول،

إن دائرة تابلبالة المحاذية لحدود ولاية تندوف تبعد عن مقر الولاية بأكثر من 450 كلم، مما يضطر مواطنوها خلال تتقلهم إلى عاصمة الولاية إلى التنقل مرورا بولاية أخرى مجاورة وهي بشار، في حين أن هناك طريقا مختصرا، لا يتعدى 190 كلم، ينتظر منكم إشارة الانطلاق مع العلم أن الدراسة جاهزة، لعلم سيادتكم، سيدي الوزير، أن مقر ولاية بني عباس، يبعد عن العاصمة بأكثر من 1254 كلم، ولها حدود مع 3 ولايات جنوبية تابعة كلها للجنوب الكبير، وهي تندوف، تيميمون وأدرار، ولم يبق سوى إدراج ولاية بني عباس أيضا في الجنوب الكبير، لافتقارها كذلك على مطار رغم بعدها عن مطارات الولاية المجاورة بأكثر من 300 كلم، من هذا المنبر الموقر، نوجه نداء إلى رئيس الجمهوية السيد عبد المجيد تبون، لإدراج ولاية بني عباس مع جيرانها في الجنوب الكبير، ومواطنو بني عباس كلهم أمل في قرارات سيادة الرئيس.
من خلال بيان السياسة العامة للحكومة، الذي هو بين أيدينا، تبين لنا جليا مدى الإنجاز الكبير المحقق خلال العامين الماضيين، بفضل مجهوداتكم الجبارة كما هو ظاهر في الأرقام المعلنة في بيانكم، والتي تبعث على التفاؤل، خصوصا ماتم إنجازه في مجال تطوير الصناعات الاستراتيجية من الحبوب والخضر واللحوم وغيرها.
في مجال الصناعة الصيدلانية، حققتم إنجازا عظيما بالزيادة في إنتاج الأدوية وتقليص الاستيراد وكذا توفير العملة الصعبة، إلا أننا سجلنا وجود بعض الشباب الطموح من له الخبرة والرغبة في الولوج إلى عالم الصناعة الصيدلانية، وينتظر من الجهة الوصية رفع العراقيل وإيجاد الصيغ القانونية لاستخراج وإنتاج الأدوية.

نوعي، يمكن أبناءنا من مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي، مؤكدا على عدم التسرع في بعض القرارات المتعلقة بالتعليم العالي، مع إعطاء الأهمية القصوى في تجسيد آليات تمكن من أن يذهب الدعم لمستحقيه.
في مجال السياسة الخارجية، نثمن المواقف الثابتة للجزائر تجاه القضايا الإقليمية والدولية، خاصة القضيتين: الصحراوية والفلسطينية، داعين إلى التركيز على العالم العربي وإفريقيا في المجالين السياسي والاقتصادي، مثمنين في هذا الصدد استضافة الجزائر للقمة العربية، وجعل القضية الفلسطينية محورا لهذه القمة؛ كما نثمن ما تقوم به الجزائر في سبيل بلوغ مصالحة وطنية بين مختلف الفصائل الفلسطينية، الذين سيلتقون اليوم إن شاء الله.
أما في مجال تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، فإننا نفتخر بالتطور الحاصل في هذا المجال، مشيدين بالجهود التي تبذلها الدولة في تحسين قدرات جيشنا الباسل، وبلوغ الاحترافية، داعين إلى تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لغرض التطوير المستمر لصناعتنا العسكرية، مع أهمية تكثيف التعاون، لغرض تعزيز مكاسبنا من التحالفات الدولية والإقليمية.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة،

وإني إذ أجدد تثمين هذه الحصيلة، داعيا الحكومة إلى المضي قدما في تدارك النقائص التي تشهدها بعض القطاعات الوزارية، من خلال عمليات تقييم موضوعية تؤخذ فيها ملاحظات وتدخلات البرلمانيين المكانة اللائقة، راجيا منكم معالي الوزير الأول المحترم، ضرورة حث قطاعاتكم الوزارية على المرونة في استقبال أعضاء البرلمان لنقل انشغالات المواطنين والتفاعل الإيجابي معها.
وفي جانب آخر، يؤسفني أن أعيد طرح موضوع طالما طرحته في هذه القاعة، ويتعلق الأمر بمشروع المستشفى الجامعي بورقلة الذي لم تنطلق عملية إنجازه بعد مرور حوالي عشر سنوات من تسجيله والمصادقة على الغلاف المالي المخصص له ضمن قانون المالية لسنة 2019، آملين أن تتكفل إحدى المؤسسات العمومية الكبرى بإنجازه بعد أن تم إلغاء الصفقة، راجين منكم معالي الوزير الأول المحترم، القيام بأنفسكم بوضع حجر الأساس لهذا المشروع الذي يعلق عليه مواطنو ورقلة آمالا كبيرة لتحسين قطاع الصحة بالمنطقة.
وفي قطاع النقل، وبالضبط في مجال السكك الحديدية أعيد التساؤل حول التأخير الكبير في إنجاز الخط بين توڤرت وحاسي مسعود؟ وأين وصل مشروع حاسي مسعود – ورقلة، غرداية – الأغواط؟ وأين وصلت مشاريع تكملة خط الترامواي بورقلة؟ كما أشير إلى نقص الرحلات الجوية بين ورقلة والمدن الشمالية، وكذا الجنوبية وخاصة تمنراست وإليزي وجانت وأدرار... دون أن ننسى تردي مستوى خدمات الخطوط الجوية الجزائرية، حتى ماء الشرب – معالي الوزير الأول – فقدناه على مستوى رحلاتها الداخلية.
وفي مجال التشغيل، وبالرغم من المجهودات التي تبذلها الوزارة مع السيد والي ولاية ورقلة، إلا أن المشكل لم يجد الحل المناسب في ظل نقص مؤسسات اقتصادية توفر مناصب شغل لشباب الولاية، وتجاهل أغلبية مدراء المؤسسات البترولية لقوانين الجمهورية.
وفي النهاية، لايسعني إلا أن أكرر شكري للحكومة على سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلات اليومية للمواطنين، وأن أنوه بالجهود المبذولة من قبل السيد رئيس الجمهورية، في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، راجيا له التوفيق في بلوغ طموحات الشعب الجزائري وبلوغ مستقبل زاهر من خلال تنمية فعلية شاملة، بالتركيز على قيمة العمل، وتقويم السلوكات الهدامة في مجال الإدارة وفي مجال الاستهلاك والتهريب، وغرس الروح الوطنية والقيم الأخلاقية في نفوس أبنائنا للحفاظ على مقدرات وطننا المفدى والوصول به إلى مصاف الدول المتطورة، مختتما مداخلتي هذه بقوله تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم، شاكرا لكم كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مجال الصحة العمومية، فإن مواطني بني عباس، يعانون في صمت من تردي الخدمات الصحية، بسبب غياب تام للأطباء الاختصاصيين بحجة عدم وجود امتيازات للجنوب الكبير وكذا غياب مطار بالولاية فهم بذلك يفضلون العمل بالولايات المجاورة، مما يجبر مرضانا على التنقل إلى العاصمة وغيرها في أغلب الحالات وهذا ما أثقل كاهل المواطنين واستنزف جيوبهم، وبهذه المناسبة، أوجه شكري لمديري مستشفيات العاصمة وبعض الأطباء على مساعدتهم في قبول مرضى الجنوب والتكفل بهم.

في مجال استغلال المناجم فإن ولايتنا تزخر بالعديد من المناجم لكنها غير مستغلة عدا منجم واحد وهو منجم السيراميك بقرية «لوڤارتا» ولكن استغلاله غير مفيد للبلاد ولا لمواطني المنطقة، حيث يتم استخراج المادة الأولية وتحويلها بالشاحنات إلى مصانع الجنوب، في حين كان يجب إنشاء مصنع للسيراميك بجانب المنجم، وهذا ما نطالب به خصوصا وأن العديد من المستثمرين الخواص لهم الرغبة في استغلال المنجم.

في مجال الطاقة، فإنني أضم صوتي إلى أصوات زملائي، ممن نادوا وطالبوا سيادتكم التدخل لوقف التشغيل الهمجي ببعض مديريات سونطراك بالجنوب، وكذلك عمليات انتقال مئات العمال من خارج المنطقة وحرمان أبناء جنوبنا الكبير من التشغيل، ناهيك عن عمليات التهميش والإقصاء التي يقوم بها بعض المديرين الفاسدين ضد العمال النزهاء وكذا إبرام صفقات خارج الإطار القانوني والذي أصبح ظاهرا للعيان في بعض المجمعات البترولية في الجنوب الغربي، كالذي يحدث حاليا بمجمع «رڤان غاز» علما أن جمعيات المجتمع المدني قد طالبت من قبل فتح تحقيق بواسطة لجنة مستقلة، في بعض التصرفات اللامسؤولة، لبعض مسؤولي هذه الشركة، ومازال الطلب يراوح مكانه، نأمل من معاليكم أن تشكل هذه اللجنة وتقوم بعملها في أقرب الأوقات إن شاء الله، لعلمكم لأنكم أيضا ومنذ تنصيبنا في المجلس طالبنا عدة مرات، نحن وبعض زملائنا اللقاء بالسيد وزير الطاقة، وكذا الرئيس المدير العام، لكن لحد اليوم لم نتلق الرد وهنا يبقى السؤال مطروحا وعلامة استفهام؟!

بهذه المناسبة أغتنم الفرصة أن أضم صوتي لصوت زملائي ونذكر بفئة من الشباب عملت لسنين طويلة بالإدارة الجزائرية وبالضبط وزارة التضامن ضمن عقود منتهية، وهم يرجون من سيادتكم أخذ هذه الفئة بعين الاعتبار.

في الأخير، نشكر سيادتكم على المجهودات الجبارة التي تبذلونها، سيادة الوزير الأول، أنتم وطاقمكم الحكومي الموقر، شكرا لحسن إصغائكم، أعانكم الله لم فيه الخير للبلاد والعباد، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والسلام عليكم.

66
السيد حمة شوشان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،

اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد الوزير الأول، على عرضه الوافي عما أنجزته الحكومة في إطار تطبيق مخطط العمل الناجم عن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

يجب أن نعترف أن أمورا إيجابية كثيرة جاء بها بيان السياسة العامة، مما يدعو للتفاؤل والتغلب على الأمور السلبية شيئا فشيئا، وذلك في الكثير من القطاعات التي تعرف نقصا في التسيير ومظاهر التسيب، وذلك رغم الدعم الملفت للانتباه الذي يقدمه السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص توفير الموارد المالية الضرورية لكل قطاع قصد النهوض به، والتعليمات الصارمة التي ما فتئ يسديها للحكومة من أجل الإسراع في معالجة النقائص والاهتمام بحل مشاكل المواطن وهي كثيرة ومتنوعة.

والكل يعلم أن القطاعات التي تحتاج للتنظيم والتكفل بها بجدية هي عديدة ومتنوعة، وكلها تستدعي الاستعجال وتحتاج موارد مالية كبيرة، ولكن المعروف أن بناء وتطور بلد كبلدنا لا يتم بين عشية وضحاها، لذا يتوجب على أولياء الأمر اختيار القطاعات التي تكون على رأس الأولويات مثل التربية والتعليم والصحة والأمن والعدالة، والتركيز عليها لتكون القاطرة التي تجر القطاعات الأخرى، بتخصيص كل الظروف والشروط الملائمة لنهوضها من موارد بشرية كفأة وموارد مالية كافية لضمان حسن سيرها ونتائجها.

وأنا متيقن أن لا أحد سيقف ضد هذا الاختيار عندما يقتنع الجميع بأن هذه الأولوية أعطيت من أجل صحتهم وصحة أبنائهم وتربيتهم وأمنهم وسلامتهم، بوجود عدالة تحمي وتصون كرامة وحقوق الجميع.

وهنا يجدر القول بأن تحديد هذا الإجراء ومتابعته ميدانيا يجب أن يعود إلى هيئة وطنية للتخطيط، تنشأ خصيصا لهذا الغرض وتكون تابعة مباشرة للسلطات العليا.

وفي الختام لا يفوتني أن أسدي الشكر الجزيل للطاقم الحكومي وإطاراته وعماله، الذين يكدون في الخفاء والعلن، حاثا إياهم على المزيد من بذل الجهود لتكون الجزائر دائما عالية يضرب بها المثل لا في عدد شهدائها وثورتها فقط، بل أيضا في نسبة نموها وتطورها واستقرارها، وبذلك تبقى رايتها شامخة إلى الأبد.

وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

67
السيد العربي قريتلي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الوزير الأول،

نظرا لارتفاع عدد حوادث المرور المميتة، يشهد الطريق الوطني الرابط بين ولايتي بشار وتندوف وولايتي بشار وأدرار، بالأخص المقطع الرابط بين ولاية بشار ودائرة العبادلة.

السيد الوزير الأول،

نطالب بطريق مزدوج لتخفيف حركة المرور، نعرف، سيدي الوزير، بأن هذه الطريق بين بشار وتندوف خلال السنوات الأخيرة شهدت حوادث مرور قاتلة وبعدد كبير، لهذا نطالب، سيدي الوزير، بطريق مزدوج، خاصة في مقطع الطريق الرابط بين ولاية بشار ودائرة العبادلة.

68
السيد أحمد بناي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.
الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

يشكل بيان السياسة العامة للحكومة عرض حصيلة لنشاط الحكومة خلال السنة المنقضية، بما لها وما عليها، بما تحقق وبما هو قيد الإنجاز. صحيح أن الحكومة ربما لم تستطع تنفيذ كل ما جاء في مخطط عملها، لكنها قامت بجهود كبيرة وفي مختلف المجالات، وينبغي تقدير هذه المجهودات وتشجيع الحكومة على المضي قدما، وبكل عزيمة من أجل تجسيد جميع الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه الانتخابي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن الجزائر مقبلة في غضون الأيام المقبلة على إجراء الانتخابات المحلية الجزئية، ومن خلال هذا المنبر المحترم، نرجو من الناخبين المعنيين بالأمر المشاركة في هذا الاستحقاق الهام لم له من صلة وطيدة ومباشرة بحياتهم اليومية، إن هذه الانتخابات ستمكننا من إكمال النصاب المؤسساتي في الجزائر الجديدة، لنمر عبرها نحو تدعيم التنمية الاقتصادية.

لقد شكل ملف الاستثمار أبرز أولويات البرنامج الاقتصادي لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أكد أن سنة 2022 ستكون سنة اقتصادية بامتياز، مشددا على ضرورة توفير مناخ يفضي إلى تنمية الإمكانيات الوطنية وإعادة بعث الاستثمارات المجمدة التي ظلت حبيسة الأدراج طيلة سنوات لأسباب بيروقراطية، فجاء قانون الاستثمار الجديد الذي تمت المصادقة عليه شهر جويلية الماضي، بما حمله من تدابير وأحكام، جاء من أجل تكريس مبادئ حرية الاستثمار، الشفافية والمساواة، إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار ومحاربة البيروقراطية، من خلال تحسين مناخ الأعمال وتوفير الظروف المناسبة لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة مستقرة، والحمد لله مع صدور النصوص التطبيقية التي توضح أحكام هذا القانون، ستلج الجزائر عهدا اقتصاديا جديدا سيلمسه المواطنات والمواطنين في الميدان، والمقام هاهنا يحتم علي التنويه والإشادة بالقرارات ذات الطابع الاجتماعي المتخذة من قبل السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بمنحة البطالة وزيادة الأجور، وهي القرارات التي يستقيها السيد رئيس الجمهورية، من خلال تأصيل الطابع الاجتماعي للدولة، من مبادئ ومقاصد بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ الخالد.

أما فيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، فإن إدراج مادة اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي، يعد بمثابة تصويب البوصلة التي كانت تحكم القطاع منذ الاستقلال، وهي خطوة تحسب للسيد الرئيس ولحكومة السيد أيمن بن عبد الرحمان، خطوة نثني عليها ونثمنها كثيرا، ثم إن التجسيد السريع للقرارات التاريخية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من طرف وزير التربية الوطنية، بالإعلان عن تنظيم مسابقة وطنية لتوظيف أساتذة تعهد لهم مهمة تدريس هاته المادة الحيوية، ينم على الأولوية والرعاية التي أضفاها السيد الرئيس على إصلاح المنظومة التربوية.

سيدي الوزير الأول،

نعلم بأن السادة الأعضاء الذين مروا بمجلس الأمة وانتهت عهدتهم، ثلاثة منهم طرحوا هذا المشكل والمشكل مازال قائما، والمسافة ليست بالكبيرة فهناك 92 كلم فقط، ونعلم بأن الطريق ما بين بشار والعبادلة لن يكلف الدولة الكثير، هناك واد واحد على هذه الطريق الذي يتطلب أشغالا وباقي المسافة (92 كلم) ستمشي فيها كما تشاء، أنا لا أعلم لماذا هذا المقطع لم يؤخذ بعين الاعتبار؟!

سيدي الوزير الأول،

نظرا للجفاف الذي ضرب سهل العبادلة منذ أكثر من 9 سنوات، والذي ألحق أضرارًا جسيمة لألف ومئتي فلاح، سيدي الوزير، نطالب بتعويض هؤلاء الفلاحين، هذه الفئة التي تعاني معاناة كبيرة، ولا يعلم بمعاناتها إلا الله عز وجل، فالله وحده الذي يعلم بمعاناتها، فمن كان يكسب بقرة فقد باعها ومن يملك معزة فقد باعها.. اليوم هم يفكرون في عرض عتادهم الفلاحي الذي يعملون به للبيع...

وبهذا نقول بأن سهل العبادلة وفلاحيها قد انتهوا «للدوام».

سيدي الوزير الأول،

إذا كان فيه صندوق للكوارث فارحموا هؤلاء الناس، ارحموهم لوجه الله، نحن نشاهد هذه الفئة، ينقصهم فقط التسول ليقوموا به... سيدي الوزير، 9 سنوات من الجفاف وأنتم أدرى بهذا، لأن 9 سنوات يقولها إلا الفم، فالناس تعاني...

السيد الوزير الأول،

نظرا لعدد السكان الذين يبلغ عددهم 60 ألف نسمة، في بشار الجديدة و50 ألف نسمة في الدبدابة، من أصل ما يفوق 250 ألف نسمة في بلدية بشار، واللتان لا تزالان فروع بلديات منذ الاستقلال مما يؤثر سلبا على الساكنة في مجال التنمية، لذا نطالب بترقيتهما إلى بلديات كاملة الصلاحيات، ونعرف أن ولاية بشار، منذ 38 سنة، منذ سنة 1984 إلى يومنا هذا لم تعرف التقسيم الإداري، منذ 38 سنة إلى يومنا هذا... بالنسبة إلى البلديات والدوائر نطالب بتقسيم إداري جديد لعل وعسى هذه الساكنة التي بها 60 ألف نسمة ببشار الجديدة وما يفوق 40 ألف نسمة بالدبدابة، أما بالنسبة لرئيس البلدية الذي يأتي إلى بلدية بشار لا يستطيع أن يقوم بواجبه لأن التعداد كبير، أكثر من 250 ألف نسمة، لا يستطيع تسييرها رئيس بلدية واحد، كلهم ممن سبقوا ومن هم حاليا ومن سيلحقهم، إذا لم تسو وضعية فروع البلدية المذكورة، سيدي الوزير.

السيد الوزير الأول،

بالنسبة للصحة، إن مشاكل الصحة بولاية بشار متراكمة وسببها التعيينات العشوائية من طرف مدير الموارد البشرية بوزارة الصحة، فكيف سيدي الوزير، يستقيم الظل والعود أعوج؟! هذا المدير قدمت فيه عريضة من طرف 23 عضوا في مجلس الأمة، لكنه مازال في منصبه ولم يستطع أحد تحريكه، والله لا أدري لماذا؟! والمشاكل التي يعيشها قطاع الصحة في بشار، لن أقول مدير الصحة الحالي، بل أقول مدراء المستشفيات في ولاية بشار، لهذا أطلب من السيد الوزير الأول، إعطاءنا فرصة واستقبالنا في مكتبه حتى نوضح له ونقدم له الأدلة الملموسة، فنحن «قادرين على شقانا» وعارفون لما نقوله.. بالنسبة للصحة في بشار، كانت لي فرصة أنا والسيد العضو غازي جابري، ولاية وهران، عندما نقلوا عائلة محروقة على جناح السرعة من بشار إلى مدينة وهران، في مستشفى أول نوفمبر، والله العلي العظيم، إنه لكارثة، لكارثة، لكارثة... يشهد عليها الله عز وجل، الناس تفترش الأروقة، ومن المرضى من ليس له أقارب في وهران يجلب له مروحة لتبريد المرضى...

نطلب من السيد الوزير تزويد ماء أو سرير.. بثلاثة آبار، خشية الوقوع في مشكل بأحد المنابع ويصبح المشكل أكبر...

هذه القرارات وكما تعلمون أحدثت صدى إيجابيا لدى غالبية الشعب الجزائري، وزادته اعتزازا وثقة بمؤسسات بلاده وباستقلالية قراره الوطني.
أما فيما يتعلق بقطاع الفلاحة، فإن القرارات الأخيرة التي تمخضت عن اجتماع مجلس الوزراء، ليوم الأحد 2 أكتوبر 2022، من شأنها أن تكون متنفسا كبير للفلاحين، وتعطي دفعة قوية لهم وللقطاع، ومن ثم ارتف:

69
السيد
نور الدين تاج

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،

السيد الرئيس،
إن تقديم بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان هو التزام حكومي وإجراء دستوري يكرس الخطوات الأولى لبناء أركان الجزائر الجديدة، طبقا لأحكام المادة 111 من دستور الفاتح نوفمبر 2020.
ومن هذا المنطلق، فإنني أثمن التزام الحكومة في تجسيد هذا الإجراء الدستوري، الذي يعتبر لبنة من لبنات البناء المؤسساتي في دولة الحق والقانون.
يقتضي جدول أعمال جلستنا – اليوم – مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، عملا بمتقضيات أحكام الدستور، وهذا من أجل تسليط الضوء على الحصيلة المرحلية لنشاطات مختلف الدوائر الوزارية، على إثر مصادقة البرلمان على مخطط عمل الحكومة في شهر سبتمبر 2021، والذي يندرج ضمن استمرارية تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاجتماعية، التي باشرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، غداة انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية.
ولن أخوض، في هذا المقام، في تقديم تعليقات على مختلف المحاور التي أتى بها بيان السياسة العامة للحكومة، بل أكتفي بالتنويه بالخطوات الإيجابية والكبيرة التي قطعها اقتصادنا منذ سنة 2020، وخير دليل على ذلك تقدمه لنا مؤشرات الاقتصادي الكلي، والتي تعتبر – كما تعلمون – المرجعية في تقدير متانة أي اقتصاد في العالم.
وتبقى أهم هاته المؤشرات هو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات خلال السبعة أشهر الأولى لسنة 2022، يقدر بـ 8,89 مليار دولار، وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ 1,6 مليار دولار، بحيث يعكس هذا الأخير – بالدرجة الأولى – ارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلى 3,91 مليار دولار أمريكي، وهو ما كان يعتبر سابقا ضربا من ضروب الخيال! ناهيك عن تقليص فاتورة الاستيراد (المزيف) من 60 إلى 30 مليار دولار أمريكي، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى التحكم في تدفقات التجارة الخارجية وترشيدها حفاظا على احتياطي الصرف.
وهو ما حذا بصندوق النقد الدولي، في تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي، إلى مراجعة توقعاته بشأن نمو الاقتصاد الجزائري، بمقدار 0,5 نقطة مقارنة مع تقريره السابق، وتحقيق نسبة نمو قدرت بـ 8,4 في سنة 2021.
وقد تم هذا المجهود في ظل الهزات التي طالت الاقتصاد العالمي، جراء تفشي جائحة كوفيد 19 وما أفرزته من صدمات أدت إلى كساد غير مسبوق، وما تبعه من التهاب في أسعار الطاقة والمواد الأولية والمنتجات الغذائية، وشهدت معظم دول العالم مستويات تضخم لم تعرفها منذ 40 سنة.
ومهما يكن من أمر، فإن هذه النتائج لم تأت من العدم، بل هي خلاصة لعمل جبار وحثيث،تم تحت توجيهات ومتابعة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بدءا من مخرجات «الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي»، المنعقدة في ديسمبر سنة 2021، والتي أرست رؤية استراتيجية للقطاع الصناعي، المعول عليه لإنعاش وتنشيط الاقتصاد الوطني بفضل تظافر كافة جهود الفاعلين في الميدان.
ووصولا إلى المصادقة على قانون ترقية الاستثمار الجديد، والذي يشكل – في حد ذاته – برنامجا شاملا من أجل رفع العراقيل عن الفعل الاستثماري، من خلال جملة من التدابير العملية الذي آتى بها.
وقد سبق إصدار نص هذا القانون اتخاذ قرارات حاسمة، من طرف السيد رئيس الجمهورية، من أجل رفع العراقيل البيروقراطية عن المئات من المشاريع الاستثمارية العالقة، منذ سنوات، كما تشهد عليه الحصائل الدورية المعلن عنها في عديد مناسبات.
وقد شكلت هاته القرارات، بلا أدنى شك، رسالة قوية نحو أوساط المال والأعمال؛ مفادها أن الممارسات السابقة قد ولت بلا رجعة، وأن الدولة الجزائرية عازمة على مرافقة كل من يريد ولوج السوق الجزائرية والاستفادة من المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في مجال الاستثمار، وهذا في كنف إطار قانون محفز ومستقر.
في الأخير، فإنني أعرب عن ارتياحنا وتفاؤلنا لمضمون ما جاء في هذه الوثيقة من إنجازات مشهودة، والتي تحققت بفضل توجيهات وتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، آملين أن تكون هذه النتائج الإيجابية والميدانية بمثابة الانطلاقة الفعلية لإنجاح مسار بناء الجزائر الجديدة، التي رسم معالمها السيد رئيس الجمهورية... (وحلم بها شهداؤنا الأبرار.
وفقكم الله سيادة الوزير الأول، ووفقنا جميعا لخدمة الجزائر وشعبها العظيم.
تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

70
السيد
مهني حدادو

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء المرافقون له،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
في البداية، أبدي غيظنا عما يحدث في بلدية تازمالت، بعدما منح المجلس الشعبي لولاية بجاية مالا لبناء معلم تذكاري، عرفانا لشهداء الربيع الأسود، ولكن الذين أرادوا الفتنة لا يريدون تشييد هذا المعلم!!
نحن ومن هنا نقول لهم إننا بجانب سكان تازمالت، والمجلس الشعبي البلدي ورئيسه، وسنكون معهم إلى غاية إنجاز هذا المعلم الذي يعتبر عرفانا لشهداء الربيع الأسود وشهداء الديمقرطية.
تكلمت بالثمازيغث التي أدرجت في الدستور كلغة وطنية ورسمية، لكن في الميدان، هي مجرد ذر الغبار في العيون...
ثمازيغث ليست الكسوة التي يشهرونها في التلفزيون بل ثمازيغث هي الأصل، العرق، العلم، التاريخ الحقيقي وجوانبها هذه الثقافات:
تمازيغث المنبثقة من الواقع،
ثمازيغث هي نسيج الوحدة والأخوة،
ثمازيغث لا تفرق.
وإذا عدنا إلى هذا البيان (بيان الساسة العامة) لن نغطي الشمس بالغربال!
الجزائري يحيا في الضيق، يعيش في أزمة ويتكئ على عصا المحنة، ما يزال يبحث عن مصادر الرزق، الجزائري يعاني من أزمة السكن،
الجزائري يبحث عن مدرسة الحق التي تعلم أولاده وتفهمهم خدمة الصالح العام،
الطرق في الجزائر تؤدي إلى الموت، العيادات الطبية والمستشفيات تخيف المرضى والمعوقين،
مازال الشبان يبحثون عن سبل العمل الذي يليق بهم ويحسون بأن حقوقهم مهضومة، ينوون العيش الكريم كالطبيعة في فصل الربيع، وكان نصيبهم الهجرة غير الشرعية عبر القارب.
وهذا لا يستبدل بتكميم الأفواه أو الفراغ السياسي الذي أعدوه لنا.
التغيير الحقيقي يكون بالانفتاح السياسي الحقيقي، المناضل والصحفي مكانهما ليس السجن ولكن مكانهما في ميدان بناء جزائر حقوق الإنسان والحريات..
إن هذه المناقشة تتزامن مع الاحتفال باليوم الوطني للدبلوماسية الذي يتوافق مع تاريخ انضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة، وأود أن أتلو على مسامعكم ملاحظة، وبأسف شديد أننا مازلنا فيما يسمى بالجزائر الجديدة نتعامل بمنطق الحزب الواحد، نحتفل بهذا اليوم العظيم دون أن نذكر حتى اسم المجاهد الأول، الذي ساهم بإدخال القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة وهو من قام بفتح أول مكتب لجبهة التحرير الوطني سنة 1955 بنيويورك، وهو الزعيم الراحل حسين آيت أحمد، رحمة الله عليه، وربما السيد الرئيس المحترم أعلم أكثر منا بهذا.
وكما كان جميلا أن نتجول في أكبر شوارع العاصمة، عندما احتفلنا بالذكرى الستين لاستقلال بلادنا وتقابلنا صور أبطال ثورتنا المجيدة ولكن لم نر أيضا ولا صورة لهذا المجاهد الذي كان أحد زعمائها.
فحسين آيت أحمد، رجل دولة عارض السلطة ولكنه بقي وفيا للدولة الوطنية، ولذلك نطلب منكم أن تتعلموا ثقافة الدولة منه ومن الزعماء الذين عاصروه.
ونحن نطلع على بيان السياسة العامة للحكومة وندرس جوانبه من حيث الشكل، المضمون والتوقيت، ويبقى عملا نظريا لا يرقى إلى أن يكون ورقة طريق سياسية تتزود بالآجال والمناهج المرتبطة بالواقع الجزائري وكذلك بآليات المتابعة.
مثلا، فيما يخص ملف الاستثمار، فبعد المناقشة المحدودة والمصادقة على هذا القانون ورغم مقترحات الكثير من الزملاء بإشراك المنتخبين الوطنيين والمحليين في الهياكل واللجان الخاصة فلا نجد أثرا للمنتخب عند صدور المرسوم الرئاسي والمراسيم التنظيمية.

سيدي الوزير الأول،
حان الوقت للكف عن التحايل على صلاحيات المؤسسة التشريعية بهذه النصوص التنظيمية، وبهذا يجب وضع حد للطريقة الاستعراضية لوضع قوانين مصيرية وسيادية، وإلا على الأقل انتظروا اختتام الدورة البرلمانية وقوموا بتمرير كل هذه القوانين بأمرية رئاسية، رغم أن الدستور ألغى هذه الصلاحية إلا في حالات استثنائية.

سيدي الوزير الأول،
صدقوني، أريد أن أتقاسم معكم الأمل عندما تصرحون وتطمئنون الرأي العام بأن كل المؤشرات الاقتصادية إيجابية ولا تدعو إلى القلق، ولكن عندما نلاحظ أنه منذ 2019 لم يقدم ولم يعرض أمام مجلسنا التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، فهذا يدعو إلى القلق والتساؤل عن الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا، نريد منكم جوابا صريحا، لماذا لم يقدم البنك المركزي تقريره السنوي منذ 3 سنوات؟!
فيما يتعلق بالتنمية في الولاية التي أمثلها أطلب من سيادتكم، سيدي الوزير الأول، الإسراع في إنهاء المشاريع الحيوية، مثل منفذ الطريق السيار (La pèné 30) مشروع القرن، إزدواجية السكة الحديدية، منعرجات خراطة، المنطقة الصناعية بالقصر، محطة تحويل الكهرباء بالشميني في غابة آكفادو، محطة تحلية مياه البحر بتوجة، محطة تصفية المياه بآقبو وسيدي عيش، مستشفى تازمالت ومركز مكافحة السرطان بآميزور.
فرغم إسدائكم لتعليمات بالعمل بالنظام الكلي (H 24/8,3) لكن لم تجسد هذه الأوامر على أرض الواقع.
في الأخير حان الوقت لكي نفهم كلنا جميعا أن الأزمة لا تحل فقط بسن ترسانة من القوانين أو تعديلها،حل الأزمة المتعددة الجوانب يتطلب إرادة وحلولا سياسية شجاعة، وتجاوز الأزمة يتطلب إرساء بناء دولة القانون...

71
السيد
عبد النور درقيني

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم، أزول فلاون.
تتزامن مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة مع الذكرى 34 لأحداث 5 أكتوبر 1988، هذه المحطة المفصلية في تاريخ الجزائر والتي مهدت للتعددية السياسية، الإعلامية، النقابية والجمعوية المنتزعة بفضل نضالات وتضحيات الجزائريات والجزائريين على مدار عقود من الزمان، أدعوكم وأدعو نفسي للترحم على أرواح الضحايا الذين سقطوا خلال هذه الأحداث.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير الأول المحترم،
أيها الحضور الكريم،إنني أذكر هذه التفاصيل التاريخية، لغرض استخلاص العبر والتركيز والتفكير والتدبر والتأمل فيها، حتى لا تتحول فرص التحول الديمقراطي إلى مواعيد ضائعة تهدد الجزائر في وجودها.
لقد شهدت الجزائر ثورة شعبية سلمية كلها أمل في 22 فبراير 2019، ولكن ما نعيشه اليوم يوضح وبشكل جلي أن الجزائر في طريق مسدود عنوانها الردة عن مكاسب التعددية وأكثر من ذلك وجدنا أنفسنا غارقين في عصر الصفر سياسة، وما لذلك من مخاطر ومايزيد من هذه المخاطر استفحال الأيديولوجية الأمنية في تسيير الشؤون العامة مع استئصال ثقافة المساءلة، رغم تحذيرات وتنبيهات (FFS) من مخاطر هذه الأيديولوجية منذ ٣٠ سنة خلت.
نقف اليوم كأعضاء من (FFS) لنحذر من استمرار تدهور الحريات ونحمل لكم هذه التساؤلات والمخاوف:
هل هناك نية لمواجهة التحديات المستقبلية بمعزل عن الشعب؟ وهل يمكن بناء الدولة في غياب المجتمع بل وضد المجتمع؟!
إنه مسار مسدود سيعيد إنتاج الفشل، نقولها وبكل وضوح، إن قمع الحريات هو الحليف الموضوعي لكل مخططات التدخل الأجنبي في شؤوننا وأجندة تخدم أهداف الأمبريالية والليبرالية العالمية المتوحشة..
وأنا أقرأ عليكم تدخلي هذا لا يزال العديد من معتقلي الرأي قابعون في السجون، بسبب كلمة، وعليه فإننا وكما طالبنا في السابق، نجدد مطالبنا بإطلاق سراح كل معتقلي الرأي؛ اليوم لايزال منتخبونا ضحايا

لشجاعتهم في الدفاع عن إقليمهم، وهنا أجدد مطالبتي بإعادة الاعتبار وإطلاق سراح الرئيس السابق لبلدية تيشي، الرفيق حميد عيساني، الذي لايزال يقبع في السجن والسبب الوحيد هو رسالة مجهولة كيدية، رغم أن السطات العليا تتغنى بعدم الأخذ بعين الاعتبار هذه الرسائل المجهولة.
أما فيما يخص بيان السياسة العامة، فهناك قوانين عدلت من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية، والتي تجبر وزير المالية تقديم حصيلة كل نهاية سنة أمام اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني، فلم تتقيد الحكومة بهذا، وقد قامت وعدلت في كثير من المرات خلال سنة واحدة ميزانيات القطاعات، دون تقديم أي حصيلة وتبرير أمام البرلمان في آخر السنة، أكثر من ذلك سيدي الوزير الأول المحترم، ألم تعدوا بغلق الصناديق الخاصة المعروفة بالعلب السوداء والتي لا تخضع لأي رقابة ولا حتى لمجلس المحاسبة؟! فللأسف رغم غلق بعضها في السنة الماضية مازالت ملايير الدينارات من الخزينة العمومية تصرف عن طريق هذه الصناديق.
أتساءل عما تبقى من المراقبة البرلمانية بعد تجريد البرلمان من هذه الصلاحية؟!

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول المحترم،
زميلاتي، زملائي،

فيما يتعلق بالشق التنموي لولاية بجاية، التي أمثلها بعضويتي في هذا المجلس الذي.. فإن الأولويات التي تفرض نفسها تتمثل أساسا في فك الخناق عن الولاية التي تعيش جحيما يوميا إزداد خلال موسم الاصطياف المنقضي، سواء عند منفذها عبر الطريق السيار عبر الطريق الوطني رقم 9 الرابط بولاية سطيف، والطريق الوطني رقم 24 الرابط بولاية تيزي وزو، كما لا ننسى رفع التجسيد عن المشاريع الحيوية التالية:
المستشفى الجامعي لبجاية، ملعب كرة القدم لأربعين ألف متفرج والمصعد الكهربائي، الأسواق الجوارية العشرة، توسيع ميناء بجاية ومطار عبان رمضان، إزدواجية الطريق رقم 9 والطرق الوطنية 24، 26، 12.
في الخاتمة أقول أنه لايمكن الإزدهار والتنمية من دون ديمقراطية ونقول لكم أيضا بأن الوطنية اليوم هي الديمقراطية، كما قالها زعيمنا الراحل المجاهد حسين آيت أحمد، شاكرا لكم حسن الإصغاء، عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

72
السيد حمود عبد الناصر

سيدي رئيس المجلس،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا.

مداخلتي قد تخرج عن المألوف من خلال إثارة الانتباه إلى مسألة أعتقد أنها في غاية الأهمية، رغم الإهمال الذي طالها، ألا وهي قضية صيانة وترميم وإصلاح ما خربته وأفسدته العوامل الطبيعية في تراثنا العمراني من منجزات تعاقبت عليها أجيال من الإطارات والكفاءات الوطنية خلال عقود الاستقلال وصرفت فيها أموال ضخمة، وحتى تلك الموروثة من الحقبة الاستدمارية ودفعنا من أجلها ملايين الشهداء وأنهارًا من الدماء.

سيدي الوزير الأول،

وأنا قادم من أعماق الجزائر ضمن المنتخبين المحليين وقبلها أفنيت شبابي في الجماعات المحلية مهندسا ثم مديرا في الأجهزة التنفيذية لعديد الولايات، حيث أشرفت أو كنت مشاركا شاهدا على إنجازات حضارية كبرى نفتخر بها اليوم، وتشكل رمز وعنوان نهضتنا التنموية في مختلف القطاعات الحيوية، من السكن والمدارس والثانويات والجامعات والمعاهد والمستشفيات والإدارات العمومية والمنشآت التحتية من طرق وجسور وقنوات الري والتحويلات الكبرى إلخ...
ولكن سيدي الوزير الأول، صدقوني إنني أتألم وأتحسر وأنا أشاهد وأعاين ما آلت إليه جل تلك المنجزات من تدهور في غياب الصيانة والترميم الدوريين، في الواجهات الخارجية بصرف النظر عن الأقسام الداخلية من تحطم قنوات المياه، ومياه الصرف وفساد التركيبات الكهربائية مما تسبب في العديد من المرات في حوادث مؤلمة وهذا ناهيك عن اهتراء الطرق وعدم إصلاحها في آجالها وما ينتج عن ذلك من حوادث وخسائر مادية كبيرة.

السيد الوزير الأول،

إنه لمن المؤلم والمؤسف أن نشاهد مؤسساتنا التربوية، وخاصة الإكماليات والثانويات والإدارات العمومية التي أنجزت بملايير الدينارات وتحتاج إلى الملايين فقط لإعادة الاعتبار لها، وكذا الطرق وخاصة الطريق السيار شرق-غرب الذي أصبح على وشك عدم الصلاحية، في بعض المقاطع ومحطات تصفية المياه المستعملة وتلك الخاصة بتحلية مياه البحر، وهذا على سبيل المثال فقط.
هذه الحالة تسيء إلى سمعة الدولة ويستوجب الإسراع في ترميمها وصيانتها فورا.

سيدي الوزير الأول،

إن الأمر في غاية الأهمية، وعليه وبحكم التجربة فإنه يستوجب ضبط استراتيجية وطنية للمحافظة على تراثنا المعماري الحضاري، من خلال تفعيل دور العمال المتخصصين للسهر الدائم على الصيانة والترميمات الدورية، من خلال اعتماد ميزانيات خاصة بهذه العملية سنويا ودوريا.
وكلنا يتذكر التوجيه الذي أسداه السيد رئيس الجمهورية، وهو يدشن المركب الرياضي بوهران، عندما قال: «هذه جوهرة حافضوا عليها»، وكيف لنا أن نحافظ عليها إن لم تكن هناك صيانة منذ اليوم الأول إلى غاية يومنا؟ مما يؤكد اهتمامه بصيانة وترميم منجزاتنا العمرانية كرمز لما بلغناه من نهضة حضارية نحسد عليها.
شكرا على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

73
السيد فريد غربي

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تضمن بيان السياسة العامة الذي أعدته الحكومة حصيلة إيجابية تعكس العمل المنجز في شتى القطاعات، وفي هذا نثمن ما تم تحقيقه، ونؤكد على الاتجاه التنموي لعمل الجهاز التنفيذي، وذلك تعبيرا عن برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومن موقعنا ووفق مهامنا فإنه يطيب لنا أن نعقب على بعض النقاط في موجز مختصر:
تعزيز دولة القانون: وهو المحور الأساسي للارتقاء بمواطنة قوية ينشدها الجزائريون جميعا، ونثمن ما تم من تشريعات في هذا، ونلفت عناية سيادتكم إلى استكمال ذلك خاصة التعجيل بإصدار القانون الأساسي للقاضي.
كما جاء قانون الاستثمار في سياق مهم، وهو الإقلاع الاقتصادي، ولذلك نعول على الحكومة في التطبيق الموضعي له، من أجل خلق الثروة وإنعاش سوق العمل.
ونثمن سياسة الرعاية الاجتماعية للدولة، ونؤكد على الجهد المحمود للحكومة في اهتمامها بالطبقات الاجتماعية، لاسيما الهشة منها، ونتطلع إلى مزيد من التخطيط والعمل المدروس، حتى تستقر سياسة الدعم على قاعدة صلبة تستهدف الجزائريات والجزائريين المستحقين لذلك.

سيدي الوزير الأول،

نغتنم هذه السانحة لرفع انشغال مهم في ولايتنا (بومرداس)، والذي يتمثل في مشكلة كبيرة تتعلق بمرور شاحنات نقل الحصى من محاجر بوزقزة في الوسط العمراني لبلدية الأربعطاش (حوالي 1000 شاحنة يوميا) أو أكثر، ويستدعي هذا وضع حد لهذا الخطر المروري والبيئي.
كما نخبركم أيضا سيدي الوزير الأول، أن أصحاب المستثمرات الفلاحية في منطقة الأربعطاش، الذين أقيمت على أراضيهم المنطقة الصناعية لا يزالون ينتظرون الجزء المتبقي من تعويضهم إلى يومنا هذا، وهذا تقريبا منذ 10 سنوات.
أخيرا، سيدي الوزير الأول، أطلب منكم حصة سكنية استثنائية إضافية لتغطية مخلفات زلزال 2003.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

74
السيد محمد عمرون

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
معالي الوزراء،
السيدات الفضليات،السادة الأفاضل أعضاء مجلسنا الموقر،

الحقيقة، بيان السياسة العامة إذا ما وضع في سياقه العام الداخلي والخارجي والظروف التي تحركت فيها الحكومة، فإن التقييم الموضوعي لهذا البيان يدعونا لتثمين النتائج المحققة وتزكية الجهد الاستدراكي الذي بذل على مستويات عديدة، رغم اقتناعنا بأنه كان بالإمكان فعل أحسن مما كان.. لو سايرت كل القطاعات الوزارية نفس طموحات وقرارات ومخرجات مجلس الوزراء.
بالمقابل سيدي الوزير الأول، استوقفني في بيان السياسة العامة اعتماد مقاربة التنمية للإنسان، وهذا شيء محمود ومطلوب ومبارك، ولكن أعتقد بأن التنمية الأمثل هي التي تكون للإنسان وبالإنسان، مهما كانت الاستراتيجية ومهما كانت السياسات، إذا لم ينخرط المواطن انخراطا حقيقيا في تنفيذها، ستبقى سياسة عرجاء.
لذلك نهيب بكم سيدي الوزير الأول، بالاستثمار في ثقة الشعب في رئيسه، وعودة ثقة الشعب في مؤسساته من أجل التأسيس إلى مواطنة مسؤولة وفعالة، وندعو أيضا المرصد الوطني والمجلس الأعلى للشباب أن يعملا على رفع الوعي المجتمعي وتأسيس هذه المواطنة، ومن هذا الباب أدخل إلى موضوع لطالما أثار كثيرا من الأعضاء وهو مسألة الأمن الغذائي، اليوم ليس من العيب أن نقول للجزائريين بأنه حتى بأموالنا لا نستطيع أن نشتري ما نريد، ليس من العيب أن نقول للجزائريين بأننا في عالم مليء بالأزمات وأتمنى ألا أكون متشائما وبأن كل المواد التي هي موجودة، بين الندرة والوفرة، ماذا نحن فاعلون؟
أعتقد بأن السياسة المطروحة في بيان السياسة العامة ومخطط عمل الحكومة ممتازة، على اعتبار أنها أولت أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة، وهذا واضح في مخرجاتها، لكن علينا أيضا أن نعمل على ترشيد الاستهلاك وتوجيهه، أن نتعلم أن نأكل مما ننتج، أن نتعلم حوكمة الغذاء أثناء الأزمات وأعتقد بأن هذه نقطة مهمة يجب الاعتماد عليها.

سيدي الوزير الأول،

مستقبل أبنائنا مرتبط بتحكمنا في معطيات الحاضر، نثمن العمل المنجز على مستوى إحصاء السكان لهذه السنة، لكن من الضرورة بمكان التأسيس لنظام وطني للإحصاء، وأعتقد أن السيد رئيس الجمهورية، كان قد أسدى تعليمات من أجل وضعه حيز التنفيذ في إحدى مجالس الوزراء.

سيدي الوزير الأول،

بيان السياسة العامة اختتم بميدانين رئيسيين، وهما السياسة الخارجية والأمن، فكل الدعم لمواقف وتوجهات السياسة الخارجية، وكل الدعم للمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي، حامي الوحدة وصائن الأمانة ودرع الأمة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم.

75
السيد عبد القادر شنيني

سيدي الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

إن نص بيان السياسة العامة يترجم حقا جزائر جديدة أساسها الديمقراطية بأفق واعدة في شتى المجالات وفي أحضان ما حبانا الله به من نعم وشعب كريم، بوادر الازدهار والحكامة الرشيدة أرخت سدلها على بلادنا والنظرة الاستشرافية سوف تقينا تبعية ريع المحروقات وما أفرزته الحرب الجارية من أزمة غذائية.

سيدي الوزير الأول،

في فترة وجيزة حققنا الكثير رغم الأزمات، فالشكر موصول إلى سيادتكم ونحن واقفون بجانبكم للخروج ببلادنا إلى بر الأمان، مدلين بآرائنا عندما نرى نقصا عائقا يستحقُ التعديل، بعد قول الله تعالى: «ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات».

العدالة،

سيدي الوزير الأول،

العدل أساس الملك، إذا جار القاضي في القضاء الدولة بكلها تصبح مهددة، لنكن قوامين بالقسط ولو كان ذا قربى، هاته المؤسسة في حاجة إلى النظر قاعديا فيها، أمام تراكم القضايا وعدم الفصل فيها سريعا، القضايا الاستعجالية تطول وغالبا ما ترفض برد بسيط، عدم التخصص أو من حيث الشكل، أحكام غير عادلة أحيان لعدم التكوين، الرسكلة، عدم السماع، التمعن والاجتهاد والحبس المؤقت صار حبسا لا نهاية له... الجزائر أصبحت الأكثر قوانينا في العالم.

سيدي الوزير الأول،

يجب فقط ألا نتسامح بالمساس بوحدة ترابنا، وحدة شعبنا ومؤسساتنا، ونراجع القوانين التي لا تعزز الديمقراطية، ونرفع الغبن عن العدالة بمشاركة خيرة أبناء المجتمع المدني في حل الكثير من القضايا، قال لله تعالى: «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى..».

الصحة،

الدولة لن تبخل ماديا ولا معنويا، أكثر من 7 % من الدخل الوطني الخام موجه إلى الصحة، والدليل على ذلك مواجهة جائحة كورونا بشريا ومعنويا واقتناء اللقاح بوفرة ومبكرا لحماية مواطنينا، لكن الصحة لا تزال مريضة، حلقات الضعف كثيرة، وفي صدارتهم سيدي الوزير، أجرة الطبيب، مما أدى إلى هجرة أبنائنا ونزيف قد يكهل البلاد، ألا ترون أن إعادة النظر في المنظومة الصحية أصبح ملحا؟!

بالنسبة للقطاعات الأخرى، كثير من الأصوات تعالت من هذا المنبر ورئيس الجمهورية كان فاصلا، ووضع المعالم من خلال خطاباته الأخيرة، معا للاقتداء بها مخلصين له، لبناء جزائر قوية اقتصاديا، بعيدة عن التبعية وفي عيش كريم.

ملاحظاتنا حول التعليم، أن اللغة الإنجليزية قد كسحت العالم والرقمنة والإعلام الآلي لغة العصر، هل نظرة الوزارة الوصية تصب باتجاه هذا المنهج وما يماشى مع قدرة التلميذ؟

التجارة عبر الخارج، تمثل 10 % من التجارة العالمية وهي في تزايد، حجز التذاكر وغرف النزل عبر (Booking)، عمليات تتداول بكتلة نقدية ضخمة، عبر البنوك ومنها البنوك الأجنبية فوق ترابنا والبنوك الوطنية لاتزال في سبات.

أما الطاقة المتجددة، فقد كثر الكلام عنها ولم نر نورها.

بالنسبة للذاكرة، أثناء الحقبة الطويلة للاستعمار جزائريون أبعدوا عن وطنهم وسجن الكثير في أقطار بعيدة، مثل كايان وكاليدونيا الجديدة، وأبناؤهم حاليا يمثلون جالية لا يستهان بها، تنتظر منا التعريف بهويتهم وتاريخ الأسلاف، هل الوصاية تهتم بهذا الجزء من تاريخ الجزائر الذي يبدو كأنه مجهول؟

وفي الأخير سيدي الوزير الأول، ولاية غرداية شهدت فيضانات وأحداث مؤلمة تلتها الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا، عرفت تخلفا في التنمية، نتمنى منكم إعطاءها الحظ الوافر من التنمية، وشكرا لكم.

بسم الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

76
السيد ميلود حنافي

الفاضل رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير والأب صالح ڤوجيل المحترم،
المحترم السيد الوزير الأول،
الأكارم السيدات والسادة الوزراء،
المحترمون الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء.

بداية، دعوني أستغل هذه السانحة لأهنئكم بعد تجديد الثقة في شخصكم على رأس الحكومة، نهنئكم لما شهدناه لكم من تفان وجدية وتجاوب كامل وحسن التدبير، بصم عليه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرؤيته المتبصرة كجملة المخارج التي تصب في تجسيد الجزائر الجديدة، التي تصورها السيد الرئيس وتشغفت لها أفئدة الجزائريين، نهنئ الجميع وبدرجة خاصة الذين قدموا ليشدوا عضدكم، وهنا أخص بالذكر السيد مراد ابراهيم، وزير الداخلية، الذي عرفناه مخلصا مهنيا في كل المناصب التي تولاها.

عندما نتصفح اليوم بيان السياسة العامة، ونحن نتابع عرضه لكم أمامنا، نلمس صدق النية والرغبة التي تتملكنا في خلق تلك القفزة التي ينتظرها الجميع وسط عاصفة جيوسياسية واقتصادية استثنائية يعيشها العالم.

ندرك تماما استراتيجيتكم التي تستهدف استكمال تلك المراحل الإيجابية التي تسلكها بلادنا، كيف لا وأنتم تقدمون هذه النسب المتقدمة من التجسيد الفعلي للوعود الـ 54، التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية، في حملته الانتخابية، والتي شملت كل القطاعات والتي وجب أن ترفق بشجاعة التنفيذ على كل المستويات، على غرار ذلك الجهد المتفاني الذي يُبذل في قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من طرف السيد الوزير، الذي عرف كيف يجسد قرارات هامة اتخذها السيد الرئيس رغم حساسيتها، كتلك المتعلقة بمنحة البطالة، فكل الاحترام والتقدير للسيد وزير العمل يوسف شرفة.

نعم هي معطيات وأخرى أصبحت تقدم للمواطن بكل شفافية لأثمن هنا القرارات الأخيرة المنبثقة ذات الصلة بملف مشاكل ساكنة ولاية بشار والمتعلق بتأمينهم بالمياه الصالحة للشرب التي تكتسي طابع الاستعجال ونحن في صراع دائم مع نظام دولة جوار، التي لو وجدت كيف تسلب منا الهواء لفعلت.

إن ملف الماء يعتبر استراتيجية لإتاحة المجال لتنفيذ قرارات رئيس الجمهورية في إعادة الاعتبار لسهل العبادلة الذي سيحتاج بالضرورة أيضا إلى حيوية في النقل، وهنا ندعو وزير الأشغال العمومية، إلى إقرار مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية بشار ودائرة العبادلة والذي يربط ولاية بشار وولايتي أدرار وتندوف، والذي يشهد حركة نشيطة أيضا لقوافل مركبات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني درع الأمة وحامي حدودها.

السيد الوزير الأول،

ونحن نجسد وإياكم الجزائر الجديدة، فإننا ندعوكم إلى اتخاذ تدابير تسد كل الثغرات، التي سمحت للعصابة سابقا بالتلاعب بأموال وحقوق الشعب، والمضي قدما رفقة السيد وزير العدل، حافظ الأختام المحترم، للاستمرار بلا هوادة في محاربة الفساد والمفسدين، نعم الفساد الذي بات يشكل عند أذناب العصابة مقاومة كبيرة للتغيير المنشود.

فإننا ندعوكم إلى التكفل التام بملف المستشفى الجامعي ببشار كمخرج هام لعوائق جمة يعرفها قطاع الصحة الذي نحتسبه سيتعافى بعد وصول الوزير الجديد عبد القادر سايحي، الذي حظي بثقة السيد رئيس الجمهورية، إذ أدرك أن مديرية الموارد البشرية في قطاعه لا تعتبر صمام أمان في تعيين مسيرين مؤهلين ونزهاء والذي أثبته الواقع أكثر من مرة، وأن مفتشيات قطاعكم كانت تعتبر بالأمس القريب إلى حد كبير شكلية.

إن فرحتنا لا توصف بعد تخرج دفعات من كلية الطب من جنوبنا الكبير، ولكنها لم تكتمل هذه الفرحة ما دامت تفتقر لإنجاز مستشفى جامعي بولاية بشار.

إن مشروع المنصة الرقمية الهادفة لإتاحة تتبع المواطنين لتظلماتهم تحتسب لكم السيد الوزير الأول، وكل ما ذكر سالفا يتوازى مع العمل الضخم للدبلوماسية الجزائرية التي نشد على يدها، وجزائرنا العظيمة تستعد عن قريب للاحتفال بقمة الجامعة العربية في هذا الوقت الذي يشهد تباين المتغيرات والتحديات.

كما لا ننسى جهودكم في العمل المرتبط بالانفتاح على العمل التشاركي بعد تنصيب كل الهيئات الاستشارية التي أقرها التعديل الدستوري الأخير.

كما ندعو أعضاء الطاقم الحكومي لانفتاح أكبر بحجم التجاوب الكامل للسيد الوزير الأول، مع أعضاء مجلس الأمة، من أجل سلاسة أكبر للتعاطي مع انشغالات ومشاكل المواطنين التي نحملها بكل أمانة، ونسعى وإياكم إلى إيجاد الحلول لها.

شكرا على كرم الإصغاء، الله المستعان، عاشت الجزائر سيدة حرة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

77
السيد عبد الناصر زناقي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة؛ نثمن ما جاء به والذي يندرج تحت استمرارية تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، حيث سجل مؤشرات إيجابية وتضمن إنجازات كبيرة لا ينكرها إلا جاحد.

أولا، في إطار تحسين الإطار المعيشي للمواطن، لاسيما جانب الحركة والتنقل، تم إنجاز مشاريع هامة وممتازة في هذا المجال، لكن لم نسجل إتمام إنجاز أشغال مطار بني عباس، وسؤالي المطروح سيدي الوزير: متى يتم الإفراج أو استكمال هذا المشروع الهام لمنطقة الساورة والذي سوف يساهم لا محالة بصفة مباشرة في الاقتصاد الوطني؟

ثانيا، في إطار تشجيع بروز أقطاب امتياز سياحية تستوفي للمقاييس الدولية، لا سيما ذات الطابع الديني والثقافي على مستوى مناطق الجنوب، وفي إطار مساعي الدولة لتنويع موارد الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وهذا ما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية، من خلال توجيهاته الصارمة، تأتي كل مقترحاتنا وتصوراتنا تثمينا لهذا التوجه، والذي من شأنه تحقيق السيادة الوطنية في ظل الجزائر الجديدة.

سيدي الوزير الأول،

إن ولاية بني عباس من الولايات العشر الجديدة، والتي نطمح من خلالها الإسهام الكبير في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؛ إذ تعتبر من أبرز الولايات السياحية وبامتياز وتستقطب عشرات آلاف الزوار من داخل وخارج الوطن، سنويا، على سبيل المثال احتفالات المواد النبوي الشريف، وذلك لما تزخر به من مقومات جد هامة في السياحة الصحراوية الطبيعية منها، المادية واللامادية، والمعروفة على الصعيد الداخلي والخارجي، لذا يجب علينا استغلال هذه الإمكانيات السياحية والتي من شأنها أن تنعكس بالإيجاب على عديد من المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والتشجيع على الاستثمار وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل، كل هذا يجعل من هذه الولاية حلقة هامة في مجال السياحة، للمساهمة في الدخل الوطني والناتج المحلي.

ثالثا، سيدي الوزير، استبشرنا خيرا بالقرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية، والذي من خلاله تم إدراج ولاية بني عباس ضمن الولايات المعنية بتجارة المقايضة، إذ اعتبرنا ذلك مقدمة لإدراجها ضمن ولايات الجنوب الكبير، إن إدراج الولاية ضمن ولايات الجنوب الكبير من شأنه النهوض بها خاصة في المجال السياحي والقطاع المنجمي واستقطاب الكفاءات والخبرات خاصة لأبناء المنطقة، هذا لطبيعة المنطقة القاسية، وموقعها الجغرافي وبعدها عن العاصمة.

رابعا، بخصوص قطاع الموارد المائية،

ولاية بني عباس تعاني شحا في المياه الجوفية وتغطى حاليا من منبع عين سيدي عثمان، وبعد ترقية الولاية وزيادة عدد السكان يتطلب علينا جميعا تأمين وتوفير هذا المورد الحيوي، بإنجاز تحويلات للمياه الصالحة للشرب.

خامسا، يسجل قطاع الصحة بولاية بني عباس نقص الأطباء الأخصائيين والتجهيزات الطبية، بمستشفى محمد يعقوب، كما ينقص التجهيزات الطبية بكامل مؤسسات الصحة الجوارية والمثال ببلدية تيمودي، وهذا لتقليص معاناة مرضانا.

سادسا، وبخصوص السياسة الاجتماعية الناجحة والمنصفة، سيدي الوزير الأول، نشيد بمجهودات الحكومة وما حققته من مكاسب في هذا المجال للتنمية البشرية، لكن تبقى وضعية فئة أصحاب العقود المنتهية التابعين لوزارة التضامن عالقة لحد الآن.

سابعا، في مجال المنشآت الأساسية،

نلتمس منكم سيدي الوزير الأول، التسريع في إنجاز الطريق الرابط بين دائرة تابلبالة وقرية الزغامرة، هذا لفك العزلة عن هذه المنطقة وتأمين حدودنا البرية، وكذا لتقريب الإدارة ومختلف المرافق الصحية إلى المواطن، حيث يختصر هذا الطريق المسافة من 424 كلم إلى 163 كلم، وكذا لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة والمناجم، حيث تتوفر المنطقة على عدة ثروات طبيعية، لعلمكم سيدي الوزير، أن الدراسة أنجزت منذ سنة 2015.

كما نطلب من السيد وزير الصناعة، المساعدة ووضع كل التسهيلات لوضع أي مشروع صناعي بالمنطقة، وهذا لفك لغز البطالة ومحاربة مظاهر الفقر بالمنطقة.

وأخيرا، نثمن كل ما حققته الدبلوماسية الجزائرية بالخارج والنظرة الاستشرافية والأدوار البطولية؛ وفي الأخير نثمن العمل الجبار للحكومة وعلى رأسهم الوزير الأول.

الولاء للجزائر أولا ولشهدائنا الأبرار، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

بسم الله الرحمن الرحيم.

78
السيد
محمد سالمي

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق له،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نثمن الحصيلة الإيجابية للحكومة؛ وننوه بالقرارات الهامة المنبثقة عن الاجتماعين الأخيرين لمجلس الوزراء، لاسيما فيما يتعلق بالفلاحة، واستحداث مناطق التبادل التجاري الحر، وكذا فتح المجال أمام استيراد السيارات.

السيد الوزير الأول،

الصيرفة الإسلامية، لقد تحقق هذا الحلم بفضل السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، ولكن اصطدمت خلال تطبيقها بانسداد، فمعظم المواطنين أصبحوا في دوامة بين البنوك والمرقين العقاريين...، البنك يطلبها باسمه والمرقي العقاري أيضا يطلبها باسم المستفيد.

في الجانب الاجتماعي، نلفت انتباهكم إلى قضية المرأة المتوفي زوجها لا تستفيد من عطلة لإتمام العدة وفي المقابل تستفيد من عطلة أمومة (90 يوما)، خفنا من المنظمات الدولية ولم نخف من الله.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

بخصوص استعادة الثقة بين عضو البرلمان والحكومة، نجد أن بعض أعضاء الحكومة يتجاوب مع أعضاء البرلمان، ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر، وزير الطاقة وكذا وزير المالية، وسرعة تجاوبه معنا في الانشغالات المطروحة. كما نشيد أيضا بمجهودات وزير الداخلية، الذي لمسنا جهوده كوسيط للجمهورية سابقا، وقراره الأخير، القاضي بضرورة إشراك أعضاء البرلمان في التنسيق مع الولاة.

كما نثمن مجهودات وزير السكن، فيما تم توزيعه من السكنات ووقوفه الشخصي على إنجاز الملاعب تحضيرا للمنافسة القارية.

ونطلب منه بالمناسبة تخصيص حصة معتبرة من السكن بمختلف الصيغ لولاية تندوف، تماشيا مع النظرة الاستشرافية.

السيد الوزير الأول،

الصحة، رغم المجهودات المبذولة من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس وتخصيص اعتمادات مالية ضخمة، إلا أنه يعرف نقائص كبيرة يمكن تداركها، نذكر منها النزيف اليومي للكفاءات بهذا القطاع بسبب عدم توفير الإمكانيات والظروف الملائمة للسير الحسن، مما يؤثر سلبا على العلاج وعلى التكوين في المستقبل؛ وهنا نطلب من الحكومة القيام بدراسة معمقة حول موضوع هجرة الكفاءات بصفة عامة.

لقد أنجزت الدولة عدة مراكز صحية بالجنوب (حاسي خبي، كرزاز، تيمياوين) غير أنها تفتقد إما للتجهيزات أو للأطباء المختصين، فأصبحت عبارة عن هياكل من دون روح، مثلما حادث مروري بحاسي خبي على بعد 400 كلم عن مقر ولاية تندوف.. لم نجد من يتكفل بالجرحى.

كما أن الأطباء الاختصاصيين في ولايات الجنوب وخاصة تندوف يصطدمون بمشكل عدم توفير سكنات وظيفية، الشي الذي يتسبب في أغلب الأحيان إلى تغيير وجهتهم إلى ولاية أخرى.

هل تعلم السيد الوزير الأول، أن هناك طبيب مختص في الأشعة بإحدى مستشفيات الجنوب يقطن بغرفة داخل مصلحة الكوفيد بالمستشفى؟!

وهل تعلم أن معاناة مرضى ولايات الجنوب تبدأ من:

1) حجز سرير في المستشفى الجامعي؟!
2) صعوبة حجز مقعد في الطائرة؟!
3) إيجاد آلية التكفل بنقل الجثث من الشمال إلى الجنوب وكذلك تسهيل إجراءات الدفن في مكان الوفاة؟

معالي الوزير،

الأسبوع الماضي، طفل صغير من تندوف توفي هنا بدالي ابراهيم، طالبونا ببطاقة إقامة! إيجاد صيغة للتكفل العام بمرضى السرطان، خاصة التنقل إلى مكان العلاج بشمال البلاد كل 21 يوما، بعملية حسابية بسيطة، يكلفه ذلك تذكرتي سفر بمبلغ 6 ملايين سنتيم دون حساب الإقامة والإطعام أو يتحمل عناء السفر برا، ولكم أن تتصوروا السيد الوزير الأول، هذه المعاناة برا!!

وبالمناسبة نبارك للسيد وزير الصحة، على تعيينه وزيرا للقطاع، متمنيا له كامل التوفيق ومواصلة تعاونه معنا فيما يخص انشغالات الجنوب.

السيد الوزير الأول،

نثمن عاليا قرارات السيد رئيس الجمهورية، بخصوص حرصه ومتابعته لإنجاز الطريق الرابط بين تندوف والزويرات؛ ونطلب منكم السيد الوزير الأول، تقديم توضيحات وتواريخ وآجال الشروع في إنجاز هذا المشروع.

بالموازاة، نتساءل عن مصير القرارات المشتركة التي اتخذها أعضاء الحكومة (8 وزراء) بمعية وزراء أجانب على هامش التظاهرة الاقتصادية «المقار» 2021، حيث تم إمضاء اتفاقية بين نفطال وشركة عمومية جزائرية، لإنجاز محطات البنزين على طول الطريق الرابط بين تندوف والزويرات، لكنه لم يرى النور بعد تغير مدير مؤسسة نفطال وتوقف المشروع.

وحسب تصريحات مسؤولين فإن مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين بشار وتندوف سينطلق خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، هل اتخذتم كل الإجراءات الإدارية لانطلاق هذا المشروع؟

السيد الوزير الأول،

لدي انشغالات محلية:

1 – فتح المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد تندوف أمام تنقل الأشخاص، كيف تفتح عبر مع تونس وليبيا «نو الخريف تجي لجهة وجهة ما تجيهاش»!

2 – تسجيل عملية لجلب الماء (جنوب جنوب) للقضاء على مشاكل التزويد نظرا لمحدودية الحقل المائي، وخاصة لمرافقة النشاط الصناعي لمنجم غار جبيلات.

3 – مراجعة الضريبة على البيئة للمؤسسات المصنفة في أقصى الجنوب.

4 – الإسراع في الموافقة على إنجاز مستشفى الأمومة والطفولة بتندوف، أكثر من عامين ونحن مع التحفظات بين وزارتي الصحة والسكن.

5 – تسجيل عملية إنجاز مستشفى 120 سريرا وعيادة تصفية الدم والتي تمت دراساتهم التقنية.

6 – رفع التجميد عن إنجاز حي جامعي 500 سرير، نظرا للضغط الذي يعاني منه الحي الحالي.

7 – ضرورة تخفيض المجال الجمركي الذي أصبح يشكل عائقا أمام المستثمرين.

8 – ضرورة السماح باستيراد السردين من موريتانيا، بالمناسبة على وزير التجارة أن يفهم أن المستوردين والتجار هم شركاء وليسوا أعداء، هم مجاهدون يوفرون علبة حليب في أقصى الجنوب.

9 – زيادة حصة الإبل من مادة الشعير.

10 – التوقيت غير المناسب للرحلات الجوية.

11 – توسيع قائمة المواد القابلة لتعويض أعباء النقل الموجهة لفائدة سكان الجنوب.

12 – إعطاء إطاراتنا الفرصة.. (في تحمل المسؤولية الوطنية والتوازن الجهوي في تولي الوظائف العليا.

13 – مشكل النظافة بالولاية (رفع التجميد عن توظيف عمال النظافة).

14 – مشكلة الوكالة العقارية بالولاية (المواطنون يعانون في صمت جراء سوء التسيير وانعدام الكفاءة وكذا التسيب).

15 – تنصيب المقرات الاجتماعية لشركات استغلال المناجم بالولاية.

السيد الوزير الأول،

إن عدم التزام الحكومة بالوعود والتصريحات والقرارات التي تتخذها، وعدم التجاوب مع ممثلي الشعب، يؤدي إلى اهتزاز الثقة بين المواطن وحكومته، وهي الثقة التي يؤكد ويحرص عليها السيد رئيس الجمهورية في كل مرة.

(تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار» وشكرا).

79
السيد
الحاج نور

بسم الله والصلاة على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة للحكومة، المعروض أمامنا اليوم، والذي يأتي في إطار تنفيذ أحكام المادة 111 من الدستور، لخير دليل على أن الجزائر قد انتقلت من مرحلة اللاشرعية إلى الشرعية الدستورية التي تمخضت عن الحراك المبارك الأصيل للشعب الجزائري، والذي أعقبته انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة، أفرزت عن فوز السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ومنذ توليه المسؤولية عكف على تطبيق برنامجه من خلال تعهداته 54، كان أهمها تعديل الدستور عبر استفتاء شعبي، وتجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بهذه الفترة الناجمة عن جائحة كوفيد 19 والوضع الدولي الخارجي.

إلا أن السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، وقراراته الشجاعة على المستوى الداخلي والخارجي، عبر قرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته في اللقاءات الدورية مع الولاة وإسداء التعليمات، والتي تصب جميعها في تحسن الإطار المعيشي للمواطنين وبالأخص ذوي الدخل المحدود ومناطق الظل، وغيرها من القرارات والتي لا يتسع الوقت لذكرها والتي لا ينكرها إلا جاحد.

كما نشيد بالتزام الحكومة في تقديم بيان السياسة العامة أمامنا، بالرغم من أنه غير وجوبي، وإن ينم عن النية الصادقة.

إن المجهودات التي بذلتها الحكومة خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى غاية أوت 2022، كان لها أثر إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما هو موضح في البيان.

إلا أن بعض القطاعات الحكومية لازالت تعرف تأخرا كبيرا في تجسيد قرارات رئيس الجمهورية على أرض الواقع، وهنا يجب وضع علامة استفهام؟!

وعليه وجب التسريع بالرقمنة والتي تعني بالأساس الشفافية والإحصاء الدقيق ومكافحة الفساد.

كما وجب التسريع بتحيين القوانين التي تتماشى مع التنمة، والاستثمار وخلق مناصب الشغل، ولما سبق ذكره نقترح – السيد الوزير الأول – إنشاء لجنة الإصلاح الإداري تعمل على إعادة هيكلة الإدارة وجعلها مرافقا لا معرقلا في جميع المجالات.

كما ندعو إلى التسريع بإعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية لأنهما عصب التنمية المحلية وإضفاء طابع اللامركزية في التسيير مع مراعاة خصوصية كل ولاية وبلدية على حد.

وفي الأخير، بودي أن أقول إن الشباب الجزائري، المرابط في صفوف الجيش الوطني الشعبي، والأجهزة الأمنية الأخرى وفي جميع مؤسسات الدولة واع كل الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، في الحفاظ على الدولة الجزائرية، ومدرك لأمانة الشهداء والمجاهدين وعازم على أن تحيا الجزائر.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

80
السيد
حسان بشري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير الأول،

في المقام الأول، أهنئكم على الثقة التي جددها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم والطاقم الحكومي المرافق لكم، خاصة الوزراء الجدد منهم، كما لا يفوتني أن أنوه بالخطوة الجبارة والجريئة من قبل السيد رئيس الجمهورية والحكومة، والمتعلقة بعملية الإدماج التي مست آلاف من عقود ما قبل التشغيل وكذا منحة البطالة التي استحسنها غالبية الشباب الجزائري فالشكر موصول لكم سيدي الرئيس.

سيدي الوزير الأول،

فيما يخص بيان السياسة العامة للحكومة، ورغم ما يحتويه من عديد النقاط الإيجابية والمشاريع الطموحة، فإن نجاح هذه السياسة من عدمه يتوقف على مدى الأثر الإيجابي الذي سيعود على المواطن بالدرجة الأولى ومدى تحسين وضعيته المعيشية إلى الأفضل.

سيدي الوزير الأول،

رغم عملكم الدؤوب والذي لا ينكره إلا جاحد، إلا أن الشعب الجزائري من أقصاه إلى أقصاه لسان حالهم يقول: «ماراناش ملاح»، وهي عبارة عفوية أطلقها الجزائريون عبر كافة المنابر والمنصات وبكل الأوقات، للتعبير عن معاناتهم وعدم رضاهم بظروفهم المعيشية المتدهورة.

«ماراناش ملاح» تعني أن القدرة الشرائية في الحضيض.. «ماراناش ملاح» معناها ندرة المواد الأساسية والغلاء الفاحش للأسعار والوقوف في الطوابير لساعات...

«ماراناش ملاح» معناها أن الشعب الجزائري وصل إلى حافة الفقر وضاق ذرعا من سياسة «البريكالولاج» المنتهجة منذ عقود، ويأمل في العيش الكريم.

وبالعود إلى السياسة العامة فإنني وقفت على بعض الملاحظات منها:

1 – نأسف لعدم إدراج قانون إعادة تفعيل حكم الإعدام في حق جرائم القتل والحرق والاغتصاب، خاصة قتلة الأطفال، لم يدرج في بيان السياسة العامة، لذا ومن هذا المنبر نناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتخذ قرارا شجاعا كما عهدناه، لتفعيل حكم الإعدام في حق جرائم القتل العمدي وكذا قتلة ومغتصبو الأطفال.

2 – التسريع في عملية رقمنة جهاز العدالة لتسريع عملية التقاضي وإصلاح جهاز العدالة، باعتباره المدخل الرئيسي للجزائر الجديدة المنشودة.

3 – تسجيل عملية استحداث طريق وطني يربط بين 5 ولايات هي ولايات بشار، بني عباس، تيميمون، النعامة والبيض، ومن شأن هذا الطريق تسهيل عملية التنقل واختصار المسافات.

وبعيدا عن السياسة العامة للحكومة فإن ولاية بشار تعيش على وقع عديد المشاكل أذكر منها:

. قطاع السكن:

شهدت عملية توزيع السكن الاجتماعي منذ سنة ونصف، ببلدية بشار، كثيرا من التجاوزات والشبهات، أدت إلى غضب كبير بين طالبي السكن، نظرا لم شابها من تجاوزات واستفادات غير قانونية لأشخاص غرباء عن الولاية، مما جعلكم سيدي الوزير الأول، توفدون لجنة تحقيق وزارية للتحقيق في هذه التجاوزات والإختلالات والشبهات وقد خلصت هذه اللجنة إلى وجود أكثر من 400 مستفيد بطريقة غير شرعية، وهذا العدد يعتبر نصف الحصة الموزعة، بل أكثر من ذلك سيدي الوزير الأول، وجود 200 مستفيد دون ملفات، وهذه كارثة!!

سيدي الوزير الأول،

رغم تطهير القائمة وإقصاء من لا يستحق، غير أن هذه السرقة الموصوفة، وهذه التجاوزات التي وصلت حد الجرائم، لم يتم تحديد الأشخاص المتلاعبين بها، ولم تطالهم...

81
السيد بوزبان زكراوي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
الزميلات والزملاء الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستهل مداخلتي بعنوان: كيف نسترجع الثقة بين المواطن والحكومة؟ نستعيدها . سيداتي سادتي . من خلال إصلاح المنظومة الإدارية العامة وخاصة بالعلاقة المباشرة مع المواطن.

وبمعالجة القوانين ذات الصالح العام بما فيها القرارات والوثائق اللازمة والاعتمادات والبنوك على سبيل المثال كعناوين فقط.

وبرسم رزنامة آجال لاستصدار أي قرار أو أي وثيقة رسمية لصالح المواطن، ومحاسبة المسؤول عن المهمة الإدارية في حال عدم احترام الآجال المحددة، بقوانين صارمة واتخاذ إجراءات بديلة تريح المواطن وتعيد له الأمل في الإصلاح، ولا بد أن نبني سويا دولة واجب وحق وبذلك نقضي على إدارة المحسوبية والمحاباة.

من خلال الزيارات التي قمت بها شخصيا لبعض الإدارات ذات الصلة المباشرة مع المواطن، لمست مظاهر اليأس والإحباط.

ومن خلال المكالمات الهاتفية واللقاءات المباشرة التي نتلقاها يوميا، استنتجنا بأن المواطن آمَنَ بمصطلح المعريفة على كل المستويات.

أما فيما يخص ولاية خنشلة التي أمثلها، أفيدكم ببعض الملاحظات والانشغالات التي أراها ضرورية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن بما أنها كذلك شطر من سياسة الحكومة:

نلتمس من السيد الوزير الأول، رفع التجميد عن المشاريع المبرمجة سابقا.

في إطار الشبيبة والرياضة:

أشكر وزير الشباب والرياضة، على اهتمامه بولاية خنشلة من خلال التجاوب مع الانشغالات المطروحة، ولكن سيدي الوزير، مشروع المركز الجهوي لتجمع الفرق الوطنية بحمام الصالحين متوقف والأسباب مجهولة.

ناهيك عن نقص المرافق الرياضية، حيث يوجد ببلدية خنشلة مسبح شبه أولمبي واحد فقط وشبه معطل، وعدم توفير قاعات متعددة الرياضات في بعض الدوائر.

في السياحة:

. تشجيع المرأة الخنشلية على الصناعة التقليدية والقصد بذلك زربية «بابار» المشهورة عالميا.

الصحة:

. دعم ولاياتنا بالأطباء الأخصائيين، إعطاء فرصة للأطباء العموميين المقيمين بالمنطقة للاستفادة من فرص التخصص عبر التكوين الداخلي للوزارة.

. تسجيل مستشفى بقايس لاستخلاف المستشفى القديم، ومستشفى جديد بمنطقة بابار تلبية لمواطني بلديتي الجوار طامزة وخيران.

. إمكانية تسجيل مستشفيات جديدة في اختصاصات الحروق والسرطان التي تفتقر إليها الولاية.

. تسجيل مدرسة شبه الطبي بخنشلة، ولما لا إدماج هذا الاختصاص بمراكز التكوين العادية وخاصة مع ما نلحظه من عزوف.

الأشغال العمومية:

تسجيل عمليات إنجاز الطرقات التي تمت دراستها وخاصة بين ولايتي الوادي وخنشلة.

الشغل والبطالة:

. إعادة بعض النفس في الشركة (ERGR) لامتصاص البطالة في المنطقة وخاصة بتكليفها بحصة من أشغال السد الأخضر مشروع القرن، كون هذا المشروع ذو طابع وطني.

في الفلاحة:

. إعادة النظر في سياسة دراسة الملفات لتسوية العقار الفلاحي، والتخفيف من الإجراءات الإدارية، وخاصة ملفات الشباب في صحراء «بابار» التي باتت نقطة سوداء بالنسبة للمستفيدين من دون توتيد وتعيين الأراضي المخصصة لهم.

. دراسة دعم خاص لفلاحي الحوامض مثل التفاح.

. دراسة دعم خاص بالمستثمرين في التخزين والتحويل في الصناعة الفلاحية.

. تسجيل مراكز لتخزين الحبوب.

. بما أن خنشلة سنة 2025، إن شاء الله، ستصبح منطقة عبور وفلاحة بامتياز، إمكانية تسجيل سوق الجملة للخضر والفواكه.

الموارد المائية:

. إستغلال سد بابار في المنطقة الشرقية والشمالية منها.

. إطلاق مشاريع السدود التي تمت دراستها وتسجيلها مثل الراخوش والولجة وبوحمامة.

. تسهيل إجراءات حفر الآبار لإنقاذ ما بقي من الأشجار المثمرة، عقب شح ماء الآبار القديمة، وتسوية وضعية محطة تصفية المياه بيابوس.

بالنسبة للسكن والعمران:

. إمكانية تسجيل مدينة جديدة شبه سياحية وسكن بنمط حضري جديد، خاصة باستغلال المنطقة الجبلية بين حمام الصالحين وخنشلة.

. نلتمس من السيد وزير السكن والعمران، تسجيل عدد معتبر من البرامج السكنية بالولاية نظرا للأراضي المتوفرة لها والاحتياجات الضرورية.

التربية:

لم تسجل أي ميزانية لإعادة تأهيل المؤسسات التربوية القديمة في سنة 2022، والدليل على ذلك تحويل مدرسة ابتدائية إلى ثانوية بعين جربوع وأقسام تفوق خمسين تلميذا في بعض المدارس، ألتمس من السيد الوزير، تسجيل ثانوية تفي بالغرض المطلوب وإضافة أقسام بالمدارس التي تشهد اكتظاظا.

المالية:

. نطالب بدعم التسعيرة الكهربائية على الأقل في المنطقة الجنوبية للولاية، كون المساحة الصحراوية تمثل حوالي 55 % من المساحة الكلية للولاية.

كذلك نطالب بتصنيف الولاية ضمن ولايات الجنوب في جميع المجالات وخاصة قانون الاستثمار.

الحكومة أنتم مدعوون لزيارة ولاية خنشلة المضيافة لأنها تحتاج إلى دعم قوي وجدية في تنفيذ المشاريع... (المرصودة لها ومرحبا بكم وبالمناسبة أحيي رئيس الجمهورية والحكومة التي إختارت ولاية خنشلة لإنعقاد مجلس حكومة كسابقة، كما نشكر كل الوفود الوزاريةالتي شرفتنا بزيارتها من المجاهدين، الشؤون الدينية، التجارة، التضامن، وأخص بالذكر الطاقم الوزاري الأخير، وعلى رأسهم السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

شكرا لحسن الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار تحيا الجزائر).

82
السيد عبد الرحمان مداني

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول،
الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نستبشر خيرا بالأمطار التي تهاطلت على ولايات الوطن في الأيام الأخيرة، كما نترحم على ضحايا الفيضانات بولاية سعيدة، التي أدت إلى وفاة شيخ وطفل، رحمة الله عليهما.

سيدي الرئيس،

نلتقي اليوم لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، حيث لا يختلف اثنان على أن الدولة تبذل مجهودات معتبرة من أجل تحقيق تنمية محلية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك في محاولة رفع الغبن عن مناطق الظل ورفع العراقيل عن بعض المشاريع الاستثمارية. تابعنا لقاء رئيس الجمهورية مع الحكومة والولاة، ومن خلال الكلمة القيمة التي ألقاها، والتي تعبر عن دراية بكل كبيرة وصغيرة، ما جعله يسدي توجيهات هامة تعتبر خريطة طريق، كما ننوه بالسياسة الخارجية التي أعادت للجزائر دورها الإقليمي والدولي في حل النزاعات ودعم القضايا العادلة.

السيد الوزير الأول،

خصصت وزارة السكن حصة 2500 مسكن لولاية سعيدة، مع العلم أن عدد طلبات السكن تتجاوز الـ 50 ألف طلب، وهذا ما نعتبره إجحافا لتدارك حصة الولاية التي عرفت تأخرا كبيرا بسبب مسؤولين فاشلين، أضاعوا فرص التنمية على الولاية، نطلب إعادة النظر في حصة السكن المخصصة للولاية بجميع أنماطه.

كما لا يفوتني أن أعلمكم أنه تم توزيع قطع أراضي للبناء إلا أن الأرضية لم تهيأ لانطلاق الأشغال بها مما جعل مواطني بلديتي سعيدة وعين الحجر مستائين.

وأيضا تعاني بلدية أولاد خالد من مشكل التوسع العمراني بسبب الطبيعة القانونية للأراضي التي تصنف فلاحية رغم أنها غير منتجة مما جعل تفشي ظاهرة البناء الفوضوي، ما أفقد البلدية جمالها.

سيدي الوزير الأول،

لقد بلغنا انشغالات الولاية إلى السيد وزير الصناعة، حول مركب الورق الذي يعد الأكبر في إفريقيا والذي يعرف توقفا منذ مدة وكذا مصنع سوزوكي للسيارات الذي تم تسوية وضعيته مع الشريك الكوري، ولم نر أي شيء! وتحتوي ولاية سعيدة على منطقتين صناعيتين مهملتين، وقد تم تهيئة مناطق نشاطات ومناطق صناعية أخرى، حيث أصبحت المناطق السابقة محلا لركن الحاويات ونخشى أن تعرف نفس مصير ما يعرف بمحلات الرئيس.

السيد وزير الداخلية،

إن المجالس المنتخبة الجديدة في أغلبيتها تتكون من فئة الشباب وهو ما باركه السيد رئيس الجمهورية، لكن يلاحظ عليها قلة التجربة والخبرة

فلابد من أن تخضع لدورات تكوينية وتوجيهات من طرف الإدارة المحلية ومرافقتهم من قبل الولاة ورؤساء الدوائر.
قام السيد وزير الشؤون الدينية بزيارة لولاية سعيدة، دشن خلالها مسجدين وقام بوضع حجر الأساس لمسجدين آخرين كلاهما من تبرعات المحسنين، لكن كان من المنتظر أن يضع حجر الأساس لمسجد قطب بالولاية مع تقديم الإعانة المالية، وذلك لم يحصل.
نحن قديما عندما تكون ذاهبا إلى ... يعطيك والديك بعض من الفواكه فقط، ونتأسف للسيد وزير الشؤون الدينية...
أما في مجال الصحة فإن مستشفى الأم والطفل في سعيدة، يعرف اكتظاظا كبيرا، نطلب إنشاء مستشفى جديد يستجيب لمتطلبات سكان الولاية والإسراع في ترميم المستشفى القديم.
أما عن قطاع التربية، فإننا نسجل نقصا ملحوظا في بعض البلديات النائية مثل عين سلطان ودوي ثابت وسيد أحمد من حيث أقسام الطورين المتوسط والثانوي.
أما مجال الأشغال العمومية، نطلب منكم السيد الوزير، الإسراع في ربط ولاية سعيدة بالطريق السيار من ناحية ولاية معسكر الذي شطره الأول متباطئ لحد كبير، أما عن الشطر الثاني فلم ير النور.
أما من الناحية الجمالية للمدينة فيوجد مشروع واد الوكريف الذي أصبح يطلق عليه مشروع القرن، سيدي الوزير لو أنك تبحث عن ولاية سعيدة في محرك البحث (Google) فإنك ستحسبها ضربت بصاروخ... لذا نرجو منكم السيد الوزير، الاطلاع على هذا المشروع وما هي أسباب تأخره؟ مع أنه يراوح مكانه منذ 2014.
ختاما نبارك مجهودات السيد رئيس الجمهورية، في مساعيه للم شمل الفرقاء العرب واحتضان القمة العربية.
شكرا على حسن المتابعة والاصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

83
السيد
محمد بادي

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، «ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقه قولي»
السيد رئيس المجلس الموقر،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نجدد الترحيب بمعالي السيد الوزير الأول والوفد الوزاري المرافق له، بمناسبة عرض بيان السياسة العامة للحكومة، وفقا لما تقتضيه أحكام الدستور، كما نهنئكم وطاقمكم الحكومي بالمناسبة على الثقة التي حضيتم بها من قبل السيد رئيس الجمهورية.
في البداية، نثمن جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في مواجهة آثار جائحة كورونا، والتي وردت في مقدمة هذا البيان، وهذا ما يعكس نجاحكم المتميز في مسايرة تلك الأزمة العالمية والتي أنهكت اقتصاديات أكبر الدول في العالم، تلكم الإجراءات التي أكدت مرة أخرى على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية من خلال الدعم المباشر وغير المباشر الذي مس جميع الشرائح الاجتماعية.

السيد معالي الوزير الأول المحترم،
إن بيان السياسة العامة المعروض على مجلسنا الموقر تميز بالعديد من الجوانب الإيجابية والتي لا ينكرها من يتحلى بأدنى قدر من الموضوعية، هذا البيان الذي تطرقتم في مستهله إلى تعزيز دولة القانون وما اندرج تحت هذا العنوان من إصلاحات في قطاع العدالة وإرساء سنّة التشاور وتعزيز دور المجتمع المدني ودعم حرية الصحافة وغيرها، وهذا عملا بأحكام دستور 2020.
أما في الفصل الثاني الذي خصص للإنعاش الاقتصادي وتجديده، وهذا من خلال فتح ورشات تعنى بمراجعة شاملة ومدروسة لمختلف النصوص والقوانين التنظيمية للوصول إلى إصلاح اقتصادي حقيقي يهدف إلى خلق ثروة ويجسد التنمية المستدامة، من خلال التكامل بين القطاعات العمومية فيما بينها من جهة، والقطاع العام والخاص من جهة أخرى، ولعل صدور قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية خير مثال على ذلك.
كما تجدر الإشارة في هذا الجانب إلى الإصلاحات الجوهرية التي تعرفها المالية، العمومية، وهذا من خلال القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم، الذي سيسمح العمل به في التحكم والنجاعة في النفقات العمومية ويمكّن السلطات العمومية من تقييم وتقويم أدق النتائج والأهداف المسطرة.
وسيكون قانون المالية لسنة 2023 أول قانون مالية يعد وفق أحكامه.
أما فيما يتعلق برفع التجميد عن قرار منع التسليم للسجلات التجارية للبيع بالجملة في الولايات الحدودية، فإن المصالح المحلية بولاية إن قزام لم تتمكن بعد من تجسيد هذا القرار، إذ أنها لم ترد على طلبات العديد من المتعاملين الاقتصاديين (تجار الجملة) الذين ينشطون بالمنطقة.
كما نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، المنبثقة عن اجتماع مجلس الوزراء الأخير والتي تندرج ضمن برنامج الحكومة المتعلق بتصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
أما الفصل الثالث الذي تناولتم فيه الجانب البشري وتطويره، وهذا من منطلق الأهمية التي يمثلها المورد البشري في نجاح أو تجسيد أي برنامج تنموي، نسجل بارتياح جميع الإجراءات المتخذة، في هذا الإطار.
وهنا اسمحوا لي معالي السيد الوزير الأول، أن ألفت نظركم لضرورة مراجعة قيمة الوجبة الغذائية المخصصة لتلاميذ الطور الابتدائي والمقدرة حاليا ب 55 دينارا، إذ أنها لم تعد تتماشى ومستوى أسعار المواد الغذائية المتعامل بها في السوق، فضلا عن أسعار تلك المواد في الولايات الحدودية، الأمر الذي ينعكس على نوعية الوجبة الغذائية المقدمة للتلاميذ من جهة وكذا قدرة البلديات على توفيرها بشكل منتظم من جهة أخرى.
أما في الفصل الرابع لبيان السياسة العامة هذا، نسجل بكل فخر وإعتزاز النشاط الدبلوماسي لبلادنا على الصعيدين الدولي والإقليمي، الأمر الذي سمح بإستعادة الجزائر لدورها الريادي ضمن المجموعة الدولية ومساهمتها المتميزة في نزع فتيل الصراعات ودعم حقوق الشعوب المستضعفة وإرساء قواعد الإحترام المتبادل بين الدول.

السيد رئيس المجلس الموقر،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
اسمحوا لي في نهاية مداخلتي هذه أن أنقل لكم تحيات مواطني ومواطنات ولاية إن قزام، هاته الولاية الحدودية والتي تمر بالمناسبة سنة ونصف على استحداثها ضمن الولايات العشر بالجنوب، إلا أن الوتيرة التي تسير بها التنمية، لم ترق بعد لتطلعات المواطنين بالرغم من البرامج المسجلة لصالحها ضمن مخصصات الدولة للولايات العشر بالجنوب أين سجلنا تأخرا في إنجاز العديد من المشاريع، لاسيما في قطاعات النقل، الأشغال العمومية والري، السكن والصحة.
ففي قطاع الأشغال العمومية والري،
إن طريق الوحدة الإفريقية في شقه الرابط بين ولاية تمنراست وإن قزام من النقطة الكيلومتيرية 175 كلم في اتجاه مدينة إن قزام، أصبح يشكل خطورة بالغة على مستعمليه من المسافرين، فضلا عن أصحاب النقل العمومي للبضائع، نتيجة للحالة التي وصلت إليها وضعية الطريق، ضف إلى ذلك الغياب التام لدور الصيانة على امتداد طول الطريق المقدر بـ 400 كلم.
علما أن هذا الطريق يعد الشريان الأساسي الذي يربط بلدنا بالقارة الإفريقية وحلقة الوصل بين شمال القارة وجنوبها.
أما فيما يخص قطاع الري، نسجل التأخر الكبير في استكمال إنجاز مشروع حماية مدينة إن قزام من الفيضانات، والذي يعرف تأخرا كبيرا منذ انطلاقه سنة 2018، كما أن البنية التحتية لشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لم تعد بإمكانها التماشي مع التوسع العمراني للولاية، لاسيما في بلدية مقر الولاية.
وفي قطاع السكن، الذي يسجل بدوره عجزا كبيرا في البرنامج السكنية المسجلة لصالح الولاية، وهنا نلفت عناية سيادتكم، السيد الوزير الأول، إلى ضرورة الإسراع في مراجعة مبالغ الإعانات المالية المخصصة للسكن الريفي والتي لم تعد تتماشى وأسعار مواد البناء، خصوصا في مناطق أقصى الجنوب، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعثر تلك البرامج نتيجة عجز المستفيدين عن استكمال سكناتهم...
(أما في قطاع الصحة، نطالب بالإسراع بتعيين مدير الصحة والسكان بولاية إن قزام، حتى يتسنى للسلطات المحلية التنسيق والمتابعة، خصوصا ونحن بصدد استلام مستشفى 60 سريرا بإن قزام، كما ننوه بالمناسبة إلى ضرورة رفع العراقيل لاستكمال إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة تين زواتين.
أما بخصوص المصالح اللامركزية للدولة،

السيد الوزير الأول المحترم،
إن وضع حيز الخدمة للمصالح اللامركزية للدولة بولاية إن قزام يعرف بعض النقائص لاسيما من الجانب البشري، على اعتبار أن ولاية إن قزام تم استحداثها بعد سريان أحكام تعليمة السيد الوزير الأول، رقم 348 المؤرخة في 25 / 12 / 2014، المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد والقاضية بتجميد عملية التوظيف الخارجي للعديد من القطاعات الوزارية، كما أن ولاية إن قزام لم تستفد في السابق من عملية عقود الإدماج المهني لحاملي الشهادات الأمر الذي أثر على سير المصالح اللامركزية للدولة بالولاية.
وعليه، نطالب من سيادتكم الموقرة بمنح رخصة استثنائية للتوظيف الخارجي لباقي القطاعات على غرار الرخصة الممنوحة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية حتى يتسنى تنفيذ البرامج المسجلة.
وفي الأخير، نشكركم مرة أخرى السيد الوزير الأول المحترم، متمنين لكم مزيدا من التوفيق والنجاح في مهامكم أنتم وطاقمكم الحكومي.
عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

84
السيد
بلقاسم باري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول،
بعد عرضكم المفصل لبيان السياسة العامة للحكومة، والذي تضمن حصيلة نشاطات حكومتكم، طبقا للمادة 111 من الدستور؛ يعد تكريسا للشفافية والذي كان ثريا وإيجابيا، فنحن نثمن الإنجازات والمكاسب المحققة، ووجب الإسراع بحلول جذرية لم تأخر إنجازه مع مراعاة مدى انعكاس ذلك على الحياة العامة للمواطن.

سيدي الوزير الأول،
إن إجراء تقليص فاتورة الاستيراد حقق فائضا في الميزان التجاري، لكن لم يقابله إنشاء مؤسسات اقتصادية لتغطية العجز المسجل في السلع، والذي انعكس سلبا على حياة المواطن، وهذا جراء الارتفاع غير المسبوق في الأسعار في مختلف المواد الاستهلاكية، والذي أدى إلى انهيار القدرة الشرائية لدى المواطن، كما تم تسجيل ندرة حادة في بعض المواد الاستهلاكية في السوق، وظهر انهيار القدرة الشرائية لدى الطبقات الهشة وذوي الدخل الضعيف جليا، خاصة في الدخول الاجتماعي الأخير؛ وعليه فإن الحكومة مطالبة بالعمل على رفع القدرة الشرائية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن وكذا النهوض بمناطق الظل.

سيدي الوزير الأول،
لقد أحرزت الجزائر تقدما معتبرا من حيث تنوع الصادرات خارج المحروقات، وبصفة خاصة في المجال الفلاحي، ولهذا لابد من الاستمرار في الإصلاحات التي عرفها القطاع وتعزيزها بسياسات ليكون الاقتصاد الأخضر من أهم روافد التنمية الاقتصادية، كما أنه بات من الضروري الوقوف على معاناة الفلاحين، وذلك بدعم البذور والأسمدة التي عرفت ارتفاعا كبيرا في الفترة الأخيرة.
بالمناسبة نثمن قرار الحكومة بالسماح باستيراد المعدات الفلاحية والجرارات لأقل من 5 سنوات، كما نثمن قرار رئاسة الجمهورية في إقرار منحة البطالة والذي لقي الاستحسان، لكن في المقابل حرمت منه فئات لمجرد تأمينهم، لهذا نرجو من سيادتكم إنصاف هذه الفئة وتمكينهم من هذه المنحة.
كما لاحظنا كذلك أنه لم تبرز مظاهر بيان السياسة العامة في مجال التنمية محليا على مستوى بعض الولايات، ومن بينها ولاية أولاد جلال المستحدثة، التي يمكنها حقيقة المساهمة في النهوض الاقتصادي، وهذا بوجود الدعم الكافي بتخصيص ميزانية خاصة للولايات المستحدثة لتدارك النقائص الموجودة، وفيما يأتي نلخص بعض النقائص على مستوى ولاية أولاد جلال:

في مجال السكن،

السيد و زير السكن المحترم،

إن ولاية أولاد جلال لازالت تنتظر تعيين مدير للسكن وكذا مدير لديوان الترقية والتسيير العقاري، ففي القطع الأرضية التي منحت في سنة 2014 لازالت متوقفة لحد اليوم، كما تعاني ولاية أولاد جلال من نقص كبير في السكن الاجتماعي، وبالمناسبة نرجو مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 - 142 الذي يحدد كيفية الاستفادة من السكن الاجتماعي بما يسمح برفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى 50 ألف دينار جزائري، بدلا من 240 ألف دينار جزائري.

ولكون معظم بلديات أولاد جلال ذات طابع فلاحي، فإن صيغة السكن الريفي هي إحدى الحلول للقضاء على أزمة السكن، لذا نرجو من سيادتكم إيلاء إهتمام خاص بهذه الصيغة.

في مجال الري،

السيد الوزير الأول،

إن واحات النخيل بأولاد جلال، التي كانت بالأمس القريب تنتج أجود أنواع تمور دقلة نور، هي اليوم تباع لاستعمالها في الزينة وتزيين الطرقات وهذا لندرة مياه السقي، إلا أن بعض الفلاحين لازالوا متمسكين بأمل رفع التجميد عن مشروع محطة تصفية المياه المستعملة بأولاد جلال، لإعادة بعث الحياة في غابات النخيل المتبقية.

سيدي الوزير الأول،

نطالب بتسجيل مشاريع إنجاز آبار عميقة، لتدارك العجز في مجال الري الفلاحي وإنعاش المناطق التي تعاني من الجفاف منذ سنوات، مثل بلديات رأس الميعاد والبسباس وسيدي خالد.

في مجال الأشغال العمومية،

السيد الوزير الأول،

لربط ولاية أولاد جلال، بالولايات المجاورة، تكملة الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال بولاية الجلفة مرورا برأس الميعاد، عمورة وفيض البطمة، مع تزويده بجسر على مستوى واد جدي، وكذا الطريق الذي يربط ولاية أولاد جلال بولاية المغير، مرورا بالبسباس والرخام والمرارة، على مسافة 52 كلم.

كذلك تزويد الطريق الذي يربط سيدي خالد برأس الميعاد مرورا بالهوبة بجسر على مستوى واد جدي.

في مجال الفلاحة،

السيد وزير الفلاحة المحترم،

أين هي ولاية أولاد جلال من الفلاحة الاستراتيجية؟ رفعنا إليكم

85
السيد
سمير زوبيري

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل الخوض في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، أتوجه بالتهاني الخالصة على تجديد الثقة في السيد الوزير الأول، وبعض من وزرائه، والتهاني كذلك لكافة الوزراء المعينين الجدد من قبل رئيس الجمهورية، والشكر لالتزام الحكومة بتقديم بيان السياسة العامة في الآجال القانونية تطبيقا للقانون واحتراما للدستور.

وأتقدم لكم معالي الوزير الأول، كذلك بالشكر على شجاعتكم لاعتذاركم للشعب الجزائري في المجلس الشعبي الوطني..

ولدى تصفحي لبيان السياسة العامة، لمست العمل الإيجابي لدى الكثير من القطاعات والتي تستحق التشجيع والثناء.

إذ أثمن إنشاء المحاكم المتنقلة وأشجع عمل وزير العدل، وسعيه اللامنقطع من أجل عصرنة هذا القطاع الحساس.

كما أحي وأشجع معالي السيد وزير الصيد البحري، الذي عرف قطاعه انتعاشا، وذلك واضح وجلي ولأول مرة يتم صنع باخرتين في الجزائر لصيد التونة.

وباعتبار هذه السنة سنة اقتصادية بامتياز، فإنني أثمن ما جاء به قانون الاستثمار، وكذا حرص رئيس الجمهورية على تنفيذه، لأن الاستثمار بمثابة المحرك لعجلة الاقتصاد والتنمية، غير أنني ألفت انتباهكم السيد الوزير الأول، إلى فئة من المستثمرين مازالت تعاني البيروقراطية لأجل الحصول على رخص البناء ورخص الاستغلال وشهادات المطابقة، أذكر لكم فقط عينة منهم على سبيل المثال لا الحصر، في ولاية تيزي وزو، في بلدية أولاد راشد:

- شركة((Houamdi LAMINAGE) (EURL Steel Solide GRT) (PROFILAGE Froid)) لديها أكثر من 100 عامل ولم تتحصل على رخصة البناء لأن مفتش الفلاحة رفض الإمضاء، وجب عليكم التدخل معالي الوزير.

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات البديلة للمحروقات إذ يساهم في الناتج الداخلي الخام الوطني، فعلى الحكومة تسهيل الاستثمار في هذا القطاع برفع العراقيل عن الفلاحين، خاصة في تسوية العقار الفلاحي وتحويل حق الانتفاع إلى عقد امتياز، وإعادة النظر في قانون المستثمرات الفلاحية، كما أثمن إنشاء بنك البذور.

نرجو كذلك من السيد وزير الصحة إيجاد حلول سريعة للمشاكل التي تعترض المرضى خاصة مرضى السرطان ووضع هذا الرجاء في صلب اهتماماته.

إن العلم هو اقتصاد البلاد، فلا بد من تكثيف الجهود بإيجاد آليات وتدابير للارتقاء بقطاع التربية والتعليم العالي، وهنا أنوه بقرار السيد رئيس الجمهورية، إدراجه اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الرغبة الكبيرة لرئيس الجمهورية، في توفير شروط العيش الكريم للمواطن، ومن أجل أن تكون التحويلات الاجتماعية وهذا الدعم موجهة لأصحابه لابد من رقمنة المصالح الإدارية كالضرائب والبنوك...إلخ، وجمع المعلومات الصحيحة وإحصاء الفئة المستحقة لهذا الدعم، وإشراك النقابات والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

لا يفوتني من هذا المنبر أن أحي السعي الذي قام به رئيس الجمهورية، لتتويج الجزائر باحتضان القمة العربية من أجل لم شمل البيت العربي الذي عرف انقسامات عديدة.

وتحية تقدير واحترام، للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، الذي يسهر على تسخير كافة الوسائل البشرية والمادية وتوفير كل الشروط لتطوير وتعزيز قدرات النظام الوطني للدفاع أمام أي خطر جهوي أو دولي والعمل على تأمين الحدود من أجل الحفاظ على أمنه وسلامته.

كذلك سيدي الوزير الأول،

بخصوص قضية أصحاب العقود المنتهية وعقود ما قبل التشغيل التابعين سواء لوزارة العمل والتشغيل أو لوزارة التضامن الوطني، نرجو منكم سيدي الوزير الأول، إيجاد حلا نهائيا لا جوابا لإدماجهم في مناصب عمل دائمة..

أنا شخصيا أؤمن بهذه القضية، وهؤلاء هم أبناؤنا وبناتنا، فوجب عليكم التدخل، نرجو منكم إنصافهم معالي الوزير الأول وإدماجهم في مناصبهم.

أستسمحكم لأعرض عليكم بعض الانشغالات التي تعرفها ولاية البويرة:

إذ يشهد قطاع الصحية على مستوى الولاية اختلالات كبيرة بسبب تجميد بعض المشاريع الصحية والتي شكلت اكتظاظا كبيرا على مستوى المستشفيات، نذكر منها مستشفى مشدالة، مستشفى برج أخريص، مستشفى عين بسام، التي فاقت عملية إنجازه 80 % وكذلك المركز البيداغوجي لذوي الإحتياجات الخاصة بمشدالة الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه أكثر من 90 %.

وفي قطاع الأشغال العمومية، يشهد الطريق الوطني رقم 08 الرابط بين دائرة سور الغزلان بالبويرة ودائرة سيدي عيسى بالمسيلة، حوادث مرور كثيرة بسبب ضيق الطريق وحركة المرور الكثيفة، وعليه؛ نطلب تسجيل طريق مزدوج لفك الاختناق.

ونفس الشيء بالنسبة للطريق الوطني رقم 18 الرابط بين البويرة ودائرة بئر غبالو.

كذلك منطقة النشاط ببلدية بئر غبالو وكذلك المنطقة الصناعية «لشواف بديرة» أرجو منكم... (وكذلك منطقة النشاطات ببئر غبالو التي تشهد هي كذلك تأخرا كبيرا في التهيئة، وعليه، نأمل في انطلاقة حقيقية لهاتين المنطقتين.

قطاع الشبيبة والرياضة:

- تعاني بعض بلديات الولاية من نقص في المرافق الرياضية أو انعدمها، وعليه نأمل بتسجيل ملاعب بلدية في كل من صحاريج، أغبالو ، الشرفة، المزدور، المعمورة والخبوزية إلخ..
- ضرورة الاستثمار في المناطق الغابية التي تسخر بها الولاية كمنطقة تالارانا وجبال ديرة، برج خريص والدشمية.
- السكن الريفي (البناء الريفي) الحصة غير كافية نرجو زيادة.
- الثكنة العسكرية الفرنسية لسور الغزلان، التي تعتبر تراثا، لكنها في الحقيقة حطام لم تحظ باهتمام المختصين ولم تُستَغل مساحتها الكبيرة في إنجاز مشاريع تنموية أخرى.
- نرجو من السيدة وزيرة الفلاحة توسيع المساحات المسقية للفلاحة (عين بسام، بئر غبالو، الهاشمية والخبوزية).
- نرجو رفع التجميد عن مشاريع قطاع الموارد المائية خاصة منها مشروع إعادة تهيئة قنوات مياه الشرب ببلدية البويرة.

وشكرا).

86
السيد
فريد بسايح

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الزملاء الأعضاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن إقرار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، هو تعزيز للدور التشريعي للمؤسسات المنتخبة، لاسيما الغرفة الأولى، وفيه أيضا إبراز للوظيفة الرقابية على أعمال وأنشطة الحكومة، كما يندرج ضمن الصور السيادية التي أصبحت عليها كافة المؤسسات الدستورية للدولة.

كما هو ثابت، فإن بيان السياسة العامة للحكومة هو عملية مسحية إحصائية، وحصيلة شاملة لنشاطات العمل الحكومي طيلة سنة كاملة، تسري منذ لحظة المصادقة علىخطة عمل الحكومة، بنص صريح من المادة 111 من الدستور الجزائري.

جاحد من ينكر الأفضال ويقفز على الإنجازات، سنة منقضية كانت حافلة بمحطات ووقفات ومكاسب، تكلم عنها الزملاء الأعضاء، بودي ذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

1. عودة قوية للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا، من خلال أدوار مدروسة ومحسومة، ساهمت في احتواء عديد الأزمات الحدودية والإقليمية، ناهيك عن النجاح الكبير الذي سبق عقد القمة العربية، بفضل حكمة وحنكة رئيس الجمهورية، بددت المخاوف وقضت على الشكوك.
2. كامل الإشادة والتنويه للمؤسسة العسكرية والأمنية، صاحبة الفضل فيما يسود البلد والمنطقة من استقرار وسكينة وأمن.
3. اهتمام حكومي ملحوظ بالجبهة الاجتماعية.
4. وجود بيئة اقتصادية ملائمة ومصانة بحزمة قوانين تشجيعية للاستثمارات وغيرها.
5. مكاسب رياضية هائلة من جانب الفضاءات والمرافق، أو من ناحية النتائج الفردية والجماعية.

السيد الوزير الأول،

سعيكم وحرصكم للارتقاء بمستوى معيشة الجزائريين لم يحجب عن العيون جملة نقائص نتمنى إيجاد حلول عاجلة لها وطنيا وولائيا:

1. إعداد أرضية قانونية لتشجيع أكثر للاستثمارات.
2. الاستمرار في دعم الجبهة الاجتماعية حتى تشمل أكبر عدد من الفئات.
3. دعم الفلاحة من خلال تقديم تسهيلات مادية ومالية وإدارية للفلاحين وإقرار نظام تأمين مشجع.
4. تهيئة شبكة الطرقات الداخلية لبلديات معسكر وكذا مداخلها الفرعية.
5. إعادة تهيئة مطار غريس تمهيدا لعودته للخدمة.
6. تشجيع قطاع السياحة بولاية معسكر، في ظل توفر نقاط سياحية وتاريخية وثقافية ثرية.

ومع هذا فإن الدولة بمؤسساتها وثقلها وإرادتها السياسية بمقدورها إحداث الطفرة والإقلاع في كل الميادين، في ظل وجود مؤسسات دستورية قوية ومؤسسة عسكرية شامخة، ولنا في العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية وعودة ثقة الشعب بدولته وانتعاش قيمة الدينار الدليل القاطع.

أعتذر لكم عن الإطالة وشكرا على الإنصات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

87
السيد محمد لعقاب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الإعلاميون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، لابد من تثمين كل الإيجابيات بكل تفاصيلها، التي أشار إليها زملائي، أعضاء مجلس الأمة، وإشادتهم بالجهد الكبير المبذول من قبل السيد رئيس الجمهورية، وحرصه على خدمة الوطن والمواطن، لاسيما الفئات الهشة منهم، لكنني لن أفوت هذه الفرصة لأميز بالإشادة بقراره التاريخي، باعتماد اللغة الإنجليزية في التعليم الابتدائي، الأمر الذي سيمكن أبناءنا مستقبلا من امتلاك لغة جديدة تساعدهم على الانفتاح على العالم وتحصيل العلوم والمعارف.
بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة، لدي بعض الملاحظات وسأقف مطولا عند قطاع التعليم العالي.
- إن الأرقام المقدمة للمتخرجين لا تعكس قيمة الشهادة الجامعية، لذلك أدعو إلى إعادة النظر خاصة في كيفية الإشراف ومناقشة أطروحات الدكتوراه.
- إن عدد عروض التكوين لا ينبغي النظر إليها على أساس أنها ثورة علمية، فمن غير المعقول أن نغير برامج التكوين كل ثلاث سنوات أو أقل، لقد أحدثنا فوضى بيداغوجية.
- بخصوص «الدكتوراه» إني أدعو إلى اعتماد «أقطاب الدكتوراه»، حاليا تجري مسابقة للالتحاق بأقسام الدكتوراه، الفائزون اثنان أو ثلاثة في كل تخصص ويقوم بتدريسهم عشرة أساتذة!! هذا غير معقول إطلاقا!! أدعو إلى إنشاء أقطاب وكل قطب يكون فيه 30 تخصصا أو 20 طالبا، وسيكون بذلك المردود أفضل.
4. يلاحظ كذلك أن هناك توجها لكي يتخرج الطالب بمشروع مؤسسة، وهذا قد يبدو مفيدا للوهلة الأولى، لكن هناك احتمال أننا قد نحصي في نهاية التخرج نحو نصف مليون مشروع سنويا، يكون عبارة عن «هياكل تنظيمية لأسماء شركات»، أليس من الأحسن تفضيل براءة الإختراع مثلا؟
5. ثم يبدو أن «هموم الحكومة بسوق الشغل» قد جعلها تهمل العديد من التخصصات في العلوم الانسانية والاجتماعية، فأي مشروع شركة ننتظره من طلبة الفلسفة والتاريخ والآثار والشريعة والحقوق مثلا؟ مما يحدث التخوف من تحول الجامعة إلى مركز تكوين مهني، ويطرح التساؤل عمن ينتج الفكرة؟
6. بخصوص المدارس الوطنية العليا، أثمن إنشاء المدرسة العليا للرياضيات والذكاء الإصطناعي والفلاحة الصحراوية ومدرسة الصم والبكم، وأدعو لتوسيع هذه الأخيرة لكل ذوي الإحتياجات الخاصة وتغيير إسمها لتصبح «المدرسة الوطنية العليا لذوي الإحتياجات الخاصة».
لكن ما هي القيمة المضافة لمدارس عليا أخرى على غرار المدرس العليا للعلوم السياسية، والمدرسة العليا للصحافة في ظل وجود كليات للإعلام وكليات أخرى للعلوم السياسية في كل جامعات الوطن تقريبا؟!
ضف إلى ذلك أن هذه المدارس تدرس سنتين تحضيريتين ثم تنظم مسابقة، الفائزون يواصلون الدراسة 3 سنوات ليحصلوا على شهادة ماستر، والراسبون الذين عادة ما يحصلون على أعلى معدلات البكالوريا، تتم إهانتهم وتحويلهم إلى الجامعة، وهذا الشكل يهين الجامعة أيضا.
الإشكال الآن، هل يعقل أن يتحصل طالب على شهادة ماستر وهو لا يملك شهادة ليسانس؟ فإما أن تمنح لهم شهادة باسم آخر «دبلوم عالي في التخصص» أو يدرسون 3 سنوات ليسانس وسنتين ماستر، وإما يدرسون مباشرة 5 سنوات وتمنح لهم شهادة عليا في التخصص، وعلى ذكر المدرسة العليا للعلوم السياسية والمدرسة العليا للصحافة بالجزائر العاصمة، هاتين مكانهما الطبيعي بالقطب الجامعي القليعة، لكنهما يشغلان نصف مبنى كلية الإعلام والاتصال وهما الاثنان يحصيان أقل من الألف طالب، بينما كلية علوم الإعلام والاتصال عندها حوالي 10 آلاف طالب، يتخبطون في نصف الكلية، قلة القاعات وقلة المدرجات، والأكثر من هذا، لهما مبنى قديم ولا يصلح لأي شيء، وربما وضعيته لها علاقة بوفاة عدة أساتذة وإداريين شباب بمرض السرطان، أما الرقمنة، فلا بد من تثمينها والدعوة إلى تعزيزها ما في ذلك شك، لكن لابد أن تحقق الرضا لدى الأسرة الجامعية، فبرنامج البروغرس مثلا، دائما يحول فرحة الناجحين في البكالوريا إلى مأتم بسبب سوء التوجيهات، فمتى كانت الآلة تتحكم في المشاعر والرغبات؟!

في مجال الإعلام،
أدعو إلى مزيد من الإهتمام بالصحافة الإلكترونية، فهي في صلب اهتمامات رئيس الجمهورية، منذ يناير 2020، إلى اليوم الكثير منها لم يحظى بالإشهار من طرف الحكومة...
أشكركم على حسن الاستماع، والباقي سيسلم لكم مكتوبا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
(أين وصل تنفيذ تعليماته بهذا الخصوص؟ وما نصيبها من الإشهار العمومي مقارنة بالصحافة الورقية القليلة السحب؟
كما أدعو الحكومة للسهر على وصول البث العالي الدقة لكل جهات الوطن، فبعض المناطق على غرار الساحلية يصلها البث مشوشا مع تداخل بث محطات دول أوروبية.
كذلك السهر على زيادة قوة الربط بالأنترنت، من أجل تسهيل الولوج لاقتصاد المعرفة، ذلك أن ارتفاع عدد المستخدمين لا يعني بالضرورة أن شبكة الأنترنت متطورة، وأدعو كذلك للتفكير في تشكيل «لجنة يقظة» من المختصين بهدف التهيأ للتعامل مع توسع تطبيقات الإتصال السحابي، وأنترنت الأشياء والأنترنت الفضائي.

قطاع الثقافة:
ما ورد في الجانب الثقافي، كأن الحكومة اعترفت بأنه مر من دون إنجازات، وفعلا لاحظنا أنه يعيش في ظروف صعبة، وإلا ما هي إنجازات القطاع؟
1. ما هي وضعية ديوان رياض الفتح في ظل الاحتجاجات والتهديد بالإضراب وشكاوي من قبل 450 محل بخصوص الوضعية؟
2. ما هي إنجازات الوكالة الجزائرية للإشهار الثقافي؟
3. ماذا فعلت وكالة إنجاز المشاريع الكبرى؟
4. ماذا أنجز الديوان الوطني للممتلكات الثقافية المحمية؟
5. أين وصل الحديث منذ سنوات عن وضع قاعدة بيانات للتراث المادي وغير المادي؟ وغيرها من التساؤلات.
ثم معالي الوزير الأول، ألم يحن الوقت لتشجيع إنتاج الأفلام والمسلسلات حول الثورة والحركة الوطنية ورجالها، ولم لا إنشاء هيئة متخصصة لهذا الغرض؟

قطاع الشؤون الدينية:
ينبغي كذلك أن يكون قطاع الشؤون الدينية محل تقييم، من جميع الجوانب، وأركز هنا على موسم الحج الماضي، لقد لوحظ تقصير كبير من قبل البعثة، خاصة في مجال الإقامة والإعاشة والإرشاد، حيث كانت الفنادق من دون تصنيف فضلا عن إسكان 4 حجاج في غرفة واحدة وأحيانا 5، رغم ارتفاع التكلفة التي جعلت السيد رئيس الجمهورية يتدخل ويخفض سعر تذكرة الطائرة بـ 100 ألف دينار، ورغم ذلك إن الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات، ونعتقد أنه آن الأوان لتقييم موضوعي لأداء الديوان الوطني للحج والعمرة منذ سنوات، بهدف تكفل أفضل بضيوف الرحمن.

بخصوص القطاعات الإنتاجية:
من دون شك شدد السيد رئيس الجمهورية، في عدة مناسبات خاصة في اجتماعات مجلس الوزراء ولقاءاته الدورية مع وسائل الإعلام على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة وخاصة تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وبغض النظر عما جاء في بيان الحكومة، فإن المطلوب هو «التسيير بالأهداف» أي تسطير هدف واضح لتحقيقه خلال العام الجاري، فما هي المساحة التي ستتم زراعتها مثلا؟ وأين ستصل تعليمات رئيس الجمهورية بخصوص إنشاء مصانع الحليب؟ وأين وصل إنجاز محطات تحلية المياه وكذا..؟
خاصة أننا نعيش فترة تحولات استراتيجية عالمية قد يصبح الغذاء فيها سلاحا فتاكا، لذلك أدعو إلى الإستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل تطوير «زراعة تجارية» تساعدنا على تحقيق الإكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.

القطاع المالي:
الإسراع في إصلاح المنظومة المالية البنكية فمن دونها يبقى قانون الاستثمار الذي لقي إشادة واسعة مكبلا، فضلا عن كون طريقة عمل البنوك تجاوزها الزمن، جعلت كثيرا من المواطنين يفتحون حسابات في دول أجنبية، لأن المنظومة البنكية تضع عراقيل غير مفهومة في وجه استغلال الرصيد بالعملة الصعبة، ناهيك عن عدم امتلاك بعض البنوك البطاقات البنكية، وهذا واحد من الجوانب السلبية التي ورثها السيد رئيس الجمهورية عن أسلافه، لكن آن الأوان لتصحيح الوضع.

متفرقات:
1. أدعو إلى مزيد من الإهتمام بالولايات الحدودية، حتى تكون بمثابة حصن متقدم للأمن القومي الوطني.

2. أدعو إلى إنشاء هيئة للكوارث الكبرى التي جرى الحديث عنها رسميا خلال فيضانات باب الوادي وزلزال بومرداس، وتزويدها بكل الإمكانات المتطورة للتدخل السريع والفعال، كحالات الحرائق التي حدثت في بلادنا مؤخرا.

3. أثمن تسمية أسماء المنشآت والمؤسسات والأحياء السكنية بأسماء الشهداء والمجاهدين، وللعلم فقد كان هذا من انشغالات رئيس الجمهورية، وبالمقابل أدعو للإسراع بوضع حد لفوضى تسميات الأحياء السكنية الجديدة 500 مسكن و 350 مسكنا وألف مسكن و 1100 مسكنا.. إلخ، وإطلاق المشروع السكني أو المنشأة منذ البداية باسم شهيد أو يوم تاريخي أو مجاهد أو رجل فكر، أو باسم من تركوا آثارا في تاريخ البلد وهكذا.
4. أدعو إلى تخصيص قطع أراضي لإنشاء مقابر جديدة في المدن الكبرى خاصة الجزائر العاصمة، وكذلك في عديد المدن التي لديها مقابر قديمة وضيقة، وهذه قضية أصبحت تؤرق المواطنين لكنها قضية مسكوت عنها.
5. بخصوص علاقة الحكومة مع مجلس الأمة، ولأن «الفهم السائد» هو أن المجلس لا يحق له التعديل، أدعو لعقد جلسات منتظمة مع مختلف اللجان قبل عرض مشاريع القوانين على المجلس الشعبي الوطني، عسى ولعل تكون فيه اقتراحات مفيدة.
كذلك أدعو الحكومة إلى الإهتمام أكثر بالأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء مجلس الأمة، ليس من باب الإجابة عليها، بل من باب الحرص على تطبيق ما يجب تطبيقه، وتقويم ما ينبغي تقويمه.
ثم، لم لا يكون هناك تفكير لمنح مجلس الأمة مستقبلا صلاحيات التعديل، حتى يضطلع بمهامه بوصفه «غرفة عليا».
في الأخير، إذا سمحتم لي بالدعوة لتصحيح خطأ في تسمية «القوانين العضوية» وهي ترجمة خاطئة من اللغة الفرنسية (lois organiques)، ونعتمد مستقبلا تسمية «القوانين المنظمة» ونقول «القانون المنظم» للإعلام، للعمل، للصحة وغيرها.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

88
السيد عبد الحفيظ حميدات

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول،
بعد الاطلاع على محتوى بيان السياسة العامة للحكومة، لا ينكر إلا جاحدا النتائج الإيجابية التي توصلت إليها الدولة، بقيادة وتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لبناء جزائر جديدة، رغم جائحة كورونا وكذا التغييرات الجيوسياسية، نذكر على سبيل المثال، الحرب الروسية الأوكرانية، التي أثّرت على العالم بأسره من حيث ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الوزير الأول،
لدي بعض التوصيات وهي كالآتي:
1. إعادة النظر في سُلم الأجور حتى نحافظ على القدرة الشرائية للمواطن.
2. تطبيق سن التقاعد بسن 32 سنة عمل، حتى نستطيع امتصاص البطالة وخلق مناصب عمل.

سيدي الوزير الأول،
إذا تحدثنا عن ولاية البيض بحكم موقعها الاستراتيجي بوابة الجنوب، يمكن أن تكون قطبا فلاحيا رعويا بامتياز، لم تحظ بحقها من البرامج التنموية والمشاريع الهامة.

سيدي الوزير الأول،
لدي بعض الأسئلة تتمثل فيما يلي:
- متى ينطلق البرنامج الاستدراكي الخاص بولاية البيض (Programme de mis a niveau)؟
- ما مصير مستشفى 60 سريرا بدائرة الرقاصة؟
- لقد تم تسجيل عملية إنجاز طريق يربط بين الرقاصة وعين السخونة، لفك العزلة بين البلديتين اللتين تنتميان إلى ولاية سعيدة وولاية البيض، لحد الآن مازال...
- نعلمكم أنه يوجد حمام معدني بامتياز تم التخلي عنه منذ سنة 1984.
- طلب التحقيق في التأخير غير المقبول في إنجاز مشروع السكة الحديدية بين البيض والمشرية.

سيدي الوزير الأول،
اسمح لي، سأقول لك كلمة، هذا القطار الذهبي متى سينتهي إن شاء الله؟ المسافة 60 كلم ومدة الإنجاز لحد الآن 9 سنوات ولم ينته!

سيدي الوزير الأول،
السيد رئيس الجمهورية أعطى تعليمات بإدماج فئة (DAIP)، ما مصير الفئة التي تنشط في القطاع الخاص، الذين عددهم أكثر من 600 عامل على مستوى ولاية البيض؟

فيما يخص الملف الفلاحي،

سيدي الوزير الأول،

إن المحافظة السامية لتطوير السهوب ومنذ نشأتها بالبيض سنة 1995، كانت سباقة لتسجيل المشاريع الريفية التنموية المندمجة وتطوير المناطق السهبية ومرافقة الموالين وتطبيق سياسة الدولة في مكافحة التصحر، خاصة في المناطق المعزولة، أما ما يسمى مناطق الظل، حيث قامت بإنجاز عدة مشاريع، إلا أنه ومنذ سنة 2008، تعرف هذه المؤسسة تقهقرا وتدهورا مستمرا، وإهمالا لدورها كمؤسسة رائدة في تنمية المناطق السهبية ومكافحة التصحر.

تقلص المساحة المحمية والمغروسة رعويا، لأقل من 500 ألف هكتار، والتأثير السلبي على مكتسبات البيئة المحققة سابقا في مكافحة التصحر وحماية المناطق المتدهورة والتوزان الإيكولوجي بصفة عامة، ما يجعلنا نطرح أكثر من سؤال.

- عدم رصد أي تسجيل لأي عملية منذ 2010، خاصة فيما يتعلق بالري الرعوي وتوفير المياه وتحسين الظروف المعيشية للسكان وأهالي المناطق الريفية.

- غياب قانون خاصة لتسيير النشاط القادر على تأمين وحماية وتثمين الموارد الطبيعية السهبية.

- عدم التأقلم وتماشي الإطار القانوني للمؤسسة مع الشروط والظروف الحالية.

المناطق السهبية لولاية البيض سيدي الوزير، وعلى الرغم أنها تشكل ما يقارب ربع المساحة السهبية الوطنية والمقدرة بـ 32 مليون هكتار، لازالت المحافظة السامية لتطوير السهوب ممثلة بالدائرة الرعوية للبيض، التابعة لولاية سعيدة وولاية سعيدة تابعة للجلفة، وتبعا لم ذكر سالفا، نرجو من سيادتكم التدخل الفوري والعاجل لإنقاذ هذه المؤسسة، مع ضرورة تشخيص الوضعية الحالية التي تعيشها المؤسسة، وإيجاد حلول استعجالية من أجل بعث نشاطها بمختلف البرامج التنموية المستدامة، وذلك نظرا لم تتوفر عليه من إمكانيات بشرية هائلة لها خبرة ميدانية وعلمية كبيرة، يشهد بها العام والخاص في رفع التحديات الميدانية والتي يمكن استغلالها في تسجيل مشروع التهيئة والتوسيع للسد الأخضر، خاصة وأن ولاية البيض تعتبر ولاية نموذجية لهذا المشروع.

فيما يخص ملف الاستثمار الفلاحي،

إعطاء الأهمية للاستثمار الفلاحي وخاصة في ضاية البقرة، مساحتها حوالي 200 ألف هكتار، تابعة لدائرة البريزينة، وتوفير الإمكانيات من كهرباء وطرق للمساهمة في رفع الإنتاج الوطني.

سيدي الوزير الأول،

نتمنى سنة 2023، إن شاء الله، أن تكون سنة رفع التحديات في جميع المجالات، خاصة مجال الاستثمار.

في الأخير، شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر وشكرا.

89
السيد
نبيل خوالدية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد المحترم، المجاهد رئيس المجلس الموقر،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول،

إن وجودنا اليوم تحت قبة هذا المجلس، هو نتاج دستور الفاتح من نوفمبر، لاسيما المادة 111 منه، والتي تكرس مبدأ الرقابة البرلمانية على النشاط الحكومي، وهو الأمر الذي سعى إليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وإذ نثمن القفزة النوعية في عديد القطاعات، وارتفاع الصادرات خارج المحروقات، وكذا الفائض المسجل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، رغم التحديات المحلية الإقليمية والعالمية، والنزاعات الدولية، ناهيك عن جائحة كورونا.

إلا أن السيد الوزير الأول، كل هذه الإيجابية التي جاء بها بيان السياسة العامة للحكومة، لم تنعكس على الحياة اليومية للمواطن الذي أثقلته القدرة الشرائية نظير الغلاء الفاحش في كل إحتياجاته اليومية.

السيد الوزير الأول،

نحن لسنا هذا التلتبيط من عزيمتكم، ولكن لمرافقتكم ودعمكم للعمل أكثر، ورفع التحدي حتى يترجم هذا الاجتهاد على الحياة اليومية للمواطن، وهذا ما يستوقفني للحديث عن ولايتي قالمة.

قالمة المجاهدة؛

قالمة الثامن ماي 45؛

قالمة الزعيم الراحل هواري بومدين؛

قالمة المدينة التي ماضيها أحسن من حاضرها؛

قالمة الولاية التي تعرضت للتهميش طيلة عشرين سنة وكأني بها أصيبت بلعنة.

السيد الوزير الأول،

جاء في بيان السياسة العامة للحكومة أن سعر القمح ارتفع في السوق الدولية بثلاثة أضعاف منذ بداية سنة 2020 وأن الدولة تطمح في هذا المجال إلى بلوغ إنتاج 55 مليون قنطار سنة 2025.

للعلم السيد الوزير الأول، أن قالمة هذه السنة إحتلت المرتبة الثانية من حيث المنتوج في شعبة الحبوب، وهي من الولايات الرائدة في شعبة الطماطم الصناعية، إلا أن الفلاح في قالمة يكاد يعتزل خدمة الأرض، ليس فقط من جراء غلاء الأسمدة والبذور والأدوية، ولكن مشكل الماء الذي أرقهم كثيرا، حيث أن الولاية بها سد واحد ووحيد وهو سد بوحمدان، الموجه للشرب والسقي، خاصة إذا علمنا أن منسوبه اليوم يراوح 9 ٪ من طاقة استيعابه، بالرغم من أن هناك دراسة منجزة لإنجاز سد كدية حريشة، الذي من شأنه فك الخناق على بلديات الولاية التي تعاني من تذبذب رهيب في توزيع الماء الشروب، للعلم أنه كانت لدينا تطمينات بتسجيل هذا السد إلا أن الأمر بقي على حاله.

إضافة إلى محيط السقي الذي لم يتم تجديده، وصيانته لما يعرفه من أعطاب ووتسربات، وعدم تغطيته وانعدامه في أقصى الجهة الشرقية والغربية للولاية.

السيد الوزير الأول، بالأمس كانت قالمة ولاية صناعية بامتياز من خلال مصانع السكر، الخزف وهنا لما نذكر مصنع الخزف نفتح قوسا، اليوم هو مركب (Etere) وعماله في وقفة احتجاجية طيلة هذا الأسبوع، احتجاجا على عدم تسديد أجورهم لمدة 10 أشهر، ونفس الأمر بالنسبة لمصنع السكر والدراجات والدراجات النارية، ومن منا لا يعرف (Moto Guel-ma)، اليوم ضاع هذا الامتياز الصناعي بضياع صناعات قالمة.

ليخلفه اليوم أن قالمة ولاية فلاحية بامتياز، والخوف كل الخوف - السيد الوزير الأول - أن يضيع هذا الامتياز كذلك إن لم يتم تسجيل إنجاز سد كدية حريشة.

قطاع الصحة:

هل تعلم السيد الوزير الأول، أن قالمة لا يوجد بها جهاز (IRM) وأن جهاز السكانير الوحيد تم إقتناؤه من ميزانية الولاية؟

هل تعلم السيد وزير الصحة، أن هناك مركب الأم والطفل بالولاية منجز ومجهز وأنه كان عمليا في جائحة كورونا، إلا أن اليوم لا يؤدي دوره الحقيقي الذي من شأنه أن يفك الخناق على المستشفى الوحيد بالولاية «الحكيم عقبي» الذي أصبحت ظروف العمل والتداوي فيه لا تطاق؟ للعلم أن المستشفى أنجز سنوات الثمانينيات.

لذا نرجو سيادة الوزير الأول، رفع التجميد عن المشاريع الصحية بالولاية خاصة إنجاز مستشفى 120 سريرا بقالمة ومستشفى 60 سريرا ببوشقوف، دون أن أنسى معاناة مرضى السرطان بالولاية.

قطاع الأشغال العمومية:

السيد الوزير الأول،

هل تعلم أن قالمة ليس لديها أي طريق مزدوج يربطها بالولايات المجاورة؟ وعندما استبشرنا خيرا بالطريق المزدوج بين قالمة وعنابة على مسافة 30 كلم، اليوم الأشغال متوقفة بنسبة 03 ٪ نحتاج إلى إرادة سياسية، السيد الوزير، وفتح هذا الملف قريبا، دون أن أنسى الطرق الولائية والوطنية التي تشكل شبكة الطرق بالولاية والتي تعرف تدهورا كبيرا.

قطاع النقل،

السيد وزير النقل،

لن أتكلم عن التليفريك والميترو لأنه حلم، فقط متى يتم إنجاز ووضع حيز الخدمة المحطة البرية؟

خط السكة الحديدية قالمة - قسنطينة (بوشقوف - الخروب) الدراسة منجزة، ننتظر التسجيل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة،

بتاريخ 03 / 11 / 2013... (بقرار من المجلس الوطني للاستثمار تحت رقم 72 / 2013 تم إنشاء المنطقة الصناعية حجر مركب على مساحة 140 هكتارا قابلة للتوسعة إلى 1000 هكتار ببلدية عين رقادة المحاذية لولايتي قسنطينة وأم البواقي، وتم رصد مبلغ 200 مليون دينار، لتهيئة المنطقة ثم إعداد دفتر الشروط، لنتفاجأ بتجميد العملية.

نرجو بعث هذا الملف من جديد لم له من أهمية بالغة في تحريك العجلة الاقتصادية بالولاية والمنطقة ككل.

السيد الوزير الأول... هذا فيض من غيض.

ساكنة الولاية تناشدكم تمكين الولاية من برنامج استدراكي استعجالي يضعها في مصاف الولايات المجاورة، أو على الأقل رفع التجميد عن المشاريع الحيوية، والتي لها صلة بالبنية التحتية للولاية والتي تفوق 120 مشروعا مجمدا، والتي من شأنها فك الخناق على مواطني الولاية.

- كما لا يفوتني دعوتكم إلى أن تشاركونا ذكرى وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 27 / 12 / 2022.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، دامت الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم... والله المستعان.

90
السيد
محمد بن طبة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل الدخول في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، نثمن ابتداء القرارات الهامة والتاريخية للسيد رئيس الجمهورية، على كافة الأصعدة، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، خاصة تلك التي تصب مباشرة في الانشغالات اليومية للمواطن الجزائري.

نثني بتهنئة الوزراء الجدد والذين جددت فيهم الثقة، ونتمنى لهم السداد والتوفيق في المهام التي أنيطت بهم.

أما فيما يخص بيان السياسة العامة، فإننا نثمنه مجمله ونشد على يد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، لم لمسناه فيهم من إرادة صادقة وعمل دؤوب، ظهرت نتائجه الإيجابية للعيان ولا ينكره إلا أعشا أو نكور يسير على خطى أولئك الذين قال الله فيهم: «وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم»، ومع هذه الإيجابيات لا ننكر أن هناك بعض النقائص والمؤاخذات تتفاوت من قطاع لآخر ومن ولاية لأخرى، ولكن هذه المؤاخذات أو النقائص، وإن ثقلت أحيانا فإنها مغمورة في بحر الحسنات ولا تؤثر كثيرا في تفاؤلنا بالمستقبل الزاهر الذي نأمله، ففي الحديث: «إذا بلغ الماء قلتين لن يحمل الخبث».

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

ومن هذه النقائص والمؤاخذات التي أفرزها الواقع ما يلي:

1. لطالما سمعنا أن التمور ثروة وطنية استراتيجية وهي كذلك، ورغم ما أصاب أصحاب النخيل العام الماضي من جائحة الحر التي قضت على غلة التمر وما أصابها من أمراض كالبوفاوة وغيرها... التي عادت بقوة هذه السنة، ورغم ما كان ينتظره أهل الواحات جميعا من حلول وتخطيط مستقبلي واستشرافي، لا نرى أي أثر للحديث عن هذه الشعبة في بيان السياسة العامة إلا 3 كلمات يتيمات حفظ وتحويل التمور.

2. **في المجال الثقافي،**

الكل يعرف أهمية الكتاب ويتغنى ببيت المتنبي:

أعز مكـان في الدنى سـرج سابح

وخير جليـس في الأنام كتـاب

ومع أن بناتنا وأبنائنا في الجزائر يحتلون المراتب الأولى في تحدي القراءة العربية، مع ذلك جاء بيان السياسة العامة ليحدثنا عن إنجاز برنامج لإصدار 216 عنوانا، وإطلاق برنامج يتعلق بـ 100 عنوان، بمناسبة الذكرى الستين، وحقيقة أن هذه الأرقام لو أطلقتها دولة صغيرة فقيرة تعتز بالكتاب وتعترف له قيمة، لأطلقتها على استحياء، فكيف والأمر يتعلق ببلد إسمه الجزائر؟ أليس في هذا وأدا للفكر والإبداع في ظل غياب القدرة على التكفل الشخصي بالطبع في جحيم الأسعار، على الساحة الوطنية.

3. **بالنسبة للسياحة،**

نتساءل، هل السياحة فنادق وشواطئ وهياكل للترفيه فقط؟ أم هي قبل ذلك وبعده معالم تاريخية ودينية وفنية وأثرية؟ فإن كانت الأولى فهناك

تقدم واضح أما إذا كانت الأخرى فنحن نرى في كثير من بقاع البلاد الآثار العظام لا نعطيها أدنى اهتمام!!
وكمثال على ذلك أسأل معالي الوزير، عن سلطنة بني جلاب التي دامت أكثر من 4 قرون في ولاية تقرت، وامتدت أحيانا إلى الجنوب التونسي وأخذت قسما غير قليل من الجنوب، فأين معالمها اليوم؟ والجواب لقد دكت معالم التاريخ وأين قبور جميع سلاطينها؟ والجواب إنها بتقرت لكنها تكاد تكون مطمورة تحت التراب، وقريبا لا قدر الله ستكون نسيا منسية، وهذا مثال واحد لتاريخ لو كان عند غيرنا لجثى على ركبتيه إجلالا له، لكننا نوليه ظهورنا، ونقول تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

من الاختلالات التي نلاحظها التفاوت الموجود بين المناطق والولايات، فقد تكون المجهودات والنتائج معتبرة ومحمودة في قطاع معين على سبيل العموم، لكن نجد فيها ما يعكر الصفو، كشف النقاط، يكون المعدل فيه جيد أو جيد جدا، لكن يحتوي على نقطة إقصائية، وأمثل ذلك بمثالين اثنين، ففي مجال السكن الكل يشهد بالمجهودات الجبارة والنتائج الجيدة المحققة في هذا المجال، الكل يعترف والكل يرفع تحية لوزير السكن على كل ما يقوم به، وقد رأينا السيد رئيس الجمهورية في لقاء الصحافة يثمن هذه النتائج إذ إنه أشار إلى أن السكن في بعض الولايات وصل إلى البالغين سن 22 و 23 سنة، فهل يعلم السيد الوزير أن بعض الولايات أصبح فيها السكن وهما وحلما بعيدا؟! هل يعلم أن في ولاية كتقرت أن خلقا كثيرا ـ وأركز كثيرا ـ حتى لا يظن أن الأمر استثناء، يصل سن 35 وأقل وأكثر متزوج وله أولاد وأكثر وما يزالوا ينتظرون في أي صيغة من صيغ السكن، حتى لا يضيعون وأولادهم في رحمة الطريق؟

سيدي الوزير،

إلى متى ينتظرون؟ وهل يعلم السيد الوزير، بأن ولاية تقرت بها ثانوية مضى حين من الدهر، تلاميذها من كل الجنوب والجنوب الشرقي من تمنراست إلى الوادي والجامعة وغيرهم، منهم كبراء ووزراء وسفراء، لكن تمر الأيام وكل القرى التي كانت تصب فيها تحولت إلى مدن أصبح بها ثانويات وجامعات ومازالت تقرت...

91
السيد يعقوب بلكحل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الوزير الأول،

نثمن كل ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، إلا أنه ورغم كل ما تبذلونه من جهود فيوجد نقص في بعض المجالات، على سبيل المثال:
نبدأ بقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف».
تحسين مستوى المعيشة للمواطن ولهذا فهناك فئة منسية ألا وهي فئة الشبكة الاجتماعية أي (DAIS) وهذه الفئة لحد الآن لم يتم دمجها، وهي فئة محتاجة فعلا، لو لم تكن محتاجة فعلا لما عملت بمبلغ 5000 دج، هذه الفئة لها أولوية قبل فئة البطالة أو الإدماج، لهذا نتمنى تسريع عملية دمج هذه الفئة، لأنها تنتظر دمجها اليوم قبل الغد؛ هذه فئة الشبكة الاجتماعية، كذلك نعمة الأمن، اليوم المواطن الجزائري كله موجه إلى خطر ألا وهو خطر المهلوسات، انتشار ظاهرة المهلوسات، اليوم المواطن الجزائري أصبح لا يأمن على أبنائه، التي أصبحت تتعاطى في المدارس وفي أي مكان، لهذا نتمنى أن يتم تجريم مروج المهلوسات ومتعاطيها، لأنها مشكل كبير يواجه كل مواطن جزائري.
نعرج على قطاع السكن، فيما يخص قطاع السكن، وهذا يخص كل ولايات الوطن، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ولاية المنيعة وفي إطار السكن الريفي، المواطن ضحية تعنت بين المسؤولين، لأنه يوجد في إطار السكن الريفي ما يسمى بعقود الملكية، لكن المواطن، ونحن على سبيل المثال ولاية المنيعة كلها، لا توجد بها ملكية فكل شيء بها عرفي، نتمنى منكم القيام بالمسح، لأنه لم يمسها، ووزارة السكن حددت شيئا وهو تهيئة التجزئة، فالبلديات لا تستطيع تهيئة التجزئة، لأن كل مصادر التمويل للبلدية، سواء من (RCCL) أو (PCD) أو (L'autao Financement) لا تقدر على تهيئة التجزئة، لأن تهيئة التجزئة لـ 500 أو 1000 سكن تتطلب ـ على الأقل ـ ميزانية تقدر بأكثر من 100 مليار سنتيم، على سبيل المثال ولاية المنيعة، المنطقة التي هي مخصصة للتجزئة السكنية هي منطقة حجرية، ومبلغ 100 مليار سنتيم، لن تغطيه ميزانية البلدية بكاملها، لهذا نتمنى أن تكون هناك تسهيلات في إطار السكن الريفي، وهو المعروف بمنح رئيس البلدية لشهادة إدارية للمواطن، لأنه لا يستطيع المرور كمواطن على الشباك الموحد من أجل رخصة البناء، نتمنى أن هذه النقطة تؤخذ بعين الإعتبار لأن أكثر من 1000 سكن ريفي هو جاهز، ومنحت للولاية، لكن لا يمكننا تقسيمها، كذلك يوجد قطب بولاية المنيعة، ببلدية حاسي القارة فيه 1000 سكن جاهز منذ أكثر من 5 سنوات وفيه قرابة 4000 سكن ريفي تحتاج ـ في هذه القطب ـ إلى تجهيز، حيث يفتقر إلى ابتدائية وأيضا إلى ثانوية، ولأن هذا الأمر تابع لوزارة السكن فعليها أن تنظر إلى هذا الأمر بعين الاعتبار، لأننا ـ بكل صراحة ـ في ولاية المنيعة في كل مناسبة مثل الفاتح نوفمبر والخامس جويلية وغيرها... لا نلحظ توزيعا للسكنات في ولاية المنيعة، هذا نظرا لغياب التجهيزات، نتمنى أن تدرج في وزارة السكن، تجهيزات لهذا القطب وتكون به، على الأقل، ابتدائية وثانوية ومتوسطة وعيادة متعددة الخدمات، هذا فيما يخص مجال السكن.
نعرج على مجال الصحة،
توجد وحدة لتصفية الدم بولاية المنيعة، مقرها ضيق، تسجل أكثر من 70 مريضا يقومون بعملية التصفية، كذلك نتمنى أن تخصص لها تجهيزات لأنها منذ 2002 لم تجدد تجهيزات هذه الوحدة، نتمنى أن يتم تجهيزها بالعتاد ونطالب كذلك بمركز لتصفية الدم، كذلك لا يخفى عليكم، السيد وزير الصحة، أن هناك أكثر من 100 مريض تتم متابعتهم من طرف أخصائيين في بيوتهم، لم في ذلك من تعريض حياتهم لخطر المرض، فنتمنى منكم تخصيص مقر أو جزء من الميزانية، لأننا نعلم بأن الميزانية الحالية لا تكفي...

92
السيد جلول حروشي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
«ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقه قولي».
السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بين أيدينا اليوم بيان السياسة العامة للحكومة، للمناقشة طبقا للمادة 111 من الدستور، فبداية أود أن أغتنم الفرصة لأقدم تشكراتي لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله ورعاه، حيث ثقتنا كبيرة في شخصه لتسيير شؤون البلاد، بالحكمة والحنكة والتبصر، وذلك بإعطاء الفرصة للكفاءات والإطارات، إذ إنني نتاج هذه الكفاءات بتعييني ولله الحمد من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عضوا بمجلس الأمة، عن الثلث الرئاسي بصفتي أستاذ بروفيسور من جامعة أدرار، وأنا من هذا المنبر أشكره جزيل الشكر، على منحه الثقة في شخصي، كما أرجو الله العلي القدير أن يعينني لخدمة البلاد، أقول، وكذا إعطائه عناية خاصة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن لمجابهة زيادة وغلاء الأسعار، من خلال رفع الأجور والزيادة في معاشات التقاعد واستحداث منحة البطالة ومحاربة الاحتكار والمضاربة وغيرها من التدابير الرامية إلى استقرار الأسعار ومن خلاله الجهود المبذولة من طرف السادة الوزراء أعضاء الطاقم الحكومي وعلى رأسه السيد الوزير الأول، دون أن ننسى دور الجيش الوطني الشعبي وكذا أسلاك الأمن في حماية الحدود وبعث الأمن والاستقرار والطمأنينة.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

من واجبنا أن نثمن المكتسبات المحققة والتي لا ينكرها إلا جاحد وخاصة في السياسة الخارجية، والتي أجمع الكل على أنها مفخرة للجزائر بشهادة الجميع، وسيشهد التاريخ ويكتبها بماء من ذهب للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، إقامة القمة العربية يوم الفاتح نوفمبر بالجزائر.
إن المقام لا يتسع للتطرق إلى كل ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، لكن سنحاول وعلى عجالة التطرق إلى أهم النقاط:

1. فيما يخص التنمية المحلية.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

سجلنا وبارتياح العديد من المشاريع الهامة والأساسية، التي تعود بالنفع العام على المواطن غير أن الطريق التي يتم بها توزيع الأغلفة المالية السنوية، لمواكبة الظروف بين الشمال والجنوب، أقول، للقضاء على مناطق الظل، غير قادرة على الاستجابة لمختلف حاجيات المواطن، إذ تعتبر ولاية أدرار، منطقة ظل بامتياز، وعليه لابد من إيجاد طريقة أكثر نجاعة وفعالية للتنمية بالأخذ بعين الاعتبار معيار المساحة وتناثر التجمعات السكانية، أقول 360 قصرا وبعد المسافة فيما بينهما حوالي 650 كلم.

2. قطاع الأشغال العمومية.

نثمن ما جاء فيما يخص المنشآت الأساسية للطرق، لكن إن من أكثر المشاريع التي أصبح من الضروري الإسراع في تجسيدها، وهي:
ـ التسريع في إنجاز طريق مزدوج يربط بين تسابيت رڤان.
ـ إعادة الاعتبار للطريق الرابط بين رڤان ـ عين صالح، مرورا بأولف.
ـ تعبيد الطريق الجديد غير المصنف، الرابط بين أدرار ـ أولف، على مسافة 390 كلم لم له من أهمية.

3. قطاع النقل.

نثمن ما جاء في البيان من خلال عدة إنجازات وفي هذا الإطار:
ـ نطالب بالرفع من عدد الرحلات اليومية من وإلى أدرار، تماشيا والطلب الكبير للوجهات، خاصة الجزائر، وهران، برج باجي مختار، وذلك بتعويض طائرات صغيرة (ATR) بالطائرات الكبيرة بوينغ، والتي أصبحت لاتلبي الطلب.

4. قطاع التربية.

في الحقيقة يشهد قطاع التربية في الآونة الأخيرة قفزة نوعية واضحة للعيان بفضل جهود القائمين عليه، وخير دليل تجسيد قرار رئيس الجمهورية بإدراج اللغة الإنجليزية بالطور الابتدائي، لكن ما نلاحظه في الحقيقة على مستوى ولاية أدرار، هو نقص في الهياكل خاصة في متوسطة 140 سريرا، فنثمن مساعي السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي ومن خلاله السيد مدير التربية للوقوف على جميع النقائص وحلحلتها، لكن هاته المتوسطة أصبحت 7 أقسام منها إبتدائية مجاورة.

5. قطاع الصحة.

نثمن ما جاء في البيان، لكن في الحقيقة أقول، مازال قطاع الصحة في أدرار يعاني ومنذ سنوات نقصا في العتاد الطبي، تدني الخدمات اختلال في توزيع التجهيزات، نزيف حاد للإطارات والأطباء، هجرتهم نحو الخارج بعد أن أنفقت عليهم الدولة أموالا طائلة في تكوينهم، فمثلا: مركز مكافحة السرطان (CAC) هو هيكل بلا روح، 240 سريرا، مع أن الأشغال قد انتهت به، إلا أنه وإلى الآن لم يدخل حيز الخدمة، 120 سريرا عبد الكريم بودرغومة إلى الآن قسم العمليات لم يقم بأي عملية، المستشفى القديم ورغم المحاولات لتدارك النقائص فيه إلا أنه يبقى على حاله.

6. قطاع التعليم العالي.

لدي نقطتان، الخدمات الجامعية، الذي على الأقل، أن يصبح الديوان مديرية، وأن تكون هناك خطة بديلة للقضاء على الطوابير فيما يخص الإطعام في الإقامات الجامعية.
أما فيما يخص البحث العلمي، فأطلب من سيادتكم النظر في سياسة التكوين في الدكتوراه، من حيث النوع، لإنهاء مشكلة الكفاءات وخريجي المعاهد العليا.
وفي الختام، يجب أن نثمن ما جاء في بيان السياسة العامة...

93
السيد
رضوان بوغلابة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نثمن القرارات الشجاعة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، خاصة التي تمس الفئات الهشة بالمجتمع، نذكر منها مشاريع مناطق الظل ومنحة البطالة والزيادة في أجور المستخدمين والعمال وقانون الاستثمار وقرار استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات.

في البداية نرجو من سيادة الوزير الأول المحترم، عقد اجتماع حكومي خاص بولايات الجنوب وفي ولاية غرداية، حيث أن هذه الولاية سجلت تأخرا في التنمية وفي جميع القطاعات، هذا راجع للفيضانات التي ضربت الولاية في 2008، والظروف الأمنية التي شهدتها الولاية سنة 2014، كما تطلب الأسرة الثورية والسكان لدائرة متليلي الشعانبة لترقية دائرة متليلي الشعانبة إلى ولاية.

في مجال الصحة:

نطلب من السيد وزير الصحة برفع التجميد عن المستشفى الجهوي للحروق على مستوى ولاية غرداية من أجل تخفيف عناء تنقل سكان الجنوب للمدن الشمالية، حيث أن هذا المشروع تمت دراسته لكن جمد.

وإنجاز مستشفى 120 سريرا ببلدية متليلي الشعانبة لأن مستشفى 18 فيفري الذي تم إنشاؤه ببناء جاهز سنة 1982، في وضعية كارثية ويعد منتهي الصلاحية.

إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية زلفانة التي تبعد عن مقر الولاية بـ 70 كلم باعتبارها بلدية سياحية بامتياز.

قطاع الطاقة:

متى يتم ترقية مديرية الإنتاج بمنطقة واد نومر بولاية غرداية إلى مديرية جهوية؟ نظرا لزيادة الإنتاج بها للبترول ما يقدر بـ 2800 طن يوميا، وهذا من أجل إعطاء فرص التشغيل لأبناء المنطقة وخاصة مع الاكتشافات الجديدة لحقول الغاز والبترول بمتليلي الشعانبة.

في مجال الأشغال العمومية:

نطلب من سيادتكم استكمال أشغال ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة، لمجابهة إرهاب الطرقات نظرا لما يحصده هذا الطريق من أرواح.

كما نطلب إعادة تأهيل الطريق الرابط بين بلدية القرارة وبلدية زلفانة، الذي أصبح يشكل خطرا بسبب كثرة المنعرجات.

كما نطلب تأهيل الطريق الوطني رقم 07 الرابط بين متليلي الشعانبة، وبلدية المنصورة ما يسمى (طريق اللواي)، دون أن ننسى الطريق الإجتنابي للوزن الثقيل لبلدية متليلي الشعانبة.

في مجال الري:

نطلب من سيادتكم إنجاز مصفاة لمياه الصرف الصحي على مستوى بلدية متليلي الشعانبة وبلديات سبسب، المنصورة وزلفانة.

إنجاز السد المائي لبلدية متليلي، الذي اكتملت دراسته منذ 2014، حتى لا تتكرر مأساة فيضانات 2008.

كما نطالب بحفر آبار المياه الصالحة للشرب وإنجاز الخزانات المائية على مستوى ولاية غرداية، لأنها تعاني نقص المياه الصالحة للشرب.

في مجال الشباب والرياضة:

- نطلب من سيادتكم رفع التجنيد عن المسبح الأولمبي لبلدية زلفانة، ودار الشباب لبلدية ضاية بن ضحوة.
- إنجاز مسبح أولمبي في بلدية القرارة.
- إنجاز مسبح نصف أولمبي في بلدية المنصورة.
- إنجاز قاعة متعددة الرياضات ببلدية متليلي الشعانبة.
- كما نطلب من سيادتكم إعادة تهيئة أرضية الملعب البلدي لبلدية متليلي الشعانبة بالعشب الاصطناعي، وتكسية الملعب البلدي لبلدية سبسب.
- نطالب منكم النظر في تمويل الفرق الرياضية لولاية غرداية، التي لم تستفد من حصتها من الشركات الاقتصادية خاصة شركة سوناطراك رغم وجود آبار وشركات بترولية بالولاية.

في مجال العمل:

سيدي الوزير، ما هو مصير العمال المنتهية عقودهم ولم يستفيدوا لا من الإدماج ولا من منحة البطالة؟

نرجو من سيادتكم إنصافهم وتلبية مطالبهم، كما نطلب من سيادتكم تشديد الرقابة على عملية التوظيف في الشركات الوطنية، خاصة بالجنوب وذلك لم تضعه من شروط تعجيزية ومجحفة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

94
السيد
مختارية شنتوف

بسم الله والصلاة على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المرافق، المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

إنها لفرصة جيدة، تلك التي نلتقي فيها بالسيد الوزير الأول وبأعضاء طاقمه الحكومي، وفي رحاب مجلس الأمة الموقر، نتدارس ونتناقش في بيان السياسة العامة للحكومة، والذي يعتبر بمثابة تقرير يحوصل نتاج سنة مضت ويرسم خريطة طريقة لسنة قادمة، لقد أثلج صدورنا ونحن نطلع على نشاط الدبلوماسية الجزائرية، الحثيث، والذي بات يؤشر لمعالم دبلوماسية عالمية رائدة، وهي بالمناسبة المكانة الطبيعية الذي تستحقها دبلوماسيتنا العريقة.

وبتوجيهات سامية من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، كما بودي الإشادة بما حققه الميزان التجاري لهذه السنة، خصوصا 5 ملايير دولار خارج المحروقات، وهي ما تترجم بشكل واضح الإلتزامات 54 لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

السيد الوزير الأول،

في مداخلتي هذه أود أن أطرح أمامكم بعض الانشغالات التي ترهق كاهل سكان ولاية الأمير عبد القادر، ولاية معسكر، التي تستقبل السيد روابحي عمر، والي ولاية معسكر الجديد، ونتمنى له التوفيق والسداد في خدمة الولاية والمواطن.

نسجل في ولاية معسكر نسبة ضئيلة في الحصص المخصصة للسكنات الريفية الموجهة للبلديات، مقارنة مع عدد الطلبات المتزايدة.

أما بخصوص القطاع الصحي للولاية، فحالته متدهورة كيف لا؟! وولاية معسكر رغم كثرة بلدياتها ينعدم بها مركز استشفائي جامعي، فضلا عن النقص الفادح في عدد الأطباء الأخصائيين، خاصة أطباء التوليد.

السيد الوزير الأول،

هناك مستشفيات بالولاية، في تيغنيف، غريس، معسكر والمحمدية، شيدت بنمط البنايات الجاهزة وهي مضرة بالصحة ومسببة لمرض السرطان، ما بالكم مع تقادمها وتآكلها؟!

السيد الوزير الأول،

لقد بات الاكتظاظ الذي تشهده المؤسسات التربوية خاصة الابتدائية شيء لا يطاق وغير مشجع على التحصيل العلمي السليم لأولادنا وبناتنا، وهنا نقترح الرجوع إلى نظام التفويج ريثما تبنى مؤسسات جديدة.

في موضوع الفلاحة، كما تعرف سيدي الوزير الأول، أن ولاية معسكر تمتاز بأراضي فلاحية خصبة ولديها مؤهلات فلاحية معتبرة، لكن في المقابل نلاحظ تدني مستوى الحبوب وهو راجع للنقص الكبير في هياكل التخزين، حبذا لو يكون هناك تدخل من طرفكم لحل المشكلة.

السيد الوزير الأول،

نسجل وبأسف شديد ما يحصل بمطار غريس، حيث لا يعقل أن يبقى مغلقا من دون نشاط إلى حد الساعة، بالرغم من التوجيهات الصادرة من طرف رئيس الجمهورية، بإعادة فتح جميع المطارات المتوقفة.

بودنا أيضا، المطالبة بتنقية سد فرقوق بالمحمدية من الأوحال، نظرا لأهميته وضرورته في السقي، خاصة كما نعرف جميعا أن ولاية معسكر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، وتزود ولايات الوطن بمنتوجاتها، خاصة منتوجات الحمضيات.

السيد الوزير الأول،

نرجو إيجاد حل استعجالي نهائي للموظفين، أصحاب العقود المنتهية وعقود ما قبل التشغيل، سواء التابعين إلى وزارة العمل والتشغيل أو وزارة التضامن الوطني، وإدماجهم في مناصب عمل دائمة، وهنا أقترح إعادة بعث قانون التقاعد النسبي، وكذا قانون الإحالة على التقاعد بعد 32 سنة خدمة، وهذا سيخلق مناصب شغل جديدة ويمتص البطالة.

السيد الوزير الأول،

الطريق السيار شرق - غرب، في شطره المؤدي إلى ولاية معسكر على مسافة 43 كلم بين سيف ومعسكر، لم يكتمل إنجازه رغم أهميته!

ولاية معسكر - السيد الوزير الأول - تعاني نقصا فادحا في مادة الحليب... كما نطلب منكم السيد الوزير الأول، فيما يخص سوق الخضر والفواكه ببلدية سيدي عبد المومن، الذي صرفت عليه الدولة مبالغ باهضة، تقدر بالملايير، إلى حد الآن مازال مغلقا، نحن لا نعرف لم هو مغلق؟!

إذن، في الأخير ندعو الطاقم الحكومي إلى التجند على قدم وساق لإنجاح القمة العربية والخروج بموقف عربي موحد ومشرف.

أعانكم الله، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

95
السيد
غازي جابري

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أترحم على العلامة الشيخ أبو عبد السلام رحمة الله عليه، كما نبارك ونفتخر بهذا الحدث الهام والهام جدا.

بعد واجب الشكر للسيد الوزير الأول على تفضله بعرض حصيلة نشاط الحكومة، فإن الواجب أيضا يفرض عليّ أن أشيد بما تحقق من نتائج اقتصادية واجتماعية وتشريعية وإدارية، رغم الإكراهات الداخلية والخارجية التي عمل خلالها الطاقم الحكومي تحت إشراف وتوجيه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وهنا أتوقف لتوجيه تحية تقدير لمقام السيد رئيس الجمهورية على ما يوليه من عناية شخصية لخدمة المواطن من خلال القرارات التي يتخذها والأوامر التي يسديها للحكومة، وأخص بالذكر قراره الأخير في مجلس الوزراء بتحريك ملف السيارات والتعجيل بعرض دفتر الشروط الخاص بمصانع تجميع وتركيب السيارات محليا وهو القرار الذي كان له الأثر الطيب في نفوس المواطنين، وقبلها قرارات كثيرة ذات علاقة مباشرة بتحسين الوضعية المعيشية للأسر، مثل قرار الرفع من أجور الموظفين وقرارات مراجعة بعض القوانين الأساسية الخاصة ببعض الأسلاك وغيرها من القرارات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الوزير الأول، إنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله؛ ومن هذا المقام أتوجه بشكر خاص للسيد الوزير الأول على استجاباته لمطالب وشكوى عدد كبير من أصحاب الشركات والمقاولين في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والري، بسبب حالة الركود الذي عايشوه جراء وباء كورونا وموجة ارتفاع أسعار مواد البناء والتي كبدت عديد الشركات خسائر كبيرة. فقمتم بإصدار تعليماتكم بالسماح بمراجعة الأسعار التعاقدية وتحيينها، وهو ما أعاد الروح لشركات القطاعات المعنية وسمح لها بمتابعة نشاطها بعدما كانت مهددة بالإفلاس والتوقف، فله كل الشكر والتقدير على هذا الإجراء ذي الأثر الإيجابي اقتصاديا واجتماعيا.

السيد الرئيس،

في إطار مناقشة حصيلة نشاط الحكومة، والتي جاءت بمؤشرات إيجابية في عدة قطاعات، إلا أن هذا لا يمنعنا من تسليط الضوء والنقد البناء لبعض النقائص التي تستدعي عناية مضاعفة من طرف الحكومة لاستدراكها وذلك لتقديم الأفضل للمواطن والوطن.

وسأتحدث بداية عن قطاع الصحة،

فهذا القطاع الحيوي الذي أولته الحكومة عناية خاصة من جهة مشاريع التجهيز والتكوين، إلا أنه لا يزال بعيدا عن تلبية متطلبات المواطن ولا يزال بعيدا عن تقديم خدمة نوعية تضمن العلاج المناسب، وخير مثال وضعية الاستعجالات الطبية بمختلف الهياكل الصحية، كما أن التسيير الإداري لعديد الهياكل الصحية بالوطن كان في كثير من الحالات سببا مباشرا لتدهور الخدمات الصحية.

ورغم استجابة الوزارة الوصية لما يصلها من شكاوى بخصوص هذا الجانب، من خلال إرسالها للجان تفتيش بخصوص شكوى سوء التسيير، إلا أنه في غالب الحالات لا نلمس قرارات فعلية عقب كل لجنة تفتيش تنزل للميدان ويبقى الحال كما كان عليه والأمثلة أكثر من أن تحصى، وهذا يقودنا للحديث عن الملف العالق والمتجدد والذي يخص نقص الأطباء

الأخصائيين، خاصة في جنوب البلاد رغم أن السيد رئيس الجمهورية قد أشار إلى ضرورة إعادة النظر في نظام الخدمة المدنية.
ودائما في الشأن الصحي، أستوقفني عدم دخول مستشفى الحروق بوهران حيز الخدمة، رغم إتمام إنجازه وحتى تدشينه والسؤال يبقى يرسم الإجابة. ومن هذا المنبر، أترحم على الضحايا وذلك بسبب الإهمال واللامبالاة في مستشفى أول نوفمبر بوهران، مصلحة الحروق.
ندعو من هذا المنبر السيد وزير الصحة الذي سيعطي جرعة جديدة لا محالة للقطاع، أن يتدارك على وجه الاستعجال استرجاع مصداقية مديرية الموارد البشرية المطعون في شرعية تسييرها.
أما الملف الثالث في هذا القطاع فيخص ملف مرضى السرطان، والذي بلغ عدد الحالات المسجلة سنويا أكثر من 50 ألف حالة، يجمع المختصون في مجال الأورام على المنحى التصاعدي لهذا المرض الذي بات يهدد الجميع..
(وبالمقابل يواجه مرضى السرطان في الجزائر معاناة مريرة مع المرض في مختلف الجوانب العلاجية والنفسية والاجتماعية، وأكثر ما يؤرق المرضى وعائلاتهم صعوبة في الحصول على مواعيد العلاج الإشعاعي، رغم عدد المسرعات ورغم الأرضية الرقمية التي وضعتها الوزارة مؤخرا، حيث لا تزال قوائم الانتظار الطويلة هاجسا لدى عديد المصالح العلاجية في عدة ولايات، ناهيك عن تعطل أجهزة التصوير والرنين المغناطيسي (SCAN-IRM. NER) في أغلب المؤسسات الصحية والمستشفيات الجامعية، هذا دون الحديث عن ندرة وغلاء أدوية هذا المرض والكثير منها إن وجد فهو غير قابل للتعويض من صناديق الضمان الاجتماعي.
وأتساءل، بهذه المناسبة، عن الدور الذي لعبه ويلعبه الصندوق الخاص بالسرطان الذي تم إنشاؤه منذ سنوات؟ وما هي المقاربة التي تعتمدها الحكومة لإدارة هذا الملف ذي البعد الصحي والاجتماعي والاقتصادي بنفس الوقت؟
شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

96
السيد يونس حسان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
أولا، أرحب بضيوفنا الكرام ونهنئ الوزراء الجدد ونتمنى لهم التوفيق، هم يعرفون الجزائر والجزائر تعرفهم.
بخصوص الموضوع والذي يهمنا اليوم، بعد ثلاث سنوات وبعد مجهودات جبارة، الجزائر الجديدة تظهر للجميع ديناميكية سريعة وفعالة مست جميع القطاعات، بفضل بصيرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون وتفانيه من أجل أن تسترجع الجزائر مكانتها الحقيقية على جميع المستويات، نطلب من الله أن يمده الصحة والعافية ويمكنه البقاء على رأس البلاد لتعزيز ما أنجز والاستمرار في هذه الديناميكية، علينا أن نبقى مجندين وملتزمين خلفه، لأن الذين لا يؤمنون بالجزائر الجديدة أو لا يريدونها، كونها تزعج مصالحهم، لا يزالون يعملون في الخفاء، ولذلك علينا كشفهم والتصدي لهم.

النقاط التي سأتلوها عليكم تثبت ذلك:
.النقطة الأولى: أريد أن أتكلم عن آفة المخدرات، رغم المجهودات المبذولة من طرف جميع أجهزة الدولة والمجتمع المدني، نلاحظ بكل أسف أن خطر المخدرات لا زال يهدد صحة وسلامة البلاد، أصبح المروجون يبيعون المخدرات أمام الثانويات والمتوسطات وحتى أمام المدارس الابتدائية، الأسباب معروفة، هؤلاء المجرمون يتحدون القانون، لأن الأرباح من المخدرات أرباح خيالية والشبكات تمس كل فئات المجتمع، لذا فإن رفع العقوبات إلى أقصى حد أصبح أمرا لازما.
قرأت في إحدى الصحف الوطنية عن إمرأة تقول عن إبنها المدمن «إنه إبني أحبه ولكن أصبحت أتمنى موته بسبب تصرفه وإيذائه إلى والديه»، هذه الفئة من المدمنين الذين يسيؤون لوالديهم ولا يريدون الالتحاق بالمراكز المفتوحة المخصصة لهم، نقترح علاجهم إجباريا في مراكز مغلقة لإنقاذهم وإنقاذ والديهم خارج السجن وخارج مستشفى الأمراض العقلية، لأنهم غير مجرمين وغير مختلين عقليا، بل ضحايا المروجين وأصبح والداهم حائرين.

.النقطة الثانية: تخص حالة المغتربين، الكل يعلم أن الرئيس عبد المجيد تبون أكد عدة مرات حرصه على ضمان كرامة المواطن الجزائري في الخارج، هذه هي الجزائر الجديدة عكس ما كنا نراه سابقا، رأينا سفير الجزائر بفرنسا، في عهد الجزائر القديمة، يلتقي بالجالية الجزائرية في الخارج التي طرحت عليه مشكل غلاء تذاكر السفر، جواب السفير كان إهانة وهروب من المسؤولية، إذ قال لأعضاء الجالية «ارفعوا من مستوى النقاش»، بينما في الوقت الحالي رئيس الجمهورية يقول «أنا أتكلم عن الأمور البسيطة ما دامت تهم المواطن» تحية لكم أيها الرئيس، كل أفعالكم وأقوالكم درس لنا في خدمة المواطن، ها هو الفرق بين الجزائر الجديدة والجزائر القديمة..
كنت أقول بأن الرئيس أكد الحرص على كرامة المواطن الجزائري في الخارج، وإذا بنا نلاحظ أن كرامة المهاجرين تداس من طرف أشخاص (وأقول أشخاص لأن النقد لا يمس المؤسسات، بل يتوجه إلى الأشخاص) يعملون في مؤسسات تابعة للدولة الجزائرية، نذكر منها الخطوط الجوية الجزائرية وكذلك الجمارك.
فيما يخص الخطوط الجوية الجزائرية، فإن النقائص عديدة، غلاء باهظ للتذاكر، عدم القدرة على نقل المغتربين ذهابا وإيابا، عدم القدرة على التحكم في التوقيت، وما زاد الطين بلة، نلاحظ مؤخرا عدم التحكم حتى في عمليات بسيطة جدا وهي بيع التذاكر، المشهد الذي نراه أمام وكالات الخطوط الجوية في فرنسا مشهد يؤسف له ويمس بكرامة الجالية الجزائرية في الخارج ويمس حتى بعزة الوطن، هذه النقائص لا يقبلها أي مواطن أو أي مسؤول غيور..

97
السيد محمد العربي سليماني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نثمن صدور بيان السياسة العامة للحكومة في آجاله القانونية، تنفيذا لأحكام الدستور، فتلك خطوة جيدة بلا ريب في مسار التغيير نحو جزائر جديدة حقا وليس مجرد شعار.
كما نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية والتي تعود بالفائدة على الشعب وهذه القرارات استبشر بها خيرا معظم الشعب الجزائري، وهو هدف التزم السيد رئيس الجمهورية على تنفيذه وهو ذات الهدف الذي نلتف حوله جميعا، إلا أنه لا تزال هناك مشاكل تعيق كاهل المواطن الجزائري عامة وسكان ولاية المنيعة خاصة.
قطاع الفلاحة، تعتبر ولاية المنيعة، ولاية فلاحية بامتياز، وخاصة في إنتاج الحبوب من ناحية النوعية والكمية، ومن أكبر المشاكل التي تعيق الفلاحين:
- إنعدام وحدات التخزين الذي يعتبر خسارة ضخمة لهذه الشعبة، إذ لا تمتلك ولا صومعة واحدة لتخزين الحبوب - معالي الوزير - مازلنا نأتي بالقمح ونضعه فوق الأرضية ونرفعه بالآلة الرافعة لتحميله يا معالي الوزير.
الكهرباء الفلاحية، إذ أن الكثير من الفلاحين يعتمدون على المولدات الكهربائية، الفلاحون يعانون من الكهرباء، يجب تخصيص حصة معتبرة، كوضع جهاز توليد الكهرباء فالمولدات الكهربائية تواجه مشكلا آخر والمتمثل في مادة المازوت من شركة نفطال التي تطالبهم برخصة، وعند إحضار الرخصة تقدم له 50 لترا فقط، مع العلم أن الرش المحوري في دورانه يحتاج إلى 250 لترا يوميا وهذا عائق للفلاح، نطلب منكم إيجاد حل مع شركة نفطال لتوفير مادة المازوت للمستثمرات الفلاحية.
المحيطات الفلاحية للشباب، الشباب يناشدكم إعطاءهم محيطات من 2 إلى 5 هكتارات، منذ 2013 إلى يومنا هذا ما زالت هذه المحيطات الشبانية معلقة.
استبدال وثيقة الشرط الفاسخ أو التخفيض من النسبة، بالنسبة لأراضي الاستصلاح لابد من تهيئة 80 % ليقدم شرط الفسخ؛ المستثمر الذي ينجز 80 % لا يحتاج إلى دعم، على الأقل التخفيض في نسبة الفسخ إلى 40 % أو 50 %، فالذي حفر بئرا في الصحراء بـ 800 مليون أو مليار سنتيم يعتبر فلاحا عاملا لابد من تدعيمه لدعم الإنتاج الوطني.
بالنسبة لقطاع الصحة، إن ما تبذله الدولة من مجهودات للنهوض بقطاع الصحة لا ننكره، إلا أنه لا يزال يعاني من مشاكل كبيرة، فحاجتنا في الجنوب عامة هي إيجاد حل لمعضلة الأطباء الأخصائيين والكرة كانت ولا تزال بيد الحكومة، من أجل إيجاد حلول عملية، قصد استقطاب هذه الفئة للعمل في هذه المناطق.
وهنا أتقدم ببعض الطلبات المهمة والمستعجلة لولاية المنيعة وساكنتها:
- الإسراع في إنجاز مركز لتصفية الدم، أو كحل مستعجل، توسعة المصلحة الحالية لأنها وحدة تابعة لمصلحة الطب الداخلي، أنشأت سنة 2002 من أجل 8 مرضى والآن عدد المرضى قارب 70 مريضا، مع العلم أن الأجهزة قديمة، تم إنشاء هذه المصحة من أجل 8 أشخاص اليوم أصبح عدد المرضى 70 مريضا، كيف لمكان يحمل 8 يستطيع حمل 70؟ نريد التوسعة في أقرب وقت، بالإضافة إلى أن الأجهزة قديمة، وفي كثير من الحالات رأيتهم ينزعون أنابيب الدم في حال توقف الآلة (هذا في رقبتكم معالي الوزير):
- إنشاء مستشفى جديد 240 سريرا، المستشفى الحالي انتهت صلاحيته منذ 10 سنوات تقريبا (تم إنجازه سنة 1984):
- إضافة جهازي (IRM-SCANNER) نظرا لبعد المسافة وكثرة حوادث المرور، أحيانا تقع حوادث ولا نجد الأجهزة فيتم نقلهم إلى غرداية والتي تبعد عنا بـ 270 كلم، لا يوجد لدينا أي جهاز معالي الوزير !
- مستشفى حاسي الفحل 60 سريرا، نفس الشيء، كل يوم هناك حوادث يتم نقلهم إلى المستوصف ثم إلى غرداية..
قطاع الشغل، معالي الوزير، شركات المناولة تقدم طلبات لتشغيل الشباب ونحن نعلم أنه سوف يتم رفضهم بعد عملية الفحص لجلب عمال من مناطق أخرى، هذا سيؤدي إلى ما لا يحمد عقباه !
لماذا لا يتم في ولاية المنيعة التوظيف مباشرة في شركة سوناطراك، على غرار الولايات الجنوبية المجاورة؟
لماذا لا يتم تكوين الجامعيين والحاصلين على شهادة البكالوريا في شركة سوناطراك وفروعها مثل الولايات الجنوبية الأخرى؟
والله لا نعلم إن كانت ولاية المنيعة في الجنوب أو في الشمال أو في الجنوب الكبير، معالي الوزير، هذه أمانة عندك ضع المنيعة في الجنوب الكبير وبارك الله فيك.
من أجل توظيف الشباب دائما فيه مماطلة ودائما متأخرين حتى بالنسبة لترقيم الولايات نحن رقم 58 (أتهلاو في وليدكم..).
في الأخير، لقد حزّ على نفسي فخرا كبيرا وأنا أرى الدبلوماسية الجزائرية تفرض وجودها وتحتل مكانتها وتسترجع هيبتها بين الدول والفضل يعود لله، أولا، وللسيد رئيس الجمهورية ومن خلاله السيد وزير الخارجية، وخير دليل هو الحدث الأخير، لم شمل الفضائل الفلسطينية، دون أن ننسى فضل عمل البعثات البرلمانية الدبلوماسية للخارج.
نحن الآن في مرحلة يجب على كل شخص بيننا أن يتحمل، المسؤولية المنسوبة إليه.. (وأن نعمل كلنا جنبا إلى جنب من أجل تجاوز الأزمات وبناء الجزائر الجديدة التي يسعى إليها الجميع.
حفظ الله الجزائر، شعبا ودولة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

بسم الله الرحمن الرحيم.

98
السيد عبد المجيد مختار

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم والطاقم الوزاري المرافق له،
زميلاتي، زملائي،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، نثمن ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة وانسجامه مع الدستور والمادة 111 منه، تعزيزا للتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، للوصول به إلى مداه وتحقيق مبتغاه.
كما ننوه بالمجهود المعتبر الذي بذله السيد وزير الداخلية الحالي، من خلال منصبه السابق كوسيط للجمهورية، وتنفيذه لقرارات السيد رئيس الجمهورية، برفع العراقيل التي كانت تعيق مجموعة من المشاريع وجعلها ترى النور، بعدما كانت تعاني من الممارسات البيروقراطية وأصبحت اليوم تساهم في النشاط الاقتصادي ونتمنى له التوفيق في مهامه.

السيد الرئيس،

لقد تابعنا بارتياح انطلاق مجموعة من المشاريع الهامة التي من شأنها أن تجعل الجزائر قوة اقتصادية إقليمية ودولية، تتبوأ مكانتها الحقيقية التي هي جديرة بها، على غرار استغلال منجم الفوسفات بتبسة والزنك والرصاص ببجاية ومنجم غار جبيلات للحديد بتندوف والتقدم الحاصل في مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - النيجر - الجزائر، علاوة على القرارات الحاسمة والتوجيهات الهامة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية في مختلف المحطات وخاصة الاهتمام والنهوض بقطاع الفلاحة، لاعتباره الضامن الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي والكفيل الوحيد لضمان استقلال القرار السياسي.
وإذ نلتمس العذر للطاقم الحكومي على الظرف الصحي الذي واجهه من خلال جائحة كورونا وتداعيات الحرب، الروسية - الأوكرانية، والظروف الجيوسياسية التي خلفتها، رغم ذلك نسجل أريحية مالية ومؤشرات

اقتصادية إيجابية خلال هذه الفترة.
ونتطلع أن ينعكس ذلك على الحياة اليومية للمواطن، الذي لا يزال يعاني من شبح البطالة ولهيب الأسعار وغيرها من المتاعب التي تنغص يومياته وتبعده عن الاندماج في المجهود الوطني للبلاد بفعالية، وأن تجعل منه حائط الصد للقوى الهدامة التي تعرقل المساعي الحميدة لبرنامج السيد الرئيس والخيرين في هذا البلد.

السيد الوزير الأول،

رغم المؤشرات الإيجابية والراحة المالية التي أشرنا لها سلفا، فإن مواطني ولاية باتنة لم يتحسسوا ذلك ولم يصلهم منها إلا النزر القليل، حيث عرفت الولاية ركودا وجمودا في السنوات الأخيرة، وقد رفعنا أهم هذه الانشغالات من خلال هذا المنبر لأكثر من مرة ونعيد التذكير بأهمها، على سبيل المثال لا الحصر، وذلك بطلب رفع التجميد على جملة من المشاريع منها المسجلة سابقا ولم يتم إنجازها إلى حد الآن وهي: المستشفى الجامعي ـ التراموای ـ ملعب كرة القدم يستجيب لنشاط الفرق الرياضية بالولاية ـ تنشيط مطار الشهيد مصطفى بن بولعيد ـ الطريق المزدوج باتنة خنشلة ـ الربط بالطريق السيار شرق غرب ـ إصلاح قنوات نقل المياه بين سدي بن هارون وكدية المدوّر، حيث يتهدد العطش سكان الولاية في عز الشتاء.
مع العلم، السيد الوزير الأول، أن هذه المشاريع تكتسي بعدا جهويا وتمس مجموعة من الولايات المجاورة، وإبراء للذمة، فإننا نعيد التذكير بها لعلها تنفع الذكرى.

السيد الوزير الأول المحترم،

اسمحوا لي أن أشكركم جزيل الشكر على كلمة الاعتذار التي قدمتموها أمام نواب المجلس الشعبي الوطني الأسبوع الماضي..واعتذاركم لكل رب بيت وجد صعوبة في اقتناء المواد ذات الاستهلاك الواسع.
هذا الاعتذار الذي تناولته بالتنويه وسائل الإعلام الأجنبية، كسابقة لم تحدث في العالم العربي من قبل أن يعتذر مسؤول في مقامكم أمام مواطنيه، وهذا ما ينم على نبل أخلاقكم وطيبة سريرتكم وصدق نواياكم، فلكم مني فائق التقدير والعرفان ووفقكم الله في مسعاكم.
وختاما، نبارك للإخوة الفلسطينيين اتفاق لم شمل الفصائل الفلسطينية في عاصمة الأحرار وقبلة الثوار، الجزائر؛ وإمضاءهم «بيان الجزائر التاريخي» تحت الرعاية السامية والسياسية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ونتمنى له التوفيق في إنجاح قمة لم الشمل العربي، المزمع عقدها بالجزائر الفاتح نوفمبر القادم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مخطط ترامواي باتنة

99
السيد عمر بن حدة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية نهنئ الشعب الجزائري بالمولد النبوي الشريف، ونتمنى أن يعم الخير لبلادنا وللأمة الإسلامية جمعاء.
نثمن بيان السياسة العامة للحكومة، المقدم من طرف السيد الوزير الأول المحترم.

السيد الرئيس،

سأكون مختصرا في تدخلي هذا، إذ أتقدم إلى السيد وزير الصحة، مطالبا منه النظر في قضية المختصين في التخدير بولاية الجلفة، والذين يرفضون العمل والتداول بالمستشفى المختلط، أبو بكر هتهات، لذا نطلب من سيادتكم إيجاد الحل المناسب للجميع ويكون لصالح المواطنين، خاصة وأن المنطقة تعرف نقصا فادحا في التخصص.

السيد الوزير الأول،

كما تعرفون، فإن ولاية الجلفة تتميز بمناخ بارد طول السنة وإن جل سكانها يقطنون في مناطق نائية وظروفهم المادية تكاد تكون منعدمة، حيث يستهلكون كميات كبيرة من الكهرباء والغاز، مما يتطلب التدخل ورعاية منكم لتخفيف فواتير المواطنين وجعل هاته المناطق (الهضاب العليا) المعروفة بمناخها البارد جدا ضمن مشروع المناطق الاستثنائية الفلاحة الصحراوية، والتي يتم فيها تخفيض فواتير الغاز والكهرباء.

السيد الوزير الأول المحترم،

اسمحوا لي من خلال سيادتكم أن أوصل مناشدة سكان ولاية الجلفة في رفع التجميد عن بعض المشاريع التي تمس حياة المواطن في مختلف القطاعات، سواء الصحة، التربية، الأشغال العمومية وغيرها.
كما لا يفوتني ـ السيد الوزير ـ أن أعلمكم أن الولاية بحجمها الكبير وتعدادها السكاني تفتقر إلى كلية متخصصة في الطب لتخفيف المعاناة التي يتخبط فيها الطلبة المتخصصين في هذا المجال، وبطلب من المواطنين، ففي الولاية 17 أستاذا يدرسون الحقوق وتخصصهم علوم إسلامية وهذا لعدم وجود معهد مختص في الفكر الإسلامي، لذا نقترح من سيادتكم إنشاء معهد الحضارة والفكر الإسلامي بالولاية.

السيد الوزير الأول المحترم،

بودي، في الأخير، أن أوجه انشغالا إلى السيد وزير الأشغال العمومية عن الطريق المزدوج الذي يربط ولاية المدية بولاية الجلفة، والذي يسبب عائقا حقيقيا وخطيرا بالنسبة للسائقين، المتمثل في بعض الجسور ونقاطها السوداء وتبدأ من: سغوان، مجبر إلى قصر البخاري، والحاجز الإسمنتي الفاصل بين الطريق المزدوج الذي تتراكم فيه الرمال وتشكل كثبان رملية خطيرة والتي تسبب حوادث مرور مميتة، ولذا نلتمس منكم إيجاد حل لهذه المعظلة في أسرع وقت ممكن.
وشكرا لكم جميعا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة ومستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

100
السيد العيد ماضوي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم بالشكر إلى السيد الوزير الأول الذي حرص على احترام الآجال القانونية لعرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان بغرفتيه.
لا أحد ينكر نشاطات الحكومة خلال هذه السنة ولا نشك في نواياكم لخدمة البلاد والعباد، وخاصة السيد الوزير الأول، وكلمة الاعتذار التي أثرت في قلوبنا وقلوب سكان الجزائر، إلا أننا نستغل الفرصة لطرح بعض النقاط:
في المجال الاقتصادي، السيد الوزير الأول،
فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية، ما هو موقع الجزائر من الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين عدة دول والجارة ليبيا؟ أليس الأجدر بنا أن نكون السباقين في إبرام هذه الاتفاقيات؟
كذلك نرى تسابقا كبيرا على الجزائر هذه الأيام من الدول الأوروبية، من أجل علاقات اقتصادية في مجال الغاز، هل هناك مكاسب سياسية واقتصادية أخرى، على غرار الغاز الطبيعي والنفط؟
قلت عن العلاقات الاقتصادية بيننا وبين الجارة ليبيا، نعلم، السيد الوزير الأول، أن الشعب الليبي من أكثر الشعوب المحبة للشعب الجزائري وأيضا نبادلهم نفس الشعور، ومما زادهم حبا هي المواقف والسياسة الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون بعدم التدخل في شؤونها وترك الحوار بين الليبيين، نحيي من هذا المنبر السيد رئيس الجمهورية ونطلب منه أيضا أن يلم شمل الليبيين، على غرار لم شمل إخواننا الفلسطينيين، فأنت لها، السيد عبد المجيد تبون !
نثمن أيضا قرارات مجلس الوزراء الأخير في إنشاء مناطق حرة في الولايات الجنوبية، إلا أننا نرى عدم إدراج الولاية المنتدبة، الدبداب، ضمن هذه المناطق الحدودية، كما تعلمون، أن الدبداب هي منطقة بين ثلاثة دول ليبيا وتونس وهي أقرب منطقة للدول العربية، نلتمس منكم رفع هذا الانشغال في مجلس الوزراء إلى السيد رئيس الجمهورية، لإضافة منطقة الدبداب، كمنطقة حرة، نعلم أن السيد رئيس الجمهورية سوف لن يردك خائبا، إن شاء الله، ويوافق على هذه المنطقة، لأن سكان بلدية الدبداب يطمحون كثيرا لوجود استثمارات هناك، فالمنطقة، كما تعلمون، يوجد بها نشاط شركة سوناطراك ولحد الآن هناك 80 منصبا إلى يومنا هذا لم ترد الشركة (سونطراك) على هذا الطلب.
كذلك، ما مصير المعبر الحدودي بيننا وبين ليبيا للتبادل التجاري؟ ونطالب بفتح معبر الدبداب ـ غدامس وأيضا معبر جانت للزيارات العائلية، كما تعلمون، أن العائلات تقطع مسافات أكثر من ألف كيلومتر للذهاب عبر تونس، ولكم أن تتصوروا من إليزي يذهب إلى تبسة أو الوادي ثم يدخل إلى تونس للعودة إلى مدينة غدامس أو سبهة للزيارة العائلية، نطالبكم ونلتمس منكم أيضا، السيد الوزير الأول، فتح معبر الدبداب ـ غدامس ومعبر جانت ـ تارات.
بالنسبة للسيارات، نثمن كذلك القرار الأخير في مجلس الوزراء، الخاص باستيراد السيارات أقل من ثلاث سنوات، إلا أن السؤال المطروح على المواطن، هل المواطن له الحق في الاستفادة من العملة الصعبة من البنوك أم أنه سيضطر للجوء إلى السوق السوداء، مما سيساهم في رفع أسعار السيارات؟ أرجو، من جهة أخرى، تخفيض الجمركة والرسم على القيمة المضافة، الأمر المستعجل أيضا هو تجديد الحظيرة الوطنية للسيارات، نظرا لكثرة الحوادث بسبب قدمها، وكذا السماح باستيراد الحافلات الجديدة ذات المقاييس العالمية.
في مجال الصحة، لازالت الصحة تعاني في الجنوب، فالمرأة الحامل لا تزال تقطع أكثر من 500 كلم لوضع مولودها أو من أجل التشخيص بجهاز السكانير، متى سيفتح مستشفى إن أمناس، السيد وزير الصحة أعطانا وعدا يوم أول نوفمبر، كذلك نتمنى فتح مستشفى برج عمر إدريس، والإسراع في إنجاز مستشفى الدبداب، ومستشفى 120 سريرا بإليزي وجانت، كما أضم صوتي لزملائي بالنسبة لإنجاز مستشفى جامعي بولاية ورقلة، هناك كلية للطب والمستشفى الجامعي غير موجود.
فيما يخص الأشغال العمومية، الطرقات بالجنوب مهترئة في غياب الصيانة، خاصة الطريق رقم 01 والطريق رقم 53، والطريق الرابط بين برج عمر إدريس ـ تمنراست، لم ينجز ولم يكمل إنجازه، كما أن التغطية الهاتفية منعدمة.
فيما يخص التضامن، منحة الشبكة الاجتماعية ليست كافية، وكذلك عدم تجديد العقود منذ سنة 2019 ولم يتم إدماجهم.
أين وصل ملف التقاعد خاصة الفئة التي لها 32 سنة عملا فعليا؟
في مجال الطاقة، نطالب، معالي الوزير، إنجاز محطة بالولاية المنتدبة، الدبداب، لأنه في الصيف الماضي عانينا من الانقطاعات.

101
السيد العربي موّاز

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الكرام،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش اليوم بيان السياسة العامة للحكومة، المعروض أمامنا والذي يحمل آمال وأحلام أكثر من 45 مليون مواطن جزائري، من خلال ما تضمنه من مخططات وبرامج وإنجازات وآفاق، ونظرا لأن الوقت الممنوح لنا لا يكفي لمناقشة كل ما جاء في هذا البيان، فلقد اخترنا التركيز على أهم النقاط التي نعتقد أنها تستحق التشجيع وتتطلب المزيد من الدعم، لبلوغ الأهداف المسطرة.
أولا: ننوه بنمو حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات، فبعد أن كانت حوالي مليارى دولار، خلال سنة 2020 ارتفعت إلى أكثر من 5 ملايير دولار سنة 2021، مع توقع وصولها إلى 7 ملايير دولار عند نهاية هذه السنة.
ثانيا: ننوه بالإجراءات الرامية إلى تعزيز أسس الأمن الغذائي، وتقليص الواردات، من خلال رفع الإنتاج الذي قدر هذه السنة بـ 41 مليون قنطار، بعدما كان لا يتجاوز في السنة الفارطة 27.6 مليون قنطار، والأهم من ذلك أن التوقعات ترمي إلى تحقيق 55 مليون قنطار سنة 2025.
ثالثا: ننوه بتعزيز الطابع الاجتماعي للدولة ودعم الطبقة الهشة، بداية

بإقرار رئيس الجمهورية لمنحة البطالة، التي وعد برفعها مستقبلا، مرورا بدعم الحظيرة السكنية بأكثر من مليون وحدة سكنية وانتهاء بدعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، كالخبز والحليب وغيرهما.

رابعا: ننوه بعودة بلادنا للمحافل الدولية للعب دورها الإقليمي والعربي والعالمي، خاصة مع موقفها المشرف والمتزن من مختلف القضايا، بداية بالوضع في الجارتين تونس وليبيا، مرورا بالموقف المشرف من الحرب الروسية الأوكرانية وانتهاء بموعد القمة العربية التي ستحتضنها الجزائر، متزامنة مع ذكرى أول نوفمبر المجيدة، هذا دون أن ننسى ترحيب مجموعة البريكس التي تقودها دول عظمى (الصين وروسيا) بانضمام الجزائر إليها، وهو ما يؤكد على وزنها الكبير في التأثير على التوازنات الدولية.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكريم،

كما أشرت في بداية كلمتي هذه، إلا أن هذا البيان قد حمل الكثير من النقاط الإيجابية والتي لا يكفي الوقت للتطرق إليها، ولكنني أريد أن أقف عند انعكاساتها على مواطنينا في مختلف ربوع بلدنا، خاصة في الجزائر العميقة والمدن الداخلية التي ظل جزء منها خارج دائرة الضوء، إلى أن جاء الرئيس عبد المجيد تبون وألح على ضرورة الاهتمام بمناطق الظل.

ولأن ولاية تيسمسيلت هي إحدى ولايات الظل، فإنني، في البداية، أستغل هذه الفرصة لأنقل إلى السيد الرئيس ومن خلاله الوزير الأول وطاقمه الحكومي تشكرات مواطني ومواطنات ولاية تيسمسيلت على الاهتمام بتنمية ولايتهم، من خلال برنامج خاص يستدرك النقائص التي لا تزال تعاني منها والتي يتطلب بعضها فقط قرارا شجاعا لرفع الغبن عنها، فبلديتا بوقايد والأزهرية، مثلا، وغيرهما لا تزال تبحث منذ سنوات عن وعاء عقاري تنجز عليه برامج السكن الاجتماعي وذلك بسبب طبيعة تضاريسها الغابية.

وبلديات مثل سيدي العنتري، الملعب، المعاصم، سيدي بوتشنت، الأربعاء وبرج الأمير عبد القادر، تحتاج على جناح السرعة إلى مرافق صحية وتجهيزات طبية تحول دون التنقل إلى البلديات المجاورة، فضلا عن برامج فك العزلة، وحتى بلدية عاصمة الولاية لا تزال تفتقر إلى مستشفى بالمواصفات العصرية، ورغم استفادتها منذ سنوات من مستشفى 240 سريرا إلا أن أشغال إنجازه لم تنطلق بعد، هذا، ناهيك عن المشاكل الأخرى التي لا يتسع المقام إلى ذكرها.

في الأخير، لا يسعنا إلا أن نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، المنبثقة مؤخرا عن مجلس الوزراء الاستثنائي، خاصة ملف استيراد السيارات الأقل من ثلاث (3) سنوات، وكذا ملف دعم القدرة الشرائية عند المواطنين، لتبقى ثقتنا في المستقبل كبيرة، خاصة مع القيادة الرشيدة للسيد الرئيس عبد المجيد تبون ومن ورائه الطاقم الحكومي ووزيره الأول.

شكرا للجميع على كرم الإصغاء وحسن المتابعة.

عاشت الجزائر حرة، مزدهرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

102
السيد عبد الكريم حدادي

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا إذ نثمن ما جاء في تقرير الوزير الأول حول بيان السياسة العامة للحكومة في عديد القطاعات، إلا أننا في ولاية تيميمون نبقى منتظرين المزيد من الخطوات الحكومية لتدارك التأخر التنموي في مختلف المجالات الحيوية، لاسيما وأن المنطقة تحمل آفاقا واعدة في أن تكون حلقة مهمة في خطة الانتعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إذا توفرت العوامل الميدانية الكفيلة بتحقيق ذلك، خاصة في مجال تعزيز البنية التحتية.

وفي هذا الجانب، فإنه بات من الواجب التأكيد على ضرورة الإسراع في تجسيد مشاريع فك العزلة عن الولايات وبلدياتها المترامية الأطراف، على غرار بلدية طالمين، إلى جانب الطريق الوطني رقم 118 الرابط بين بلدية تينروك والبيض، الذي يشكل خطرا على مستعمليه بسبب تراكم الرمال في محاوره بشكل مستمر، لاسيما عند سوء الأحوال الجوية، مما يستدعي مرافقة عاجلة من طرف وزارة الأشغال العمومية للسلطة المحلية في مواجهة هذا التحدي، إذ نطالب برصد ميزانية مستعجلة لإنجاز مرافق الصيانة والتدخل وتوفير العتاد اللازم إلى جانب إنجاز محطات الخدمات.

في مجال التربية، السيد الوزير الأول، لا يفوتني أن أشير إلى معاناة قطاع التربية جراء الاكتظاظ الملحوظ في أقسام المدارس التعليمية وخاصة ببلدية طالمين، على سبيل المثال، ومتوسطة عمر الفاروق ببلدية دلدول، والتي ما تزال بها أقسام طوبية، أي مبنية بالطين والتراب، سيدي الوزير، وأقسام بنايات جاهزة والتي تتنافى وظروف التمدرس الكريم للتلاميذ.

كما نطالب بفتح مراكز إجراء امتحان شهادة البكالوريا في كل من بلديتي طالمين ودلدول، نظرا لبعد المسافة عن أبنائنا، من حوالي 30 إلى 80 كلم تنقلا لإجراء امتحان شهادة البكالوريا سيدي الوزير.

في مجال الصحة، السيد الوزير، إن الصحة تعاني في ولاية تيميمون نقصا في الأطباء والمرافق وكذا سيارة الإسعاف، كما نرجو إنشاء مديريات للصحة الجوارية بكل من دائرة أوقروت وشروين ورفع التجميد عن مستشفى أوقروت الذي توقفت الأشغال به منذ 3 سنوات، علما أن نسبة الإنجاز به فاقت 90 % وهذا لفك الخناق عن المستشفى الوحيد بمقر الولاية.

في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيد الوزير، نظرا للتحديات الاجتماعية التي يفرضها الواقع، فإن الحديث عن ملف التشغيل بولاية تيميمون هو حديث ذو شجون، لاسيما فيما يتعلق بالتوظيف في الشركات الطاقوية وهنا أطرح السؤال، كيف يمكن إقناع الشباب بفرص التشغيل عن طريق الاستثمار في قطاعات أخرى كالفلاحة والسياحة؟ وكيف يمكن للشباب أن يخوض غمار المقاولاتية في هذه القطاعات وهو لا يملك رأس مال خاص به يوفر به مساهماته المالية الشخصية في إنجاز مشروعه؟ خاصة وأن الطبيعة المحافظة لسكان المنطقة تجعلهم يعزفون عن الاستفادة من القروض البنكية القديمة، في ظل الجدل القائم بشأن القروض الإسلامية.

وبالتالي،فإن تمكين الشباب من حقهم المشروع بالتوظيف في تلك الشركات الطاقوية يشكل وسيلة ناجعة في تمكينهم من رأس مال أولي يتيح لهم ولوج عالم المقاولاتية وتوفير مناصب شغل مستدامة.

في مجال السكن، السيد الوزير، إن ولايتنا في ظل النمو الديموغرافي الذي سيكشف عنه، أصبحت بحاجة ماسة إلى مضاعفة حصتها من السكن وخاصة الريفي، وإعادة النظر في الإعانات المالية المخصصة له في ظل التكاليف المرتفعة لإنجاز مسكن ريفي فردي مقارنة بالسابق، وإقامة تجزئات وتجمعات سكنية جديدة للاستجابة للطلب المتزايد على العقار السكني.

السيد الوزير الأول، أما بخصوص برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الساعي إلى تحسين حياة المواطن في مناطق الظل، فقد انتعشت ولله الحمد واشتعل بها نور بعد ظلام، إلا أننا بحاجة إلى المزيد وفقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون الذي يولي أهمية بالغة لهذه المناطق.

وفي الأخير، تبقى الجهود المبذولة من طرف الدولة حسنة لا ينكرها إلا جاحد.

103
السيد حبيب دواڤي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم.

بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن كامل تقديرنا ودعمنا لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كل القرارات التاريخية غير المسبوقة التي اتخذها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والتي أعادت للدولة هيبتها وللمؤسسات احترامها وللمواطن ثقته في بلده واعتزازه بتاريخ أمته.

سيدي الوزير الأول المحترم،

لقد ركزتم خلال الاجتماع الأخير بين الحكومة والولاة على التحديات التي تواجه بلادنا في مجالات: الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن الطاقوي، ولاسيما الأمن الصحي.

كما تعلمون، سيدي الوزير الأول المحترم، تشكل الصحة أحد الملفات ذات الأولوية القصوى في برنامج السيد رئيس الجمهورية، وأحد المؤشرات المهمة لتحقيق تنمية بشرية متوازنة وعادلة، إلا أن قطاع الصحة في الجزائر ورغم كل المجهودات والموارد المتاحة والمخصصة له - بشريا وماديا - يبقى بعيدا عن التطلعات المرجوة، فكثيرة هي النقائص والاختلالات المشهودة في هذا القطاع.

إن المعالجة الفعالة والمسؤولة هي وحدها القادرة على خلق قفزة نوعية ملموسة في القطاع، وهي المعالجة التي لا يمكن أن تغفل عن النقاط التالية:

1 - إعطاء طابع إنساني لقطاع الصحة: وهي مهمة يجب أن تحظى بالعناية القصوى، فالتكوين وروح المسؤولية يجب أن يُغرس لدى جميع موظفي القطاع من أطباء وممرضين وإداريين، حينها سنقضي على العديد من حالات التشنج التي تقع في مستشفياتنا بين المرضى وذويهم من جهة وعمال القطاع من جهة أخرى.

2 - تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لموظفي وعمال قطاع الصحة: فلا يمكننا الحديث عن إصلاح فعلي لقطاع الصحة، دون الالتفات للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمنتسبيه، وهو الالتزام الذي قدمه السيد رئيس الجمهورية لإدراكه بأهمية هذا الموضوع.

3 - استحداث أقطاب صحية على المستوى الوطني: في إطار البحث عن مخطط تسييري فعال للقطاع، فإننا نقترح استحداث أقطاب صحية، توضع تحت تصرفها كل الإمكانات المادية والبشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والاحتياجات المرصودة، مع ضرورة تعزيز هذه الأقطاب بوكالات للصحة، تكون تحت وصاية الوكالة الوطنية للصحة.

4 - الرقمنة ونظام التعاقد: كإصلاحات أساسية، كما ذكرها أخي وزميلي، الأستاذ بوبكر.

5 - هجرة الأدمغة في القطاع: كثيرون هم الأطباء الذين غادروا الوطن لغرض الإقامة في الخارج، فمن الضروري ومن المستعجل إيقاف هذا النزيف بتهيئة الظروف الملائمة، للسماح للأطباء بالتكفل بصحة المواطن الجزائري والمساهمة في تنمية الوطن.

زيادة على ذلك، من المهم جدا بناء جسور علمية وثقافية مع الأطباء الجزائريين المقيمين في الخارج والذين يمكنهم أيضا المساهمة بقوة في بناء وطننا الحبيب.

وفي الأخير، لا يجب لأحد أن ينسى أن الصحة محرك قوي ومهم في تنمية الوطن.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

104
السيد فؤاد سبوتة

لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد وباقون على عهد الشهداء ووصايا مجاهدينا ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد، صالح ڤوجيل،

دولة الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

لقد حمل بيان السياسة العامة للحكومة قراءة لما تم القيام به في مختلف المجالات والقطاعات، مدعما بأرقام تبرز الجهد المبذول من قبل الحكومة وإن تجاوزت الفعالية من قطاع إلى آخر فهنالك من سايرت الحركية وهنالك من تجاوزته الأحداث، كما حمل البيان أيضا استشرافا للخطط المستقبلية لمعالجة مختلف الاختلالات الموجودة، سواء من خلال ما وقف عندها المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي أو تلك الاقتراحات التي قدمها أعضاء البرلمان بغرفتيه.

إن الجهد الذي يبذله رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على أصعدة كثيرة وأيضا وخصوصا إعادة الجزائر إلى مكانتها الطبيعية في

المحافل الدولية، أضحى واقعا نلمسه في كل زيارة له إلى دول العالم أو من خلال الوفود الرسمية التي تزور بلادنا بعد سنوات من الغياب، ويُحسب له أنه تمكن من جمع الفصائل الفلسطينية تحت راية الجزائر، في ظل انقسام فلسطيني مشهود وسيبقى إعلان الجزائر مفخرة لأجيال وأجيال.
عودة وجهد، قلت، يحتاج إلى دعم ووقوف والتزام من قبل الجميع، لأن الأمر يتعلق بالجزائر، ومن جهتنا فقد قمنا بتفعيل الدبلوماسية البرلمانية التي تُعد رافدا من روافد الدبلوماسية الرسمية، والتي حققت ولا تزال تحقق نتائج جد مشجعة تجلت في التمكين للجزائر من الحصول على مناصب في هيئات دولية وإقليمية وعربية، وبدعم من السيد صالح ڤوجيل رئيس مجلس الأمة، والأمر يحتاج إلى تشجيع ومرافقة من قبل مؤسسات الدولة، من أجل نجاعة أكثر ومكاسب أكبر وتشكل مناسبة عقد القمة العربية في الفاتح والثاني من شهر نوفمبر فرصة أخرى لتأكيد مكانة الجزائر على الصعيد العربي.

دولة الوزير الأول،

وإذ كانت المشاريع المنتظر نزولها إلى البرلمان تحمل أهمية كبرى، من حيث مراميها وانعكاساتها على الشأن العام، فإنني أدعو إلى فتح نقاش واسع حول العودة إلى تطبيق حكم الإعدام بإشراك أهل الاختصاص والفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين، بالنظر لما يشهده المجتمع يوميا من جرائم قتل بشعة لم تستثني لا الصغير ولا الكبير، وأضحت تؤرق العائلات والمسؤولين، على حد سواء، مع تزايد مخيف لتعاطي المخدرات والمهلوسات.
كما أن الضرورة تقتضي إعادة النظر في قانون الإجراءات المدنية في شقه المتعلق بالأسرة مع تسجيل ارتياح لبرمجة الحكومة لمشاريع جد هامة خلال الدورة البرلمانية الحالية، كإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والجماعات المحلية، وقانون الإعلام وهنا وجب التنبيه إلى مسألة ضعف الاتصال المؤسساتي في عديد الوزارات الأمر الذي يفسح المجال واسعا لانتشار الإشاعة والأخبار المغلوطة. لذلك وجب علينا الوقوف بشكل استعجالي عند هذه المسألة، ولدينا في التجربة الناجحة للمؤسسة العسكرية في التواصل والاتصال وبشكل احترافي المثال الأحسن والأفضل، وبهذه المناسبة، أوجه خالص العرفان والتقدير إلى قيادة وأفراد الجيش الوطني الشعبي، نظير جهودهم في الدفاع عن البلاد وضمان أمنها واستقرارها.
وسيسجل لكم التاريخ، دولة الوزير الأول، أنكم تحملتم المسؤولية واعتذرتم للشعب عن الخلل الذي يعرفه السوق وهي سابقة نتمنى أن تكون البداية، وفي هذا السياق، أود الإشارة وتنبيه الطاقم الحكومي إلى أهمية التأكد من التقارير الدورية التي تصلهم من قبل المدراء التنفيذيين التي غالبا ما تكون مجانبة للصواب.

دولة الوزير الأول،

لقد تطرقتم إلى جوانب عدة تتعلق بالإقلاع الاقتصادي وقدمتم نظرة مستقبلية لتصحيح الاختلالات الموجودة في عدد من القطاعات المعول عليها مستقبلا للنهوض بالاقتصاد، خاصة بعد صدور النصوص التطبيقية لقانون الاستثمار، وأشيد هنا بتثمينكم لمقدوراتنا المنجمية، التي شكلت تحولا استراتيجيا يحسب لكم بل ووجب على الحكومة مواصلة هذا الجهد، ولن يتجلى ذلك إلا بمحاربة بيروقراطية الإدارة التي أضحت إرهابا يهدد استمرارية الدولة، ووجب محاربتها بشكل استعجالي ووضع ميكانزمات للتبليغ المباشر والسريع من قبل الأفراد والمؤسسات عن أولئك الذين يعرقلون سيرورة الدولة ومؤسساتها وبرامجها.
وعلى ذكر البرامج، فإن الاستمرار في دعم قطاع السكن واجب، في ظل الطلب المتزايد عليه والجهود في هذا القطاع ظاهرة للعيان، إلى ذلك ما يحقق في المجال الفلاحي.

دولة الوزير الأول،

وجب علي تذكيركم، ولو في عجالة، عن الوضع في ولاية جيجل التي قلت بشأنها سابقا إنها منطقة ظل بامتياز، أذكر:
أولا: منفذ الطريق السيار جن جن ـ العلمة يحتاج إلى وقفة مسؤولة لتحريكه وهو الذي عرف في المدة الأخيرة بعض الحلحلة.
ثانيا: مشروع مصنع الزيوت، لا يزال ساكنة الولاية في انتظار انطلاقه.
ثالثا: مطار فرحات عباس، يحتاج إلى تفعيل وهو من أقدم المطارات في البلاد.
رابعا: قطاع الصحة، يحتاج إلى زيارة مستعجلة للوزير.
خامسا: ألتمس من السيد وزير الشباب والرياضة عقد اجتماع مستعجل للفاعلين في القطاع.
سادسا: وزيرة البيئة منتظرة أيضا بشكل استعجالي بالولاية.. (بالنظر إلى ما يعرفه القطاع من مشاكل جمة، في ظل تراكم النفايات واستمرار غلق مركز الردم التقني الثاني بالولاية.
سابعا: ضرورة تقديم قراءة صحيحة في نتائج موسم الاصطياف بالولاية ومحاولة معالجة النقائص التي سجلت في مجالات عدة.
ثامنا: مشاكل العقار الفلاحي بالولاية وتداخل مناطق التوسع السياحي مع قطاع الغابات يستوجب الإسراع في إعادة النظر في القانون المسير للغابات.
تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

تدخلات كتابية حول بيان السياسة العامة للحكومة

105
السيد
نبيل أورادي

بسم الله الرحمن الرحيم.
المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة الحاضرون معنا،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
الإعلاميون والحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أزول فلاون،

إن مناقشة بيان السياسة العامة محطة دستورية هامة في علاقة الحكومة بالبرلمان، من حيث الجرد والتقييم لما تم إنجازه بعيدا عن العاطفة أو الاستعراض، فالهدف المشترك بيننا هو الارتقاء بالخدمة العمومية وتقديم الأفضل للمواطن.
فبعد عام من العمل الميداني للحكومة في تنفيذ مخطط عملها، وقفنا على تحقيق نتائج إيجابية في عدد من القطاعات التي نعتبرها علامة فارقة ونتائج غير مسبوقة، على غرار ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات للسنة الثانية على التوالي، وبداية التحرر من التبعية للعائدات النفطية واقتصاد الريع، وبداية ظهور المعالم الهيكلية الاقتصادية الجديدة، التي حرص عليها شخصيا السيد رئيس الجمهورية، من خلال متابعته لإصدار قانون الاستثمار، وتوجيهاته الخاصة بعدد من القطاعات الاستراتيجية كالفلاحة.
فبالنسبة لهذا القطاع، فقد أبدى السيد رئيس الجمهورية، خلال آخر اجتماع لمجلس الوزراء إرادته السياسية القوية في إحداث ثورة بقطاع الفلاحة، وذلك من خلال جملة من التعليمات والقرارات التي أعلنها، وأبرزها السماح باستيراد العتاد الفلاحي بكل أنواعه وقطع غياره والجرارات الفلاحية الأقل من 5 سنوات وإخراج القطاع من الطابع الاجتماعي التقليدي إلى القطاع العلمي، وفق نظرة عصرية، فضلا عن اعتماد تقنيات جديدة في بناء المخازن.

وهي توصيات في شكل خارطة طريق، ليلعب هذا القطاع الاستراتيجي دوره كالقاطرة للاقتصاد الوطني، من أجل تحقيق الهدف الذي رسمه رئيس الجمهورية والذي نتفق عليه جميعا، حكومة وطبقة سياسية وفاعلين اقتصاديين، وهو تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر الدعامة السياسية الأساسية لضمان واستمرار الاستقلال السياسي للبلاد.
فالهدف المرسوم للحكومة على المدى القريب بات واضحا، وهو سد الفجوة المسجلة في إنتاج الحقوق، من خلال رفع الإنتاج وزيادة مردودية الهكتار الواحد في حدود 50 قنطارا للهكتار، وبنفس الوقت رفع إنتاج الحليب.
ويكفي التذكير بأن فاتورة هاتين المادتين فقط تتجاوز الـ 3.5 مليار دولار سنويا.
بالنسبة لولاية بومرداس التي عاشت الأزمات منذ ثلاث عقود، فقد عانت من عشريتين سوداويتين ومازالت تعاني من آثار الزلزال العنيف الذي ضرب الولاية سنة 2003 ومن عدة آفات، خاصة الحراقة وانعدام تام للمشاريع الخالقة لمناصب الشغل، خاصة بالمنطقة الشرقية.
لذا فطلبنا منكم، سيدي الوزير الأول المحترم، هو إعادة الاعتبار لهذه الولاية التاريخية المناضلة، نظرا لموقعها الاستراتيجي القريب من العاصمة وطابعها الفلاحي والسياحي.

قطاع الفلاحة: تعتبر ولاية بومرداس رائدة في المجال الفلاحي في جميع الشعب، لاسيما شعبة الكروم، حيث تغطي الولاية 50 % من الإنتاج الوطني، لذا نقترح:

1. إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه، في الجهة الشرقية للولاية، على مستوى بلدية يسر.
2. تسوية عقود الفلاحين، المستفيدين من استصلاح الأراضي.
3. ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية.
4. إنشاء مجمعات مائية وتسهيل منح رخص حفر الآبار.
5. تسوية وضعية الفلاحين، المستغلين للمزرعة النموذجية، غانم سعيد ببرج منايل.

قطاع السياحة: تزخر ولاية بومرداس بشواطئها المتميزة التي تعتبر قبلة للسواح من داخل وخارج الوطن، حيث استقبلت هذا الموسم 18 مليون مصطاف، لذلك نقترح ما يلي:

1. الإسراع في المصادقة على مخطط التهيئة السياحية.
2. فسح المجال أمام المستثمرين لإنجاز الفنادق والمنتجعات السياحية.
3. الاتجاه نحو السياحة الجبلية والفلاحية التي تستقطب الكثير من العائلات.

قطاع الأشغال العمومية: تعاني ولاية بومرداس من وضعية متدهورة جدا في شبكة الطرقات ونقصا في المنشآت نذكر منها:

1. صيانة الطريق الوطني الرابط بين ولايتي بومرداس وتيزي وزو.
2. تسريع وتيرة إنجاز الطريق الازدواجي، الرابط بين برج منايل ورأس جنات.
3. إنجاز طريق مزدوج، يربط سي مصطفى بزموري.
4. إكمال مشروع الطريق الساحلي، المتوقفة الأشغال به منذ مدة، على حدود زموري ولقاطة.
5. إنجاز جسر يربط بين يسر ولقاطة التي تعاني من العزلة.
6. إنجاز جسر يربط بن شود وسيدي داود.

الصناعة:

1. الإسراع في ربط المنطقة الصناعية بالأربعطاش بالطاقة الكهروبائية.
2. إنشاء منطقة صناعية في الجهة الشرقية للولاية، على مستوى منطقة زعاترة بزموري، لتوفير مناصب شغل لسكان المنطقة التي تعاني من البطالة والتهميش.

الصحة:

1. نقص الأجهزة الصحية وانعدام أجهزة السكانير و(IRM) في المستشفيات.
2. إعادة تهيئة المؤسسات الاستشفائية.
3. تسجيل مستشفى 60 سريرا على مستوى بغلية، لتخفيف الضغط على مستشفى دلس وبرج منايل.

التربية:

تعاني ولاية بومرداس من نقص كبير في المؤسسات التربوية، مما أدى إلى اكتظاظ كبير في بعض المناطق؛ ولهذا نقترح تسجيل عمليات جديدة لجميع الأطوار التربوية.

السكن: رغم استفادة ولاية بومرداس من برامج سكنية هامة، إلا أنها لا زالت تعاني من نقص كبير وهذا راجع إلى مخلفات الزلزال، وبذلك نطلب من سيادتكم منح الولاية حصصا إضافية بمختلف الصيغ، مع تسهيل إجراءات تصنيف الأراضي بالنسبة للمناطق التي تعاني من انعدام الأوعية العقارية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ارتياحي البالغ لما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة ونشد على أيديكم، السيد الوزير الأول، ومن خلالكم جميع طاقمكم الحكومي، وفقكم الله وأعانكم على استكمال مهامكم، وفق الرؤية المتبصرة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.
كما أدعو إلى تظافر الجهود لإنجاح مساعي السيد الرئيس، لاسيما ونحن على أعتاب الذكرى الثامنة والستين لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر العظيمة.

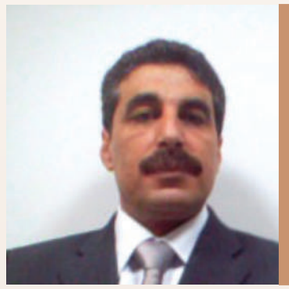

106
السيد
سعيد سعيدي

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

يأتي عرض بيان السياسة العامة للحكومة، في إطار مبدا دستوري، حددته المادة 111 من الدستور، لإطلاع البرلمان والرأي العام الوطني على حصيلة الحكومة السنوية، من جهة، وامتثالا لتعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، لتحقيق الشفافية والموضوعية، في بناء مؤسسات قوية ومتجانسة من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

لقد استطاعت الحكومة تحقيق بعض المكاسب، وإنجاز بعض المشاريع الهامة ذات الصلة بالحياة العامة للمواطنين، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وحتى على المستوى الدولي وهي إنجازات تحققت بفضل البرامج التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، وسهرت الحكومة على تنفيذها ومتابعتها، رغم الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر، مثل وباء كورونا، وتداعيات الحرب الأوكرانية، ناهيك عن التحديات الإقليمية والأمنية على حدودنا.

السيد الرئيس،

رغم ما تحقق، فإن هناك قطاعات لم تستطع تحقيق الآمال المرجوة منها، رغم كل الإمكانيات المادية والمالية المسخرة لها، ونحن نتساءل أين الخلل؟ وما هي الصعوبات التي عطلتها؟

إن الجزائر لها من الإمكانيات والثروات والخيرات الطبيعية ما يمكنها من أن تصبح دولة رائدة في محيطها الإقليمي والإفريقي والعربي.

السيد الرئيس،

هناك كميات كبيرة من الأمطار تتساقط على ولاية عين تموشنت، وتذهب إلى البحر، ولا تستفيد منها الولاية، رغم حاجتها لهذه الأمطار، لذلك فإن بناء سد في أولاد برقش سيحل هذه المشكلة ويمكنها من سقي مساحات أراضيها، مع الإشارة إلى أن الدراسة الموجودة منذ مدة وقد أشار إلى هذا الموضوع زملائي في البرلمان بغرفتيه.

وبالمناسبة، أجدد لكم طلبي لتسريع إنجاز هذا السد للاستفادة منه فلاحيا وتنمويا، وتجنب الفيضانات التي تلحق خسائر مادية وبشرية، في كل مرة، بالمواطنين والولاية.

السيد الرئيس،

هناك انشغال أود الإشارة إليه، وهو أن مصالح الري بالولاية قامت بفرض وضع عدادات (Les compteurs) على آبار أصحاب المصانع والمطاعم والفنادق وغيرهم من الحرفيين والتجار، حيث يدفعون مبالغ ما يستهلكون من مياه، رغم أن هذه الآبار تقع ضمن أملاكهم وأراضيهم دون أن تستفيد من هذه العائدات البلديات. وبالتالي، أقترح أن تعود هاته المداخيل للبلديات كلها، أوعلى الأقل جزء منها، خاصة البلديات الفقيرة.

السيد الرئيس،

كما هو معروف هناك 1541 بلدية عبر الوطن، منها الغنية ومنها المتوسطة ومنها الفقيرة.

لذلك، أقترح أن تستقطع مبالغ من عائدات البلديات الساحلية والصناعية وتوضع ضمن ميزانية الولاية.

على أن توزع الولايات هاته المبالغ المقتطعة على البلديات الفقيرة والتي ليس لها مداخيل دون إجراءات بيروقراطية، لرفع الضغط عن الخزينة العمومية.

وفي الأخير، نتمنى كل النجاح للحكومة لتجسيد وعودها وبرامجها، لما يعود بالفائدة على الدولة والشعب.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكرا والسلام عليكم.

107
السيد
خافي آخمادو

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
الزميلات والزملاء أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
إيتما أد أيتماتين أغلايكون السلام دا الخير تمدام.

تذكيرا ببيان السياسة العامة للحكومة الذي يتضمن حصيلة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على الإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية في الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2021 إلى غاية شهر أوت 2022، وهي الفترة التي شاهدت إصلاحات، من خلال الأعمال والنشاطات التي أنجزت وتجسدت على أرض الواقع، بقيادة الوزير الأول، رغم الظروف الصعبة، منها جائحة كورونا وحوادث دولية أخرى والحرائق المنتشرة في الوطن. رغم هذه الظروف الصعبة، استطاعت الحكومة، بفضل نشاطها وحنكة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتجربته الميدانية (في التسيير، السابقة) تم إخراج البلاد إلى بر الأمان.

ومن خلال برنامج الحكومة القادم، أطلب تجسيد بعض الانشغالات التي نراها تفيد وتوفر الاستقرار ومناصب الشغل في الجنوب وفي أقصى الجنوب:

1. إنجاز طريق الوحدة الإفريقية إن صالح - إن قزام - بوتيرة سريعة جدا، عن طريق ورشات متعددة بشركات وطنية قوية، لم يسبق تكليفها بهذا أو شركات أجنبية معروفة بأنها منجزة للطرق بصفة جيدة.

2. القيام بنهضة فلاحية في الجنوب الكبير وتشجيع كل من يرغب في ذلك، سواء في الداخل أو الخارج، عن طريق الاستثمار في الفلاحة من دون بيروقراطية وتقديم حوافز فعلية مقبولة في مناطق (تفساست - تيغرين - ان أتاي - تديكلت - ان أدق - ببرج المختار)

3. رفع فرص المناطق الجمركية عن الولايات الحدودية، حتى لا يعاني المواطن من المنافسة التصعيدية للأسعار من طرف تجار سجلات الجملة.

4. ومن خلال الإجراءات التي تضمنها بيان السياسة العامة للحكومة، حول توفير السكن اللائق للمواطن، فإنني أطالب بتقليص عدد أعضاء لجنة توزيع السكن وتعيين رئيس المجلس الشعبي الولائي، رئيس لجنة الطعن، لكون الوالي في القانون الحالي يترأس اللجنة الأولى والثانية وشطب شطر الراتب الشهري أو المهني من الاستفادة.

5. تدعيم البدو الرحل بمبالغ مالية للمحافظة على ثرواتهم الحيوانية، وخاصة الإبل (أي الناقة المتبوعة بالحوار) من الانقراض والقيام بتوزيع مساعدات غذائية والخيم، وتوفير الظروف للبلدية، قصد القيام بالخرجات الميدانية للبدو الرحل لتفقد أحوالهم كالبيطرة، وتسجيل المواليد الجدد وحفر الآبار الرعوية الملائمة.

- جلب المياه الصالحة للشرب من إن أمقل بتمنغست إلى أدالس + تازروك بدائرة تازروك ولاية تمنغست.

- استكمال الطريق المعبد ببلدية برج الحواس بولاية جانت إلى بلدية إدلس ولاية تمنغاست أثناء التنقلات السياحية والنفعية.

- نثمن قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المناطق الحرة تينزاوتين، تيمياوين، تندوف، ومن خلالكم السيد الوزير الأول، نترجى من السيد رئيس الجمهورية إضافة بلدية إن قزام بنفس القرار، لم لها من مكانة استراتيجية بدول إفريقيا، لما يعطيها أولوية مكانية لتحظى بالمنطقة الحرة.

. السيد الوزير الأول،

بالنسبة للبناء الريفي الحالي لم يعد يكفي بناء غرفة واحدة ولهذا نطلب منكم إضافة مبلغ 60 مليون للمبلغ الأول ليصبح 62 مليون، مع تعويض الفئات السابقة التي استفادت من مبلغ 50 مليون و 70 مليون و 100 مليون لاستكمال مساكنهم.

وبالتوفيق لحكومة الوزير الأول؛ والسلام عليكم ورحمة الله

السيد صالح ڤوجيل، يؤكّد بأنّ «الجزائر الجديدة استرجعت سيادتها وكلمتها بين الأمم.. بفضل سياسات ومقاربات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون»

..في مستهل الجلسة التي عقدها مجلس الأمة يوم السبت 15 أكتوبر 2022، والتي ترأسها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، بحضور الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، وأعضاء من طاقمه الحكومي وخصّصت لمواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.. ، ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة تحدث فيها عن الحدث التاريخي الذي احتضنته الجزائر بإشراف شخصي ورعاية كريمة من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،

وبالمناسبة أثنى كثيراً السيد رئيس مجلس الأمة على النجاح اللافت للنظر والباهر الذي رعته الجزائر بمساعي حثيثة وشخصية للسيد رئيس الجمهورية، الذي أثمر التوقيع على «إعلان الجزائر» المنبثق عن «مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية».. وهو الحدث الذي أوضح بشأنه بأنّه كان محصّلة للمبادرة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إثر زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، إلى الجزائر للمشاركة في الاحتفالات المخلّدة لستينية استرجاع السيادة الوطنية.. كما أبرز السيد رئيس مجلس الأمة بأنّ هذا الحدث سيخلّد في السجّل المشرّف والزاخر للدبلوماسية الجزائرية العريقة.. محيّيا - باسم أعضاء مجلس الأمة - السيد رئيس الجمهورية على هذه المبادرة وهذه الجهود التي تكرّس بالفعل لا القول فقط بأنّ الجزائر دائما كانت وستظل إلى الأبد مناصرة للقضية الفلسطينية ولشعبها الأبيّ..

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار):

.. بيان السياسة العامة للحكومة يحمل العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها دعمها وتثمينها

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزملاء أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة إطارات الدولة المحترمين،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

في البداية، اسمحوا لي أصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي في كتلة الأحرار بمجلس الأمة، أن نهنئكم ونبارك لكم، السيد الوزير الأول، تجديد الثقة في شخصكم من قبل السيد رئيس الجمهورية، ومن خلالكم إلى كل أعضاء الطاقم الحكومي الذين تم تجديد الثقة فيهم أو الذين تم تعيينهم حديثا، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على تقدير السيد الرئيس لجهودكم وعملكم الدؤوب، من أجل المضي قدما في مسار تنفيذ برنامجه والتزاماته اتجاه شعبه ووطنه، في سبيل إرساء وجه جزائر جديدة، تتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري، وتتكيف مع الرهانات المستجدة إقليميا، قاريا ودوليا.

كما لا يفوتنا في كتلة الأحرار، أن نهنئ أنفسنا وكافة الشعب الجزائري، بذكرى المولد النبوي الشريف، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. هذه الذكرى الدينية تأتي هذه السنة، ونحن على بعد أيام من الاحتفال بذكرى تاريخية عزيزة على كل جزائري، ألا وهي الذكرى الـ 68 لاندلاع ثورة التحرير المظفرة، والتي تذكرنا بتلاحم الشعب الجزائري آنذاك على هدف واحد ووحيد وهو استقلال الجزائر، وإذ نستذكر من خلال هذه المناسبة تضحيات وبطولات أسلافنا من شهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأخيار، فإننا اليوم نقول لهم نحن على نهجكم ودربكم سائرون ما حيينا، والدعوة هنا صريحة لكل الجزائريين للتلاحم فيما بينهم من أجل معركة تشييد الجزائر الجديدة.

في هذا الإطار، لا يفوتنا في كتلة الأحرار، أن نحيي بفخر واعتزاز الجهود المبذولة من طرف السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بشأن لم شمل إخواننا الفلسطينيين، والتي توجت والحمد لله بتوقيع إعلان الجزائر من أجل تحقيق وحدة الصف الفلسطيني، لاسيما وأنه جاء في ظل ظرف دولي جد معقد وصعب، وضمن توازنات جد حساسة، وباستقلالية تامة قد تخالف ما يخطط له كبار اللاعبين على الساحة الدولية، هذا وإن دل على شيء، إنما يدل على رغبة فولاذية وشجاعة قل نظيرها، سيسجل التاريخ ذلك بأحرف من ذهب في صفحاته المشرقة، لا محالة، إنصافا للجزائر وإذلالا للبعض، لاسيما للمطبع معه وللمطبعين أنفسهم، واسمحوا لي هنا أن أقتبس من تصريح السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة «بأن المصالحة الوطنية الفلسطينية على أرض الجزائر إنجاز عربي ودولي» انتهى نص الاقتباس.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

لا يفوتني كذلك أن أنوه وأشكر السيد رئيس الجمهورية، على كلمة الحق التي قالها في حق نواب البرلمان بغرفتيه، بصفة عامة، والنواب الأحرار، بصفة خاصة، على هامش لقاء الحكومة والولاة، واعترافه بأن البرلمان الجديد وتشكيلته تتوافق وروح الجزائر الجديدة، هذا الاعتراف وبقدر ما يولد لدينا شعورا بالفخر والاعتزاز، فإنه يزيدنا عزما على الانخراط في برنامجه الطموح وورشة الإصلاحات الكبرى التي بادر بها من أجل هندسة جزائر جديدة مزدهرة.

أستسمح السيدات والسادة الحضور، وقبل البدء في مناقشة السياسة العامة، أن نحيي فيكم السيد الوزير الأول، ثقافة الاعتذار التي قل ما نجدها عند مسؤولين من هذا المستوى، المعبر عنها في ردكم على مناقشات بيان السياسة العامة، من خلال اعتذاركم لكل رب أسرة عن كل تقصير حدث بخصوص التذبذب الحاصل في التزود ببعض المواد الأساسية واسمح لي هنا إن اقتبس من قول الشاعر:

ملء السنابل تَنحني تواضعًا

والفارغات رُؤُوسهن شَوامِخُ

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن عرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان بغرفتيه، ورغم أنها تدخل في إطار تنفيذ أحكام المادة 111 من الدستور، إلا أننا نسجل بارتياح هذا السلوك من طرف الحكومة، الذي يؤكد بأن الجزائر الجديدة قد كرست عهدا جديدا، قوَامُه احترام الدستور والتأسيس لدولة القانون والمؤسسات، وأن ممارسات الماضي القريب قد ولت وإلى الأبد.

إن بيان السياسة العامة المعروض أمامنا اليوم، يتضمن العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها دعمها وتثمينها، بل وجب علينا اليوم كبرلمانيين أن ننظر إلى الجزء الملوء من الكأس وهو الجزء الأكبر، وأن نكون اليوم قبل الغد شُركاء لا فُرَقاء في مسيرة البناء والتشييد كما كان أسلافنا خلال ثورة التحرير المظفرة.

وفي هذا الإطار، جدير بنا وواجب علينا أن نبارك و نُثَمِّن ورشة الإصلاحات الكبرى التي تم مباشرتها، والتي بادر بها السيد رئيس الجمهورية وعملت الحكومة جاهدة على بلورتها وتجسيدها على أرض الواقع، بشكل تدريجي وبطريقة ممنهجة، بدءا بالإصلاحات السياسية، باعتبارها مفتاح كل الإصلاحات، والتي بفضلها وصلت فيه الجزائر بمؤسساتها وهيئاتها الدستورية مرحلة، ارتسم فيها وجه جزائر جديدة، نَلمس فيها قطيعة مع ممارسات الماضي، وتتجدد لنا الثقة في الحاضر، والأمل كل الأمل في المستقبل، هذه الإصلاحات التي من بين نتائجها تغيير كبير في الممارسة السياسية، طبعا نحو الأفضل، وفي جودة ونوعية مخرجات العملية الانتخابية برمتها، ولولاها لما كان الكثير منا اليوم متواجد تحت قبة هذا الصرح العتيد، بفضل كل هذا نحن نناقش اليوم بيان السياسة العامة، تحت اسم كتلة الأحرار التي تم إنشاؤها ولأول مرة في تاريخ مجلس الأمة.

وبعد إن استكملت بلادنا بناءها المؤسساتي، تم الانتقال للشأن الاقتصادي، من خلال المضي قدما في مسار تعميق الإصلاحات الاقتصادية المهيكلة وإعطائها المكانة التي تستحقها ضمن مسعى الإصلاحات الكبرى. وفي هذا الإطار، نسجل بارتياح كبير نية الحكومة الصادقة وجهودها المبذولة فيما يتعلق بالتأسيس لاقتصاد قوي، تنافسي ومستدام قائم على الإنتاج الحقيقي للثروة بعيدا عن الريع البترولي والتبعية للمحروقات، وقد تُرجمت هذه الجهود، لاسيما في الارتفاع القياسي للصادرات خارج المحروقات، حيث تجاوزت ولأول مرة عتبة الـ 6 ملايير دولار، فضلا عن الجهود، فيما يتعلق بتأطير عمليات الاستيراد، من خلال ضبط وترشيد الواردات، ومحاربة ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد بالشكل الذي يحمي المنتوج الوطني والمُنتِج الوطني، حتى يتم التأسيس لنسيج صناعي وفلاحي متطور، يشكل دعامة لاقتصاد وطني قوي، يضمن لبلادنا أمنها القومي بمفهومه الشامل.

كما نسجل بارتياح جهود الحكومة في سبيل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لاسيما ارتفاع احتياطات الصرف، عودة منحنى النمو لمساره التصاعدي، فائض في الميزان التجاري، توازن الميزانية وعدم اللجوء للاستدانة، فضلا عن صدور قانون الاستثمار الجديد الذي يعتبر بحق دستور اقتصادي جديد، وهو يعكس الترجمة الفورية للإرادة السياسية القوية والنية الصادقة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وبعث الاستثمارات المنتجة، وسيساهم من دون أدنى شك في تعزيز النسيج الاقتصادي الوطني وزيادة تسهيل اندماجه اقليميا، قاريا ودوليا.

كما نثمن جهود الحكومة، بشأن الخطوات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي جنبا إلى جنب مع الأمن الطاقوي، وقد ترجمت نيتها هذه المعبر عنها في إنشاء أول بنك للبذور في تاريخ الجزائر المستقلة، ومخرجات مجلس الوزراء الأخير القاضية بإخراج القطاع الفلاحي من الطابع الاجتماعي التقليدي إلى الطابع العلمي وفق نظرة عصرية، وهو يعكس النية الصادقة للحكومة بهذا الخصوص.

كما لا يفوتنا أن نُثمن وندعم الخطوات والإجراءات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية، ومن خلاله الحكومة، المتعلقة بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، تماشيا مع مبادئ ثورتنا ورسالة نوفمبر الخالدة، نُذَكِّر هنا، والرسالة موجهة لأصحاب الذاكرة الضعيفة، إلغاء الضريبة على الدخل بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود، مراجعة النقطة الاستدلالية، استحداث منحة البطالة، تحسين معاشات المتقاعدين، وأخيرا وليس آخرا قرار السيد الرئيس القاضي بتحسين القدرة الشرائية للموظفين، ابتداء من مطلع العام الجاري، دون أن ننسى نية الحكومة وتطلعاتها بخصوص التشغيل وتوفير مناصب عمل جديدة للجزائريات والجزائريين؛ وقد تُرجم ذلك على أرض الواقع، من خلال توجه الحكومة لرفع العراقيل عن العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت عالقة، وكذلك إدماج فئات واسعة من أصحاب عقود ما قبل التشغيل، وكل ما سبق يعتبر من المؤشرات المكرسة للطابع الاجتماعي للدولة، والتي إن دلت على شيء، إنما تدل على الإرادة القوية والرغبة الحقيقية في التكفل التدريجي بتطلعات المواطنات والمواطنين لحياة كريمة وإطار معيشي لائق.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

من واجبنا كذلك أن نشيد بالعمل الدؤوب على مستوى السياسة الخارجية والرؤية الجديدة المتبناة في الدفاع عن مصالح الجزائر العليا واسترجاع هيبتها ومكانتها التي تستحقها إقليميا، قاريا ودوليا، وحري بنا اليوم أن نعتز بهذه الرؤية الجديدة الهادفة لإرساء دبلوماسية يقظة واستباقية، وبالمبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية، لاسيما ما يتعلق بالوقوف إلى جانب القضايا العادلة، عدم التدخل في شؤون الغير، عدم الانحياز، الحل السلمي في تسوية النزاعات، احترام السيادة وتوازن المصالح.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،

نسجل بارتياح مواصلة الدولة محاربة الفساد دون هوادة، ونلمس في الميدان الجهود المبذولة والخطوات المحققة لتدارك الوقت واستعادة الموارد المهدورة التي استباحها الفاسدون وعبثوا بها، ومحاربة الاستنزاف المشبوه لموارد الأمة، حيث إنه لا مكان في الجزائر التي تبنى اليوم للممارسات التي أضرت بثقة الشعب في مؤسسات الدولة وأن القانون يردع فيها من يجرؤ على حرمة أموال الشعب، وكذلك إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات والتأسيس لعدالة عصرية، مستقلة وذات نوعية، من أجل وضع البلاد على عتبة الانطلاق نحو ديناميكية تنموية تطلق المبادرات وتحرر الطاقات ليعلو فيها الحق ويسود فيها العدل والإنصاف، وتكرس فيها الحريات الفردية والجماعية.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،

بالرغم من أن بيان السياسة العامة تضمن العديد من الأمور الإيجابية، فإن هذا لا يُمكن أن يُخفي علينا بعض النقاط أو الملاحظات التي استوقفتنا، والتي يجب التذكير بها؛ ومناقشتها ليس إنقاصا من مجهودات الحكومة ونيتها في الدفع بالأمور نحو الأفضل، ولكن بنية المساهمة في تحسين جودة، مصداقية وشفافية عملها باعتبارنا شركاء، بعيدا عن الشعبوية والنظرة السياسوية الضيقة، وكذلك ليس بمنطلق طرح المشاكل فقط ولكن بمقاربة طرح واقتراح الحلول الممكنة، على أن يبقى رأيكم هو الفاصل وأهم هذه النقاط:

أولا – مشكلة أصحاب العقود المنتهية عقودهم، التابعين لوزارة التضامن الوطني: وهم شباب جزائريون تم إقصاؤهم من الإدماج، على غرار زملائهم بحجة انتهاء عقودهم، حيث عملوا بعقود ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، وضمن نشاط الإدماج الاجتماعي، لهذا نرجو – سيادة الوزير الأول – أن يتم النظر إلى وضعيتهم والمضي قُدُما في تسويتها، من منطلق المساواة والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص؛

ثانيا – مشروع قانون النقد والقرض: الذي يجب أن يتضمن في طياته الصيرفة الإسلامية، من حيث مفهومها، عملياتها، شروطها، ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أسوة بالصيرفة التقليدية، لوضعهما في بيئة تنافسية عادلة، خاصة وأنكم، السيد الوزير الأول، كنتم السباقين لوضع النصوص التنظيمية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وهذا يحسب لكم، ونتمنى أن يُؤخذ اقتراحنا هذا بعين الاعتبار.

ثالثا – التعليم العالي والبحث العلمي: نقترح بهذا الخصوص أن يتم إعادة النظر، فعليا، في كل ما يتعلق بالمنظمات الطلابية، التي أصبحت جزءا من المشكلة وليست الحل.

– تعزيز الاستثمار الثقافي، حفظا للهوية الوطنية بكل أبعادها، لاسيما من خلال التأسيس لصناعة سينمائية حقيقية تتناول الرموز والشخصيات التاريخية الوطنية وثورة نوفمبر المجيدة؛

– إعطاء الأولوية، في برنامج الحكومة، لا سيما لتوجيه الإنفاق العمومي نحو إنشاء أو إتمام إنجاز مناطق النشاطات الاقتصادية، بهدف تعزيز الموارد المحلية، خلق مزيد من مناصب الشغل، وتخفيف الضغط على مالية الدولة. وفي هذا الإطار، بودي أن أخص بالذكر المنطقة الصناعية لولاية غليزان التي تتطلب رصد مبلغ مالي، من أجل إتمام تهيئتها بشكل نهائي، ووضعها حيز الخدمة تحت تصرف المستثمرين، باعتبارها قطبا صناعيا وطنيا واعدا بامتياز.

رابعا – قطاع الصحة: رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، إلا أن هذا لا يجب أن يَخفي عليكم بأننا في كتلة الأحرار نطمح إلى الأفضل دوما. وفي هذا الإطار نقترح ضرورة أن توجه الحكومة اهتماماتها بشكل عاجل للاستثمار في البنية التحتية والعنصر البشري لتحسين التغطية الصحية ونوعيتها، بالشكل الذي يسمح بأن تكون الجزائر مركزا إقليميا ولم لا دوليا، لاستقطاب المرضى بغرض العلاج، وهذا تحقيقه ليس عليكم بصعب.

خامسا – الاستيراد: رغم جهود الحكومة التي تم تثمينها آنفا، إلا أنه – السيد الوزير الأول– حَريٌّ بنا أن نُلفت انتباهكم لنقطة مهمة وحساسة، وهي الوكالةَ الوطنية لترقية التجارة الخارجية « ألجاكس » الذي كان منتظرا منها أن تكون حلا لمشاكل قطاع التجارة الخارجية وقد أصبحت بالفعل جزءا من المشكلة بالنسبة للعديد من المتعاملين في هذا القطاع، بفعل تصرفات وسلوكات بعض الأطراف، التي تتنافى وروح الجزائر الجديدة.

أخيرا، ومن هذا المنبر، فإن كتلة الأحرار، تلتمس من الحكومة الأخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات، التي تراها تساير وتصب في إطار تفعيل القرارات والتوجيهات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية، أهمها:

– بقدر ما نبارك قرارات السيد رئيس الجمهورية، فيما يتعلق باستيراد الجرارات والعتاد الفلاحي الأقل من 5 سنوات، وكذا استيراد السيارات النفعية السياحية الأقل من 3 سنوات، فإننا في كتلة الأحرار، وبغرض تفعيل هذه القرارات على أرض الواقع، نوصي بتخفيض الضريبة والضريبة الجمركية وهذا بمرافقتهم،

ومن جهة أخرى، نثمن توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن النهوض بالقطاع الفلاحي، بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، في هذا الإطار نوصي الحكومة بـ:

– الإسراع في عمليات تسوية العقار، الذي يحوزه الفلاحون، بموجب عقود عرفية للأراضي غير المتنازع عليها (العروش)؛

– التسريع بإصدار مراسيم تنفيذية خاصة بالتنازل عن المستثمرات الفلاحية؛

– تدعيم سعر بذور الحبوب.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،

في الختام، حَريٌّ بنا اليوم جميعا، بل من واجبنا أن نوجه تحيةَ إجلال واحترام إلى كل الأسلاك الأمنية الوطنية، ونخص بالذكر مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرر الوطني، حامي الحمى، بدءا بقيادته ووصولا إلى الجندي المرابط على أقصى نقطة حدودية من تراب وطننا، هذه المؤسسة التي هي مصدر فخرنا واعتزازنا بالأمس، اليوم وغدا وإلى الأبد.

شعارنا نفنى وتحيا الجزائر شامخة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأخيار.

شكرا على كرم الاصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي):
.. عرض بيان سياسة العامة على البرلمان في الآجال القانونية هو التزام دستوري واضح يندرج ضمن التقاليد السياسية التي أرساها السيد رئيس الجمهورية

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي في البداية أن أثني وباعتزاز نجاح ونصر الدبلوماسية الجزائرية في زمن الخيبات العربية على لم شمل الفرقاء الفلسطينيين وإعادة القضية المركزية إلى صدارة الأحداث والاهتمامات، فهنيئا لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على هذا التوفيق والنجاح في توجيه القادة الفلسطينيين إلى رأب الصدع وهنيئا للشعبين الفلسطيني والجزائري على الوحدة والصمود. أما بعد،

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إنّ قيام الحكومة بعرض بيان سياستها العامة على البرلمان في الآجال القانونية، هو التزام دستوري واضح، يندرج ضمن التقاليد السياسية التي أرساها السيد رئيس الجمهورية، منذ انتخابه لجعل شعار الجزائر الجديدة واقعًا ملموسًا ولاسيما في ضبطه العلاقة الوظيفية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على أساس التعاون والاحترام المتبادل والرقابة على أعمال الحكومة، التي تدرك يقينا أن الدستور يعلو و لا يعلى عليه.

ومن ثمة ننوّه بتغير الظروف التي كان البرلمان فيها خاضعا ولا يقوم بدوره في تصويب السياسات العامة وتصحيح الاختلالات.

وتجسيدا لروح المادة الدستورية 115 التي تنص على أن «واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدّستوريّة، أن يبقى وفيًّا لثقة الشّعب، ويظلّ يتحسّس تطلّعاته»، فإننا نناقش اليوم حصيلة عمل الحكومة بعد عام من النشاط الميداني بإيجابياته وسلبياته.

ولا يفوتنا، في هذه المناسبة، التنويهُ بالقرارات الشجاعة للسيد رئيس الجمهورية خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء، والرامية إلى تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للجزائريات والجزائريين وتوفير السلع والمواد الاستهلاكية ومواجهة كافة أشكال الاحتكار والمضاربة، إضافة إلى مراجعة فورية لقانون البلدية والولاية ونظام الجباية المحلية وتحسين أداء الإدارة والعدالة الاجتماعية وغيرها من الخطوات الرئاسية التي نتقاطع معها بحكم انتمائنا إلى الأغلبية الرئاسية.

وفي سياق تثمين الجهود، نحيي الجيش الشعبي الوطني والمؤسسة الأمنية على الأشواط الكبيرة في حماية البلاد ومواجهة المخاطر والتهديدات الإقليمية في هذا الظرف المشحون والعصيب والذي يستوجب من الجميع تقوية الجبهة الداخلية ورص الصفوف والالتفاف وراء مؤسسات الجمهورية والقرارات السيدة للدولة الجزائرية، وهي تحقق المكاسب الدبلوماسية عشية القمة العربية الـ31 ولعب دورها التقليدي في تفعيل منظومة العمل العربي المشترك وإحلال الأمن والسلم الدوليين ونصرة قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وفاء لمبادئها وثوابت سياستها الخارجية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إننا نرى في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أن الظروف السياسية والمالية متوفرة، لإحداث وثبة تنموية تنتقل بالجزائر إلى مصاف الاقتصاديات الكبرى، وخاصة في ظل المؤشرات التي شكلت بوادر لإقلاع اقتصادي حقيقي رغم الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا وتلك الموروثة عن العقدين السابقين.

إنها ظروف لم تأت من العدم، بل أفضى إليها مسارٌ متينٌ من الإصلاحات التي باشرها الرئيس عبد المجيد تبون، بانتخاب مؤسسات سياسية جديدة واستحداث هيئات دستورية تتوفر على كفاءات وطاقات شبانية واعدة وواعية بالتحديات والرهانات، إضافة إلى تعدد الشراكات الاقتصادية وانفتاح الجزائر على العالم والوفرة المالية التي تتيح تنفيذ كافة المشاريع والبرامج التنموية الكبرى.

وحتى نكون صرحاء بعيدين عن خطابات الود العابرة، فإن الوقت لم يعد في صالح هذه الحكومة التي نناقش حصيلة عملها اليوم في كنف الشفافية والديمقراطية وفي إطار الواجب الذي يمليه علينا الدستور.

وهي ظروف قد لن تتكرر إن لم يتم توظيف كل الإمكانيات والظروف والجهود لتنمية شاملة متكاملة تقود إلى نهضة حقيقية يلمسها المواطن ويتحسسها ويحس بها ولا يشاهدها فقط على شاشات التلفزيون.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إذ عدّدنا بعض الإنجازات المحققة خلال العام الجاري، فإننا نلاحظ أن بعض القطاعات، وللأسف الشديد، لم تستوعب بعد الالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية، والتي شكلت المحاور الكبرى لبرنامجه، وخاصة أن الرهان كان منذ البداية على هذه القطاعات لخلق الثروة وإيجاد بدائل اقتصادية بعيدا عن اقتصاد الريع البترولي الخاضع لتقلبات السوق النفطية والأحداث الدولية.

مع ملاحظة بادية للعيان، وهي التفاوت في أداء بعض الوزارات وعدم قدرة أخرى على مواكبة

القرارات الأخيرة التي اتخذها رئيس الجمهورية لصالح المواطن وتحسين أداء المرفق العام وتحريك عجلة الاستثمار وتطوير الاقتصاد وحماية القدرة الشرائية.

ذلك أن البيروقراطية ما تزال متجذرة في بعض الإدارات والهيئات العمومية بشكل معطّل، يظهر الدولة غير قادرة على التأقلم مع متطلبات العصر والرقمنة والتطور التكنولوجي الذي يقرّب المسافات ويزيل العقبات ويعزّز ثقة المواطن في دولته ومؤسساتها الدستورية.

كما نسجل بكل أسف بطئًا كبيرًا في تنفيذ القرارات والتعليمات، إضافة إلى مشكلة الاتصال المؤسساتي، التي تحوّلت إلى فراغ مثير على مستوى الدوائر الحكومية والهيئات العمومية، فراغ يغذي الإشاعات ويثير الارتباك والاستياء ويزرع أجواءً من عدم الثقة والغموض حول المستقبل.

وهو وضع يستغل من طرف جهات متربّصة وفضاءات إعلامية معادية، لا تريد الخير للبلاد.

والواقع أن هذه الوضعية تجعلنا نتساءل وبإلحاح عن دور قطاعات التجارة والصناعة والاتصال، ما دامت تسجل تضاربًا مستمرًا حول ندرة السلع والمواد الاستهلاكية وملف استيراد وتصنيع السيارات والضبابية في التعامل الإعلامي وإبلاغ الرأي العام بالحقيقة؟

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

على الحكومة التي تملك كافة الأدوات والوسائل أن تحلّ أزمة الاتصال المؤسساتي وأن تضرب بيد من حديد كل من يعبث بمستقبل الجزائريين ويحبط معنوياتهم ويثبت تورطه في عرقلة مسعى التغيير، وإننا في التجمع الوطني الديمقراطي لن نتردد في دعم كل خطوة حكومية تسير في اتجاه الانتقال بالجزائر إلى عصر الرقمنة والتطور الشامل.

وعليه، ندعو إلى مضاعفة الجهود وتظافرها وتشجيع الاستثمار في كل المجالات، مع رفع القيود البيروقراطية واعتماد الشفافية والسرعة في معالجة الملفات، إذ كثيرًا ما يصطدم الراغبون في الاستثمار بذهنيات متحجرة متكلّسة على مستوى بعض الهيئات العمومية والإدارات، وهي سلوكات غير مقبولة لأنها تتعارض تماما مع الإرادة السياسية المعبر عنها في كثير من المناسبات، سلوكات مقيتة رافضة لقطار التغيير.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إذ نشير إلى ذاك الحرص الشديد للدولة على وضع مخططات عملية لمواجهة الكوارث الكبرى، فإننا نتأسف لغياب تفعيل هذه المخططات، ما كشف عن غياب اليقظة الاستراتيجية في عمل الحكومة التي وعدت باتخاذ ما يلزم لمواجهة حرائق الغابات خلال الصيف الماضي.

إن هذا الواقع يجعلنا نسائل الحكومة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة الفيضانات ونكبات الاختناقات بالغاز وما يسمى بالقاتل الصامت، وخاصة في ظل العجز المسجل بعدد من البلديات والتي تفتقد للمعدات والإمكانيات اللازمة لتهيئة الإقليم. فالمطلوب من الحكومة الآن هو تحيين وتفعيل أجهزة اليقظة والإنذار بالشكل اللازم.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

لقد أشار بيان السياسة العامة للحكومة إلى أن هذه الأخيرة تواصل مسار تجسيد الإصلاحات السياسية والمؤسساتية العميقة لتعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، المكرسة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 من خلال إعداد النصوص القانونية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي ندعو الحكومة إلى التعجيل بمراجعة قانون البلدية والولاية وإشراك الأحزاب السياسية في إثراء المشروع مثلما أمر بذلك السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير، وذلك بما يعيد الاعتبار لدار البلدية بجعلها مؤسسة رسمية فعلية، تحلّ مشكلات التنمية والسكن والشغل وترفع الغبن عن المواطن مانح الشرعية.

كما أن ذلك ينبغي أن يضمن مايلي:

- توسيع صلاحيات المنتخب المحلي وتعزيز الحماية القانونية له؛
- تكييف قانون العقوبات والإجراءات الجزائية مع قرارات رئيس الجمهورية برفع التجريم عن فعل التسيير؛
- ضرورة إعادة النظر بنظام الوصاية (رؤساء الدوائر) بغرض تحرير مبادرة رؤساء المجالس المنتخبة في دفع مشاريع الاستثمار والتنمية المحلية؛
- سد الاختلالات التي ساهمت بشكل كبير في تعطيل التنمية المحلية وإشراك رؤساء البلديات في تخصيص المشاريع القطاعية؛
- منح البلدية الاستقلالية المالية الكافية بما يسمح بإنشاء مؤسسات اقتصادية توفر لها عائدات مالية، بدل اعتمادها الحصري على إعانات الدولة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن دعوتنا إلى مراجعة جادة وعاجلة لقانون البلدية والولاية والقوانين ذات الصلة، هدفها أساسا دعم التسيير اللامركزي وخلق الثروة للجماعات المحلية وإرساء دعائم أقطاب اقتصادية جهوية بإشراك المنتخبين المحليين.

ولاسيما في ظل استعادة بلادنا لحركية النشاط الاقتصادي مع ارتفاع إيرادات الميزانية، بعد الانكماش الذي خلفته أزمة كورونا وتداعياتها القاسية.

وإذ ننوّه كذلك بارتفاع نسق الصادرات خارج المحروقات بما نسبته 42 بالمائة، إذ انتقلت من 2.61 مليار دولار في 2021 إلى 4 ملايير خلال أوت الماضي، فإننا نرى بضرورة إعادة النظر في قطاع التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات بشكل أكثر مرونةً مع إصلاح الاختلالات ومراجعة الصلاحيات بالنسبة للهيئات المشرفة على هذا القطاع الاستراتيجي.

وإنّ ما سجّله قطاع الفلاحة من مساهمة معتبرة في دفع الاقتصاد الوطني يستحق الإشادة، لأنه سيرسّخ شيئًا فشيئًا الأمن الغذائي، الذي سيدعم استقلالية القرار السياسي والقرار الاقتصادي.

ذلك أن قطاع الفلاحة لا يزال قادرا على النمو والرفع من مساهمته في الدخل الوطني، شريطة إزالة العوائق الفنية والإدارية التي تعترض طريقه، على غرار البيروقراطية، والوسطاء، ومشاكل العقار الفلاحي، والتأخر في اعتماد التقنيات الحديثة واستخدام الطاقة الشمسية لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الري وتغيير طريقة تسيير القطاع الفلاحي والتنمية الريفية من التسيير الإداري البيروقراطي إلى التسيير بمقاربة اقتصادية براغماتية.

كما نلفت انتباه الحكومة وخاصة وزارتي الفلاحة والصيد البحري والهيئات التابعة لهما، إلى ضرورة الاعتناء بشعب الحبوب والحليب والطماطم الصناعية والثروة السمكية وتربية المائيات والاستثمار في الثروة المرجانية التي تتعرض للنهب، مع أنها قادرة على تحقيق إضافة نوعية ومداخيل إضافية وبالعملة الصعبة للاقتصاد الوطني.

إذ يجب رفع مردودية الهكتار الواحد من الحبوب، مع توفير مراكز التخزين والنقل عبر كل الولايات التي تختص بزراعة الحبوب، وضرورة توفير أحدّث تقنيات الزراعة والسقي، فلا يمكن الحديث عن رفع الإنتاج والمردودية في ظل العجز المسجل في مجال التخزين، على غرار ما تشهده عدة ولايات.

والأمر ذاته ينطبق على ملف الزيت الغذائي، من خلال تعميم زراعة السلجم الزيتي كمادة أولية، عبر تشجيع إنتاجه وضمان تسويقه ونقله إلى غاية مصانع التحويل.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن قطاع السياحة والصناعة التقليدية يظلّ بحاجة إلى ثورة حقيقية، تنتج الثروة وتخلق فرص الشغل وتساهم بجدية في دفع الاقتصاد الوطني، كما يحدث في دول أخرى لا تكاد تذكر أمام بلادنا من حيث الإمكانيات الحمويّة والسياحة الغابية والمقدرات الطبيعية.

وذلك لن يتحقق إلا بالاستعجال في تطهير العقار ومناطق التوسع السياحي وإنهاء تضارب الصلاحيات بين قطاعات السياحة والفلاحة والغابات، مع تكوين مرشدين سياحيين وتطوير الحظيرة الفندقية في البلاد وترقية الخدمات، بما في ذلك النهوض بالمؤسسات الفندقية والمركبات السياحية العمومية التي آلت، للأسف الشديد، إلى التدهور والضياع بسبب سوء التدبير والتسيير لهذه الممتلكات العمومية.

والأمر كذلك بالنسبة لقطاع الثقافة والفنون الذي يظل هو الآخر بعيدًا عن المأمول من خلق اقتصاد ثقافي حقيقي، حتى لا يبقى عبئا على الدولة، فالمتاحف والحظائر الثقافية والآثار والفنون والصناعة السينمائية ينبغي أن تتحول كلّها إلى مجالات خلّاقة للثروة والإنتاج.

وعليه، ندعو وزارتي السياحة والثقافة إلى استيراد التجارب الناجحة للدول التي حققت إنجازات عظيمة بفضل المداخيل الكبيرة لهذه المجالات ومساهمتها في الناتج القومي لتلك البلدان.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

تلكم هي المشاعر الصادقة والمواقف الصريحة للمجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، الحزب المتجذر في الأوساط الشعبية لارتباطه بمرجعية الخط النوفمبري الحر.

وإذ نرجو التفاعل الإيجابي مع هذه الملاحظات والمقترحات، فإننا ندعو الله أن يعمم الأمن والاستقرار والسكينة والرخاء على بلدنا.

فالمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

وشكرا لكم الإصغاء.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للتلث الرئاسي):

.. مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة تجسيدا للوحدة الوطنية المتكاملة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل مجابهة التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا العظيمة

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السادة أعضاء الحكومة،
أساتذتي أعضاء مجلس الأمة كل واحد باسمه ومقامه،
أسرة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة،
إطارات وموظفو مجلس الأمة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
كل حديث يحتمل التأجيل أمام جلالة الحدث الذي شهدته الجزائر والقضية الفلسطينية يوم الخميس، أستسمحك، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، قبل أن أقدم كلمتي بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة، الحديث عن الإنجاز الفارق للجزائر ورئيسها ودبلوماسيتها.

فبعد قرابة سنة من اللقاءات المتوالية، تمكنت مبادرة الجزائر من جمع شتات الفصائل الفلسطينية، بالتوقيع مساء الخميس على اتفاق جديد باسم إعلان الجزائر والذي كان لنا الشرف لحضور مراسيم التوقيع.

فهنيئا للشعب وللقادة الفلسطينيين وهنيئا للجزائر، رئيسا وشعبا وحكومة، .. هذا الإنجاز التاريخي الذي يعيد الزخم لأم القضايا ونحن على باب انعقاد القمة العربية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
نلتقي مجددا بعد مرور عام كامل، من تقديم السيد الوزير الأول المحترم لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية أمام مجلسنا الموقر، لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، وفق ما ينص عليه الدستور ونتشارك الجهود والرؤى والمواقف، تجسيدا للوحدة الوطنية المتكاملة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من أجل مجابهة التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا العظيمة في تاريخها وبطولاتها وطموحاتها والثرية بمقدراتها، وأصالة شعبها وكفاءات شبابها، ونتقاسم فرحة وفخر الإنجازات والانتصارات والمكاسب التي حققتها الدولة.

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، تقيّم اليوم بكل افتخار عاما حافلا بالعمل الجاد وفق مخططات واستراتيجيات دقيقة، حفظتها أيادي أبناء الجزائر في ظروف دولية جدّ عصيبة، لم تثبط عزيمتهم ولم تخف حماسهم واستعدادهم وإصرارهم على بلوغ الهدف الأسمى الذي سطره السيد رئيس الجمهورية، مستمدا ذلك من قيم ومبادئ ثورة نوفمبر الخالدة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إنها الجزائر التي وعد بها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية في برنامجه الوطني، بعد التزامه التام بالقضاء على ممارسات قديمة ورديئة أهلكت البلاد والعباد، وقراره الحاسم المتبوع بإجراءات ردعية وعقابية لمكافحة الفساد وتبييض الأموال المنهوبة والمحولة إلى الخارج.

إننا نبتعد كل يوم أكثر فأكثر عن مظاهر الأزمة متعددة الأبعاد، التي أوجدتنا فيها أطراف حاقدة ونسترجع كل لحظة الثقة الغالية التي تربط الدولة بالشعب.

هذه الثقة التي تجسدت في محطات تاريخية عديدة تلت انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، بعد حراك مبارك، أصيل، وصولا إلى بناء المؤسسات الجديدة وفق قوانين منظمة وداعمة وواضحة، من خلال تنظيم الانتخابات البلدية و الولائية وسيعقبها تعديل قانوني البلدية والولاية، قصد إعطاء صلاحيات أكثر للمنتخبين المحليين، وتمكينهم من تحقيق متطلبات المواطنين والوقوف على انشغالاتهم والتي سمحت أيضا بتشجيع الكفاءات الوطنية على المشاركة في الحياة السياسية ووضع القرار.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إن البناء المؤسساتي الذي استكملته الدولة الجزائرية وضع لبنة صلبة للجزائر الجديدة وأبان عن ولاء الشعب الجزائري لقيادته وثقته في تحقيق وعوده التي ساهم في تأكيد مصداقيتها، من خلال انخراطه في مساعيها للم الشمل ومشاركته في كل الاستحقاقات الوطنية التي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية.

لقد جدد رئيس الجمهورية الأهداف والآليات والوسائل والخطط وضخ دماء جديدة في مؤسسات وهياكل الدولة، كما جدد عهد نوفمبر الذي لا يفنى بالتقادم وأحيا القيم النوفمبرية المجيدة التي طمست طويلا لتكون عمادا حيا تقوم عليه الجزائر الحرة المستقلة، كما أرادها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأخيار.

وفي هذا السياق، يجدر بنا التنويه بالقرار الحكيم، المدعم بتدابير عملية والمتمثل في الانتقال بالاقتصاد الوطني من تقليدي ريعي، قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع، منتج للثروة، قائم على المعرفة والرقمنة والتكنولوجيا، إنه نهج اقتصادي جديد تعمل بلادنا على الانخراط فيه مسايرة وتكيفا مع التطورات والمستجدات الاقتصادية الدولية والمتجهة نحو الابتكار والإبداع العلمي والمعرفي، وذلك من خلال إدخال الرقمنة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستثمار في المقدرات البشرية الهائلة رفيعة المستوى التي يتسم بها شبابنا المعروف عالميا برقي أفكاره البناءة وبكفاءاته وطاقاته الإبداعية الخلاقة، إنه لأمر يدعو إلى الفخر أن نشهد اليوم جزائر تعمل بخطوات واقعية ملموسة على بناء اقتصاد وطني قوي داعم للدينامكية والانفتاح والتنافسية، بفضل تحلي قيادته الرشيدة بالشجاعة الكافية التي يتطلبها الخروج من نهج اقتصادي اعتمدته الجزائر لعقود طويلة، وذلك من أجل حماية الأجيال القادمة من فخ نفطي خاضع للتقلبات الدولية عن طريق ضمان تدفق الثروة من عقول جزائرية مبتكرة لا تنضب إبداعاتها الإنتاجية أبدا.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
لقد أتت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة أولى ثمارها، بتحقيق فائض في الميزان التجاري، من المتوقع أن يبلغ 17 مليار دولار بنهاية العام الجاري، بالإضافة إلى تحقيق أكثر من 7 مليارات دولار، كعائدات للتصدير خارج المحروقات عام 2022، مع تقليصها فاتورة الواردات، كما عادت الجزائر بقوة إلى الأسواق المغاربية والإفريقية التي افتقدت زمنا طويلا منتجات الجزائر عالية الجودة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إن الجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها السيد رئيس الجمهورية والتي تغير فيها نموذج التنمية وأعيدت للاستثمار الوطني والأجنبي مكانته ودوره في دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة وذلك بالقضاء على البيروقراطية وكل المعوقات التي تعرقل المشاريع الاستثمارية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالقرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية من أجل استقطاب الأموال الموازية وجلب الاستثمارات، مع إنشاء منصة رقمية للمستثمر واستحداث الشباك الوحيد للاستثمار وتبني منهجا إحصائيا دقيقا، قائما على الاستشراف، بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية التي يحتلها الاستثمار في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الإنتاجية.

كيف لا تكون الجزائر الجديدة مدعاة للفخر وهي تتعافى اقتصاديا، رغم الوضع الدولي المتردي على كافة الأصعدة ويرفض رئيس الجمهورية رفضا قاطعا اللجوء إلى الاستدانة التي أرهقت الجزائر سنوات ماضية واستقرت في أذهان الجزائريين ذكريات سيئة عن هذه الآلية المالية الملغّمة.

لقد حرصت قيادة البلاد على تجنب عروض الاستدانة المغرية، حفاظا على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية، ومنعا لأي ضغوط دولية يكون ثمنها مصلحة الوطن والمواطن أو مبادئ الجزائر.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
لقد كانت محنة الوباء محكا حقيقيا لاختبار قدرات الدولة على الرعاية والحماية ومواجهة التحديات الكبرى لمواطنيها، كيف لا تكون الجزائر جديرة قولا وفعلا وهي قد أحرزت المرتبة الأولى إفريقيا ضمن تصنيف المؤتمر العالمي للأمن الغذائي 2021، والذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الانتفاع والوفرة والسلامة الصحية للأغذية، في وقت يشهد فيه العالم أزمة غذائية تبعث على القلق، إذ تهدد الأمن الغذائي العالمي وتدفع نحو شح مخيف في الموارد الزراعية وقوت الشعوب.

إن اهتمام الدولة المتزايد بالفلاحة التي تعتبر جوهر الإصلاحات وضمان الأمن الغذائي الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع المنتوج الوطني، وفي هذه المرحلة الحاسمة والحرجة التي يمر بها العالم سياسيا واقتصاديا وأمنيا، تتطلب قيادة تتسم بالحكمة، والحنكة، والقوة والشجاعة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبعث الأمل من جديد في نهضة اقتصادية، محلية، شاملة في كافة القطاعات.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إن الجزائر الجديدة لا تتخلى عن مواطنيها بدعوى خصوصية الظروف الاقتصادية العالمية ولا تعطي ظلك العيش مبررات مهما كانت موضوعية، فقد تمت مراجعة الأجور، ومنح التقاعد، والبطالة، بتوجيه من السيد الرئيس، كما قرر أيضا مراجعة أخرى للأجور والمنح وأمر بإدراجها في قانون المالية للعام القادم، كما تدفقت منحة بآلاف الدينارات على آلاف المواطنين في عز الأزمة الوبائية والمالية.

إن نجاح الدول بقربها من مواطنيها وتخفيف أعباء الأزمات عنهم والعمل على استمرارية الحياة الطبيعية في أحلك الظروف غير الطبيعية، وهذا ما فعلته الدولة التي زرعت الأمل والطمأنينة في صفوف الشعب وكرست الثقة في راهن وطني مستقر وقادم واعد أفضل.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إن الاستمرارية التي تميزت بها أيضا السياسة الخارجية للجزائر، قد أثبتت بلادنا على مواقفها النبيلة المعروفة تجاه كبرى القضايا الدولية، فقد عادت الديبلوماسية الجزائرية بقوة إلى الساحة الدولية ورافع ممثلوها بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية ضد الاحتلال والاستعمار، والإرهاب والتطرف العنيف، ضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضد تهديد أمنها ووحدتها وسيادة قراراتها، مع حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الجزائر، بكل فخر واعتزاز، هي أكثر الدول التزاما تجاه أمهات القضايا التي تهم المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية، لا تنقطع مساندتها لحقوق الشعوب في العيش بكرامة وحرية وسيادة على أراضيها والتمتع بثرواتها دون وصاية واحتلال.

إن الجزائر الجديدة، بقيادة رئيسها، لا تتخلى عن مساندة أشقائها من الدول التي تعاني جراء أزمات سياسية وأمنية، في ليبيا، وسوريا، واليمن، وفلسطين، والصحراء الغربية، تمد يدها للوساطة وجمع الشمل وترافع لصالح الحوار والحلول السياسية، وتشجيع السلم والمصالحة وتنبذ اللجوء إلى العنف وتناهض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بدواعي احتيالية مختلفة.

وفي هذا السياق، أؤكد أن بلادنا اليوم، بمساعيها الجامعة، هي أنسب مكان يجتمع فيه الإخوة العرب لبحث أمهات القضايا العربية، وانعقاد القمة العربية في الجزائر الجديدة التي تعيش

مناخا إصلاحيا واسعا، تحصد نتائجه المبهرة أمام أنظار العالم، هو تزامن تاريخي يؤكد صحة المسار الذي تسير عليه قاطرة الجزائر.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن الاحترافية العالية لجيشنا الباسل، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، بحق وجدارة، كما يؤكد عليه دائما المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، في مختلف تدخلاته هذا الجيش هو جيش الأمة الذي يحمي أمانة الشهداء ويحافظ على الوحدة الوطنية ويصون أمن وسيادة واستقرار الجزائر؟!

السيد الرئيس،

ألا نثمن ما قام به الجيش الوطني الشعبي على كل الجبهات أمنيا وعسكريا وشعبيا، ونشيد بتلاحمه مع أبناء الشعب الواحد.

ألا نثمن ما قام به الوزير الأول و طاقمه الحكومي، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية في تنفيذ برنامجه والتزاماته الأربعة والخمسين وحرصه على تجسيد المخططات التنموية، رغم الظروف الطارئة وتقلبات العملات والسوق وسعيه إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وضمان أقصى حد ممكن من الاستقرار في توفير المواد واسعة الاستهلاك، مع دعم المؤسسات الناشئة في حدود العطاء ومواصلة الجهود المبذولة من أجل حشد كافة السبل لتكون سنة 2023 سنة خاتمة لجميع المشاكل أو أغلبها تلك التي تعرقل التنمية الوطنية؟!

ألا نثمن قرار رئيس الجمهورية بعدم التسامح مع كل من تسول له نفسه المساس بأموال الشعب أو الإضرار بالاقتصاد الوطني وبقوت الشعب، وأمر الحكومة أن تضرب بيد من حديد من أجل وقف هذا الاستنزاف المزدوج الذي يمس جيب المواطن وخزينة الدولة، مع إحالة المضاربين فورا على العدالة الذين لا يتأدبون لا مع الله ولا مع الوطن ولا مع الشعب؟!

ألا نثمن ما قام به رئيس الجمهورية من إنجازات عظيمة، بالنظر إلى الوقت القصير والظرف العسير الذي تمر به كافة دول العالم؟!

ألا يستحق منا أصدق عبارات التنويه والإشادة، بحكمته وشجاعته في إدارة وتسيير الدولة التي تمر بمرحلة جديدة بتاريخها المجيد والتي أصبحت تقلق الكثير داخليا وخارجيا، لذا يجب علينا أن نكون بالمرصاد جيشا وشعبا، يقضين من المكائد والدسائس التي تحاك ضد هذا الوطن الغالي وكأنهم كرهوا لهذه الأمة أن تنهض؟

الويل لهم خفافيش الظلام، يريدون تعطيل المسيرة وتبديد الإرادة القوية لرجل قرر أن يحافظ على الأمانة التي وضعت في شخصه من طرف الشعب الجزائري، من أجل جزائر جديدة بمؤسساتها وشعبها وشبابها والحفاظ على سيادتها، لم يجدوا سوى الاشاعات المغرضة والدنيئة، هدفهم زرع البلبلة والمكائد لن ولم ينجحوا!

ألا نثمن ما قام به رئيس الجمهورية من تجديد وإصلاح أنقذ البلاد من المجهول، ورتب أوراق الدولة من جديد وأعاد للجزائر كلمتها وهيبتها بين الأمم؟!

ألا نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة من أجل إصلاح العدالة، وإعطاء السلطة القضائية ما تستحقه من تقدير على تكريس دولة الحق والقانون واحترام الحريات؟!

ألا نثمن هذا المسار الإصلاحي العميق الذي يشهده قطاع العدالة في الجزائر، رغم صعوبة الظروف وتجذّر الفساد والتكالب الذي يزداد عدائيا على السلطة القضائية، كلما نجحت بحزمها وصرامتها في محاربة المال الفاسد وتشديد العقاب والردع ضد كل أشكال الانحراف مهما كان أصحابها، مهما كان أصحابها طبقا لتوجيهات القاضي الأول في البلاد، على أن لا يخضع القاضي إلا للقانون وللضمير فقط.

إننا ندرك في الواقع وشجاعة الأقوال أن هناك إخفاقات في بعض الدوائر الوزارية، وهي موجودة بجنب العديد من الإنجازات، نظرا للنتائج الجيّدة الملموسة في ميادين عدّة، كل ذلك بفضل الإصلاحات التي بدأت تعطي ثمارها على مرآى ومسمع من الناس.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، أيها الرجل الطيب،

ألا يجمعنا، قيادة وشعبا، حكومة وبرلمانا، أحزابا ومعارضة، حب الجزائر. بلد المليون ونصف المليون شهيد؟ والرغبة في الوصول بها ومعها إلى أسمى المراتب إقليميا ودوليا، نسعى جميعنا لأن ترقى بلادنا إلى مصاف الكبار فهي تستحق منا ذلك فلنضع اليد في اليد ولنتضامن ولنتعاون ويسند بعضنا البعض، من أجل بلوغ هذا الهدف، لنا ولأبنائنا وللأجيال القادمة تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد أحمد صالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):
.. نثمن عاليا ما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة والإنجازات المحققة لحد الآن والإصرار على القطيعة مع الممارسات السابقة

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أريد، بداية، باسم كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، أن نثمن عاليا ما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة من طرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، ونثمن عاليا المشاعر النبيلة التي عبر عنها السيد الوزير الأول أمام الزملاء نواب المجلس الشعبي الوطني، عندما قدم اعتذاراته واعتذارات حكومته للشعب الجزائري عن ارتفاع أسعار بعض السلع وندرة بعض السلع الأخرى، وهو موقف شجاع لا يصدر إلا عن رجل مخلص يريد أن يكون صادقا مع شعبه، الأمر الذي يحتم علينا، كممثلين للشعب بكل أطيافه أن نكون سندا وعونا للحكومة وللسيد رئيس الجمهورية من أجل بناء الجزائر الجديدة التي نحلم بها جميعا.

سيدي الرئيس،

ونقدم النقد البناء والغرض منه الإصلاح والتنوير، ونطرح الحلول والبدائل لأن حزب جبهة التحرير الوطني شريك في الحكم والحكومة ويحوز على الأغلبية المطلقة في المجالس المنتخبة وهو القوة السياسية الأولى.

وهو ذات الاهتمام الذي اتسمت به النقاشات في مجلسنا الموقر وهي لحظة هامة من لحظات الجمهورية التي تسير وفق مقتضيات الدستور من خلال الحياة الدستورية التي تضمن سيرورة الدولة الجزائرية، ثمرة جهاد مرير لأجيال متعاقبة وبتضحيات جسام.

إن المعطيات والأرقام والإجراءات المتضمنة في هذا البيان تجعلنا نثمن الإنجازات المحققة لحد الآن، بل ما نراه في أرض الواقع اليوم من حركية دؤوبة وإصرار على القطيعة مع الكثير من الممارسات السابقة واهتمام ملفت بالشباب ورغبة صادقة في الاستفادة ومصارحة الجزائريين بالواقع والاستفادة من الكفاءات الوطنية، كل ذلك يجعلنا نتفاءل بالمستقبل، الأمر الذي يحتم علينا في كتلة حزب جبهة التحرير الوطني أن نكون في الصفوف الأولى دعما لهذا الجهد الوطني في كل القطاعات.

إن أريحيتنا في التجند لصالح هذا البرنامج تجد مغزاها من رمزية رقم 54، الذي اختاره السيد الرئيس لإطلاق برنامجه الانتخابي تبركا بثورة أول نوفمبر 1954.

وهي رمزية تلتقي شكلا ومضمونا مع روح نضالات حزب جبهة التحرير الوطني قيادة ومناضلين.

ونشد على يد السيد الرئيس وندعمه بكل قوة وهو ينحاز إلى المواطن البسيط، خاصة عندما نصح السادة الولاة في لقائهم الأخير أن يحتموا بالفقراء، وهو ما يفسر قراره بمراجعة الأجور بداية من السنة القادمة، خاصة لمستخدمي التعليم والصحة والشؤون الدينية وهي فئات تعاني من انهيار القدرة الشرائية، إن الجزائر الجديدة قد بدأت ملامحها تلوح من خلال الشروع في تنفيذ الالتزامات والتعهدات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية التي وعد بها والتزم بالوفاء بها عند العودة للشعب بالاستفتاء على الدستور، وبعده مباشرة وفي خلال فترة وجيزة تم تنصيب كل الهيئات والمؤسسات بعد انتخابات تشريعية ومحلية اتسمت بشفافية تامة.

ويمكن أن نذكرها:

- السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،
- السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته،
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- المحكمة الدستورية،
- المجلس الأعلى للقضاء،
- الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا،
- المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات،
- المرصد الوطني للمجتمع المدني،
- المجلس الأعلى للشباب،
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،
السيد الوزير الأول،

إن تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية والإسراع في وضع الميكانيزمات لإصلاحات شاملة ودائمة تنم عن إرادة صادقة وتصميم أكيد بإرساء دعائم الجزائر الجديدة التي تجعل من المواطن الوسيلة والغاية، أولا وأخيرا.

- جزائر يتساوى فيها الجميع أمام سلطان القانون،
- جزائر ينعم فيها الجميع بالرفاه،
- جزائر تدعم الإبداع وتشجع المبدعين،
- جزائر تفخر بماضيها وتحميه وتتطلع لمستقبلها الراقي فتبنيه،
- جزائر فخورة بجيشها، داعمة لمساعيه في حفظ الأمن وحماية الوطن،
- جزائر تعتز بالماضي الثقافي، مع تنوعه وتنفتح على ثقافات العالم من غير عقد.

إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني تستبشر خيرا عندما تكون التوجهات الأساسية للسلطات العمومية هي الاعتناء بالشرائح الواسعة وخاصة تلك المعوزة من المجتمع واستدراك التأخرات بشتى أسباب الحياة بمناطق الظل.

سيدي الرئيس،

وكذا الاهتمام بالريف الجزائري وفئات الشباب والمرأة وقطاع الفلاحة والاستثمار والتحول البيئي والصناعة وتحديث ميكانيزمات التجارة وربح معركة الرقمنة ورفع قيود البيروقراطية وترشيد النفقات والسياسة المالية للبلاد، وضخ ديناميكية جديدة للإدارات والمؤسسات، من خلال تواجد الشباب والمرأة ممن يتسمون بالكفاءة والطموح والإقدام.

وهنا، فإن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني تقترح أن تلتفت السلطات العمومية للمناطق الحدودية بتخصيص برنامج تنموي استثنائي خاص بها بما تمثله من طرق لحماية البلاد اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا وثقافيا لكونها بوابات سياحية هامة.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

اسمحوا لي أن أقف وقفة خاصة لعائلة الصحة بكل مستخدميها، وقفة عرفان وتقدير، أمام هذا التجنيد البطولي للتصدي لجائحة كورونا وأثناء الكوارث والحرائق وهو ما يجعلنا ندعو الحكومة للاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم لهذا القطاع الحساس والاستراتيجي، من خلال دعم المستشفيات بالتخصصات الطبية المختلفة والعتاد الطبي العصري، مثل أجهزة الأشعة وتوفير الأدوية وعلى سبيل المثال لا الحصر أدوية المصابين بداء السرطان ومعاناتهم اليومية.

وفي ذات السياق، الشق الاجتماعي، يحتل قطاع السكن مكانة هامة من اهتمام المجموعة الوطنية، إذ يبقى علامة من علامات الامتياز والتميز للدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة، وهو ما يدفع طموحنا للدعوة لتحسين الخدمات واليقظة فيما يخص أدوات البناء والاستغلال الأمثل للعقار والاهتمام بترقية السكن الريفي وتجويد اليد العاملة في القطاع، وتوفير شروط الحياة الهنيئة بمحيط المجموعات السكنية للوصول إلى مفهوم الدار بدل مجرد مفهوم السكن.

وفي هذا الإطار، نرجو من الحكومة مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 - 142 الذي يحدد كيفية الاستفادة من السكن الاجتماعي، بما يسمح برفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى 50.000 دج للاستفادة من السكن بدل 24.000 دج ليحفظ كرامة المواطن.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

وبخصوص الرقمنة، نؤكد لكم، السيد الوزير الأول، أن نجاحكم في رقمنة القطاعات الحكومية والاهتمام بها بجدية سيكون مفتاح التطور والرقي وسيكون عاملا مهما في الحد من الفساد والمحسوبية والإهمال والبيروقراطية بكل أشكالها، لكننا نلاحظ، للأسف، أن عملية الرقمنة تسير بخطوات ثقيلة في الكثير من القطاعات التي لا تزال تستعمل الوسائل التقليدية.

أما فيما يخص تطوير وتعميم قطاع البنوك وتقريب هاته الخدمات من المواطن في بلديات الوطن، فإننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الهدف المنشود والقضاء على المعاملات الكلاسيكية بالسيولة وعدم تشجيع استعمال البطاقات الذكية، فهذا مستحيل تحقيقه في غياب الموزعات الآلية للنقود، بل غياب البنوك في حد ذاتها وترك المجال للمضاربات والمزايدات.

السيد الوزير الأول المحترم،

ليكن في علمك وأنت كنت المسؤول الأول عن القطاع، نذكر لكم ولاية سوق أهراس، كمثال، أنها ولاية حدودية تحتوي على 26 بلدية، لا يوجد في 22 بلدية منها شيء اسمه بنك ولا موزع آلي للنقود، قل مثل ذلك عن أغلبية ولايات الوطن الداخلية وخاصة ولايات الجنوب الكبير، سيدي الوزير الأول، أين نحن من مشروعكم مشروع عصرنة القطاع المصرفي، والجواب لكم، سيدي الوزير، أهكذا نريد عصرنة القطاع وتطويره والإقلاع بالاقتصاد الوطني والالتحاق بركب الدول المتطورة؟

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

وأما عن القطاع الفلاحي، فإننا ندعم كل القرارات التي اتخذت في مجلس الوزراء الأخير من طرف السيد رئيس الجمهورية والذي يرخص للفلاحين باستيراد الجرارات والآلات الفلاحية المستعملة، وكذلك استيراد قطاع الغيار للعتاد الفلاحي، واستيراد السيارات النفعية وقرار إنشاء المناطق الحرة للتبادل التجاري في ولايات الجنوب.

هذه القرارات التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي الذي هو من صميم الأمن القومي وندعو الحكومة للتكفل بمطالب انشغالات الفلاحين، لاسيما:

- التسوية النهائية للطبيعة القانونية للعقار الفلاحي،
- تيسير التمويل والقروض للفلاحين الحقيقيين وفقا لدفتر الشروط،
- الإعفاء من الضريبة والرسوم الجمركية عن العتاد الفلاحي والأسمدة والبذور ووسائل الإنتاج،
- إنجاز مخازن لتخزين الحبوب في المناطق المنتجة للحبوب،
- إنجاز غرف التبريد للخضر والفواكه والتمور في جميع الولايات.

ويجب أن يدرس دراسة جادة طريقة دعم وتوزيع الأعلاف على المربين ونؤكد في هذا المجال أن رهان الدولة على قطاع الفلاحة، إنما هو خيار استراتيجي يستحق تجنيد ودعم الجميع.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

أما في سجل التاريخ والذاكرة، فإننا نعتز أيما اعتزاز بما أنجز وينجز يوميا وفاء لشهدائنا الأبرار، كما نعبر عن انخراطنا كليا باسترجاع المكانة المرموقة للهوية الوطنية غير المنقوصة، مع التفتح الواسع والواعي على العالم، ومع تثمين إدماج اللغة الإنجليزية في الأطوار المبكرة من الدراسة وهذا ما يعزز منظومتنا التعليمية.

إنني أدعوكم - السيد الوزير الأول - لتطوير منظومتنا التربوية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والتمهين، ذلك لأن معركة التخلف تُحسم في هذا المجال.

وغير بعيد عن هذا المجال، بل هو الوجه الآخر لنفس العملة، وجب الاهتمام بالثقافة والفنون والاتصال.

وهو مجال يعج بالكفاءات المبدعة التي تؤرخ وتؤرشف للإنتاج الثقافي والفني والإعلامي وتنقل بذلك عبقرية شعب من جيل إلى جيل.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

نسجل باعتزاز كبير جهد الحكومة الممثلة بوزيري السكن والشباب والرياضة في الاهتمام بالملاعب الثلاثة «براقي، الدويرة، تيزي وزو» واستكمالها.

التي تأخر إنجازها وظلت لسنوات تراوح مكانها، رغم استهلاكها أموالا طائلة، لكنها اليوم، والحمد لله، أصبحت شبه جاهزة لاحتضان البطولة الإفريقية للمحليين بداية 2023.

وإن النتائج الأخيرة المحققة من طرف أبطالنا في مختلف الرياضات، دعوة مباشرة للسلطات العمومية للاستزادة في المرافق والاهتمام بالتكوين وتحضير النخب والمنتخبات لممارسة سليمة في إطار المنافسة الشريفة، فتلقح أجواء المجتمع وتجتث الميول للعنف والفراغ داخليا وترفع راية الشهداء في المحافل الدولية.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

تعالوا نهتم بإطاراتنا للجماعات المحلية والمؤسسات وقطاع العدالة والقضاء لتُرفع عنهم كل الضغوطات ونوفر لهم كل الإمكانيات لأداء واجباتهم في مناخ الثقة والسكينة والهدوء، وفي هذا الإطار، فإن رفع التجريم عن عمليات التسيير يصبح رافدا من روافد تحرير الاستثمار من القيود والضغوطات والمعيقات المختلفة وهو ما سيربح الدولة الجزائرية الوقت ونربح معركة التطور والرقي.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

تعالوا نتواصى خيرا بفئة الأئمة ومعلمي القرآن الكريم وتحسين أداء المساجد والمدارس القرآنية، بما يليق بهم في مجتمع مسلم يتمسك بدينه بكل تسامح وتآزر وتلاحم.

تعالوا نهتم بذوي الهمم وإشراكهم في سن القوانين وتطبيقها والتي تسمح لهم باندماج كامل في المجتمع وممارسة حقهم بالمساهمة ببناء الجزائر الجديدة.

إننا نسجل بكل فخر واعتزاز عودة دبلوماسيتنا للتألق بقيادة ديناميكية حثيثة لرئيسها السيد عبد المجيد تبون ومعه جيش من الدبلوماسيين المقتدرين والذين جعلوا ويجعلون يوميا من صوت الجزائر صوتا مسموعا في كل الدوائر الدبلوماسية والمنظمات الدولية.

يجب الاهتمام بجاليتنا في الخارج وتوفير كل آليات ربطها بالوطن الأم، بتوفير تسهيلات تجعلها أكثر اعتزازا وافتخارا بالانتماء للجزائر ونعبر عن فخرنا عن المواقف الثابتة للجزائر في دعم فلسطين دعما وفيا لنوفمبر الثورة ونوفمبر الدولة. وإن السيد عبد المجيد تبون يحمل الكثير من الوفاء للقضية الفلسطينية التي قال فيها الشيخ البشير الإبراهيمي «إن استقلال الجزائر لن يكتمل إلا باستقلال فلسطين» وقال الرئيس الراحل هواري بومدين «نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة «ونعلن بصوت مرتفع أن الجزائر بشعبها وتحت قيادة رئيسها، السيد عبد المجيد تبون، لن يهدأ لها بال حتى ترى فلسطين الحبيبة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونبارك أعمال مؤتمر الجزائر الذي كلل بالنجاح والتوفيق وتوقيع وثيقة لم الشمل لكل الإخوة الفلسطينيين بأرض الجزائر تحت رعاية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

هو نفس الاعتزاز الذي نشعر به في دعم الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في القارة الإفريقية، دعما كاملا غير منقوص وغير مشروط حتى الاستقلال التام للشعب الصحراوي الشقيق.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،

والجزائر تحتفي بستينية الاستقلال، وجب علينا أن نرفع أسمى تحيات التجلة ونقف وقفة إجلال واحترام وامتنان للجيش الوطني الشعبي، أفرادا وقادة ومعه الأسلاك الأمنية والنظامية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة السيد رئيس الجمهورية على الصورة الجميلة والهدية الرائعة التي قدمتها المؤسسة العسكرية لشعبها أثناء الاحتفالات والاستعراض المبهر والمتميز الذي رفع رؤوسنا أمام ضيوف الجزائر من رؤساء دول، ورؤساء حكومات ودبلوماسيين ومسؤولين عسكريين من مختلف الدول، ألف، ألف تحية لجيشنا المغوار.

إن في بعض الدول ما زالت الجيوش تنزل إلى الشارع لقهر وقمع شعوبها، أما قوات جيشنا، سليل جيش التحرير الوطني، نزلت إلى الشارع لإسعاد شعبها ومشاركته فرحته وانتصاراته وبطولاته، فلكم منا أيها الأبطال ألف تحية وتحية بحجم ما تقدمونه من تضحيات من أجل تأمين الحدود والحفاظ على الوحدة الترابية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشكرا لكم يا فخر الوطن وعزته، إنكم فعلا خير خلف لخير سلف ..هذا هو الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

وستكلل كل هاته الأيام المباركة بالاحتفاء والاحتفال بعيد أعياد الجزائر، الفاتح من نوفمبر العظيم، الذي سيكون بنكهة خاصة هذه السنة والجزائر تحتضن القمة العربية، هاته القمة التي يمكن أن نطلق عليها اسم «قمة أرض الشهداء وفخر العرب»..نتمنى لها النجاح والتوفيق، كما نتمنى أن تكون الجزائر مبعث أمل للشعوب العربية بلم الشمل، كما كان كذلك ذات أول نوفمبر 1954 وترتيب الأولويات في الدفاع عن المصالح العليا للأمة العربية.

وفي الأخير، دعونا في مجلس الأمة نرجع الصدى لصرخة السيد الرئيس عبد المجيد تبون وهو يفتتح ألعاب البحر الأبيض المتوسط.

تحيا الجزائر.. تحيا الجزائر.. تحيا الجزائر.

عاشت الجزائر واحدة موحدة وموحدة، شكرا لكم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وشكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

رد السيد الوزير الأول...

بعد استنفاذ تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، فسح المجال لردود السيد الوزير الأول، على مجمل التساؤلات والانشغالات والمقترحات الواردة في مداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ورؤساء المجموعات البرلمانية حول ذات البيان.. وفيها جدّد قناعته لجاهزية الحكومة وكل الخيّرين من أبناء هذا الوطن من أجل تجسيد البرنامج النهضوي والطموح للسيد رئيس الجمهورية من أجل بناء جزائر جديدة يتطلع إليها الجميع.. معاودا التذكير بأن الحكومة قد اضطلعت بمهامها خلال السنة المنصرمة في ظل ظروف صحية واقتصادية عويصة، لكنها وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذت جملة من التدابير الرامية إلى رفع القدرة الشرائية للمواطن والمحافظة على النشاط الاقتصادي وعلى مناصب الشغل، مبرزا بأن المبالغ المرصودة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2022، ما يفوق عن 400 مليار دينار جزائري على شكل نفقات مباشرة مخصصة لمكافحة وباء كورونا المستجد، مضاف إليها مبلغ 600 مليار دينار جزائري خلال ذات الفترة، هي النفقات غير المباشرة.. كما رافع لصالح الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية لاسيما من خلال الزيادة الأولى في رواتب الموظفين عبر مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور وإعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي وتخفيض معدله، حيث مسّ هذا الأخير أكثر من 9 ملايين مستفيد.. فضلا عن استحداث منحة البطالة لطالبي الشغل وتمكينهم من التغطية الاجتماعية وذلك للمحافظة على كرامتهم.. وكذا مواصلة عملية إدماج المستفيدين من جهاز الإدماج المهني.. وفيما يتعلق بارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، فقد شدّد على أن الحكومة ظلّت حريصة على دعم أسعار المواد الأساسية واسعة الاستهلاك والتخفيف من وطأة ارتفاع أسعارها في السوق الدولية وتأثيرها على المواطن الجزائري..

كما استعرض السيد الوزير الأول مجهودات الحكومة في قطاع التربية، خصوصا ما تعلق بتوفير النقل المدرسي للتلاميذ المتمدرسين وكذا مدى تقدم عملية توزيع الكتب المدرسية وبيعها، محيطا السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة علما بأنّ عملية توزيع الكتب المدرسية المجانية، إلى غاية نهاية الأسبوع الفائت، قد بلغت ما نسبته 99.4 بالمئة، فيما بلغت عملية بيع الكتاب المدرسي ما نسبته 93.2 بالمئة.. وأمّا بخصوص الانشغالات المعبّر عنها بشأن تذبذب تزويد ساكنة وهران بالماء، فقد لفت السيد الوزير الأول إلى أن ولاية وهران عرفت منذ شهر جوان من هذه السنة تحسّنا ملحوظا في التزود بهذه المادة الحيوية، ومرتقب مزيدا من التحسن في الأشهر القليلة المقبلة بفضل المشاريع الجاري إنجازها..

وفيما يتعلق بشعبة اللحوم الحمراء والبيضاء، فقد دعا إلى إدراج مقاربة جديدة في تسييرها.. مبديا استغرابه وامتعاضه من عدم وجود نتائج ملموسة لهاتين الشعبتين على الرغم من الدعم الكبير الذي تخصصه الدولة، معربا عن أسفه من ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء الذي بلغ 2000 دج للكيلوغرام الواحد.. داعيا في الشأن ذاته، المربّين الحقيقيين، وليس المتطفلين والدخلاء، للتواصل مع الوزارة الوصية ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تجسيد هذه المقاربة الجديدة خاصة ما تعلق منه بتوزيع مادة العلف بكل أنواعه لا سيما الشعير..

وأمّا بخصوص تعديل قانون النقد والقرض، فقد أكّد السيد الوزير الأول على أن هذا القانون يشكل حجر الزاوية في مسار الانعاش الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق دعم الشمول المالي وتوفير مصادر تمويل جديدة للاقتصاد وتطوير السوق المالية.. محيطا الحضور على أنّ الحكومة قد استكملت مراجعته، إذ من المرتقب عرضه على اجتماع الحكومة في الأيام القليلة المقبلة، مضيفا بأنّ تعديلات عميقة تمّ إدراجها على هذا المشروع من شأنها أن تعطي دفعة قوية على مسار إصلاح القطاع المالي والبنكي وتعزيز حوكمة بنك الجزائر وكذا استقلاليته..

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، الفاضل المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرّني بل ويشرفني، أن أحضر اليوم بينكم من أجل الرّد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.

لقد سُعدنا كثيرا، كحكومة، لمقدار الاهتمام الذي حظي به بيان السياسة العامة للحكومة، وما سرّني شخصيا أكثر هو ما أبديتموه - السيدات والسادة، الفضليات والأفاضل - من حسن الاطلاع على تفاصيل برنامج عمل الحكومة وأهدافه وعلى مستوى التحليل الرّاقي وعلى الصراحة والتقدير لمجهودات الحكومة الذي ميّز معظم المداخلات. وأستسمحكم، بأن أتوجّه بأسمى آيات الشكر إلى السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، الفاضل، التاريخ الحي، السيد صالح قوجيل الذي أدار الجلسات بحكمة واقتدار كبيرين. وقبل أن أبدأ عرضي هذا، إسمحوا لي من هذا المقام أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير للسيد رئيس الجمهورية الذي سمح لنا بفضل برنامجه الإصلاحي بل النهضوي، أن نتواجد اليوم في هذا المجلس الموقر لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، في جو من المسؤولية والشفافية والاحترام.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

قبل مباشرة الرد، يجدر التنويه بأنه كان بودنا الإجابة عن كل تساؤلات الأخوات والإخوة، كل باسمه، لكن تعذر علينا ذلك، نظرا لمحدودية الوقت.

ولقد إلتزمنا بالصرّاحة والشفافية، فليس لدينا ما نخفيه، بل نرى بأنّه من واجبنا اطلاع جميع الفاعلين على تفاصيل تنفيذ برنامج عمل الحكومة وإحاطتهم علما بالسياق العام الذي تتم فيه العملية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا انطلاقا من قناعتنا الرّاسخة بأنكم وكل الخيّرين في هذا البلد حريصون كل الحرص على المساهمة في إنجاح البرنامج النهضوي، الطموح الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية من أجل بناء جزائر جديدة نصبوا كلنا لتحقيقه.

وسأحاول قدر الإمكان، التطرق إلى أكبر عدد ممكن من التساؤلات التي شكلت موضوع مداخلات الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة.

وفي البداية، أود وباختصار التذكير بأن الحكومة عملت في إطار منظم ومنسّق ومنسجم ومع تجنّد جميع الإطارات ومستخدمي مختلف مؤسسات وهيئات الدّولة.

لقد تم تنفيذ مخطط عمل الحكومة، كما لا يخفى على أحد منكم، في ظل ظروف صعبة، لم تسلم من تداعياتها حتى الاقتصاديات المتقدمة، حيث خلّفت ركودا اقتصاديا وضغوطا اجتماعية كبيرة، نتيجة توقف نشاط مختلف المؤسسات الاقتصادية وما ترتّب عنه من فقدان لمناصب الشغل، كما خَلّفت ضغوطا تضخمية كبيرة، انعكست بشكل لافت على ارتفاع، بل التهاب أسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية، نتيجة الاختلالات المسجّلة في تدفقات وحركية التجارة الخارجية.

وقد مكّنت التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة، بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لتعليماته وعبر تجند جميع القطاعات والدوائر الوزارية من تخفيف آثار الأزمة وتداعياتها.

وأشير هنا من باب التذكير، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى بعض التدابير، لا سيما تلك الرّامية إلى رفع القدرة الشرائية للمواطن والمحافظة على النشاط الاقتصادي وعلى مناصب الشغل، حيث تقدر المبالغ المالية التي رصدتها الدولة على عاتق الخزينة العمومية في الفترة الممتدة بين سنتي 2020-2022 ما يفوق 400 مليار دينار جزائري، على شكل نفقات مباشرة مخصصة لمكافحة وباء كوفيد19-، تضاف إليها النفقات غير المباشرة التي تجاوزت في نفس الفترة 600 مليار دينار جزائري.

ويجدر التذكير أيضا بالتجسيد الميداني للقرارات والتدابير الاجتماعية الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية، لاسيما من خلال زيادة أولى في رواتب الموظفين، عبر مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور، وإعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بتخفيض معدلاتها، وهو إجراء مس الموظفين والعمال والمتقاعدين، حيث فاق عدد المستفيدين من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أزيد من 9 ملايين شخص، كما تم أيضا استحداث منحة البطالة لفائدة طالبي الشغل وتمكينهم من تغطية اجتماعية محافظة على كرامتهم، وكذا مواصلة عملية إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني. هذه التدابير كلها كانت محلّ إشادة من طرف صندوق النقد الدولي في تقريره لشهر جويلية الماضي كما سبق وأن قلت.

كما حرصت الحكومة كذلك على مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك والتخفيف من وطأة ارتفاع أسعارها على مستوى الأسواق العالمية على المواطن الجزائري، حيث تم حشد موارد إضافية هامة، وبهذا الشأن بلغ الغلاف المالي المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك مبلغا قياسيا قدره 613 مليار دينار جزائري في سنة 2022، مقابل 318 مليار دينار جزائري في سنة 2021، بزيادة قدرها 93 %.

أما بخصوص الأسئلة المتعلقة بمشكل ندرة بعض المواد الأساسية واسعة الاستهلاك، فبالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان وفرة هذه المواد في السوق، لا سيما من خلال تكوين مخزون استراتيجي موجود وزيادة الإنتاج، غير

أنّه تم تسجيل اضطرابات في توزيع هذه المواد، ترجع بالأساس - كما قلنا سابقا - إلى المضاربة والتهريب من بعض الشبكات المنظمة.

وفي هذا الصدد، تم إعداد قانون يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، دخل حيز التنفيذ وتم تفعيله بصرامة في الأيام القليلة السابقة، ويتضمن عقوبات لهذه الجريمة تصل إلى حد 30 سنة سجنا، لكونها تمس بأمن واستقرار المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الأدوات والآليات اللازمة لضمان تنظيم الأسواق وتموينها بشكل أفضل واتخذت تدابير لتعزيز الرقابة وقمع الغش وتشديد إجراءات الرقابة الحدودية.

كما لا يفوتني هنا، الرد على السيد عضو مجلس الأمة الذي أثار موضوع التضخم لأعيد التذكير بأن هذه الظاهرة الاقتصادية لم تمس بلادنا فقط، حيث تشير توقعات المؤسسات الدولية إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه آفاق قاتمة بمعدلات نمو منخفضة مقرونة بمعدلات تضخم مرتفعة، يمكن أن يستمر هذا الوضع لعدة سنوات، حيث تتوقع نموا اقتصاديا عالميا بنسبة 3,1% في عام 2022 و 2,9% في عام 2023، بينما سيظل التضخم عند مستويات عالية بسبب اختلال سلاسل التوريد، وزيادة تكاليف النقل، وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية، الطاقة والمنتجات الزراعية، جراء وباء كوفيد- 19، ثم الصراع الحالي في أوروبا الشرقية.

وحيث من المتوقع أن يصل معدل التضخم في نهاية سنة 2022 إلى6,6% في الدول المتقدمة و9,5% في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك، سينكمش الإنتاج العالمي وقد تزيد التطورات الجيوسياسية في عرقلة التعاون والتبادلات التجارية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة، فأستسمحكم لأذكر بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة من أجل تطوير القطاع، حيث فاق تعداد المُستخدَمين في القطاع ما يزيد عن 361.000 مُستخدَم، بما فيهم 16.770 ممارسا طبيا متخصصا و27.600 طبيب عام. كما وصلت نسبة التغطية إلى 12 طبيبا لكل 10.000 نسمة و17 سريرا لكل 10.000 نسمة.

فضلا عن ذلك، فالدولة استثمرت كثيرا في البُنى التحتية للقطاع، حيث بلغ عدد المؤسسات العمومية للصحة في نهاية سنة 2021 أكثر من 630 هيكلاً، منها 16 مركزا استشفائيا جامعيا، 237 مؤسسة عمومية استشفائية و 273 مؤسسة للصحة الجوارية. وتضاف هذه الإمكانيات إلى ما يُقدّمه القطاع الخاص من إمكانات كبيرة، تتزايد من سنة إلى أخرى وفي العديد من الاختصاصات.

كل هذه الإمكانيات، كان لها أثر كبير على التحسن في العديد من المؤشرات الصحية، ونذكر على الخصوص، مؤشر أمل الحياة عند الولادة (espérance de vie) الذي تجاوز 78 سنة في السنوات الأخيرة، كما سجّل معدّل وفيات الأطفال الرُضّع، 21 لكل 10.000 نسمة وهو معدل قريب من هدف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة، بهذا الخصوص، والمقدر بـ 20 رضيعا لكل 10.000 نسمة.

أما بخصوص المرافق الصحية الجديدة، فقد استفاد قطاع الصحة من رفع التجميد عن مجمل المشاريع التي تم تجميدها في إطار ترشيد النفقات العمومية؛ ومن المرتقب استلام ووضع حيز الخدمة، بداية من شهر نوفمبر القادم، 43 مرفقا صحيا عموميا في عدة ولايات من الوطن، منها هياكل استشفائية وأخرى جوارية، إلى جانب مؤسسات للتكوين شبه الطبي. كما تم تخصيص اعتمادات مالية تجاوزت 4,5 مليار دينار لتجهيز المؤسسات الاستشفائية وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان التكفل الطبي بالمرضى.

إن المنظومة الصحية في الجزائر، وانطلاقا من الدور الاجتماعي للدولة، كمبدأ ثابت، ترتكز على التضامن الوطني، من خلال مجانية العلاج للجميع وتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية، حيث يلعب التمويل العمومي ومستشفيات القطاع العام دورا محوريا، غير أن ذلك يطرح عدة انشغالات مرتبطة خصوصا بفعالية الخدمات المقدمة وكذا نوعية العلاج.

إن الحديث عن فعالية وفاعلية ونجاعة المرافق الصحية يفرض علينا كذلك النظر في مسألة معدل الشغل المنخفض لمنشآت الرعاية الصحية، وخاصة في المناطق الريفية، حيث لا يتجاوز هذا المعدّل في الكثير من الحالات 50 % من طاقات هذه المنشآت.

فضلا عن ذلك، تعمل السلطات العمومية على ضمان التوازن والقضاء على الفوارق المرتبطة بمستوى التغطية الصحية من جهة وكذا جودة الخدمات المقدمة بين مختلف مناطق الوطن من جهة أخرى. كما نرى بأنه من المهم جدا التطرق إلى موضوع مصادر تمويل قطاع الصحة، وفي غياب إجراءات تعاقدية بين مؤسسات الصحة العمومية وهيئات الضمان الاجتماعي، يستمر تحديد مساهمة هذه الأخيرة وفقا لاعتبارات إدارية محضة، دون مراعاة عدد الأشخاص المؤمن عليهم، المستفيدين من الخدمات الصحية ولا حتى طبيعة وتكلفة الخدمات المقدمة، حيث لم تتعد المساهمات التي تقدمها هيئات الضمان الاجتماعي 102 مليار دينار جزائري سنة 2021، في حين وصلت مساهمة الدولة في التمويل 323 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 76 % من مجمل التمويل في سنة 2021.

وجدير بالإشارة أيضا، إلى أن المحاولات العديدة للتكفل بالإشكالية المتعلقة بالتمويل لم تؤد إلى تحقيق الأهداف المرجوة، لاسيما عمليات تجهيز «مكاتب الدخول» في المؤسسات الاستشفائية، بالإضافة إلى برنامج تزويد هذه الأخيرة بنظام محاسباتي متجانس ومتكامل.

وفيما يتعلق بالتساؤلات المتعلقة بملف التعاقد، عكفت الحكومة على تفعيله، بالتنسيق بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة، بهدف تحيين مدونة الإجراءات الطبية، بما فيها التكلفة وكذا رقمنة قطاع الصحة، لتمكين تبادل المعلومات بين مؤسسات الصحة العمومية وكذا هيئات الضمان الاجتماعي عن طريق إنشاء بوابات اتصال فيما بينها.

وعليه، وخلال الثلاثي الأخير لهذه السنة، سيتم توسيع المواقع التجريبية من 5 إلى 40 مؤسسة عمومية للصحة.

أشاطر رأي كل السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل، حول نوعية الخدمات الصحية وكذا الإجراءات المتخذة حاليا على مستوى هذه الهيئات فيما يخص التسيير، فنعكف حاليا على الانتهاء من مشروع قد نظنه نهضوي وثوري بالنسبة لتسيير المؤسسات الاستشفائية العمومية، حيث أدرجنا مقاربة التعاقد بين مؤسسات الضمان الاجتماعي وكذا المؤسسات الاستشفائية العمومية، كما أدرجنا نظام جديد في حوكمة هذه المؤسسات، تسمح بإجراء رقابة دورية على نجاعة الحوكمة على مستوى هاته المؤسسات وهذا نظنه سوف يستدرك مختلف النقائص التي توجد على مستوى هاته الهيئات الاستشفائية العمومية بشكل عام، وسوف ندرج مقاربة خاصة بالنسبة لمستشفياتنا الموجودة على مستوى جنوبنا وجنوبنا الكبير، حتى نعطيها هذا الدفع الذي يسمح لها بالتكفل بشكل كامل وبالحفاظ على كرامة ساكنتنا في الجنوب والجنوب الكبير وسوف نعمل على تكريس هذه المقاربة في الفصل الأول من عام 2023 بإذن الله تعالى.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بخصوص العلاج الإشعاعي لمرضى السرطان، الذي تناولته العديد من المداخلات، أود التنويه هنا، بأنّ هذه الوضعية راجعة إلى التوقف الفجائي للشركة المختصة التي كانت قائمة على

تركيب وصيانة الأجهزة الموجهة للعلاج الإشعاعي لمرضى السرطان، بسبب ضلوع أحد شركائها في قضايا فساد (هذه من التراكمات التي ورثناها حيث سُمح - كما قلت سابقا - لمؤسسة مختصة بالبناء لولوج ميدان حساس وعالي الدقة وهو ميدان إصلاح الأجهزة المتعلقة بالسرطان وهذا ماعملنا على محاربته وسوف نعمل على محاربته بإدراج المقاربة الجديدة).

وقد تدخلت الحكومة لحل هذا الاشكال، حيث تم عقد اجتماع وزاري مصغر يوم 6 سبتمبر الماضي، اتخذت فيه قرارات صارمة لإعادة بعث «نشاط صيانة هذه الأجهزة الطبية» والتكفل على عجل بمرضى السرطان، حيث اتخذت إجراءات مستعجلة مع توفير التمويل اللازم لتنفيذها، وأهمها ما يلي:

- الشروع الفوري في تنفيذ برنامج اقتناء معدات طبية في مجال معالجة مرضى السرطان،

- اقتناء عدد هام من المُسرّعات الخطّية الجديدة للاستجابة للاحتياجات الوطنية في مجال العلاج الإشعاعي،

- الاستئناف الفوري لنشاط صيانة الأجهزة الطبية للعلاج بالأشعة والمسرّعات الخطية المعطلة،

- إنشاء هيئة عمومية للتكفل بصيانة مجمل الأجهزة الطبية الثقيلة.

كما يتم، من جهة أخرى، إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض السرطان، وتحديد الكيفيات العملية لضمان ونجاعة التكفل بالمرضى.

وأريد من هنا أن أبشر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بأننا انتهينا، خلال يوم الأربعاء السابق، من جميع إجراءات تحويل ممتلكات الشركة المنحلة إلى الشركة الجديدة التي سوف تهتم وستقوم، ابتداء من هذا الأسبوع، بإجراء مختلف المعاينات على كل المستشفيات المعنية بتعطل هذه الأجهزة من أجل إدراجها في البرنامج العاجل والمستعجل للإصلاح.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما فيما يخص مكافحة ظاهرة حوادث المرور، فإنّ الحكومة لم تبق مكتوفة الأيدي ولم تتوان في اتخاذ جميع الإجراءات التي تراها ضرورية، من أجل الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت إرهابا حقيقيا، فضلا عن الخسائر في الأرواح البشرية والتكاليف الباهظة التي تتكبدها الخزينة العمومية، جراء التكفل بحوادث الطرقات، فهي تُخلّف مآسي اجتماعية وآلام كبيرة في المجتمع.

فبالرغم من تشديد الإجراءات الردعية، من غرامات جزافية وإجراءات حجز المركبات، فقد تم تسجيل وقوع أكثر من 16.000 حادث خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2022، نتج عنها 2.400 حالة وفاة وأكثر من 21.000 جريح.

وأمام خطورة هذا الوضع، تم عقد اجتماع مجلس وزاري مشترك بتاريخ 10 سبتمبر 2022، خَلُصَ إلى اتخاذ جملة من القرارات، تتعلق، لاسيما، بمراجعة النظام المؤسساتي للوقاية والأمن عبر الطرق، ويتعلق الأمر، تحديدا، بكل من المجلس الوزاري الاستشاري القطاعي المشترك للوقاية والأمن عبر الطرقات والمندوبية الوطنية للأمن في الطرق، وكذا التعجيل بوضع نظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز الخدمة، وتسريع عملية ربط بطاقية المخالفات المتعلقة بقانون المرور لوزارة العدل بالمصالح الأمنية.

فضلا عن ذلك، فسيتم وضع إطار قانوني ينص على مسؤولية مؤسسات إنجاز وتهيئة الطرق كعامل متورط بشكل غير مباشر في الحوادث وكذا تجريم الأفعال التي تعرض سلامة وحياة

مستعملي الطريق للخطر ووضع قواعد قانونية تجيز مصادرة المركبة المتسببة في حادث مرور خطير كعقوبة تكميلية.

كما اتخذت قرارات تخص تحسين نظام إشارات المرور عبر التراب الوطني وإعداد مخطط استعجالي وطني للقضاء على النقاط السوداء، بالإضافة إلى توفير شروط وضع جهاز تسجيل ومراقبة السرعة، كجزء لا يتجزأ من وسائل النقل البري للبضائع والمسافرين، لاسيما الرحلات الطويلة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بخصوص تساؤلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر حول قطاع التربية والتي تعلقت بشكل عام بالدخول المدرسي لهذه السنة وكذا تحسين ظروف التمدرس، فضلا عن المساعي التي تقوم بها الحكومة لتحسين جودة الدراسة والتعليم والتأطير، فإنها تعمل على القضاء على اكتظاظ الأقسام، بخفض نسبة عدد التلاميذ في كل قسم للتدريس وعدد تلاميذ الفوج التربوي، مع رفع نسبة التأطير وإيجاد الحلول العملياتية المناسبة لكل مؤسسة كلما تم تسجيل عجز على مستواها.

فإلى غاية الفاتح من أكتوبر الجاري، بلغ عدد الأفواج التربوية على المستوى الوطني - كما سبق وأن قلت - 184.592 فوجا على مستوى الابتدائيات، 100.313 فوجا في المتوسطات و59.707 أفواج على مستوى الثانويات، أي بإجمالي 344.612 فوجا تربويا.

ويمكن تصنيف الوضعية الحالية إلى فئتين:

الفئة الأولى: هي مجموع الأفواج التربوية التي بها عدد التلاميذ أقل أو يساوي 40 تلميذا وعددها 300.000 فوج، أي ما نسبته 87 % من الإجمالي، ويأتي تفصيلها كالآتي:

- 28,7 % أفواج يقل عدد تلاميذها أو يساوي 25 تلميذا؛
- 17,3 % أفواج عدد تلاميذها بين 26 و 30 تلميذا؛
- 21,6 % أفواج عدد تلاميذها بين 31 و35 تلميذا؛
- 19,4 % أفواج عدد تلاميذها بين 36 و40 تلميذا.

الفئة الثانية: وهي الأفواج التربوية التي يتجاوز عدد تلاميذها 40 تلميذا وعددها 44.577 فوجا، أي ما يمثل 13 % من المجموع، منها:

- 8,2 % أفواج عدد تلاميذها بين 41 و44 تلميذا؛
- 4,8 % أفواج عدد تلاميذها يفوق 44 تلميذا؛

وبخصوص توفير الإطعام المدرسي على مستوى المدارس الابتدائية، فقد حددت الحكومة نسبة 90 %، كهدف يتوجب بلوغه بمناسبة الدخول المدرسي 2022-2023. وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها جميع القطاعات المعنية، تم تحقيق نسبة 92,4 % من المدارس التي توفر خدمات الإطعام، أي بإجمالي 16.640 مدرسة ابتدائية والنسبة مرشحة للارتفاع في الأيام المقبلة، إن شاء الله، مع مواصلة استلام المطاعم الجديدة.

ويبقى شغلنا الشاغل - كما طرحتم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة - هو تحسين نوعية الوجبة، وخاصة تقديم الوجبات الساخنة، لاسيما بالنسبة للمناطق النائية والتي تخضع لظروف مناخية قاسية.

أما مسألة تثمين التكلفة اليومية للوجبات المدرسية، فقد عكفت الحكومة على دراسة هذا الموضوع، حيث تم فعلاً إقرار الرفع من قيمة الوجبة المدرسية، بما يسمح توفير وجبة كاملة و صحية لأبنائنا وبناتنا، إذ تم، كمرحلة أولى، رفع هذه التكلفة بالنسبة للطور الابتدائي من 56 دج إلى 65 دج بالنسبة لولايات الشمال، ومن 69 دج إلى 75 دج بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب، علما أن هذا الإجراء مس كذلك الطورين المتوسط والثانوي، وأن الأثر المالي الإجمالي الإضافي المترتب عن هذا الإجراء يقدر بمبلغ 19 مليار دج على عاتق ميزانية الدولة، ويجري حاليا استكمال الإجراءات العملية والعملياتية لتنفيذ هذا القرار بعد أن تم حشد الموارد المالية الضرورية، ليرتفع بذلك الجهد المالي الإجمالي للدولة إلى مبلغ 61 مليار دينار جزائري.

وفيما يتعلق بالنقل المدرسي، تسعى الحكومة جاهدة لتوفير العدد الكافي من حافلات النقل المدرسي، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية والمعزولة. وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية التي تستفيد من النقل المدرسي 6.712، أي بنسبة 32,78 % من مجموع المدارس الابتدائية.

وفيما يخص عملية توزيع الكتاب المدرسي، أود الإشارة هنا إلى أنه قد تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات لدعم عملية توزيع الكتاب المدرسي وبيعه، من خلال مباشرة عملية البيع في المراكز الولائية للنشر والتوزيع البيداغوجي واعتماد مكاتب خاصة للبيع وتنظيم معارض للبيع. وبهذا الصدد، فقد بلغت نسبة توزيع الكتاب المدرسي المجاني إلى نهاية الأسبوع الفارط على مستوى كامل التراب الوطني نسبة 99,4% ونسبة بيع الكتاب المدرسي 93,2%.

أما بالنسبة للتكفل بأطفال التوحّد، فإن الدولة، تتكفل بهم عبر الفضاءات المفتوحة على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنياً، الموزعة عبر ربوع القطر الوطني (أين نحصي 160 مركزا). ويتم العمل باستمرار على تشجيع احتواء هؤلاء الأطفال في الوسط المدرسي العادي، من خلال فتح أقسام خاصّة على مستوى كل الولايات بالتنسيق، مع قطاع التربية الوطنية.

وبهذا الخصوص، تم التكفل، خلال الموسم الدراسي 2021-2022، بأكثر من 3.400 طفل مصاب بالتوحد على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا، وبلغ عدد المدمجين في الأقسام الخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية 2.700 طفل.

وفيما يتعلق بتمدرس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، تعمل الحكومة على ضمان التمدرس الإجباري والتكوين المهني لهذه الفئة، لاسيما الأطفال ذوي الإعاقة السمعية على مستوى المدارس المتخصصة أو على مستوى الأقسام الخاصة المفتوحة في المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية.

كما استفادت هذه الفئة من مزاولة التعليم في الطورين الابتدائي والمتوسط عبر 46 مدرسة متخصصة على المستوى الوطني، تحت وصاية قطاع التضامن الوطني، الذي يتكفل بأكثر من 3.400 تلميذ ذوي إعاقة سمعية. بينما يتم التكفل بأكثر من 1.200 تلميذ عبر الأقسام الخاصة، المفتوحة في الوسط التربوي العادي بالثانويات.

وتحرص الحكومة على تجهيز المدارس المتخصصة بوسائل حديثة ومكيفة، بهدف ضمان التكفل الأمثل بعملية التعليم لهؤلاء التلاميذ، بالإضافة إلى المرافقة المستمرة من طرف فرق بيداغوجية متعددة التخصصات.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بخصوص التساؤلات حول تحسين نوعية التعليم العالي، فالحكومة مدركة تماما حجم التحديات التي تواجهها في سبيل الرفع من أداء الجامعة وتطوير البحث العلمي، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي وتحديات سوق العمل في هذا المجال. وتركّز عمل الحكومة على استغلال نتائج عمليات التقييم المختلفة التي أنجزت حول التعليم والتكوين العاليين، وكذا جلسات التعليم العالي التي كشفت عن مواطن الخلل التي حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة.

وفي هذا الشّأن، فقد تمّ إصدار مرسوم تنفيذي شهر جوان 2022، يحدّد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي،

والذي يؤسّس لأنماط تكوين جديدة مُعتَمدة دوليا، على غرار التعليم عن بُعد، والتكوين التناوبي الذي يسمح بتوفير عروض تكوين مشتركة مع الشركاء الاقتصاديين، مع إعادة بعث مسار تكوين مهندس الدّولة والمهندس المعماري وفقا لرؤية مقاولاتية حديثـــة.

أمَّا في مجال التكوين في الدّكتوراه، فقد تمّ التأسيس لرؤية جديدة في إعداد مشاريع التكوين، تقوم على توجيه البحث الوطني لخدمة أولويات الحكومة في مجال الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والأمن الصحّي.

إن هذا الإطار التنظيمي يهدف إلى تعزيز توجيه حاملي البكالوريا الجدد نحو الفروع العلمية والتكنولوجية، بدءًا من الدّخول الجامعي 2022-2023، وفتح مسارات تكوين جديدة لتكوين المهندسين على مستوى 18 مؤسسة جامعية، ناهيك عن الرفع من عدد عروض التكوين المشتركة المعدّة مع المتعاملين الاقتصاديين ومختلف الشركاء إلى 454 عرضا، وهو ما يمثل 30 % من إجمالي عروض التكوين الوطنية.

كما تسعى الحكومة إلى بلوغ أقصى مستويات التقارب بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، بما يجعل منها فاعلا أساسيا في دعم الإقلاع الاقتصادي للبلاد، حيثُ تمّ الشّروع في إضفاء ديناميكية جديدة على التكوينات في الماستر والدّكتوراه، تقوم على مبدإ ثنائية «شهادة مؤسسة ناشئة» و«شهادة براءة اختراع» تسمح بخلق نسق تكويني وبحثي جديد، يُحفّز الشباب الجامعي على الابتكار والاختراع، ويحوّلهم من طالبي شغل إلى صانعي ثروة، بخلق مؤسّسات ناشئة. كما ستعكف الحكومة على مواصلة ضبط خارطة التكوين الجامعية، لاسيما من حيث أقطاب الامتياز وشبكة المدارس العليا، بغرض تجميع المؤسسات التعليمية الجامعية، وفقا لاحتياجات كلّ منطقة وخصوصياتها.

فضلا عن ذلك، فإن تحسين جودة التعليم والتكوين من أولى أهداف الحكومة التي سطّرتها في مسعى تحسين أداء منظومة التعليم العالي، حيث ستواصل دعم مؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين معدّل التأطير الوطني وكذا تدعيم التأطير البيداغوجي في مصف الأستاذية الذي انتقلت نسبته من 44 % إلى 47 % من إجمالي هيئة التدريس، بالإضافة إلى مواصلة تحسين نسبة التأطير من الأساتذة الحائزين على شهادة الدّكتوراه، التي ارتفعت من 66 % إلى 70 %.

كما تعكف الحكومة على وضع آلية لإدماج الأساتذة الجزائريين المقيمين في الخارج في رُتَب مماثلة على مستوى المؤسسات الجامعية الوطنية، في إطار تسهيل استعادة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بالنسبة لوضعية المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات المنتهية عقودهم، أود التذكير أن المرسوم التنفيذي الذي صدر في عام 2019 قد تكفّل بإدماج كل الفئات التي كانت في حالة نشاط إلى غاية 31 أكتوبر 2019 .. والذين بلغ تعدادهم قرابة 380 ألف مستفيد، أدمج منهم إلى غاية اليوم 78%، وتم ضبط رزنامة زمنية لإتمام عملية إدماجهم قبل نهاية سنة 2023، بإذن الله تعالى،.. حيث رصدت الحكومة غلافا ماليا فعليا يقارب 100 مليار دينار جزائري.

وبغية دراسة هذا الانشغال الذي تمت إثارته من قبل العديد من السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يجب التأكيد على أنّ ذلك يتطلب ضبط كافة الإحصائيات المتعلقة بهذه الفئة و كل الحالات الخاصة، مع تحديد المسعى الذي يمكن تبنيه بهذا الشأن وكذا الإمكانيات المتاحة من أجل القضاء نهائيا على هذا المشكل.

وفي ذات السياق، وتزامنا مع إطلاق العمل بمنحة البطالة، أمر السيد رئيس الجمهورية بإعادة النظر في قيمة الأجور الممنوحة للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذين يتقاضون أجورا تقل عن 10.000 دينار، ورفعها إلى 13.000 دينار، ومسّ هذا الإجراء أزيد من 120.000 مستفيد.

وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، بخصوص تسوية وضعية المنتسبين لجهاز (DAIS) الذين تجاوز تعدادهم نهاية السنة الماضية 180.000 منتسب، فقد تم تحويل عقودهم إلى «عقود عمل غير محددة المدة»، وهو ما ترتب عنه تحسين في وضعيتهم الاجتماعية، حيث تم رفع منحتهم الشهرية من 6.000 دينار إلى أجور تتراوح ما بين 16.000 دينار و21.000 دينار جزائري شهريا، مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية ونظام التقاعد، ولكم أن تتصوروا المجهود الميزانياتي الذي بذلته الدولة في هذا المجال.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما الانشغال الذي طُرح بخصوص نقص عملية توزيع المياه الصالحة للشرب على مستوى ولاية وهران، فقد عرفت هذه الولاية تحسنا ملحوظا منذ شهر جوان 2022 ويمكن أن يتحسن، إن شاء الله، في الأشهر المقبلة بفضل المشاريع الجاري إنجازها.

وبخصوص الأمن المائي على مستوى الجنوب، من أجل النهوض الاجتماعي والاقتصادي لهذه المنطقة العزيزة على قلوبنا، فمن أهم المشاريع المدرجة في استراتيجية الحكومة هو مشروع تقييم موارد نظام طبقة المياه الجوفية لشمال الصحراء، من خلال أربعة تحويلات كبرى، من بينها نظام تحويل المياه الألبية من منطقة أدرار نحو تندوف. الأهداف المتوقعة من هذا التحويل هي، من ناحية، تلبية الاحتياجات المائية لتطوير النشاط الصناعي على مستوى غار جبيلات، ومن ناحية أخرى، تأمين إمدادات مياه الشرب لمدينة تندوف، مع العلم أن الإمكانات الجوفية للمنطقة محدودة جدا، لذلك سيتم الشروع، أولا، في إجراء دراسة استكشافية لمعرفة كمية المياه الجوفية المتوفرة في المنطقة.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرات التخزين الوطنية من المياه السطحية، لا سيما بعث المشاريع المجمدة لإنجاز السدود، فإنه يجري حاليا دراستها ضمن مخطط عمل الحكومة الحالي، في شقه المتعلق بالأمن المائي، وفقا للأولويات التي وضعها السيد رئيس الجمهورية، صونا لأمننا المائي الذي يجعل تحلية مياه البحر من أهم مصادر الماء الصالح للشرب بنسبة تقدر بـ60% واللجوء إلى مياه السدود في حدود 20% والمياه الجوفية في حدود 20% المتبقية.

ومن هذا المنطلق، فإن السلسلة الأولى من المشاريع ذات الأولوية، والتي تتكون من خمس محطات لتحلية مياه البحر تزيد سعة كل منها عن 300 ألف متر مكعب في اليوم، والتي تقرّر إنجازها وتشغيلها بحلول عام 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بالنسبة للإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل مرافقة الفلاحين لتحسين الإنتاج الفلاحي، كما ونوعا، تجدر الإشارة- وهذا السؤال جاء كثيرا على ألسنة الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة- إلى أن الحكومة قامت برفع نسبة دعم الأسمدة من 20 % إلى 50 %، على حساب ميزانية الدولة، حيث تمت مراجعة الأسعار المرجعية لدعم الأسمدة واسعة الاستعمال على النحو الآتي:

- بالنسبة للأسمدة الآزوتية، تم خفض السعر المرجعي من 7.500 دج للقنطار إلى 3.700 دج للقنطار؛

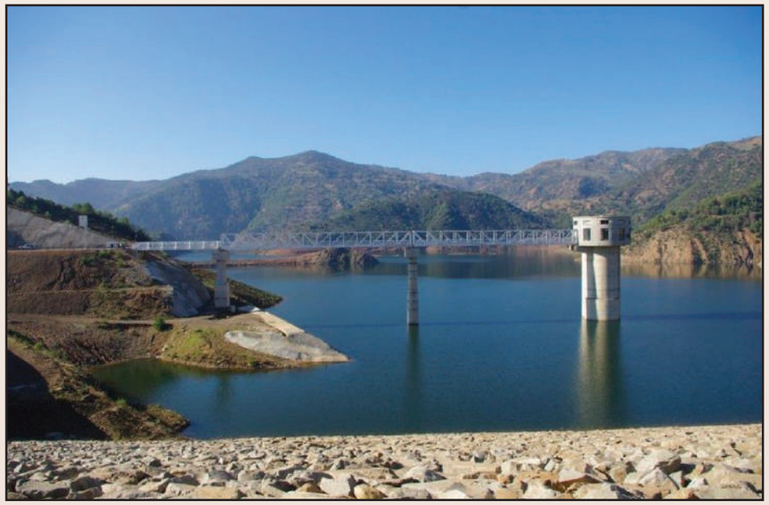

- بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، تم خفض السعر المرجعي من 13.800 دج للقنطار إلى 6.900 دج للقنطار؛

- بالنسبة للأسمدة البوتاسية، تم خفض السعر المرجعي من 21.000 دج للقنطار إلى 10.500 دج للقنطار.

وهي أسعار تنافسية لاتجدونها في أي بلد من بلدان العالم.

كما قامت الحكومة مؤخرا بمنع استيراد الأسمدة الآزوتية، قصد المحافظة على الإنتاج الوطني والتحكم في الأسعار، هناك حقيقة مشكل في اختلال التوزيع وكذلك حتى هذا القطاع دخلته سوسة المضاربة، سوسة الاحتكار، سوسة الوسطاء، والتلاعب بالأسعار.

فأرجو من الإخوة الفلاحين أن يولوا كل الانتباه إلى هذه النقطة بالذات، فالأسعار التي قدمتها هي الأسعار الرسمية التي تعمل بها الدولة الجزائرية، ولكن المشكلة في الوساطة، سوف نعمل على تقريب نقاط البيع، إن شاء الله، من الفلاحين .. فكل المؤسسات الوطنية التي تعمل في هذا المجال سوف تعمل، بدعم من الدولة، على تقريب نقاط البيع، خاصة في الولايات ذات الطابع الفلاحي، سوف تكون هناك نقاط بيع لهذه المؤسسات، خاصة «مؤسسات أسميدال» على مستوى الولايات الفلاحية ذات الطابع الفلاحي الأولوي.

أما فيما يخص البذور، فقد بادرت الحكومة بوضع برنامج يهدف إلى التقليص تدريجيا من الكميات المستوردة من البذور إلى غاية بلوغ الاكتفاء الذاتي. ويجدر التذكير هنا بإنشاء «البنك الوطني للبذور» الذي يعتبر مرحلة جوهرية في ارتقاء بلادنا نحو تلبية وتغطية الحاجيات الوطنية من البذور.

والله لقد وقفنا على واقع، لا يمكن أن تقبله الجزائر الجديدة، وهو أننا نعتمد على البذور المستوردة بالنسبة لقطاعنا الفلاحي بصفة كبيرة وكبيرة جدا. ومن أجل ذلك، عملنا على تكريس النظرة الجديدة في التأمين الغذائي والوصول إلى الأمن الغذائي وهذا بوضع الأساسيات الأولى لبنك البذور، أولا، والحمد لله، تمكنا، بفضل قدرات شبابنا ومهندسينا وتقنيينا، من إنشاء هذا البنك وهو إنجاز لم نكن نحلم به، وسوف نضع، إن شاء الله، حيز الإنجاز وحيز التنفيذ البنك الوطني للجينات الذي سوف يكون مكملا لهذا البنك.. فلا يمكن للجزائر الجديدة التي جاء بها برنامج السيد رئيس الجمهورية أن تكون تابعة بالنسبة لمجال البذور، وهذا ما سيشكل خطرا كبيرا على أمننا الغذائي وأمننا القومي بصفة عامة.

فضلا عن ذلك، فقد تقرّر الرفع من قيمة العلاوة الموجهة لدعم إنتاج بذور الحبوب، لتصبح قيمتها هذه السنة 2.500 دج للقنطار، بعد أن كانت قيمتها تساوي 1.200 دج للقنطار. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة العلاوة لم تتغير منذ سنة 2009.

يعني، حقيقية، كانت شكاوى الفلاحين أن هذه العلاوة لم تتطور منذ سنة 2009، فقامت الدولة الجزائرية وبتعليمات من السيد رئيس الجمهورية بمراجعة هذه العلاوة ومضاعفتها خلال هذه السنة، وهو ما سيسمح، طبعا، بإعطاء هذا التشجيع وهذا الدفع للفلاحين وكل المستثمرين في شعب الحبوب.

فضلا عن هذه الإجراءات التدعيمية، فقد استفاد قطاع الفلاحة من مبلغ قدره 130 مليار دج، في إطار ميزانية التجهيز لسنتي 2021 و2022، على شكل إعانات لتطوير الاستثمار الفلاحي وضبط الإنتاج الفلاحي وكذا المشاريع الهيكلية.

في نفس السياق، فإن التمويلات الممنوحة من دون فوائد، من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لصغار ومتوسطي الفلاحين، قد تجاوزت خلال السداسي الأول فقط من هذه السنة، 205 ملايير دينار بالنسبة لقروض الاستغلال «الرفيق» وفاقت 84 مليار دينار بالنسبة لنفس الفترة لقروض الاستثمار «التحدي».

مع الإشارة إلى أن الشُعَب الفلاحية التي استفادت أكثر من هذه التمويلات هي زراعة الحبوب والبطاطا وتربية الدواجن والأغنام والأبقار، والتخزين في غرف التبريد.

والله في هذه النقطة بالذات، فيما يخص شعبة اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، حان الوقت لإدراج مقاربة جديدة في تسيير هاتين الشعبتين، فبالنظر إلى الدعم الكبير للدولة لهاتين الشعبتين لا نرى الملموس على أرض الواقع، فعيب وعار أن تبلغ أسعار اللحوم الحمراء 2000دج في بلد كان من الطبيعي ألا يتعدى سعر هاته اللحوم 1200دج، أقولها بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة لهاته الشعب، فحان الوقت لإعادة النظر في المقاربة الشاملة التي تسيّر حاليا هذا القطاع، وندعو الإخوة المربين إلى التواصل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل تجسيد هذه المقاربة الجديدة، خاصة فيما يخص توزيع العلف بكل أنواعه، خاصة الشعير، والذي يعرف كذلك، من خلال الوسطاء، أسعارا خيالية حينما تبلغ هاته المادة إلى المربين الحقيقيين، إلى المربين الحقيقيين ..فهناك فئة من المربين ليس لهم من تربية المواشي إلا الاسم.

وبالتالي، حتى في هذا القطاع، هناك مجهود كبير، يجب أن نعمل جميعا على تكريسه، من أجل تنقية هذه الشعب من المتطفلين والوسطاء الذين يؤثرون على المربين الحقيقيين الذين يجتهدون ويجاهدون يوميا من أجل ديمومة هذه الشعبة؛ ونحن نعمل وسوف نعمل جاهدين على إعطائهم أولوية الأولويات لاستمرارية هاته الشعب، في إطار المحافظة على كرامتهم وصون مقدراتهم.

بخصوص حملة الحصاد، ولتمكين الديوان الجزائري المهني للحبوب من جني المحاصيل، فقد تم رصد تمويلات بنكية قدرت بـ 128 مليار دج هذه السنة، مقابل 60 مليار دج تم رصدها سنة 2021. وهو ما يترجم الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لشعبة الحبوب.

في هذا المجال وتزامنا مع انطلاق حملة البذر، أرجو من كل السادة الولاة أن يعطوا إشارة الانطلاق لهاته الحملة، دلالة على الأهمية القصوى التي تعطيها الدولة لشعبة الحبوب التي تعتبر أحد أعمدة أمننا الغذائي. وبالتالي، فكل الإخوة الولاة مدعوون لإعطاء إشارة انطلاق هاته الحملة ومرافقة كل الفلاحين وكل العاملين في شعبة الحبوب وتذليل كل العقبات، من أجل الوصول إلى نسبة تغطية احتياجاتنا من الحبوب، إن شاء الله، في سنة 2023 إلى ما يقارب 80 % وليس ذلك على الله بعزيز - السيد وزير الفلاحة...

وفيما يخص ضبط بعض الشعب الفلاحية، مثل شعبة اللحوم وشعبة البطاطا، فقد تم اعتماد نهج جديد، يهدف إلى تدعيم قدرات الإنتاج لضمان الإمداد المنتظم للسوق، خلال فترات انخفاض الإنتاج.

فبالنسبة لشعبة البطاطا، أطلقت الشركة العمومية (FRIGOMEDIT) عملية تخزين، بلغت 60.000 طن، خلال فترات الربط من أكتوبر إلى نوفمبر، مع استهداف رفع كمية المخزون إلى 100.000 طن.

أما فيما يخص شعبة اللحوم الحمراء، فقد تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية بين مجمع (AGRO-LOG) والفيدرالية الوطنية للمربين والديوان الوطني لتغذية الأنعام، ومن شأن هذا النظام الثلاثي - الذي نرجو أن ينخرط كل المربين فيه - المساهمة في ضبط السوق وتوفير لحوم حمراء بأسعار معقولة لفائدة المستهلك النهائي.

و في شق آخر، و فيما ورد من انشغالات بعض أعضاء مجلس الأمة حول أراضي «عرش» والأراضي المستغلة من دون سندات، أود أن أذكركم بأن العقار الفلاحي في بلادنا قد عرف

عدة تطورات، حيث اتخذت السلطات العمومية عدة تدابير تنظيمية لتأطيره وتسييره، لتأمين مستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا أصحاب الأراضي الفلاحية الخاصة، مهما كانت الطبيعة القانونية للعقار الذي يستغلونه.

وهنا نؤكد أن الأراضي التابعة للدولة، تخضع في تسييرها إلى نظام الامتياز الذي يكفل للمستفيد كل الحقوق الضامنة لاستثماراته، بدءًا بمدة الامتياز التي حددت بـ 40 سنة قابلة للتجديد، بمجرد طلب المعني أو الورثة، وصولا إلى قابلية الحق في الرهن، بما يتيح للمعني الاستفادة من مختلف إجراءات الدعم والقروض البنكية الضرورية.

أما بخصوص أراضي «عرش» والأراضي المستغلة من دون سندات قانونية، فإن عملية إحصاء هذه الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، مستمرة وتم إسداء تعليمات صارمة للإسراع في عملية إتمام تسوية الوضعيات العالقة والقيام بعملية إحصاء شاملة للمستغلين من دون سندات عبر كامل التراب الوطني.

وسوف يقوم السادة الولاة بموافاتنا بكل هاته الوضعيات، من هنا إلى نهاية السنة، إن شاء الله، رب العالمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أود أن أعرض عليكم معطيات حول ملف نشاط استيراد وبيع السيارات، حيث يجدر التنويه بهذه المناسبة بأنّ الحكومة بصدد الانتهاء من إعداد دفتر شروط جديد، من شأنه التكفل بالاختلالات المسجلة على المنظومة السابقة لهذا النشاط، بشكل يحفظ، لاسيما، الاقتصاد الوطني من الممارسات غير الشرعية التي تم تسجيلها، من خلال التضخيم المعتبر للفواتير و ما صاحبه من نزيف للعملة الوطنية ولمقدرات الأمة.

كما أن هذا الإطار التنظيمي الجديد سيضم تدابير إضافية لحماية حقوق المستهلك، ضد الممارسات غير القانونية التي سجلت سابقا، أدت إلى حرمانهم من حقوقهم، فيما يخص آجال التسليم، وحقوق الضمان وخدمات ما بعد البيع، وسيعرض الإطار التنظيمي الجديد، طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، خلال اجتماع مجلس الوزراء المقبل.

أنتم تلاحظون الخطوات المتسارعة التي نقوم بإنجازها على أرض الواقع، بالنسبة لتعاقداتنا مع العلامات الكبرى من أجل تحقيق صناعة حقيقية، صناعة ميكانيكية حقيقية في الجزائر، فكفانا من سياسة البريكولاج التي أثرت على معنويات الشعب الجزائري وعلى معنويات الشباب الجزائري .. فهاته السياسات التي سوف تسمح لنا بأن نكون في مصاف الدول الكبرى، الدول التي تحترم نفسها وتحترم مقدوراتها ومكوناتها، بإذن الله تعالى، لقد وقّعنا عقدا كما رأيتم، في ليلة ما قبل الأمس، وسنمضي قدما مع شركات كبرى على أن تلج المقاربة التي قررتها الدولة الجزائرية بكل سيادة.

كما لا يفوتني هنا الإشارة إلى التقدم الهام الذي عرفه ملف إرساء صناعة محلية حقيقية للسيارات، حيث أشرت سابقا إلى المفاوضات المتقدمة التي تمت مباشرتها مع مصنعين لعلامات عالمية للسيارات، الذين أبدو رغبة ملحة في الاستثمار في بلادنا، حيث بدأت تتجسد هذه المفاوضات من خلال الاتفاق الإطار الأول الذي وقّع يوم الخميس 13 أكتوبر 2022 مع مجمع السيارات «ستيلانتيس»، و هذا في انتظار إتمام مشاريع أخرى، كما قلت، وفق المقاربة السيادية للدولة الجزائرية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أما في مجال السياحة و ضرورة تعزيز قدرات الاستيعاب الفندقية، فإن الحكومة تسعى لتدعيم الحظيرة الفندقية بحوالي 200.000 سرير إضافي في آفاق 2030، حيث تم في هذا الإطار اعتماد 2.554 مشروع جديد، منها 706 مشروع في طور الإنجاز بطاقة إيواء إضافية تقدّر بـ 87.000 سرير، كما سيدخل 103 مشاريع حيز الاستغلال في المدى القصير.

كما سُجّل وضع برنامج تمويل بنكي خاص لإعادة تأهيل وعصرنة 63 وحدة فندقية عمومية، مما سيسمح بالارتقاء بهذه الوحدات وتمكينها من مواجهة المنافسة السياحية على المستويات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية.

والله قد لاحظتم، حتى في هذا الميدان دخلت البيروقراطية والتسيير الإداري للشأن الاقتصادي العمومي، بجانبنا فندق السفير الذي مرت عليه سنوات وهو يهيئ .. والله مقاربات تفشل كل العزائم! ولكن، الحمد لله، أخذنا هذا الملف، خاصة ملف فندق السفير، أخذناه بعين الاعتبار .. والدولة سوف تعمل على الانتهاء منه قبل الآجال التي حددها المتعامل، ونعتبر، السيد وزير السياحة، أن هاته الآجال، إن شاء الله، تكون في منتصف سنة 2023، بإذن الله تعالى، وليس سنة 2024 كما حاولوا أن..

هناك عدة مشاريع وقفنا عليها ووقف عليها السيد وزير السياحة، انطلقت منذ مدة كبيرة، خاصة على مستوى جنوبنا الكبير ولم تعرف هذه النسبة من الإنجاز الذي كنا نتمنى أن تصل إليه، فالتراكمات كثيرة ولكن الإطارات الجزائرية كفؤة وأهل لها، إن شاء الله، رب العالمين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أما بخصوص تعزيز شبكة الطرقات في الجنوب الكبير، فإن الحكومة تولي أهمية بالغة لإنجاز وتطوير البنى التحتية في مجال الطرقات. وفي هذا الإطار، تم إنجاز عدة مشاريع، منها:

- إعادة تهيئة وعصرنة 344 كلم من الطريق العابر للصحراء، حيث تم تسليم إلى حد الآن 300 كلم على مقاطع منفصلة بين حدود ولاية غرداية، عين صالح، تمنراست، إن قزام.

- كما تم الانطلاق في أشغال عصرنة 100 كلم إضافية، قصد المواصلة في جهود الرفع من مستوى خدمته والتكفل بالمقاطع المتدهورة على مستوى، خاصة، عين صالح - أراك على مسافة 60 كلم وعلى مستوى تمنراست - إن قزام على مسافة 40 كلم.

- ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، حيث تم تسجيل عملية إنجاز ازدواجيته على مسافة 20 كلم ضمن برنامج سنة 2021 على مستوى ولاية بسكرة والأشغال قيد الإنجاز بنسبة تقدم 37 %.

- كما تجري دراسة ازدواجية مقاطع من ولاية تقرت على مسافة 20 كلم ضمن البرنامج القطاعي غير الممركز لسنة 2023.

- ويتم حاليا عصرنة الطريق الوطني رقم 6 – الذي تكرر كثيرا على ألسنة الإخوة الأعضاء – الرابط بين برج باجي مختار - أدرار مرورا برقان على مسافة 550 كلم، نظرا لأهميته الاستراتيجية في ربط الشمال الغربي للوطن بجنوبه و فك العزلة عن المناطق الحدودية لبرج باجي مختار و تيمياوين. أما بخصوص مشكل الاختناق المروري بالجزائر العاصمة، فإنه قد تم إطلاق عملية أولى تعتمد أساسا على تطوير المنشآت القاعدية، مع إرساء وإنشاء مشاريع جديدة، تهدف أساسا إلى الزيادة في سعة شبكة الطرقات والحد من الاختناق المروري مع صيانة هذه المنشآت، من أجل المحافظة عليها، أولا، ورفع مستوى خدمتها وتسهيل حركة المرور، ثانيا.

كما تم الاعتماد على وضع برنامج لتكملة الشبكات القاعدية والتي تهدف لوضع شبكة متفرعة، تتكون من الطرقات الهيكلية والمداخل التي تشمل كل إقليم ولاية الجزائر، والمتمثل في 7 محاور وربط طرق سريعة ومزدوجة في طور الإنجاز وأكثر من 70 محورا ونقطة فرعية وجانبية، تساهم في فك الخناق على العاصمة ولاجتناب الاكتظاظ، إلى جانب الزيادة في حجم الطرقات لإعادة هيكلة وتأهيل هاته الطرقات.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تعزيز شبكة النقل الجماعي وإطلاق دراسة حول هذه الإشكالية، لا سيما وضع نظام جديد لتنظيم حركة المرور على مستوى المدن الكبرى بكل من الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

تناول العديد من المتدخلين مسألة التنمية المحلية والتهيئة العمرانية، من خلال الإشارة إلى أداء السياسات العمومية وانعكاسات السياسات القطاعية على مناطقهم، وأود التذكير هنا، بأن الدولة باشرت عملية مراجعة وتحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) هذه الأداة التي تعتبر من بين أهم أدوات التخطيط والاستشراف، تعول عليها الحكومة كثيرا، من أجل تعديل الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم.

إضافة إلى هذه المراجعة، فإن الحكومة هي في طور مراجعة الخارطة التربوية وكذا الخارطة الصحية، من أجل تحقيق هذا التكامل وهذا البعد التنموي العادل بين مختلف مناطق الوطن.

كما ينتظر من هذه المراجعات خلق ديناميكية جديدة في إعادة التوازن الإقليمي وتعزيز المساواة بين مختلف مناطق الوطن وتشكيل أقاليم أكثر جاذبية، تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وفي مستوى متطلبات الساكنة والمتعاملين الاقتصاديين.

كما تسمح بتعزيز إمكانات المناطق والأقاليم واستغلالها بطريقة تسمح ببناء البنى التحتية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والرياضة والنقل، والسكن والخدمات العمومية، بشكل عام، وتساهم في إعادة رسم مختلف الخرائط، كما قلت، الصحية، المدرسية، الجامعية... وفق التعداد الضروري وخصوصية كل منطقة.

ويجب أن يتيح تطوير البنى التحتية، على المستوى المحلي أيضا، تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي وكذلك تحقيق أهداف المساواة بين المواطنين وكذا بين مختلف مناطق الوطن، وهو ما تعمل الحكومة على تحقيقه بتعليمات سامية من السيد رئيس الجمهورية، من خلال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي نريده أن يكون مرجعا يحدد ملامح سياسة تهيئة الإقليم في البلاد، بما يسمح بالاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للوطن، لمختلف جهات البلاد.

ومن أجل ذلك، ومن أجل تحقيق هدف تعزيز النمو والتركيز الاقتصادي وكذا تحقيق المساواة في الظروف المعيشية بين مختلف مناطق الوطن، يجب أن تكون الأدوات المستخدمة مُنسّقة بشكل جيد، ومبنية على تشخيص دقيق ومعرفة كبيرة بالتحديات المحلية، حيث تسمح بتحسين التوافق بين احتياجات السكان وفعالية السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، أشير إلى أن فوج العمل، المشكل من خبراء وممثلي مختلف القطاعات، قد انتهى من إعداد الوثيقة الأولية المتضمنة تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد تم توزيعها على كل ولاة الجمهورية وكذا القطاعات الوزارية المعنية من أجل مناقشتها وإثرائها، وسيتم توسيع النقاش حولها خلال الورشات الوطنية التي ستقام وستنظم في الأسابيع القليلة القادمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء المجلس،

بالموازاة مع مشروع تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومثلما أعلنت عنه أثناء عرضي لمخطط عمل الحكومة، باشرت الحكومة وبتعليمات من السيد رئيس الجمهورية في شهر ديسمبر من سنة 2021 بمراجعة قانوني البلدية والولاية، وفق مقاربة تشاركية، ضمت ممثلي البرلمان بغرفتيه والمنتخبين المحليين وممثلي مختلف الدوائر الوزارية.

إرتكز مشروع الإصلاح على عدة محاور رئيسية، تتعلق باختصاصات ومهام الجماعات المحلية وحوكمتها، فضلاً عن تسيير المالية المحلية وأملاك الجماعات المحلية وكذا على حوكمة المدينة والمدن الكبرى والتنمية الإقليمية.

إن هذا الإصلاح العميق والشامل يرتكز على تكريس مفهومي التعاون والتضامن المحليين، والتفكير في الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه الجماعات المحلية، لا سيما البلدية في تطوير الاقتصاد والتنمية المحليين.

والأمر كذلك بالنسبة لمشروع إصلاح قانون الولاية، الذي سيعمل على تكريس التضامن والتعاون بين الولايات واستحداث مخطط ولائي للتنمية وكذا ترقية الاستثمارات المنتجة، بالإضافة إلى وضع واعتماد أطر مرجعية لتقييم ومتابعة المشاريع والأنشطة المدرجة في الميزانية المفتوحة للمبادرة المحلية.

وأتوقف هنا للإشارة إلى الوضعية المالية الصعبة للبلديات التي تستدعي في كل مرة تدخل ميزانية الدولة من أجل تغطية نفقاتها، بحيث يتعدى عدد هذه البلديات أكثر من 1000 بلدية، لا تستطيع تغطية النفقات المرتبطة بأجور موظفيها من مداخيلها الخاصة.

هذه الوضعية تستوجب التفكير بجدية في مراجعة حصص الجماعات المحلية من الموارد الجبائية، وكذا مراجعة نظام التضامن بين الجماعات المحلية في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية وتكييفه مع الاستراتيجيات الشاملة للتنمية المحلية.

والله هذا الضعف في تغطية ميزانيات التسيير بالنسبة للجماعات المحلية، خاصة البلديات وعددها يتعدى 900 بلدية، ليس ناجما عن نقص الإمكانيات ولكن نقص الإدراك بحشد هذه الإمكانيات، فالبلديات تتوفر على عدة آليات، خاصة في مجال تثمين الأملاك البلدية الموجودة على مستوى كل الجماعات المحلية، فالجماعات المحلية لديها كنز ثمين هي ممتلكات البلدية، وجب تثمينها، وجب تثمين كذلك الأدوات الجبائية الموجودة تحت سلطة الجماعات المحلية والتي لاتوفر حاليا إلا على 0.03 من مجموع احتياجات البلديات. وبالتالي، يجب إعادة النظر في المقاربة التسييرية الموجودة حاليا، من أجل حشد كل المقدورات الموجودة على المستوى المحلي وهي موجودة وبكثرة على مستوى كل البلديات.

وفي سياق آخر، وبخصوص مطالب رفع التجميد عن بعض مشاريع البنى التحتية أود التذكير، هنا بالمجهود الكبير الذي قامت به الدولة من أجل تدعيم جميع جهات الوطن بالمرافق العمومية الضرورية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت قيمة البرنامج الجاري حاليا في نهاية سنة 2021، بغض النظر عن المشاريع المكتملة المغلقة، أكثر من 45.443 مشروعا بميزانية إجمالية تقدر بأكثر من 9 آلاف مليار دج.

كما تعكف الحكومة، ووفقا لتطور المالية العمومية، على دراسة دقيقة للمشاريع التي تم تجميدها في وقت سابق لأسباب مالية، ويتم رفع التجميد عن المشاريع التي لها علاقة مباشرة بتحسين الخدمة العمومية للمواطنين وفق مقاربة جديدة، تعتمد على المقاربة التشاركية والتشاورية بين الجماعات المحلية، المسؤولين المحليين وأعضاء مجلس البرلمان بغرفتيه، وهذا ما سيسمح بتحديد الأولويات وتكريس المقاربة التشاركية والتشاورية بين مختلف الهيئات ويتم رفع التجميد عن المشاريع التي لها علاقة مباشرة بتحسين الخدمة العمومية للمواطنين؛ وللإشارة، فقد تم خلال سنة 2022، رفع التجميد عن 217 مشروعا بمبلغ إجمالي يقدر بـ 110 مليار دج.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

في إطار مجهوداتها الرامية إلى عصرنة القطاع المصرفي، عملت الحكومة على تسهيل الإجراءات، لاسيما تلك المتعلقة بمعالجة ملفات القروض وشروط استقبال وتوجيه المتعاملين والزبائن، مما سمح بالتقليص النوعي لآجال معالجة ملفات القروض، حيث أصبحت:

- لا تتعدى 30 يوما بالنسبة للملفات الخاضعة لسلطة اللّجان المركزية للقروض؛
- لا تتعدى 15 يوما بالنسبة للملفات الخاضعة لسلطة اللّجان الجهوية للقروض؛
- لا تتعدى 10 أيام، على الأكثر، بالنسبة للملفات الخاضعة لسلطة لجان القروض على مستوى الوكالات.

كما سمحت تلك الجهود أيضا بتكريس لامركزية سلطة لجان القروض، حيث رفعت البنوك سقف صلاحيات الهياكل الجهوية والوكالات بالنسبة للالتزامات المالية وهذا من أجل تقليص آجال معالجة ملفات القروض.

فضلا عن ذلك ومن أجل تعزيز السياسة التجارية للبنوك، فقد عكفت هذه الأخيرة على تعزيز تكوين المستخدمين على مستوى المدارس المتخصصة وإعادة تنظيم النشاط البنكي وحوكمته، من خلال استحداث مكلّفين بالزبائن على مستوى الوكالات البنكية وتطوير الأنظمة المعلوماتية للبنوك وكذا تطوير التسيير الآلي لمعالجة ملفات القروض.

وبخصوص تطوير الدفع عبر الأنترنت، فالمنظومة تحصي اليوم 254 متجرا إلكترونيا منخرطا في نظام الدفع عبر الأنترنت، كما بلغ عدد العمليات التجارية المسجلة إلى غاية شهر أوت 2022، ما يقارب 6 ملايين عملية.

وفيما يتعلق بالدفع بواسطة محطات الدفع الإلكتروني، فقد تم تسجيل نهاية أوت 2022، أزيد من 40.500 محطة دفع إلكترونية، في حين بلغ عدد العمليات التجارية، 1.752.000 عملية.

وتشمل هذه الإحصائيات، النشاط المصرفي المسجل عبر بطاقتي (CIB) و«الذهبية».

فيما يتعلق بافتتاح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، قبل أن أعود إلى هذه النقطة، أود التذكير، حاليا أنه تم إنجاز التعامل المزدوج بين البطاقة «الذهبية» والبطاقة (CIB) على مستوى البنوك أو على مستوى مراكز البريد، هناك بعض النقص، نعمل على تداركه، خاصة فيما يتعلق بمستوى آلات السحب، نعمل على تدارك هذا ولكن الإنجاز الأكبر هو إمكانية استعمال بطاقة (CIB) على مستوى البريد، ويمكن استعمال البطاقة «الذهبية» على مستوى البنوك. هذا الإنجاز انتظره الكثير من المتعاملين ولم يتحدث عنه الكثير..

فيما يتعلق بافتتاح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج، هناك مشروعان في المراحل الأخيرة من التنفيذ

- كما قلت سابقا - يتعلّق الأمر بإنشاء بنك الجزائر الخارجي الدولي في فرنسا، مع الانتشار التدريجي في المدن التي تمتاز بكثافة مرتفعة لجاليتنا.

كما يعتزم، في هذا الصدد، فتح وكالات بنكية في بعض بلدان الجوار، من خلال إنشاء، في مرحلة أولى، فرع في موريتانيا وفرع في السنغال، من قبل أربعة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية). ولا شك أن انتشار بنوكنا في الخارج سيساعد في دعم رجال الأعمال والشركات الجزائرية في اقتحام الأسواق الجهوية و الدولية.

وسيتم في القريب العاجل، تقديم طلب الموافقة على تحويل رؤوس الأموال على مستوى بنك الجزائر، مما سيسمح بتقديم طلب الاعتماد لدى السلطات النقدية للبلدان المضيفة. هذه الحركية وهذه السرعة في تجسيد هذا المشروع جاء من خلال هذه المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية، التي سمحت بتسريع هذه الإجراءات، من خلال تفعيل كل ممثلياتنا الدبلوماسية على مستوى الدول الإفريقية وحتى في الخارج كذلك في البلدان الأوروبية، مما سمح لنا بقطع خطوات عملاقة جدا لم نكن نتصورها في السابق، نظرا للعراقيل التي كانت موجودة، فهذا التكامل بين مختلف أجهزة الدولة يسمح لنا بالتقدم بخطوات عملاقة، إن شاء الله، في الأيام المقبلة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يشكل تعديل قانون النقد والقرض حجر الزاوية في مسار الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي، عن طريق دعم الشمول المالي وتوفير مصادر تمويل جديدة للاقتصاد وتطوير السوق المالية.

ضمن هذا المنظور، فقد تم استكمال إعداد مشروع قانون النقد والقرض والذي سيُعرض على اجتماع الحكومة في الأيام القليلة القادمة، حيث أدرج المشروع تعديلات عميقة، من شأنها أن تعطي دفعة قوية لمسار إصلاح القطاع المالي والبنكي عبر ترسيخ تبني المعايير الدولية وأفضل الممارسات في تمويل الاقتصاد من أجل الاستجابة للتحولات الاقتصادية والمالية وكذا التحديات التقنية والتكنولوجية، كما سيسمح بالانفتاح على متعاملين جدد.

في هذا الصدد، يهدف التعديل، لا سيما إلى:

- تعزيز حوكمة بنك الجزائر وكذا استقلاليته، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وتعزيز تشكيلته؛
- وضع إطار قانوني يجبر البنوك على وضع قواعد الحوكمة وإنشاء لجان خاصة بالاستقرار المالي والرّقابة الإحترازية الكلية؛
- فتح النظام البيئي المصرفي أمام البنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، فضلا عن توسيع وسائل الدفع لتشمل النقود الإلكترونية؛
- تكريس التمويل الإسلامي، من خلال اعتماد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في هذا المجال، وإدراج العمليات المصرفية الخاصة بالتمويل الإسلامي بمنتجات وخدمات مصرفية، معتمدة من طرف هيئة شرعية وطنية، كما سيسمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية، تمارس، حصريا، عمليات بنكية خاصة بالمالية الإسلامية؛
- وأخيرا، سيسمح التعديل بالتأطير القانوني لمكاتب الصرف.

كما سبق وأن تحدثنا عنه، فإن المجال مفتوح للاستثمار في مجال البنوك والمصارف، حتى القانون الموجود حاليا ليس قانون 10-90 فقط، فهو قانون قديم، سمعت أحد الإخوة يتحدث عن القانون 10-90، وهذا قد مضى عليه الزمن، القانون المعمول به حاليا هو الأمر الرئاسي -03 11 المعدل والمتمم بالقانون أظن 03-10، وبالتالي فالإطار القانوني الحالي يسمح لكل الخواص والمتعاملين بإنشاء بنوك ولا شيء يعيق المتعاملين الاقتصاديين، إن كانوا فرادى أو مجموعات، من إنشاء بنوك خاصة، فهم مدعوون للتقدم بملفاتهم على مستوى بنك الجزائر، من أجل دراسة هذه الملفات والمضي في إعطائهم التراخيص اللازمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بخصوص التساؤل الخاص بالتحصيل الضريبي، وفضلا عن الإصلاحات الكبيرة التي بادرت بها الحكومة والتي تندرج ضمن التوصيات التي خرجت بها الجلسات الوطنية حول إصلاح النظام الضريبي الجبائي، المنظمة في جويلية 2020، والذي وصل تنفيذه إلى حدود 70 %، تجدر الإشارة إلى أن التعديلات التي مست النصوص الضريبية، لا سيما بموجب قانون المالية لسنة 2022، أدت إلى ارتفاع تحصيل إيرادات الجباية العادية للسبعة أشهر الأولى من سنة 2022 بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، بالرغم من التخفيضات التي مست بعض الضرائب و الرسوم و هذا بفضل الإدماج التدريجي للمداخيل غير المصرح بها و توسيع نطاق الأوعية الضريبية بشكل عام.

كما يجب التنويه بالنتائج الإيجابية لعملية تحيين وضعية مخزون بواقي التحصيل، التي مكنت من تحديد الديون القابلة للتسوية المباشرة، نظرا لتقدم الإجراءات المتخذة في إطار التحصيل بالتراضي قبل اللجوء إلى التدابير القسرية.

وعرفت نسبة التحصيل من بواقي التحصيل الجبائية للسداسي الأول لسنة 2022 ارتفاعا يقدر بـ 14% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما فيما يخص التحول الرقمي للإدارة، الذي أدرجته الحكومة من بين أولويات مخطط عملها، ضمن المحور المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية، فقد سجلت العديد من القطاعات الوزارية تقدما ملحوظا في رقمنة أنظمتها المعلوماتية وتطويرها، على غرار قطاعات الداخلية، العدل، البريد، التعليم العالي والطاقة بدرجات متفاوتة مقارنة بقطاعات أخرى لا تزال في مراحل أقل تقدماً في استكمال برامج الرّقمنة الخاصة بها.

وفي ذات السياق، وكما أشرت إليه عند عرضي لبيان السياسة العامة للحكومة، فقد استكملت وزارة الداخلية شهر سبتمبر 2022 عملية تعميم استعمال الرقم التعريفي الوطني على كافة القطاعات الإدارية، والذي سيسمح بالولوج إلى قاعدة البيانات الخاصة بالحالة المدنية، وقد أسدَيتُ تعليمات لكافة الدوائر الوزارية، بضرورة اعتماد هذا الرقم الوطني كمفتاح رئيسي موحد في قواعد بياناتها وأنظمتها المعلوماتية، وهو ما سيسمح بالتبادل البيني للمعلومات بينها.

كما تعكف الحكومة أيضا، في إطار مكافحة البيروقراطية السلبية والفساد، على وضع إطار قانوني لتبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيلها، ترمي إلى تخفيض عدد الوثائق المكونة للملف، وتخفيض آجال معالجتها، وإلزام الإدارات على رقمنة الإجراءات الإدارية ووضعها تحت خدمة المواطن عبر منصات وبوابات رقمية خاصة بها، ضمانا للشفافية وتحسينا لنوعية الخدمات العمومية.

وتحسباً لعقد القمة العربية القادمة التي ستحتضنها بلادنا في الفاتح من نوفمبر الأغر، أود التأكيد بأن التحضير لها يجري بشكل ممتاز، بل قد انتهينا من كل التحضيرات، من أجل ضمان كل الظروف الملائمة لإنجاحها، فضلا عن مسار المشاورات السياسية التي شملت عديد البلدان العربية الشقيقة، في إطار السعي لتهيئة كل الظروف لترقية التوافقات، بما يساهم في إنجاح هذه القمة وجعلها موعدا لبث روح جديدة في العمل العربي المشترك، كما قرره السيد رئيس الجمهورية، خاصة في الظرف الحالي الدقيق الذي يتميز بتفاقم الاستقطاب الدولي.

وسيكون هذا اللقاء العربي الهام موعدا للتأكيد مجدداً على دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب المركزية، من خلال الالتفاف حول الموقف العربي المشترك، المتمثل في مبادرة السلام العربية، باعتبارها الإطار الكفيل بحماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه القمة عقب الحدث التاريخي الهام الذي تجسد يوم الخميس 13 أكتوبر الجاري بالتوقيع على إعلان الجزائر للمصالحة بين الإخوان الفلسطينيين، كلبنة أولى في لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.. فشكرا وألف شكر للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي استعاد للجزائر هيبتها

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، الفاضل،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تلكم هي، باختصار، أهم عناصر الإجابات التي أردت تقديمها على استفسارات السيدات والسادة الفضليات والأفاضل، أعضاء مجلس الأمة، كما لا يفوتني أن أجدد شكري للجميع على ما قدموه من ملاحظات وآراء وحتى إنتقادات؛ وأؤكد استعداد الحكومة الدائم للعمل مع كل من يقاسمها الطموح في بناء جزائر جديدة، جزائر في مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين والبرنامج الطموح الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني.

عزيمتنا قوية وإيماننا أقوى وبعون الله تعالى وبإرادة المخلصين من أبناء هذا الوطن الغالي، سنواصل مسيرة بناء هذا الوطن الذي ضحى من أجله ملايين الشهداء .. ونتعهد بأننا لن ندخر أي جهد في سبيل تحقيق غايتنا السامية، وسوف تكون سنة 2023 سنة الإقلاع الاقتصادي التي سوف تجعل من الجزائر في مصاف أقوى الاقتصاديات، ليس على المستوى القاري أو الجهوي، لكن على المستوى الدولي إن شاء الله وليس ذلك على الله بعزيز ..

عاشت الجزائر، حرة، أبية، مستقرة، مزدهرة، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ..

لائحة مجلس الأمة حول بيان السياسة العامة للحكومة

تلاها السيد جلول حروشي عضو مجلس الأمة نيابة عن السيدات والسادة أعضاء المجلس (السبت 15 أكتوبر 2022)

بناءً على أحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور؛

➢ وبمقتضى أحكام القانون العضوي رقم 12-16، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

➢ وعملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

➢ وبناءً على توجيهات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، يوم الخميس 6 أكتوبر 2022؛

➢ وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان حول بيان السياسة العامة للحكومة؛

➢ وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض ووثيقة بيان السياسة العامة للحكومة التي مُكِّنُوا منها سلفًا؛

➢ وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثَّلة في مجلس الأمة؛

➢ وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول، عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

➢ يتقدّمون، بداية، بتهانيهم إلى الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على تجديد الثقة التي خصَّهُ بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في التعديل الحكومي الأخير، يوم الخميس 8 سبتمبر 2022، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة، لاسيما أولئك الذين شرّفهم السيد رئيس الجمهورية بالانتساب إلى الطاقم الحكومي لأوّل مرّة؛ ويتمنون للجميع كامل الموفقية في الإتيان بمهامهم الوطنية؛ والمساهمة في رفع الرهان الذي تمليه الجزائر الجديدة؛

➢ ويُثمِّنون توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر 2022، حيث شدّد السيد الرئيس على ضرورة أن يراعي بيان السياسة العامة استراتيجية الدولة، في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز قدراتها المالية، بتشجيع التصدير خارج المحروقات كموارد مالية جديدة، وترشيد النفقات العمومية، فضلا عن التزام الدولة المتواصل بحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛

➢ ويُعبِّرون عن ارتياحهم التام لمضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل، أمام أعضاء مجلس الأمة حول السياسة العامة للحكومة، والذي يرتكز على المحاور الخمسة (5) الكبرى التي وردت في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، والمتعلقة أساسًا بتكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، إنعاش الاقتصاد وتجديده، من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية معززة، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية وكذا تعزيز الأمن والدفاع الوطني؛

➢ ويُنوِّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة مضمون بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يأتي ترجمة لأحكام المادة111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور، وهو يُعدّ بمثابة جرد دقيق لما قامت به الحكومة، وكشفٌ لحصيلة عملها خلال سنة كاملة انقضت على تقديم مخطط عملها، الغاية منه تدارك الهفوات وتصويب المسارات من خلال مضاعفة وتكثيف الجهود؛

➢ وقد سمحت هذه الجهود – مثلما جاء في عرض الوزير الأول – بتحقيق أكثر من 80 % مما كان مسطرًا، أي إنجاز ما يعادل 42 التزاماً من الالتزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية، في إطار بناء أسس الجزائر الجديدة، وتحقّق ذلك في ظل ظروف اعترتها ضغوطات جمّة وخيّمت عليها تداعيات الأزمة الصحية العالمية جراء جائحة كورونا (كوفيد19-)، وما نجم عن ذلك من أزمة اقتصادية عالمية وتأثيراتها الوخيمة على ساكنة المعمورة، زادتها وطأة الصراعات الجيو إستراتيجية التي تعرفها منطقة أوروبا الشرقية، تعقيدًا وضبابيةً، لاسيما في مجالَيْ التزوّد بالغذاء والطاقة والوصول إلى العلاج.

➢ إنّ بيان السياسة العامة المعروض أمام غرفتي البرلمان يُعدُّ تكريسًا لمبادئ المصارحة والمكاشفة والتقييم التي تحكم العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية من جهة، وتكريسًا أيضًا لرقابة البرلمان على عمل الحكومة من جهة ثانية، من أجل التصويب والتقويم والاستشراف؛

➢ وبهذا، تكون الجزائر قد خطت خطوة جبارة نحو آفاقٍ واعدة في الولوج إلى عهد جديد باستكمال البناء المؤسساتي، المقرر بموجب الدستور، بفضل الاصلاحات العميقة التي مست كل المؤسسات الدستورية مع تنصيب المؤسسات الرقابية والهيئات الدستورية الأخرى، وتعميق الممارسة الديمقراطية، وكذا الشروع في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة، الذي – بتأكيد وتوجيه وحرص من السيد رئيس الجمهورية – أضحى عقيدةً راسخةً للدولةً والحكمً في بلادنا.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

➢ وإذ يُباركون مختلف الأشواط والخطوات التي قطعتها الدولة على درب استكمال البناء المؤسساتي، فإنهم يؤكّدون على ضرورة الإسراع في تفعيل اللجنة التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية خلال إشرافه على افتتاح أشغال لقاء الحكومة – الولاة في 24 سبتمبر 2022، التي ستتكفل بمراجعة قانوني البلدية والولاية، لاسيما بإشراك ومساهمة – إلى جانب القطاع الوزاري المعني – المنتخبين المحليين وممثلين عن غرفتي البرلمان ووزارة المالية ومختلف المتدخلين في تسيير وتدبير الشأن المحلي؛

➢ وينوّهون في ذات الوقت بقرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الأخير المنعقد يوم الأحد 9 أكتوبر 2022 والقاضي بمراجعة هذين القانونين، بما يسمح بأداء أفضل وتقديم أحسن الخدمات للمواطنين، مع تحديد دقيق للمسؤوليات والصلاحيات، وتدارك الاختلالات المسجلة، وهو الأمر الذي لطالما حرص السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة والمرافعة لأجله، يقيناً منه بأنّ الجماعات المحلية، لا سيما البلدية باعتبارها الخلية القاعدية، هي التي تُعنى بصفة مباشرة بالشؤون اليومية للمواطنات والمواطنين.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

➢ يُشيدون بالمنجزات والمكاسب المحقّقة في إطار تجسيد أهداف تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وكذا التنمية المستدامة وفق تطلعات وآمال الشعب، وهي التنمية التي أراد لها السيد رئيس الجمهورية سنة 2022 سنة لإقلاعٍ اقتصاديٍّ حقيقيٍّ، حيث أنّ مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعيةً تؤكد أنّ بلادنا تتعافى اقتصاديا – والحمد للّه – بفضل السياسة الرشيدة المنتهجة، القائمة أساساً على التنويع الاقتصادي وتدعيم قدرات التصدير خارج المحروقات وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الاستيراد؛

➢ ويُثمنون عالياً النظرة المتبصرة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ووفائه بالتزاماته، وبالمقاربة الاقتصادية المنتهجة من لدُنه، باعتباره قوةَ دفع في حركة التشييد والتنمية، بمعيّة مختلف مؤسسات الدولة، من أجل المُضيّ قُدُماً في بناء الجزائر الجديدة، التي تبغي تعميق المسار الديمقراطي وترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز استقلالية القرار السياسي الوطني بالاستقلال الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفاءً لبيان أول نوفمبر 1954، الذي يُشَكل المرجع والينبوع الذي نهتدي أثره حين وضع معالم ومبادئ الدولة الوطنية والجمهورية الجديدة في الجزائر؛

➢ وينوّهون في ذات السياق بالتدابير المتخذة لتعزيز دعائم النمو، بتطوير القطاعات الاستراتيجية الواعدة بالنمو كقطاع المناجم لاسيما مناجم الذهب والحديد (غار جبيلات) والرصاص والزنك (أميزور)، وتثمين الإنتاج الوطني، وتطوير منشآت الدعم الأساسية، وتعزيز اقتصاد المعرفة والتعجيل بوتيرة الانتقال الطاقوي والتحوّل الرقمي؛

➢ ويُشيدون بالتزام الحكومة بتسريع وتيرة تحديث النظام المصرفي والمالي، عبر المراجعة التي ستطال قانون النقد والقرض بصيغته الحالية، وإصلاح النظام الجمركي ليتواءم وقرارات السيد الرئيس، وتحسين مناخ الأعمال، وإصدار القانون المتعلق بالاستثمار والمراسيم المتضمنة النصوص التطبيقية لهذا القانون، وترقية المقاولاتية من خلال استحداث القانون الأساسي للمقاول الذاتي وإنشاء شكل قانوني جديد بالنسبة للمؤسسات الناشئة وتطهير العقار الصناعي؛

➢ كما يؤكّدون على ضرورة مواصلة التدابير التي من شأنها تعزيز قطاعات الصحة، التربية، التعليم العالي، وتحسين نوعية الخدمات العمومية وترقية أداء المرفق العمومي، وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي وتحسين إطار معيشة المواطن، من خلال تحسين القدرة الشرائية، عبر محاربة آفة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة، وإعادة تثمين الأجور ومعاشات التقاعد ومنحة البطالة، التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية وأمر بالتأسيس لها في مشروع قانون المالية وميزانية الدولة بعنوان سنة 2023؛ ويدعون الحكومة إلى بذل مزيد الوسع

بإيلاء كلّ الأهمية لقطاع الفلاحة باعتباره قطاعًا إستراتيجياً وركيزةً للاستقلال الاقتصادي الداعم للاستقلال السياسي، وضامناً للأمن الغذائي للبلاد.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

➤ وإذ يتوجهون بالتجلّة والإكبار إلى الأسرة الطبية وشبه الطبية وكل منتسبي قطاع الصحة على مجهوداتهم وتضحياتهم حيال مجابهتهم لجائحة كوفيد – 19، فإنّهم يُحيّون في السياق عينه جهود الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، لإسهامه في إنجاح التموين والإمداد بالمستلزمات الطبية واللقاحات والأدوية عبر جسور جوية امتدت لآلاف الكيلومترات، فهنيئاً لنا وهنيئاً للجزائر بجميع نساء ورجال قطاع الصّحة، وكل التشجيع للحكومة التي لم تدّخر أيّ جهدٍ في مواجهة هذه الجائحة؛

➤ ويُعربون عن كامل امتنانهم لرجال الحماية المدنية الذين أبلوْا البلاء الحسن خلال إطفاء نيران الحرائق التي مسّت عديد مناطق بلادنا أثناء صائفة هذا العام، وكافة أعوان الدولة والمواطنين الذين هبُّوا للتضامن والمواساة مع المتضررين، وبهذه المناسبة يُجدِّد أعضاء مجلس الأمة تعازيهم الخالصة لعائلات الضحايا ويتمنون الشفاء للمصابين؛

➤ كما يعبّرون عن كامل ارتياحهم للتعاطي الإيجابي والفعّال الذي أبانت عنه مؤسسات الدولة في تسيير وإدارة أزمة الحرائق هذه بتسخير كافّة الإمكانات البشرية والمادية، وتقديم المساعدات الضرورية في حينها، ومن ثَمَّ إحصاء المتضررين وجرد الخسائر في الأرواح والممتلكات وصرف التعويضات؛

➤ كما يُبدون اعتزازهم بالمستوى الذي بلغته الجزائر حينما يتعلق الأمر بتنظيم تظاهرات ذات بُعد إقليمي أو جهوي، مثلما كان الحال مع تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط وكذا كأس العرب للناشئين اللتين احتضنتهما الجزائر بنجاح باهر، واللتان أبانتا عن جاهزية واستعداد عاليين يعكس حجم الجزائر وطموحاتها في الريادة في هذا الشأن.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

➤ في مجال السياسة الخارجية، وإذ يذكّرون بثبات المواقف الجزائرية المستمدة من الموروث النوفمبري الخالص، فإنهم يشيدون بعودة وَهَج الدبلوماسية الجزائرية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من خلال الاضطلاع بدورها الريادي على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، وتعزيز الروابط مع إفريقيا والوطن العربي، عبر تبنّي مقاربات تُعيد ترتيب الأولويات وتوائم بين الموروث الجزائري في العلاقات الثنائية والدولية وكذا الواقعية والاستباقية التي أضحت تفرضها الوقائع المتسارعة في الجوار والإقليم والقارة والعالم، وهي الثوابت والمبادئ التي تؤسس للسياسة الخارجية والتي ما فتئ السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يُذكّرُ بجذورها النوفمبرية في كلّ مناسبة، ممّا جعلها تحظى بثناء دولي واسع؛

➤ ويُباركون بهذه المناسبة انتخاب الجزائر كعضو في مجلس حقوق الإنسان الأممي للفترة 2025-2023، اعتباراً من الفاتح جانفي 2023 للمرة الثالثة منذ إنشاء هذه الهيئة عام 2006، وذلك تقديرا لدورها كدولة محورية في المنطقة، ولنضالها من أجل تعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان في العالم، وفقًا لمبادئ وقيم ومثل عقيدتها الراسخة ومرجعيتها النوفمبرية الخالدة؛

➤ ويؤكّدون في ذات الوقت على ضرورة مواصلة الجهد من أجل ترقية أداء الدبلوماسية الاقتصادية، تدعيمًا لاستقلال القرار السياسي، وتعزيزها ومرافقتها بالدبلوماسية البرلمانية باعتبارها رافدًا مهمًّا لنشاط الجزائر الدبلوماسي، في الدفاع عن مبادئ وعقيدة سياستها الخارجية القائمة على مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض تدخل الآخرين في شؤونها الداخلية، والثبات على المسلكية المبنية على المرافعة من أجل الحلول التفاوضية في فضّ النزاعات واحترام الشرعية الدولية؛

➤ ويُشيدون بهذه المناسبة باستكمال الترتيبات لانعقاد القمة العربية في دورتها الـ (31)، المقرر عقدها يومي 1 و2 نوفمبر الداخل، بالجزائر أرض الشهداء، والتي ستكون - بإذن الله – قمّة جامعة تبغي وحدة الصف العربي ولمّ الشمل وتكريس رؤية استراتيجية عربية موحدة وبصوت واحد لمواجهة تحديات الراهن والمستقبل، وبما يخدم تطلعات وآمال شعوبنا العربية، قمةٌ تجدّد العهدَ لنُصرة القضية الفلسطينية العادلة وعاصمتها القدس، وفق مخرجات مبادرة السلام العربية ببيروت، سنة 2002؛

➤ ويُنوّهون بالمسعى النبيل لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون حين جمع الأطراف الفلسطينية هنا بالجزائر يوم الخميس 13 أكتوبر 2022 في نفس المكان - قصر الأمم بنادي الصنوبر - الذي شهد الإعلان عن قيام دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988؛

➤ ويجدّدون التأكيد على أنّ الجزائر وقفت منذ الأزل وتقف إلى الأبد إلى جانب القضية الفلسطينية، ويربطها بها وصالٌ لا ينقطع، فَـيَـدُ أبي مدين الغوث المدفونة في فلسطين زمن الحروب الصليبية أكبر تجليات هذا الوصال، الذي لم ينقطع أبدًا، ليتكرس اليوم عبر السعي الحثيث للسيد رئيس الجمهورية في تحقيق المصالحة الفلسطينية بين كافة الإخوة والفصائل الفلسطينية؛

➤ كما يجدّدون موقف الجزائر المبدئي والثابت من القضية الصحراوية، وعلى دعم الشعب الصحراوي الشقيق وحقّه في تقرير مصيره غير القابل للمساومة ولا للتقادم ولا للتصرف، وفق ما تمليه مقررات الشرعية الدولية.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

➤ في مجال الدفاع الوطني، يُوجّهون أسمى آيات التقدير والإكبار والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، ومختلف أسلاك الأمن، كفاءَ جهوده المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاه الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، الذي أكّد – وهنا نقتبس من كلمته التوجيهية خلال لقاء الحكومة مع الولاة الأخير - أنّ «الجزائر الجديدة بمؤسساتها الدستورية وبشعبها الشامخ وبشبابها الطموح يحق لها في ستينية استرجاع السيادة الوطنية أن تفتخر بقدرات وبسالة الجيش سليل جيش التحرير»، ويتجلى هذا في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمُقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومواصلة محاربة فلول الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمحظورات والتهريب والهجرة غير الشرعية، وتعزيز تأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية المديدة.

➤ وبخصوص العلاقة مع الحكومة، يدعو أعضاء مجلس الأمّة الحكومة إلى تبني مقاربة جديدة في التعاطي مع الإعداد الجاري لمشروع القانون العضوي الذي يُعدِّل ويُتمِّم القانون العضوي رقم 12-16، الذي يُحدِّد تنظيم العلاقة بين غرفتي البرلمان والحكومة، لمطابقته مع دستور الفاتح نوفمبر 2020، عبر إيجاد آلية مشتركة للعمل والتنسيق بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية، قصد الخروج بوثيقة توافقية لإدارة هذه العلاقة الناظمة لعملهما، بما يُفضي إلى مزيد من الانسجام والتعاون بين الهيئتين، باعتبار أن الطرفين شريكان في بلوغ المبتغى وتحقيق المرجو في ظل احترام مبدإ الفصل بين السلطات وقوانين الجمهورية.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

➤ وبالتأسيس على ما سبق، يؤكّدون ارتياحهم التام لمضمون بيان السياسة العامة للحكومة، التي يُنسِّقُ أعمالَها الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان، تحت إشراف وقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بيانٌ أبان عن معطيات ومؤشرات اقتصادية إيجابية ومكاسب اجتماعية معتبرة، تؤسس لمرحلة جديدة وواعدة، يتعافى فيها الاقتصاد الوطني، من خلال سعي الحكومة الدؤوب إلى الخروج – تدريجيًا ودون أضرار – من اقتصاد الريع، الذي عطّل عجلة التنمية في عديد القطاعات الاقتصادية الحيوية على غرار السياحة والزراعة والصناعة المتوسطة والخفيفة، ويأتي هذا التعافي الاقتصادي خلال سنة 2022، مدعوماً بشكل خاص بعودة القطاعات الاقتصادية والخدماتية (خارج المحروقات) إلى مستويات أفضل من حيث النشاط والمردودية والتصدير؛

➤ وبالمناسبة، يثمنون عاليًا القرارات الهامة المنبثقة عن الاجتماع الاستثنائي الأخير لمجلس الوزراء، وهي قرارات تصبُّ في صالح المواطن بالدرجة الأولى ولطالما انتظرها، كما أنّها تترجم فعلاً حرص الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يجهد في الاستجابة لاحتياجات مختلف القطاعات ذات الصلة الوطيدة بالمواطنات والمواطنين، وهي تتعلّق أساسًا بالحفاظ على وفرة واستقرار المواد الغذائية لاسيّما المدعّمة منها، والتصدي لكل أشكال المضاربة، وبناء السكنات الاجتماعية ودعم السكن الريفي، وغيرها من القرارات، في تكريسٍ أبديٍّ للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية كما كرّسه بيان أوّل نوفمبر 1954.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

➤ في الختام، يُجدّدون انخراطهم الكامل في مسعى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لإرساء دعائم جزائر قوية، وطيدة الأركان، متينة البنيان، مهابة الجناح، ويؤكّدون دعمهم ومساندتهم للحصيلة الإيجابية لأداء الحكومة، طيلة سنة كاملة من العمل والتفاني في خدمة الدولة والشعب، في ظل صعوبة الظرف الداخلي والخارجي، مع لفت الانتباه إلى مواصلة الجهد لتدارك النقائص وسدّ الثغرات وتصحيح المسارات واستشراف الآفاق؛

➤ ويؤكّدون على تمام تجنّدهم من أجل المساهمة في الديناميكية الإيجابية التي تشهدها البلاد بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في ظل توالي الإنجازات والمكاسب في جزائر جديدة، ارتفع رأسُمالها السياسي والدبلوماسي وسيرتفع اقتصاديا في القريب المنظور، بما يُحقِّقُ، بمشيئة الله تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للوطن والمواطن، جزائر يتوجّهُ فيها كلَّ صباح أكثر من ربع سكانها إلى المدارس التحضيرية والابتدائية والمتوسطات والثانويات والجامعات والمعاهد ومعاهد التعليم والتكوين المهنيين، جزائر يفتخر بها أبناؤها وتعتز هي بأبنائها البررة.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة برئاسة المجاهد صالح قوجيل،

➤ واعون ومُدركون أنّ قدر الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، سيكون كما كان شأن أسلافها من الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار هو الريادة والمجد والمكانة والعُلا في كل حين ومهما كانت الظروف، بفضل تمسّكها بمرجعيتها النوفمبرية الخالدة والتفاف شعبها مع قيادته والتحامه مع جيشه، بما يجعلها على الدوام عصية على الخصوم والأعداء والحاقدين، تواقةً إلى غدٍ واعدٍ تتحقّقُ فيه آمال الشعب وفي طليعته الشباب؛

➤ هذا القدرُ والواجبُ والتاريخُ يستوجب منّا مضاعفة الجهد والعمل من أجل خدمة بلادنا بإيمان، إيمانٌ يتماهى مع مُثُل ومبادئ أولئك الذين ضحّوا في سبيل أن تحيا الجزائر، شهداء أبرار كانت آخر وصاياهم في ساحة الوغى «إِنَّـهَـلاَوْ في الجزائر».

➤ الفخر والاعتزاز بما يتحقق لنا في جزائرنا الجديدة، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي كانت وما تزال وستبقى حرّة، سيّدة، أبيّة، شامخة، سامقة، لأنّ مثل نوفمبر فيها كانت ومازالت وستبقى على الدوام بإذن الله تعالى ومشيئته؛ نفنى وتحيا الجزائر، الولاء للوطن والوفاء للشهداء الأبرار، دمتم ودمنا في خدمة الجزائر.

➤ وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الإجراءات القانونية المرعية؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم.

كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة في ختام جلسات تقديم ومناقشة
بيان السياسة العامة للحكومة/ 15 أكتوبر 2022

نحن في مرحلة عندما نقول: «نوفمبر يعود» وحقيقة نوفمبر يعود.. يعود بكل مبادئه، نوفمبر 54 من أجل تحرير الجزائر، من أجل استرجاع السيادة الجزائرية، نوفمبر الحالي هو كيفية المحافظة على استقلالية الجزائر وعلى سيادة الجزائر

شكرا، حماس كبير وأشياء كثيرة هامة..

المهم المصادقة على اللائحة والمصادقة أيضا على برنامج الحكومة بالإجماع..

نهنئ الحكومة، كما نهنئ أنفسنا على هذا الإنجاز، من خلال نشاط الحكومة لمدة سنة، حقيقة عند سماعنا للائحة الأخيرة نكتفي بهذا الشيء المعبر عنه.

لكن أردت أن أضيف شيئًا آخر، في كل عملنا البداية سياسة والنهاية سياسة، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لما التزم سياسيا بأربعة وخمسين التزاما أمام الشعب، وعند انتخابه من طرف الشعب بقي ملتزما بالتزاماته وهذا قرار سياسي، لكن هذه الالتزامات من بعد تفسر في الميدان الاقتصادي، تفسر في الميدان الاجتماعي، تفسر في الميدان الدبلوماسي، تفسر في مجال العلاقات الدولية.. وفي الأخير كل سنة نُقَيِّم هذا العمل.

منذ نوفمبر 2020 وعند مصادقتنا على دستور الجزائر الجديدة، وهذا الدستور لأول مرة في تاريخ الجزائر، حقيقة عايشنا كل الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نرى أنّ دستور 2020 يختلف تماما عن كل الدساتير الماضية، لأن هذا الدستور الجديد يبني الحاضر والمستقبل، في حال أن أغلبية البرلمان تكون من المعارضة لا تطبق برنامج الرئيس، لكن المعارضة تُكوِن حكومتها وتتعايش مع رئيس الجمهورية وهذه لأول مرة، هَذا مفهوم الديمقراطية الجديدة في الجزائر أو مفهوم الجزائر الجديدة.

هناك، حقيقة، أشياء كثيرة، فيه جانب هام جدا وهو قراءة الدستور، كثير من الناس لم يقرأ الدستور، لم يتعمقوا فيه وفي مفاهيمه، في الجزائر الجديدة - الحمد لله - منذ المصادقة عليه إلى اليوم اتضحت الأمور وبدأت تتضح أكثر فأكثر، المشوار مازال طويلا ولكن المرحلة التي وصلنا إليها تبشر بالخير للجزائر.. لما تسترجع الجزائر مكانها في المحافل الدولية، لما الجزائر تكون كلمتها مسموعة ومحترمة في نفس الوقت في جمعية الأمم !!

نحن في مرحلة عندما نقول: «نوفمبر يعود» وحقيقة نوفمبر يعود.. يعود بكل مبادئه، نوفمبر 54 من أجل تحرير الجزائر، من أجل استرجاع السيادة الجزائرية، نوفمبر الحالي هو كيفية المحافظة على استقلالية الجزائر، كيف نحافظ على سيادة الجزائر، كيف نحافظ على كلمة الجزائر لتبقى مرفوعة في المحافل الدولية، هذا هو نوفمبر من جديد ومفهومة بهذه الطريقة.

يبقى في المستقبل - إن شاء الله - جانب هام جدا لابد من الاهتمام به هو الجانب الثقافي، ثقافة الدولة، ثقافة سياسة البلاد، الثقافة في مفهوم الدولة، الفرق بين الدولة، وقلتها في عدة مناسبات، الدولة ليست هي الحكم.. الحكم يتغير من مرحلة إلى مرحلة حسب رغبات الشعب، أما الدولة فهي للجميع، عندما تكون لدينا هذه الثقافة وهذه المفاهيم كثير من الحاجات والصعوبات يمكن تجاوزها.

اليوم الجزائر والحمد لله - في الخطاب الأخير الذي ألقاه السيد رئيس الجمهورية أمام الحكومة والولاة، رئيس الجمهورية تكلم كرئيس دولة وفي نفس الوقت تكلم كأب الجميع، كرب عائلة، لأن الشيء الذي يهمنا هو المواطن، مصير المواطن، مستقبل المواطن، والرئيس أكد على كرامة المواطن في كل الميادين، وهنا يكمن دورنا نحن كبرلمانيين، دورنا كسياسيين، دورنا كمجتمع مدني، دورنا كشباب، دورنا أيضا كمجاهدين، لابد أن نصب كلنا في هذا الاتجاه الذي يكوّن حقيقة الجزائر، ونكون أهلا وفي مستوى توصية الشهداء.. لأن الشهداء الذين لم يشهدوا الاستقلال، كلمتهم الأخيرة وأنا شخصيا سمعتها والكثير من الإخوة المجاهدين سمعوها، في آخر لحظة يقول: «أتهلاو في الجزائر»..وهذا هو واجبنا اليوم «أن نتهلاو في الجزائر» وتبقى الجزائر دائما مرفوعة الرأس أمام الأعداء وأمام كل الناس التي تشكك في مصير الجزائر وفي مكانة الجزائر.

على كل حال، أظن أن الإخوان لديهم لقاء آخر هام، في إطار تنظيم وتحضير اجتماع الجامعة العربية، لذلك نكتفي بهذا..

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار

الندوة الصحفية التي أشرف عليها السيد الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان بمقر مجلس الأمة، بعد اختتام مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة/ 15 أكتوبر 2022

بسم الله الرحمان الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

«بادئ ذي بدء نهنئ أنفسنا على الإنجاز التاريخي الذي حدث يوم الخميس بالإمضاء على اتفاق بين الفصائل الفلسطينية تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والذي أعاد للجزائر دورها القيادي وهيبتها على المستوى الدولي فهنيئا لنا وللجزائر ولفلسطين وللعرب على هذا الإنجاز العظيم.

ثانيا نهنئ أنفسنا على هذا الدعم الذي وجدته الحكومة في البرلمان بغرفتيه، فبالأمس كان هذا التأييد من طرف المجلس الشعبي الوطني، والآن كما شاهدتم ولاحظتم هذا التأييد السامي من مجلس الأمة بكل اعضائه ورئيسه المجاهد صالح قوجيل.

فشكرا على هذا الدعم ونعدكم بأننا سنمضي بالجزائر الى الافاق التي أرادها لها الشهداء، والتي رسمها السيد رئيس الجمهورية في برنامجه التجديدي، النهضوي.

فإذا كانت سنة 2022 سنة التعافي الاقتصادي فسوف تكون سنة 2023 بإذن الله تعالى سنة الإقلاع الاقتصادي الحقيقي، الذي سيمضي بالجزائر نحو الآفاق التي كنا جميعا نحلم بها والتي كانت بعض الممارسات حاجزا أمام تحقيقها والان وقد أزلنا كل تلك الشوائب سوف نمضي بوطننا المفدى نحو هذه الآفاق المرجوة ونضع الجزائر في المدار الصحيح مدارها القيادي، مدار زعامة على مستوى المنطقة، ومدار التقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي وما ذلك على الله بعزيز.

فكما لاحظتم كل المؤشرات الكلية في الأخضر، وما توافُد المستثمرين الأجانب على الجزائر إلا بعد تأكدها من هذا التعافي، ومن استرداد الجزائر لمقوماتها الاقتصادية الكلية، فإن كان طبعا احتياطي الصرف كما قلنا في أريحية تامة كذلك بالنسبة لفائض الميزان التجاري ولمؤشر النمو الذي نراه أكثر وأكبر من الذي ارتأته بعض المؤسسات المالية العالمية.

فطبعا هذا المؤشر سوف يتغير في آخر السنة نحو المزيد من الإشراق إن شاء الله، فكل هذه المؤشرات الموجودة حاليا تدل على هذا التعافي والمضي قدما نحو آفاق جديدة، كذلك بالنسبة للسيولة النقدية والسيولة البنكية التي لم تعرف هذا المستوى الذي بلغته خلال شهر سبتمبر فأكثر من 1800 مليار دينار جزائري تدل على هذه الحيوية المالية وندعو المستثمرين إلى تقديم ملفاتهم من أجل الولوج في كل مجال ومناحي الاستثمار التي نعتبرها روافد جديرة للاقتصاد الوطني من فلاحة، صناعات تحويلية، سياحه، صناعات مصغرة، صناعات ناشئة، الصيد البحري، وتربية المائيات، المناجم... وهي كلها مجالات جديدة مفتوحة للاستثمار الوطني قبل أن يكون اجنبيا كذلك الاستثمار في مجال النقل البحري، النقل الجوي، وفي مجال البنوك والمصارف، فكلها ميادين مفتوحة على مصراعيها أمام رأس المال الوطني قبل الأجنبي، فالحمد لله على تعافي الجزائر واقتصادها وهذا بفضل النظرة الثاقبة والصائبة للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والعمل الدؤوب للحكومة وكل الإطارات الخيرة لهذا الوطن، حفظ الله وطننا المفدى ومزيدا من التألق ان شاء الله».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

« امتزجت فيها قيم الحاضر بمبادئ الماضي، وانتصرت الأخوة والتعاون ووحدة الهدف والمسعى، لتحظى القمة العربية الواحدة والثلاثون برفقة الذكر مع أعظم ثورة تحررية في التاريخ المعاصر»

((لقد تمكنت الجزائر بفضل قيادتكم الحريصة على الوحدة العربية، ... من مد فضيلة التجديد والتجدد على أرضية الوفاق العربي، فأثمرت قمة نوفمبرية خالصة محملة برمزية الزمان والمكان ...عصية على التكهنات وبعيدة عن النمطية التي سادت لسنوات طويلة، منسجمة أيما انسجام مع تاريخ انعقادها الذي تزامن وإحياء الذكرى الـ 68 لاندلاع ثورة نوفمبر المظفرة، فامتزجت قيم الحاضر بمبادئ الماضي، وانتصرت الأخوة والتعاون ووحدة الهدف والمسعى، لتحظى القمة العربية الواحدة والثلاثون برفقة الذكر مع أعظم ثورة تحررية في التاريخ المعاصر)).

مقتطف من رسالة رئيس مجلس الأمة المرفوعة
إلى رئيس الجمهورية بمناسبة نجاح القمة العربية
(03 نوفمبر 2022)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق

اللجنة الوطنية لتحضير حفلات
إحياء الأيام و الأعياد الوطنية

1 نوفمبر

2022 1954

ملحمة شعب و عزة أمة